جيف فو

الحرب الطبقية العالمية



مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION

دار الفارابي

رسالة مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

عزيزي القارئ،

في عصر يتسم بالمعرفة والمعلوماتية والانفتاح على الآخر، تنظر مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم إلى الترجمة على أنها الوسيلة المثلى لاستيعاب المعارف العالمية، فهي من أهم أدوات النهضة المنشودة، وتؤمن المؤسسة بأن إحياء حركة الترجمة، وجعلها محركاً فاعلاً من محركات التنمية واقتصاد المعرفة في الوطن العربي، مشروع بالغ الأهمية ولا ينبغي الإمعان في تأخيره.

فمتوسط ما تترجمه المؤسسات الثقافية ودور النشر العربية مجتمعة، في العام الواحد، لا يتعدى كتاباً واحداً لكل مليون شخص، بينما تترجم دول منفردة في العالم أضعاف ما تترجمه الدول العربية جميعها.

أطلقت المؤسسة برنامج «ترجم»، بهدف إثراء المكتبة العربية بأفضل ما قدّمه الفكر العالمي من معارف وعلوم، عبر نقلها إلى العربية، والعمل على إظهار الوجه الحضاري للأمة عن طريق ترجمة الإبداعات العربية إلى لغات العالم.

ومن التباشير الأولى لهذا البرنامج إطلاق خطة لترجمة ألف كتاب من اللغات العالمية إلى اللغة العربية خلال ثلاث سنوات، أي بمعدل كتاب في اليوم الواحد.

وتأمل مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم في أن يكون هذا البرنامج الاستراتيجي تجسيداً عملياً لرسالة المؤسسة المتمثلة في تمكين الأجيال القادمة من ابتكار وتطوير حلول مستدامة لمواجهة التحديات، عن طريق نشر المعرفة، ورعاية الأفكار الخلاقة التي تقود إلى إبداعات حقيقية، إضافة إلى بناء جسور الحوار بين الشعوب والحضارات.

للمزيد من المعلومات عن برنامج «ترجم» والبرامج الأخرى المنضوية تحت قطاع الثقافة، يمكن زيارة موقع المؤسسة www.mbrfoundation.ae

عن المؤسسة

انطلقت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بمبادرة كريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وقد أعلن صاحب السمو عن تأسيسها، لأول مرة، في كلمته أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت ـ الأردن في أيار/مايو 2007. وتحظى هذه المؤسسة باهتمام ودعم كبيرين من سموه، وقد قام بتخصيص وقف لها قدره 37 مليار درهم (10 مليارات دولار).

وتسعى مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، كما أراد لها مؤسسها، إلى تمكين الأجيال الشابة في الوطن العربي، من امتلاك المعرفة وتوظيفها بأفضل وجه ممكن لمواجهة تحديات التنمية، وابتكار حلول مستدامة مستمدة من الواقع، للتعامل مع التحديات التي تواجه مجتمعاتهم.

جيف فو

الحرب الطبقية العالمية

كيف أضاعت النخبة الأميركية الثنائية الحزب مستقبلنا وما هي مستلزمات استعادته؟

ترجمة: أسعد الحسين

مراجعة وتدقيق: عبد الرحمن أياس

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID AL MAKTOUM FOUNDATION

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي
The Global Glass War

الطبعة الأولى
1430 هـ ـ 2009 م

ردمك 978-9953-71-373-1



tarjem@mbrfoundation.ae
www.mbrfoundation.ae



دار الفارابي
وطى المصيطبة . شارع جبل العرب، مبنى تلفزيون الجديد
هاتف: 301461 . 307775 (1-961+)
ص.ب: 3181 . 11 بيروت 2130 1107 . لبنان
فاكس: 307775 (1-961+) . البريد الالكتروني: info@dar-alfarabi.com
الموقع على شبكة الانترنت: www.dar-alfarabi.com

المحتويات

شكر

ساعدني أشخاص كثر في معالجة الأفكار الواردة في هذا الكتاب وتصفيتها. إن ديوني كبيرة ومتنوعة، وأعتذر عن أي دَين قد أكون أهملته عن غير قصد.

أنا مدين بشكل خاص للمساعدة المباشرة لآدم هرش، الذي جمع كمية ضخمة من المواد والبيانات البحثية وحللها وانتقاها، وغابرييلا برودنشيو، التي حددت المراجع النهائية ونظّمتها، وماري رول، التي ساعدت في كل من الإدارة والبحث، وكولين لاوري، التي قامت بالمهام التحريرية والتنظيمية الكثيرة المطلوبة لإنتاج المخطوطة.

وأتقدّم بشكر كبير للمحرر إريك نلسون لإيمانه بالكتاب وقلمه الحاد ونصحه الجيد، وللوكيلة غايل روس لصبرها.

وأشكر مجلس مديري "معهد السياسة الاقتصادية" وخليفتي في رئاسته لاري ميشل لمساعدتهما وتشجيعهما. وكان الدعم المالي من "برنامج شركة كارنغي للباحثين" حيوياً أيضاً في المراحل الأولى من هذا العمل.

وكان الموظفون في المعهد، كما هم دائماً، داعمين في سبل مختلفة كثيرة. وقدّم روب سكوت، وديفيد راتنر، وكريستشان ويلير مساعدة خاصة.

وقدّم عدد من الأشخاص الآخرين بشكل مباشر أو غير مباشر أفكاراً وتأملات ونصحاً و/أو معلومات خاصة: ماري كلير أكوستا، وأرتورو ألكالدي، ومارك أندرسون، ودين بايكر، وتيم بيتي، وجارد برنشتاين، وجوش بيفنز،

ورون بلاكويل، وروبرت بلكر، وديفيد بونيور، وديفيد بروكس، وجون برستاين، ودانكن كاميرون، وبروس كامبل، وخورخي كاستانيدا، وستيفن كلاركسون، وبن دايفيس، وإليزابيث دريك، وتوم فو، ولبو جيرارد، وتوني جايلز، وبيل غرايدر، وسوزان غزش، وإليزابيث هيت، وجف هرمانسون، وكارلوس هيريديا، وأندرو جاكسون، وروبرت كوتنر، وثيا لي، وأنطونيو ليتييري، وجيري ليفنسون، ومارك ليفنسون، وإيفيجينيا مارتينيز، وأنطونيو أورتيز مينا، وجورج ناتزيكاس، وفيسنتي نافارو، وريكاردو باسكو، وساندرا بولاسكي، ورونالد رابوبورت، وروبرت روبين، وكارلوس سالاس، وجون شميدت، وديفيد سميث، ومايكل زفيغ.

وقبل كل شيء، أنا مدين بما يفوق قدرتي على التعبير لمارجوري ألان التي لولا دعمها الشخصي وانهماكها الفكري ومساعدتها في طرق أخرى كثيرة ما كان هذا الكتاب ليُكتب.

أما أي أخطاء أو استثناءات أو أفكار غير سلسة قد يواجهها القارئ هنا فهي طبعاً مسؤولية المؤلف بشكل كامل.

مقدمة

انبثقت فكرة هذا الكتاب إثر محادثة في البهو الرئيس لمبنى الكونغرس في العام 1993 مع عضو في مجموعة ضغط لصالح الشركات انزعجت لأنني لم أر فضائل "اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية" (NAFTA) التي تؤيدها شركتها. وقالت أخيراً: "ألا تفهم؟ نحن يجب أن نساعد سالييناس. هو خريج هارفارد. هو واحد منا".

و"ساليناس" هذا هو كارلوس ساليناس دي غورتاري، رئيس المكسيك لاحقاً. وبدت لي دلالة "نحن" غريبة، فأنا وهي لم ننتم إلى الحزب السياسي ذاته، وسنة زمالة في "معهد كنيدي للسياسة" لا تصنفني من رجالات هارفارد، وكما ثبت، فهي نفسها لم تدرس في هارفارد قط. احتجت إلى بعض الوقت كي أستوعب وجهة نظرها: نحن كمحترفين متنقلين عالمياً، لدينا اهتمام مشترك في تحرير الشركات العابرة للبلدان من القيود التي تفرضها الحكومات لصالح الناس "الذين ليسوا مثلنا". كانت تدعو إلى التضامن الطبقي على الرغم من التباعد السياسي والاجتماعي الكبير بيني وبين ساليناس.

تأكدت في تلك اللحظة أن العولمة لا تنتج أسواقاً بلا حدود فقط بل تفرز أيضاً نظاماً طبقياً يناسبها. وبمجرد طرح الموضوع، بدا واضحاً أن الأسواق داخل البلدان تنتج بشكل حتمي مجموعات من الناس تملك مالاً وسلطة أكثر من الآخرين، لهذا من الغريب إن لم تخلق الأسواق العالمية طبقة عليا من

الناس الذين يملكون مصالح اقتصادية مشتركة بين بعضهم البعض، أكبر من مصالحهم مع أغلبية مواطنيهم.

في السنوات التي تلت تلك المحادثة، تأكدت كم أن تشكيل النخب القومية في طبقة عالمية حاكمة فسر سياسة الاقتصاد العالمي الجديد بشكل أفضل من التفسيرات النموذجية التي قدمها جهابذة الإعلام، ومن المؤكد أنه لا يمكن فهم ترحيب نخب الحزبيين بـNAFTA بشكل صحيح إلا بهذه الطريقة، وليس من خلال مسرحية الجمهوريين المألوفة ضد الديمقراطيين ولا في سياسات التجارة التقليدية في المنافسة الصناعية أو امبريالية اليانكي، أو بالسعي وراء فكرة المصلحة القومية الواضحة، وبالتأكيد ليس باللازمة السخيفة للتجارة الحرة التي أتخمت الصحافة المطبوعة وموجات الأثير. وكما لاحظ جورج كاستينادا، وزير خارجية المكسيك فيما بعد، "كانت NAFTA اتفاقية بين أرباب الصناعة والتجارة وبين الحكام، اتفاقية للأغنياء وأصحاب النفوذ في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك تستثني وبشكل فاعل الناس العاديين في المجتمعات الثلاث"[1].

على الرغم من الزخم الهائل للصحافة المطبوعة والمبثوثة على موجات الهواء حول NAFTA، قوبل رأي كاستينادا بالصمت في النقاش العام للسياسات المحلية حيث قلما يُعترَف بالحقيقة البسيطة والواضحة عن تواطؤ الأغنياء وذوي النفوذ من اجل منفعتهم الخاصة. أما في النقاش العام للسياسات العالمية فلا يُعترَف بذلك أبداً. لا يبدو أن إمكانية المتنقلين العالميين المميزين من البلدان المختلفة في إيجاد أساس مشترك لرسم السوق العالمية خطرت ببال جهابذتهم الذين فسروا العولمة للشعب الأميركي. لهذا لم يكن مفاجئاً أن يكون المواطن زُوِّد بوصف مشوش عن كيفية عمل السوق العالمية من خلال الصفحات الأولى للصحف الصباحية والدقائق الثلاث للأخبار المسائية التي تتحدث بشكل منمق

1. Jorge Castaneda, *The Mexican Shock* (New York: New Press, 1995), p. 69.

عن المصالح الأميركية والمصالح الأوروبية والمصالح الصينية كما لو أن العولمة كانت مجرد تنافس اقتصادي بين أمم - دول منفصلة تمثل المصلحة الشاملة لمواطنيها.

في الوقت ذاته يؤكد لنا هؤلاء الجهابذة أن الأمم - الدول لم تعد لازمة. فهذا المشاء توماس فريدمان يخبر بلهفة قراء "النيويورك تايمز" دوريا أن لا الولايات المتحدة ولا الأمم المتحدة هما من يسير العالم بل "وال مارت" وزمرة من التجار الإلكترونيين ورواد الأعمال الآسيويين. فبعد خروجهم من شرنقة الأمة - الدولة، لم يعد لدى الشركات الكبيرة العابرة للأمم والمضاربين الماليين اعتبار للحدود أكثر مما لدى الفراشات الملكات التي تنجرف مع الريح من كندا إلى المكسيك وبالعكس. وعلى هذا الأساس طالب مسؤولو المصارف المركزية والمديرون التنفيذيون للشركات الحكومات بألا تقوم بما يزعج الفراشات وإلا فستطير بعيداً.

توصف مشكلة الفقر دائماً على أنها صراع بين الدول الغنية والفقيرة، لكن وكما قال مايكل هارينغتون في كتابه "أميركا الأخرى"، الذي أثار الحرب على الفقر في ستينيات القرن العشرين، "لا تنسوا أبدا أن هناك أغنياء في البلدان الفقيرة وفقراء في البلدان الغنية".

لم يهتم الأميّون الإعلاميّون المزيّفون باستكشاف هذا التناقض والتناقضات المماثلة في شرحهم لكيفية عمل الاقتصاد العالمي. فعلى العموم خلط الجهابذة بين الطريقة القديمة والبسيطة التي يعتمدها الناس في بلدان مختلفة، وهي المتاجرة للحصول على بضائع لا ينتجونها في أوطانهم وبين الامتياز الذي أخذه مَنْ يديرون الشركات العملاقة العابرة للأمم لإفساد الحكومات وتقويض العادات الاجتماعية وتحدي حماية الناس والبيئة متى وحيث شاءوا. بعد هذا، قُسّم العالم إلى أناس مع العولمة وأناس ضدها، فإن كنت ضد انتهاكات الشركات، فأنت حمائي، وإن شربت قهوة مستوردة من دولة أخرى فانك منافق أيضاً.

ويعكس الجدل فن الترويج الدعائي ويهدف إلى إيقاف المحادثة وإخراس المعارضة.

قالت المعلّقة السياسية أيمي غودمان أخيراً إن مهنة الصحافي أن "يذهب حيث يسود الصمت"[2]. بتلك الروح يبدأ هذا الكتاب بتوضيح كيف تحمي الحكومة الأميركية الثنائية الحزب عملاءها ذوي الامتيازات بينما تهجّر البقية إلى فوضى السوق العالمية الوحشيّة وغير المنظّمة التي لا تعرف الرحمة. إنه ليس المكان الوحيد لتفحص العولمة، بل هو المكان الذي يسوده "الصمت".

إن انقسام المجتمعات الاستهلاكية وفقاً لطبقات اقتصادية يجب ألا يكون مدهشاً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تقارب الأغنياء وذوي النفوذ في مناطق مختلفة من العالم في المنتجعات المخصصة للطبقة العليا وصالات الاجتماع في الشركات والمناسبات الاجتماعية التي تجمعهم. لكن الثروة والسلطة، مهما تنوعت المحافظ، بقيت حتى وقت قريب متجذرة في الأنظمة القومية للأسواق.

لكل للأسواق قواعدها، ولها بالتالي سياستها، التي تعكس النزاع والمساومة على القواعد بهدف تحقيق المنفعة الاقتصادية. ففي المجتمعات الحديثة المستقرة، تحدث المساومة ضمن عقد اجتماعي تدعمه القوانين والمؤسسات والأعراف التي تضمن تسرب منافع من النمو تكفي لبقاء أكثر المواطنين منتجين ومخلصين. فما هو مفيد لـ"جنرال موتورز" مفيد للأميركيين.

ويثير التكامل المستمر للاقتصادات القومية السؤال التالي: ما هي إذاً سياسة السوق العالمية التي ليست لها قوانين ومؤسسات وعادات مشتركة تمكن الطبقات الاقتصادية المتولدة عنها من أن تتداول عقداً اجتماعياً؟

إن السياسات الحالية للاقتصاد العالمي هي البديل لنظام الحزب الواحد

---

2. Amy Goodman, «*Breaking the Sound Barrier: A Q &A With Democracy Now! Host Amy Goodman*,» Interview by Alexander Zaitchik, *New York Press*, April 14, 2004.

الذي تهيمن عليه شبكة افتراضية أطلق عليها هذا الكتاب اسم "حزب دافوس"، على اسم الملتقى الشهير في سويسرا حيث تعقد النخبة السياسية والاقتصادية في العالم "مؤتمرها" السنوي. وبرنامج "حزب دافوس" بسيط، يتمثّل في تحسين الموقع التفاوضي لرأسمال الشركات في الاقتصاد العالمي. في غياب حكومة عالمية، تدير طبقة المستثمرين العابرة للأمم الممثلة بدافوس الأمم - الدول الرئيسة في العالم وأهمها القوة العظمى (الولايات المتحدة).

وعلى الرغم من الخلافات بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري على القضايا الداخلية وبعض الخلافات التكتيكية حول السياسة الخارجية، فقد عمل الاثنان يدا بيد لمساعدة ما يدعى بالشركات الأميركية لتتخلى عن التزاماتها تجاه الشعب الأميركي. لقد استغلت إدارة كلينتون بقيادة روبرت روبين الوسائل الاقتصادية للتجارة الحرة والتحرر من القيود المالية وسلطة صندوق النقد الدولي ومؤسسات مالية أخرى لتوسيع الإستراتيجية العالمية للمصارف والمصنعين العابرين للأمم. أما إدارة بوش بقيادة دونالد رامسفيلد وديك تشيني فاستمرت في هذه السياسات، ووسعت استخدام جيش الولايات المتحدة لنشر فرص الاستثمار في الداخل والشرق الأوسط.

لذلك ليس من المدهش أن NAFTA، وهي مشروع مشترك لقيادتي كلا الحزبين، يجب أن تعمل " دستور" للاقتصاد العالمي كما وصفها أول رئيس لمنظمة التجارة العالمية ريناتو روغيرو.

وتعكس NAFTA كغيرها من الدساتير فلسفة سياسية ضمنية، هي في هذه الحالة معروفة في معظم العالم بالليبرالية الجديدة. وعلى الرغم من أنّ الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة حاولت على مدى أكثر من عقدين فرض هذه الايدولوجيا على العالم، لم يُسمع بهذا المصطلح في الولايات المتحدة. ترى الليبرالية الجديدة أن القيمة الاجتماعية الوحيدة المعترف بها هي التنافس على الثروة، وتُترك كل القرارات الاجتماعية عملياً بيد الأسواق غير المنظمة. وتتعامل

النسخة الحديثة من الليبرالية الجديدة مع الشركات العملاقة العابرة للأمم كرائدة أعمال صغيرة وتقلل دور الحكومات الديمقراطية في حماية الملكية الخاصة. إنه عالم "كل شيء فيه للبيع، بحسب عنوان كتاب روبرت كتنر في العام 1996"[3].

إن وضع الولايات المتحدة كقوة عظمى منذ الحرب الباردة أثمل نخبها السياسية بفكرة حقها أو في الحقيقة التزامها الأخلاقي بفرض أفكارها الخاصة على الآخرين حول كيفية إدارة مجتمعاتهم. والعبارات التي استخدمها النقاد اليساريون الهامشيون، مثل "الامبريالية الأميركية" و"الإمبراطورية الأميركية"، يؤكدها الآن ويفخر المفكرون السياسيون في واشنطن. وهذه ليست المرة الأولى في التاريخ الأميركي التي تسير فيها فرص الاستثمار تحت راية الحملة الصليبية الأخروية لتنوير العالم. لكن في الماضي، عندما كان ما هو جيد لـ"جنرال موتورز" جيداً لأميركا، كانت المنافع الاقتصادية تتسرب إلى الموطنين. أما الآن، ففصلت عولمة ما بعد الحرب الباردة مصير المواطنين الأميركيين عن مصير الذين يملكون الشركات العابرة للأمم ذات الأسماء الأميركية ويسيطرون عليها. وليس النجاح الاقتصادي هذه الأيام، كما اعتبره كثر، مسألة تتعلق بالاتصال بالاقتصاد العالمي. فالمهاجرون غير الشرعيين وعمال المصانع المتناقصون والمسوقون عبر الهاتف المفصولون من أعمالهم مرتبطون جميعهم بالاقتصاد العالمي - مثلما دُهش مهندسو التصميم والمحاسبون ومبرمجو الكمبيوتر عندما عرفوا أن وظائفهم قد حوّلت إلى الخارج. فالارتباط بالاقتصاد العالمي لا يحقّق نجاحاً إن لم يكن مقروناً بالقمة، أي الناس الذين يقودون "حزب دافوس".

لم تسبّب العولمة اللامساواة المتزايدة في أميركا بمقدار ما سمحت للأغنياء والمتنفذين بعزل أنفسهم عن الروابط التي ربطت المصير الاقتصادي للأميركيين

3. Robert Kuttner, *Everything for Sale: The Virtues and Limits of Markets* (Chicago: University of Chicago Press, 1996).

في كل الطبقات منذ الحرب العالمية الثانية. لقد دل تفكيك رونالد ريغان لنقابة مسيّري النقل الجوي في العام 1981، على مشروع تجاري كبير يمكنه انتهاك العقد الاجتماعي المحلي. وأشار إقرار كلينتون لـNAFTA في العام 1993 بأن المشاريع التجارية العملاقة يمكن أن تلغي العقد الاجتماعي تماماً. وتقنع طويلاً أبطال الأمن المالي في أميركا بقدرة البلاد على الاقتراض وإنفاق مدخرات الآخرين. وبعملية حسابية بسيطة يتبين لنا أن هذا غير قابل للاستمرار. فالولايات المتحدة لا تستطيع أن تستمر مدة أطول في أن تشتري من العالم أكثر مما تبيعه، ما سمح بزيادة الديون الضخمة للبرامج التقاعدية الخاصة، وأجّل الاستثمارات العامة في الصحة والتعليم والتكنولوجيا، الضرورية لمساعدة هذه القطاعات على التخلص من الديون. يتقاسم الحزبان معاً مسؤولية تدهور الموقع المالي لأميركا، لكنّ السياسة المالية الطائشة لجورج دبليو بوش عجّلت جداً بيوم الحساب وستجعل السقوط المحتوم لمستويات المعيشة في الولايات المتحدة أكثر إيلاماً.

أوضح تآكل دعم الحرب على العراق مسبقاً قصور الإستراتيجية العسكرية للمحافظين الجدد. ويُرجح لرد الفعل السياسي على الأزمة الاقتصادية المقبلة لليبراليين الجدد أن يجبر النخبة الحاكمة الأميركية أياً كان من يشغل البيت الأبيض على أن تخفض الوقت والطاقة والثروات التي تنفقها على ما يحدث في العالم وأن تمضي وقتاً أطول في التركيز على المشاكل الاقتصادية المخيمة على البلاد. لكن "الوطن" تبدّل. فبفضل NAFTA، يمتد اقتصادنا المحلي الآن عبر القارة، ويشمل كندا والمكسيك، البلدين المستقلين الآخرين اللذين يرتبط اقتصاداهما دائماً باقتصادنا.

وتُعتبر واحدة من هاتين الأمتين من العالم الثالث، حيث يخضع سكانها البالغون مائة مليون نسمة، والذين يعيش أكثر من 40 بالمائة منهم على اقل من دولارين في اليوم، لرقابة طبقة أقلوية ضيقة. لقد فشلت الليبرالية الجديدة في المكسيك. فمستويات المعيشة للمواطنين العاديين هي أسوأ مما هي عليه قبل

عشر سنوات، بينما ازداد غنى الأثرياء المتحالفين مع الرأسمال الأميركي والكندي. أما الهجرة التي افترضت NAFTA أنها ستنتهي، فاستمرت بلا انقطاع. وفي الواقع فإن انتقال البطالة المكسيكية والفقر إلى الولايات المتحدة هو السبب في عدم انحدار المكسيك إلى حال من الفوضى. لكن هذا لن يستمر إلى الأبد. كما أن المكسيك أيضا قنبلة سياسية واجتماعية موقوتة على أعتابنا.

يشترك سكان شمال أميركا الآن شئنا أم أبينا في مستقبل اقتصادي واحد. وإن أردنا أن نحيا ونزدهر في عالم المنافسة الوحشية الذي أطلقته نخبنا الحاكمة،علينا أن نخلق سياسة ديمقراطية قارية جديدة تعترف بأن لأغلبية المواطنين العاديين في كندا والمكسيك والولايات المتحدة قواسم مشتركة بينهم تفوق تلك التي تربطهم بالنخب العابرة للأمم التي تحكم بلدانهم الآن.

وأخيرا يروي هذا الكتاب كيف تُدار الحرب العالمية للطبقات في الولايات المتحدة وجيرانها الجنوبيين والشماليين. ولا شك في أن أمر المعركة يختلف من مكان إلى آخر. ويأمل المؤلف بأن يلهم هذا الكتاب آخرين باستكشاف هذه المسائل في مجتمعاتهم.

القسم الأول

NAFTA لقاء الطبقة

"ليس الصراع صراعاً تقليدياً بين الجمهوريين والديمقراطيين أو الليبراليين والمحافظين وإنما هو صراع في قلب الجهود التي تبذلها في أميركا لتحديد شكل المستقبل".

الرئيس بيل كلينتون، أيلول 1993

حفلة بيل كلينتون

عندما يبدأ شريط الفيديو بالدوران لنقل الحدث الكبير في البيت الأبيض صباح 14 أيلول 1993، تلتقط الكاميرا الشكل المتأنق اوبرت روبين وهو يختال وسط حضور من مئات الرجال والنساء اللابسين ثيابهم الرسمية والجالسين في مقاعد في الغرفة الشرقية في البيت الأبيض. وروبين هذا هو المدير المساعد السابق لشركة "غولدمان ساكس" للاستثمار ورئيس مجلس الأمن الاقتصادي في عهد كلينتون ووزير الخزانة لاحقاً؛ يبدو بمظهر المدير الهادئ والواثق من معالجة كل التفاصيل ويجلس يراقب العرض.

وعندما تتسع عدسة الكاميرا، تُظهر بحراً مؤلفاً من 300 شخصية. ويمكننا تمييز ابرز وجوه الطبقة السياسية في واشنطن، من بينها الناطق باسم الديمقراطيين في مجلس النواب وزعيم الأكثرية في مجلس الشيوخ وقادة الشيوخ والنواب، ووزراء الخارجية والمال ومسؤولون حكوميون آخرون، وتسعة من حكام الولايات. وثمة آخرون غير معروفين لدى مشاهدي محطة "سي سبان" المتخصصة في النقل المستمر للنشاطات الرسمية، منهم أعضاء في مجموعات الضغط لصالح كبرى الشركات المتعددة الجنسية في العالم، ومديرون تنفيذيون من الطاولة المستديرة لقطاع الأعمال" وغرفة التجارة وبعض الجمعيات التجارية الأخرى وسفيرا كندا والمكسيك. وحيّا الجميع بعضهم البعض بروح الزمالة وتحدثوا بلا تكلّف منتظرين بداية المراسم(*).

كان الهدف الرسمي من هذا الحدث المهم الاحتفال بتوقيع بيل كليتون على ما سمي بالاتفاقيات الجانبية الثلاث لـ"اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية" (NAFTA)[1] التي ستخلق سوقاً قارية واحدة تمكن البضائع والأموال من عبور الحدود بحرية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. فكرة طرحها رونالد ريغان عام 1979 بعد انتخابه واستغرقت أكثر من عقد لترشح عبر حلقات الخبراء ومقالات الرأي والخطابات حول السياسات التي تواصلت بها الطبقات الحاكمة في البلدان الثلاثة مع ذاتها ومع بعضها البعض. وأخيراً في صيف 1992، فاوضت إدارة جورج إتش دبليو بوش،الخلف الجمهوري لريغان، على اتفاق مع حكومتي البلدين الجارين. لم يكن الكونغرس الخاضع

* The epigraph to this chapter is drawn from the White House, Office of the Press Secretary, *Remarks by President Clinton, President Bush, President Carter, President Ford, and Vice president Gore in Signing of NAFTA Side Agreements*, Washington, D.C., September 14, 1993.

1. In Mexico, NAFTA is called a *tratado*, meaning «treaty,» but the American version was labeled an «agreement» in order to avoid the constitutional requirement of a two-thirds majority in the U.S. Senate.

لسيطرة الديمقراطيين وافق بعد على NAFTA عندما خسر بوش انتخابات العام 1992 أمام كلينتون.

ولقيت الصفقة التجارية معارضة قوية من اتحادات عمالية وجماعات بيئية وأقسام أخرى من القاعدة السياسية للحزب الديمقراطي، وخشي المعارضون أن تشجع الاتفاقية قطاع الأعمال الأميركي على نقل الإنتاج إلى المكسيك للحصول على قوة عاملة أرخص والتهرب من قوانين البيئة. لهذا كان الغرض الأساسي لحدث البيت الأبيض أن يقنع كلينتون المشككين من أعضاء مجموعات الضغط لصالح الشركات وحلفائهم الجمهوريين بأنه ملتزم صراعهم ضد قاعدة حزبه لتمرير NAFTA.

راوغ كلينتون كثيرا خلال حملته الانتخابية. قال إنه لن يوافق على الاتفاقية إلا إذا أضيفت إليها حقوق العمال وحد أدنى من المعايير البيئية. وقال في سان دييغو: "سأؤيد التجارة الموسعة مع المكسيك وكل هذه الدول، فقط إن رفعوا مستوى أجورهم ومعايير العمل ونظفوا البيئة كي يمكننا جميعاً الصعود بدلاً عن الانزلاق إلى الأسفل"[2]. وفي رولي في كارولينا الشمالية كرر أنه لن يوقع الاتفاقية حتى تُعدَّل لتحمي البيئة وحقوق العمال[3].

وفي 4 تشرين الثاني 1992، انتخب رئيساً. وكان من الأسباب الرئيسية لانتصاره التصويت الكثيف من القاعدة الديمقراطية، ولاسيما عائلات الطبقة العاملة ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي جاء تصويتها رداً على الكساد الاقتصادي بين العامين 1991 و1992. وقال مدير حملته الانتخابية "إنه

2. Bill Clinton, «Town Hall Meeting With Arkansas governor Bill Clinton,» The White House, June 12, 1992, quoted in John r. MacArthur, *Selling Free Trade: NAFTA, Washington, and the Subversion of American Democracy* (New York: Hill and Wang, 2000), p. 158.

3. Bill Clinton, «Expanding Trade and Creating American Jobs», campaign speech in Raleigh, North Carolina, October 4, 1992.

الاقتصاد يا غبي". ولو بلغت البطالة في خريف 1992، 5.5 بالمائة، بدلاً من 7.5 بالمائة في الواقع، لأعيد انتخاب جورج إتش دبليو بوش ثانية.

وكان ثمة سببٌ آخر هو رجل الأعمال المنشق روس بيرو الذي استخدم ثروته ليعبّد الطريق إلى حملته الانتخابية وسحب من بوش أصوات التجار والمحافظين والشعبويين اليمينيين وذلك بمهاجمته الرئيس الجمهوري على عجز موازنته وموافقته على NAFTA.

يظهر نائب الرئيس آل غور – تصفيق - ويقف جانباً. تعود الكاميرا إلى المنصة بترقب شديد وخلفها باب مزدوج يفتح على ممر طويل مفروش بالسجاد الأحمر. وتنتظر الكاميرا متلهفة. تعزف الفرقة عالياً "مرحباً بالزعيم". يظهر بيل كلينتون والرؤساء السابقون جورج إتش دبليو بوش وجيمي كارتر وجيرالد فورد في الطرف البعيد من الممر مقبلين بسرعة نحونا، ويدخل الأربعة معاً إلى الغرفة الشرقية. يقف روبين وحشد من الوجهاء مطولاً احتفاءً بهم.

يرمز الدخول المشترك للرئيس والرؤساء السابقين، ديمقراطيّين وجمهوريّين، إلى دعم الحزبين تطبيق واشنطن لاتفاقية NAFTA. يُستخدَم عادة هذا الظهور المشترك النادر لإظهار الوحدة القومية في أوقات الخطر الشديد. لكن NAFTA لم تكن رداً على أزمة قومية هددت مواطني البلاد إنما كانت فرصة بيد النخبة لسن قوانين اقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تصب في مصلحتهم ومصلحة زبائنهم من الشركات. لقد بشّرت الاتفاقية بتأسيس منظمة التجارة الحرة العالمية، والنموذج الذي فرضه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على البلدان النامية، والشروط التي ستخضع لها سوق العمل الصينية الهائلة كي تصب لاحقاً في الاقتصاد العالمي. لم تنشئ NAFTA العولمة لكنها بينت للبلدان النامية والمتطورة كيف يمكن استخدام العولمة لفك ذواتها من القيود والالتزامات المفروضة ديمقراطياً أو بأشكال أخرى من قبل مجتمعاتها القومية. وتبين قصة التفكير في NAFTA والدفاع عنها وأخيراً تحقيقها كيف جرى ذلك.

كانت NAFTA، من بين جملة أمور، أول عرض للطريقة التي حولت فيها

العولمة السياسة المحلية للولايات المتحدة المتعلقة بالتجارة الحرة. فحتى ذلك الحين، كان التنازع حول التعرفة الجمركية وبعض السياسات التجارية الأخرى وليدة المصالح المتنافسة لقطاعات اقتصادية مختلفة شملت كافة المصنعين ومنتجي الأغذية وشركات الشحن التي تحتال للحصول على هذه المنفعة أو تلك. واتحد العمال والمديرون والمستثمرون من كل قطاع ضد الآخرين. لكن سياسة NAFTA كانت مختلفة إذ كان العمال من جهة والمديرون والمستثمرون من الجهة الأخرى وذلك عبر القطاعات الاقتصادية. لهذا عكست الاتفاقية شيئا جديداً وهو أن التجارة أصبحت الآن نزاعاً بين الذين يربحون المال باستثمارها في مكان آخر والذين تتركز مهنتهم أو تجارتهم أو اهتمامهم بالبيئة في أميركا.

بعد الانتخابات، كانت NAFTA أولى أولويات الممثل التجاري الجديد لكلينتون، المحامي الديمقراطي ميكي كانتور، وهو ناشط سياسي ليبرالي من كاليفورنيا. كان كانتور أساساً غير متحمس لـNAFTA، لكنه كان محامياً صلباً مخلصاً جداً لزبونه الرئاسي. وبدأ محادثات فورية مع شركائه المكسيكيين والكنديين لإيجاد طريقة لحل التناقضات في خطابات الحملة الانتخابية لرئيسه.

وقاومت الحكومتان الكندية والمكسيكية، لكنهما كانتا فاوضتا على صفقة مع الولايات المتحدة. لم يكن فتح الصفقة مجدداً لإرضاء السياسات الأميركية المحلية مزعجاً فقط بل مربكاً أيضاً. فقد ذكّر ناخبيهما مرة أخرى أنهم مواطنون من الدرجة الثانية في قارتهم. "نحن"، كما قالها دبلوماسي كندي، "شريحتان رقيقتان جداً من الخبز في أعلى وأسفل السندوتش".

لقد رغب المكسيكيون خصوصاً في الصفقة كثيراً. لهذا عاد كانتور بعد عدة أشهر بـ"اتفاقات جانبية" وزعم أنها تحمي العمال والبيئة. لكن تلك الاتفاقات الجانبية كانت خارج NAFTA ولم يكن لها وضع الاتفاقية الدولية الموافق عليها من قبل المشرعين في كل بلد. لقد أسست NAFTA حمائيات مشتركة وحقوقاً استثمارية للشركات الاستثمارية المتعددة الجنسية لم يُسمح لحكومات البلدان الثلاثة بإضعافها. وشمل ذلك حماية براءات الاختراع والأنظمة المصرفية

وحق تحدي قوانين البيئة. لم تكن الصفقات الجانبية حول العمال والبيئة أكثر من نصائح لكل بلد لفرض قوانينه. ولم توضع معايير مشتركة لأي من البلدان الثلاثة تمكنها من أن تلغي الحد الأدنى للأجور أو تحظر النقابات أو تفكك معايير الصحة والسلامة أو تخفف القيود على التلوث الصناعي للهواء والماء متى ما شاءت. وعند عودته من المفاوضات مع كانتور، أكد وزير المال المكسيكي جيمي سيرا بوشي لرجال الأعمال المكسيكيين أن الاتفاقات الجانبية لا معنى لها[4].

شعر زعماء النقابات وغالبية منظمات البيئة بأنهم خُدعوا. فلولا أعضاؤهم ومالهم ودعمهم القوي لما انتُخب كلينتون رئيساً. مع ذلك وبعد أقل من سنة في الرئاسة، انضم إلى خصومهم من الشركات وطعنهم في الظهر لصالح فكرة من أفكار رونالد ريغان.

تجارة لكن ليست حرة

امتلك ريغان أفكاراً قوية جداً عن الاقتصاد. وتلخصت إحداها التي نشأت من تجربته في هوليوود كممثل مليونير في أن الضرائب كانت دائماً أعلى مما ينبغي. ونشأت فكرة أخرى من تجربة جيله في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وتلخصت في الإيمان بالتجارة الحرة. كانت الولايات المتحدة في معظم تاريخها دولة حمائية. ودعم الآباء المؤسسون كلهم - واشنطن وأدامز وهاملتون وجفرسون وماديسون - التعرفة الجمركية العالية. وكان مرسوم التعرفة الجمركية للعام 1789 الذي فرض ضرائب عالية على عدد كبير من الواردات الوثيقة الثانية للكونغرس التي وقعها الرئيس جورج واشنطن. وتطورت الصناعة الأميركية على مدى قرن ونصف القرن في ظل التعرفة الجمركية التي صُمّمت للحد من

4. Ingrid Negrete, «Mexico Official Defends NAFTA Dispute Process,» *Journal of Commerce*, August 20, 1993, p. 3A.

منافسة الدول المتقدمة تكنولوجياً في أوروبا الغربية. وصرح هنري كلاي في العام 1832 عاكساً الحكمة السائدة في ذلك العصر فقال إن "المطالبة بتجارة حرة غير مجدية على غرار بكاء طفل مدلل في حضن مربيته للحصول على القمر والنجوم التي تتلألأ في السماء. هي غير موجودة ولن توجد"[5].

شكلت الحمائية الصراع الخفي للحرب الأهلية. فقد أراد أصحاب المزارع الجنوبيون الذين باعوا أقطانهم في السوق العالمية أن يستوردوا بضائع أوروبية مصنّعة أرخص، بينما أراد الصناعيون الشماليون أسواراً حامية كي يبنوا شركات خاصة بهم للنسيج والحديد والآلات. وربح الحمائيون الحرب بقيادة الجمهوري أبراهام لنكولن[6]، وظلت الضرائب الجمركية عاليةً على مدى السنوات الثمانين التالية إلى أن أصبحت أميركا اكبر اقتصاد إنتاجي في العالم. لقد كانت الولايات المتحدة دولة تجارية لكنها لم تكن دولة التجارة الحرة.

بدّلت الحرب العالمية الثانية موقف النخبة الحاكمة الأميركية من حماية التجارة. ففي نهاية الحرب سيطرت الصناعات الأميركية على الأسواق العالمية بعد دمار المصانع الأوروبية واليابانية فلم يبق لها عملياً أي منافس أجنبي. وفي الوقت ذاته خشي قادة واشنطن إن أوقفت الحكومة الاتحادية الإنفاق الحربي الهائل، أن تسقط البلاد ثانية في حال تشبه الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين حين لم يعد هناك طلب كاف يبقي المصانع تعمل ويؤمّن العمل للعمال. وكانت زيادة الصادرات إلى عالم دمرته الحرب هي عين الصواب.

كذلك كانت السوق الأميركية سلاحاً مهماً في التنافس المتزايد مع الاتحاد السوفياتي على ولاء نخب العالم الثالث المفتقر. كان الوصول إلى المستهلك

---

5. Henry Clay, «The American System,» Washington, D.C., U.S. Senate, February 2, 3, and 6, 1832, http://www.senate.gov/artandhistory/history/resources/pdf/American System.pdf.

6. In 1860, tarrifs averaged 20 percent of the value of imported goods. In 1865, they averaged 47 percent.

الأميركي معادلاً قوياً لجاذبية الايدولوجيا الشيوعية. لكن اقتصاد روسيا كان اقل تقدماً وكان منشغلاً بحماية صناعاته. وبعد أن أصبحت روسيا دولة شيوعية، كرست كثيراً من ثرواتها للخدمات العامة المحلية. وعندما سأل دبلوماسيون أميركيون زعماء البلدان الفقيرة "هل تفضلون ربح الدولار أم الروبل؟" ردوا بأنه سؤال ساذج، ما عدا من سلّموا بالماركسية.

أصبحت سياسة تشجيع زيادة الاستيراد إلى الولايات المتحدة ممكنة بفضل مصدر القوة الرئيس الأخر الذي خرجت الولايات المتحدة فيه من الحرب العالمية الثانية، وهو العملة الصعبة العالمية. كان كل العالم يريد الدولار. لهذا استطاعت حكومة الولايات المتحدة أن تشترط على الدول التي تفتقر إلى ما يكفي من المال أن تستخدم المساعدة الأجنبية في شراء بضائع أميركية. وقدمت الحكومة الأميركية إعانات مالية سخية شملت الزراعات المحلية والطائرات وصناعات أخرى لتضمن أكثر قيام منافسة ناجحة في السوق العالمية.

ولم يكن التدبير، كما كان هنري كلاي ليؤكد، "تجارة حرة" في المفهوم التقليدي للمنافسة بين اقتصادات حرة لا تتمتع بالدعم المالي. ومع ذلك كان مهماً دعم حزمة السياسات العالمية والمؤسسات الجديدة، مثل خطة مارشال وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي شكلت بها الطبقة الحاكمة الأميركية العالم غير الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية. والأكثر أهمية أنها أصبحت جزءاً من حكاية أميركا بعد الحرب، أميركا الواثقة والمنتصرة والمتطلعة إلى الخارج التي كان رخاؤها في تناقض صارخ مع عقد الكساد الذي سبق الحرب.

هكذا بدا لريغان وآخرين من جيله الذين شهدوا أعماق الكساد وسنوات الانتعاش التي تلته أن توسيع التجارة رمز ذلك التحول وجوهره.

الطريق السريع للحزب الجمهوري إلى المكسيك

كانت إدارة ريغان/بوش خطت، في الواقع، الخطوة الأولى نحو NAFTA

وذلك بإكمال اتفاقية للتجارة الحرة مع كندا في العام 1989. وخلقت "اتفاقية التجارة الحرة الكندية - الأميركية" (CUFTA) ما يشبه السوق المشتركة للبضائع والمال لكنها أهملت حماية العمال والبيئة وأجزاء أخرى من العقد الاجتماعي التي نمت في كلا البلدين. لكن مستويات المعيشة في الولايات المتحدة وكندا تتقارب كثيراً، فيما تتسم حماية العمال في كندا بأنها أقوى مما هي عليه في أميركا. لهذا لم يكن خلق اتفاقية تجارية واستثمارية من دون معايير اجتماعية كافياً لجعل اتفاقية التجارة مع كندا قضية سياسية رئيسة في الولايات المتحدة. ووافق الكونغرس عليها بهامش مريح.

بدأت حكومات بوش في الولايات المتحدة وكارلوس ساليناس دو غورتاري في المكسيك وبريان مولروني في كندا، وهي حكومات خاضعة لسيطرة قطاع الأعمال، المفاوضات بشأن NAFTA في العام 1990، وCUFTA ديدنها. وكان كل فريق مفاوض على اتصال مستمر وحميم مع قطاع الأعمال في بلده. واستأجرت اللجان التجارية "الاستشارية" غرفاً في الأبنية الحكومية والفنادق ملاصقة لقاعات المفاوضين. من الجانب الأميركي، مثلت الشركات المتعددة الجنسية أكثر من 90 بالمئة من أعضاء "اللجنة الاستشارية الرسمية للسياسة التجارية والمفاوضات" (ACTPIN). وكتب جفري غارتن، نائب وزير التجارة في إدارة كلينتون، في العام 1997 يقول: "يعتمد الفرع التنفيذي على التجارة بشكل كامل من اجل المعلومات الفنية المتعلقة بالمفاوضات التجارية"، ولاحظ أن الشركات الأميركية أصبحت "زبائن فعليين في السياسة الخارجية"[7].

لم تسمح أي من الحكومات الثلاث لنقابات العمال وجماعات البيئة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى بالاشتراك الفعلي في المفاوضات. كان هناك

---

7. Jeffrey Garten, «Business and Foreign Policy,» *Foreign Affairs*, May/June 1997, pp. 70-71.

خط مشترك لثلاثتها: كانت اتفاقيات التجارة قضايا تجارية، ويهتم بمصالح كل بلد من البلدان الثلاثة محامون واستشاريون تجاريون في مقدورهم قبول العبارات المقترحة أو رفضها أو تعديلها في النهار والاجتماع بالمفاوضين في المساء حول موائد العشاء. كان إرسال خبراء في اللغة المعقدة للاتفاقيات التجارية إلى الاجتماعات مكلفاً. لهذا كان عدد الذين تحلقوا حول طاولات المفوضات من وول ستريت (القطاع المالي) أكثر من الذين من مين ستريت (الإدارة الحكومية). وكانوا من شركات كبيرة ومصارف وبيوت استثمارية. وكانت شركات زراعية أميركية، مثل "كارغيل" و"آرشر دانيال ميدلاند" و"مونسانتو"، تبحث عن فتح أسواق جديدة دائمة لمنتجاتها المدعومة حكومياً، ترسل محاميها ليهمسوا في آذان المفاوضين الأميركيين. وكان ممثلون لشركات مكسيكية للأغذية المعالجة، مثل "مينسا" و"ماسيكا" (اكبر منتج للدقيق) و"بيمو" (منتج رئيسي للخبز والبسكويت والوجبات الخفيفة)، التي أرادت شراء مواد أولية أرخص مدعومة من دافع الضرائب الأميركي، مرافقين دائمين للبيروقراطيين التجاريين للحكومة. وكان لصغار تجار الحمضيات في أميركا تأثير قليل. ولم يعلم مزارعو الذرة الصغار في المكسيك بأن ثمة صفقة ستفقدهم عملهم.

ومع استمرار المفاوضات حول NAFTA، بدأت معارضة تتشكل في كل من البلدان الثلاثة، إلا أن أقواها وأكثرها تنظيماً كان في الولايات المتحدة وكندا. وفندت حكومات بوش وساليناس وملروني وتجارهم وحلفاؤهم آراء الإعلاميين المعارضين باعتبارهم "حمائيون" وجهلة بأسس علم الاقتصاد. وأكدت للمشرعين والرأي العام أن فوائد التجارة الحرة ستكون كبيرة لدرجة تمكنها من التغلب على أي كلفة اقتصادية أو اضطراب سياسي، وسيربح الجميع بسحر التجارة الحرة. ومع ازدياد صادرات كل بلد، ستزداد الوظائف وتفيض الأرباح. وكان من الواضح أن ذلك كان الاستثناء الوحيد لاقتراح ميلتون فريدمان بعدم وجود غداء مجاني.

وأظهرت استطلاعات الرأي أن الأكثرية في البلدان الثلاثة كانت معارضة

للاتفاقية. لقد شعر العمال بالقلق من ضياع الوظائف بسبب الاستيراد. وخشيت الشركات الصغيرة من ألا تتمكن من منافسة الشركات العابرة للأمم. وفي المكسيك أخرست المعارضة لأن البلاد كانت تخضع لحكم الحزب الواحد، "الحزب الثوري الدستوري" (PRI)، منذ نصف قرن. لقد سيطر PRI على النقابات، فيما سيطر ساليناس على الحزب. وفي كندا شعر كثر بالقلق من أن تعرّض الاتفاقية شبكة الأمان الاجتماعي إلى خطر إضافي بسبب تآكل القاعدة الضريبية. وكانت الشركات الكندية تهدد منذ توقيع CUFTA بالانتقال إلى جنوب الولايات المتحدة حيث الضرائب أقل. وشعر القوميون في كندا والمكسيك بالقلق من أن تربط NAFTA بلديهما بالولايات المتحدة العملاقة وأن تخضعهما تالياً لها.

لكن لم يكن مهماً ما اعتقده المكسيكيون أو الكنديون أو حتى مشرّعوهم. فقد كانت قبضة حزب ساليناس حديدية على الكونغرس المكسيكي. وفي كندا كان مولروني مسيطرا على أكثرية الأصوات في البرلمان الكندي في تلك الفترة.

لكن الديمقراطيين كانوا المسيطرين على الكونغرس الأميركي، وكانت الأغلبية في مجلس النواب معارضة. لهذا كانت إستراتيجية بوش أن يدفع الكونغرس لتمديد سلطة "المسار السريع" التي يستطيع الرئيس على ضوئها أن يرسل اتفاقية التجارة الحرة إلى الكونغرس للتصويت بالموافقة أو الرفض وعدم السماح بأي تعديل. ومُرّر "المسار السريع" بصعوبة في 23 أيار 1991. وصوت زعيم الأغلبية الديمقراطية آنذاك ريتشارد جيباردت، المشكك في الاتفاقية، لصالحها، وأحضر معه دزينتين من الديمقراطيين. وحذّر بأنه لن يؤيد الاتفاقية إن لم تشمل حماية كافية للعمال والبيئة. وبمساعدة "المسار السريع"، أقرت كارلا هيلس، ممثلة بوش للتجارة الأميركية وشركاؤها المكسيكيون والكنديون، الاتفاقية في آب 1992. وبسبب استطلاعات الرأي السلبية، قرر بوش أن لا يلتمس موافقة الكونغرس إلى ما بعد الانتخابات في تشرين الثاني.

كليتون يدخل على الخط

يستقر الحشد في الغرفة الشرقية ويخطو نائب الرئيس آل غور إلى المنصة ويبدأ. يعظ بالقول: "توجد بعض القضايا التي تتجاوز الايدولوجيا. إن الرؤية متماثلة جداً بحيث توحد الناس في كلا الحزبين NAFTA ... قضية من هذا النوع... لقد أصبحت ممكنة جراء سلسلة من التعهدات من قبل رؤساء من الحزبين"[8].



لم يقسم الديمقراطيين حدث منذ حرب فيتنام مثلما فعلت NAFTA خصوصاً والسياسة التجارية عموماً. قالت مساعدة كليتون جين سبرلنغ لاحقاً: "وجدت أن هذه هي أكثر قضية مؤلمة وملتوية تعاملت معها في السنوات الثمانية التي قضيتها في البيت الأبيض"[9]. كان القلق حول التجارة يزداد في قاعدة الديمقراطيين، أي النقابات العمالية والبيئيين والمدن والبلدات المعتمدة على التصنيع لأكثر من عقد.

بعد تعافي العالم من الحرب العالمية الثانية، لم تبق لأميركا أي مزايا تجارية غير عادية. وانتقلت صناعة الأحذية والألبسة بعد ستينيات القرن العشرين إلى خارج البلاد حيث وجد المنتجون يداً عاملة ارخص. ثم لحقت بها صناعة التلفزيونات والإلكترونيات. وفي منتصف السبعينيات أصيب الميزان التجاري الأميركي بعجز مرتين، وكانت الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد، تخسر الوظائف بسبب المنافسة الخارجية.

ووضعت كتب لاقتصاديين، مثل ليستر ثورو وبات شوت وروبرت رايك

8. The White House, Office of the Press Secretary, *Remarks*.

9. David E. Rosenbaum, «The Nation; they Support Free Trade, Except in the Case of...» *New York Times*, November 16, 2003, p. 3.

وآيرا ماغازينر وباري بلوستون وبنجامين هاريسون، انحدار الاقتصاد الأميركي ضمن الخطاب القومي السياسي. واقترح "الاتحاد الأميركي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية" (الاتحاد العمالي الأميركي) (AFL-CIO)، بدعم بعض من رجال الأعمال، تأسيس مصرف قومي للتطوير يساعد على تحديث الصناعات الإنتاجية. لكن اقتصاديي جيمي كارتر قابلوا الاقتراحات ببرود. أما نظراؤهم الجمهوريون الذين انتقلوا إلى البيت الأبيض في العام 1981 فكانوا أكثر بروداً. وفي العام 1984، تخلى عن هذه الأفكار المرشح الديمقراطي للرئاسة وولتر مونديل، بعدما أيدها سابقاً. وبدلاً عنها، وبحض من مستثمري وول ستريت مثل روبرت روبين من "غولدمان ساكس"، جعل من توازن الموازنة القضية الرقم واحد في حملته الانتخابية. وقدم نفسه كأحد المحافظين الماليين واقترح رفع الضرائب ليقلص عجز ريغان، لكن قراره التقدم بهذا الاقتراح دمر أي فرصة له لربح الانتخابات. وفي العام 1988، لعب مايكل دوكاكيز دور المبشر باقتصاد جديد يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، ولم يهتم كثيراً بنقل الوظائف الصناعية إلى الخارج الذي نما من قطرة إلى نهر يتسع باستمرار.

وشاركت حركة البيئة المتزايدة من الطبقة الوسطى العمال في إحباطهم وقلقت أيضا من نقل الصناعات الأميركية للوظائف إلى الخارج كي تتفادى القوانين المضادة للتلوث. في الماضي قاومت النقابات الصناعية عموما قوانين البيئة لكن بدأ بعض الناشطين في النقابات يدركون أنهم والبيئيون لهم مصلحة مشتركة في كبح تهديد الشركات بنقل الإنتاج إلى الخارج كي تقلل الأجور أو توقف قوانين البيئة.

من الجانب الآخر تعهدت النقابات وجماعات البيئة بانتخاب ديمقراطي. لهذا أعطى وعد كلينتون في حملته في العام 1992 بأنه لن يؤيد NAFTA من دون حماية اجتماعية حافزاً دفع قيادييهم وأفراد قاعدتهم إلى صناديق الاقتراع. وكان الوعد مهماً ولاسيما لنقابات العمال. ونجح الجمهوريون في إعادة صياغة قضايا الطبقة العاملة وإبعادها عن الاهتمامات التقليدية (الخبز والزبد) إلى قضايا

اجتماعية مثل الإجهاض وضبط الأسلحة والعمل الايجابي. وتضخّمت صفوف زعماء النقابات الصناعية بـ"ديمقراطيي ريغان". وكان القول إن الديمقراطيين في البيت الأبيض سيقاتلون أكثر في سبيل مصالحهم الاقتصادية، حاسماً في إقناع العمال بالتصويت لكلينتون.

ومرت موازنة كلينتون الأولى بصعوبة وكانت خيبة أمل لناخبيه الليبراليين. فبعد 12 سنة من حكم الجمهوريين، توقعوا أن حزبهم الذي يسيطر الآن على البيت الأبيض ومجلسي الكونغرس سيوسع الإنفاق المحلي كي يعوض عن سنوات التقشف. لكن كلينتون الذي عمل بمشورة روبرت روبين ووزير المال لويد بنتسن جعل تقليص العجز بدلاً عن الإنفاق الاجتماعي أولى أولياته.

ومنذ أن لوى كلينتون موازنته ليرضي وول ستريت، يُفترض أنه أعطى الإدارة بعض النقاط مع طبقة التجار الناشطين. وتوقع الناشطون الديمقراطيون أن يلتفت البيت الأبيض إلى الرعاية الصحية، لكن روبين وبنتسن ضغطا على كلينتون ليضع NAFTA أولا، على الرغم من أن صراعاً حولها سيحول اهتمام البيت الأبيض عن الرعاية الصحية التي كانت أهم بكثير لحزب كلينتون ومكانته التاريخية.

لهذا لم يكن مدهشاً عندما أعلن الرئيس الذي انتخبوه تأييده NAFTA التي وضعها بوش، شعر كثير من الديمقراطيين بالغدر وتحولوا ضده.

كلما سمع المقترعون أكثر بـNAFTA قلّت محبتهم لها. فقد اظهر استطلاع عام أجرته مؤسسة "غالوب" في تموز أن 65 بالمئة من الأميركيين يعارضون الاتفاقية و28 بالمئة يؤيدونها[10]. وانضم كثير من الجمهوريين الانعزاليين من الطراز القديم إلى الديمقراطيين في مجلس النواب، وشكلوا أكثرية الأعضاء وعارضوا الاتفاقية. كان روس بيرو يتجول في البلاد محذراً من أن تمرير

---

10. *National Journal*, «Opinion Outlook: Views on National Security,» July 31, 1993, p. 1943.

المعاهدة سيُسمع الأميركيين "صوت ابتلاع عملاقاً" لانتقال الوظائف من الولايات المتحدة إلى المكسيك. كان أكثر من 5.8 مليون أميركي عاطلين عن العمل في آب 1993، وكانت وسائل الإعلام تسمي الزيادة المتواضعة في النمو الاقتصادي الذي صاحب الأشهر التسعة الأولى من تسلم كليتون لمنصبه باسم "انتعاش البطالة". وفي نيسان 1993 اخبر مدير الموازنة في إدارة كليتون ليون بانيتا الصحافة أن الإدارة لا تملك العدد الكافي من الأصوات كي تمرر NAFTA[11].

ظن مساعد كلينتون جورج ستيفانوبولس أيضاً في تلك المرحلة أن NAFTA كانت خطأ: "اعتقدت أننا يجب أن نمضي قدماً بالاتفاقية فقط إن تضمنت وعوداً بحماية العمال والبيئة التي ستكون حافزاً، كما أعتقدت، لأجور أعلى وظروف أكثر أمناً للعمال"[12]. لم يرَ ميكي كانتور لماذا كان عليه أن يتابع NAFTA، وحك كثير من الديمقراطيين رؤوسهم من الارتباك والغضب لأن الرئيس اعتبرها من أولياته.

وفي ظل هذه الظروف كلها وبسبب دين كليتون للعمال والبيئيين في دوائره الانتخابية، شكك الجمهوريون والمؤسسة التجارية في أنه سيفعل كل ما في وسعه خدمة لأولويتهم، فعارضوا بشدة تضمين الاتفاقية أي معايير عمالية وبيئية حتى لو أدى ذلك إلى فشلها، وشككوا بأنه سيدير ظهره لقواعد حزبه بعد أن أوصلته تلك القواعد إلى البيت الأبيض.

نظّم روبرت روبين وكبير الموظفين ماك مكلارتي لقاءً مع الرئيس في أوائل أيلول ليختاروا بين NAFTA والرعاية الصحية لتكون الأولوية التالية للإدارة. وضم الاجتماع أيضاً وزير الدولة وارن كريستوفر ووزير المال لويد بنستن. كان

11. Davis S. Broder, «Panetta: President in Trouble on Hill: Agenda at Risk, Trade Pact 'Dead,'» *Washington Post*, April 27, 1993, p. A1.

12. George Stephanopoulos, *All Too Human: A Political Education* (New York: Little, Brown, 1999), p. 220.

روبين قد دخل في تعاملات مكثفة عندما كان في "غولدمان ساكس" كمدقق لبرامج الخصخصة في المكسيك، وعرف شخصياً كارلوس ساليناس منذ ثمانينيات القرن العشرين. وجمع ثروة كرئيس لشركة مالية قابضة ذات مصالح تجارية في المكسيك. وكان ماكلارتي رئيساً لشركة غاز كبيرة، وأدار شركة العائلة للشاحنات والتصدير. وعمل كريستوفر لشركة قانونية تاجر زبائنها مع الحكومة المكسيكية، وتبوأ وزارة الخارجية حين كانت تترقب إكمال مشروع دبلوماسي رئيسي مع المكسيك وكندا. كانت هيلاري كليتون ضد هذه المجموعة ومعها آيرا ماغازينر، مستشارتها للرعاية الصحية.

وكتبت هيلاري في مذاكراتها في أواخر آب إن "وزير المال لويد بنستن ووزير الخارجية وارن كريستوفر والمستشار الاقتصادي بوب روبين عاندوا بشدة تأجيل إصلاح الرعاية الصحية، لكنهم دعموا المضي قدماً بـNAFTA. واعتقدوا أن الاتفاقية مهمة أيضاً لإنعاش اقتصاد البلاد وتتطلب عملاً فورياً. إن خلق منطقة تجارية حرة في أميركا الشمالية للصادرات الأميركية يؤمّن الوظائف ويضمن لاقتصادنا أن يحصد الأرباح وليس أعباء العولمة"[13]. وقال روبرت بيرن في ما بعد أنه لم يفكر ولم يناقش إن كانت الاتفاقية ستؤمّن وظائف كثيرة.

وعلى الرغم كل شيء، قرر الرئيس أن يضع NAFTA قبل الرعاية الصحية وسينضم البيت الأبيض إلى الجمهوريين في إطلاق حملة مضادة للتأجيل في مواجهة المعارضة الديمقراطية.

وبناءً على نصيحة هنري كيسنجر، دعا كلينتون الرؤساء السابقين جورج إتش دبليو بوش وجيمي كارتر وجيرالد فورد إلى حفلة التوقيع في البيت الأبيض (كان رونالد ريغان مريضاً، ولو دعا ريتشارد نيكسون لأخل بالمناصفة). وكان كيسنجر المعلم النموذجي لرئيس ديمقراطي جديد يحاول أن يقنع الجمهوريين وحلفاءهم من التجار بالاعتماد عليه كمناصر لرؤية ريغان. وتردد بوش وفورد

13. Hillary Clinton, *Living History* (New York: Simon & Schuster, 2003), p. 182.

قولاً وفعلاً في البداية، لهذا دعا ماكلارتي صديقه كين لاي من شركة "إنرون" ليقنعهما[14].

وبعد سباق البيت الأبيض، أسس بيل دالي، وهو أخ للعمدة الديمقراطي لشيكاغو، غرفة عمليات في البيت الأبيض وبدأت الإدارة بمؤتمر صحافي للتأثير في آراء الأعضاء المتأرجحين في الكونغرس. وفتح قطاع الأعمال خزائنه وصرفت الحكومة المكسيكية 50 مليون دولار على الشركات المؤثرة في الرأي، الديمقراطية منها والجمهورية.

وفي غضون ذلك كانت مسرحية مشابهة تُعرض في كندا. كان كريتيان، رئيس الحزب الليبرالي المنتخب حديثاً رئيساً للوزراء، جعل انتقاد NAFTA جزءاً من حملته الانتخابية، إذ شجب CUFTA بعبارات قاسية. فقد قال في العام 1990 إن "التجارة الحرة وحش. فحتى الوقت الذي سنصل فيه إلى السلطة، ستقتل أطفالاً كثراً"[15].

كان تحالف كلينتون والجمهوريين قلقاً. كانت البطالة عالية في كندا وأدار كريتيان حملة قوية، وقال إنه سيوقع الاتفاقية إن أُضيفت إليها شروط قاسية، ولاسيما حماية موارد الطاقة والمياه في كندا وحظر القوانين الأميركية المضادة للتلوث. ولو انسحبت كندا لكانت هناك فرصة جيدة لموت NAFTA أميركية - مكسيكية في الكونغرس الأميركي.

بعد انتخاب كريتيان في 25 تشرين الأول اتصل كلينتون وساليناس بكريتيان مهنئين وسألاه موقفه من NAFTA. وثبت أنه بينما كان كريتيان يؤجج الغضب ضد NAFTA ويعتبرها بيعاً للسيادة الكندية، كان معاونو الرئيس يطمئنون قادة الشركات الكندية أن كل هذا مجرد عرض كي يستمر تصويت الطبقة العاملة

14. Peter H. Stone, «Friends, After All,» *National Journal* 26, no. 43 (1994): 2440.

15. Maude Barlow and Bruce Campbell, *Straight Through the Heart* (New York: Harper Collins, 1995), p. 105.

للحزب الديمقراطي الجديد الأكثر شعبية. وهكذا كان. وكان أحد أول الأعمال التي قام بها كريتيان إعلانه تبديل موقفه من NAFTA وتأييدها. وعلى غرار، كلينتون أصر على فرض شروط كانت مجرد ورقة تين سياسية. ووقّع كريتيان اتفاقاً لا يختلف في جوهره عن الصفقة التي انتقدها بقسوة في حملته الانتخابية.

وبالعودة إلى واشنطن، كان الديمقراطيون في مجلس النواب مترددين في محاربة رئيسهم بالضراوة ذاتها التي حاربهم بها. لهذا تحرك روس بيرو ليملأ الفراغ، فبيرو المتبجّح وصاحب الصوت الرنان كان الصورة المثالية التي استهدفت عبرها الإدارة خصومها باعتبارهم "حمائيين"جهلة لا يعرفون شيئاً. تقابل غور وبيرو في حوار تلفزيوني في 9 تشرين الثاني، قبل ثمانية أيام من تصويت المجلس، وبدا بيرو واثقاً جدا. وتحدث بلهجة خطابية وفي العموميات، وانزعج عندما تعرض للضغط. ولوّح غور بنسخة من القانون السيئ الصيت المعروف باسم قانون هاولي - سموت للعام 1930 المتعلق بالتعرفة الجمركية، مسترجعاً صور الكساد الكبير الذي يمكن أن يعود إذا اندحرت NAFTA. وبرأي أكثر الناس فاز غور.

لقد أوضحت الحملة لصالح NAFTA المهارات السياسية الاستثنائية لكلينتون. أما عبء الإثبات عادة فيقع على الإدارة التي بعد كل ذلك كانت تقترح شيئاً جديداً. ونجح البيت الأبيض بجعل بيرو القضية، ولاسيما زعمه المزوق بأن الاتفاقية ستنقل الوظائف إلى المكسيك. وانتقل العبء إلى الخصوم المطالبين بالدفاع عن"حمائيتهم" على الرغم من عدم وجود أي اقتراح حمائي على الطاولة".

وتجنب كلينتون والجمهوريون النقاش حول الاتفاقية ذاتها بجعل NAFTA اقتراعاً عاماً على الحمائية. وأصبحت المسألة تدور حول نظرية التجارة الحرة أكثر منها دفاعاً عن هذه الاتفاقية المحددة. وتسابق أكثر الاقتصاديون إلى الهدف. وبعد أسبوع من مؤتمر البيت الأبيض، أصدرت الإدارة رسالة إلى

الصحافة موقعة من قبل 283 اقتصادياً بارزاً دعماً للاتفاقية، واظهر استطلاع لاحق أجرته شبكة للراديو أن قلة أو لا أحد قرأ النص الفعلي للاتفاقية[16].

وكان صبر الصحافة قليلا في إيجاد مساوئ في تفاصيل القصة المبسطة عن التجار المستنيرين ضد الحمائيين الجهلة. وهكذا طمأن كليتنون مستمعيه في الغرفة الشرقية بالقول: "هناك 19 دراسة جديدة حول NAFTA لليبراليين والمحافظين على السواء، استنتجت 18 منها أنه لن تكون هناك أي خسارة للوظائف"[17].

يستطيع أي صحافي بسؤال أو اثنين أن يكتشف أن "الدراسات" الـ18 كانت مجرد تمارين يسميها الاقتصاديون "نماذج للتوازن العام". ومن بين أمور أخرى، تقوم هذه النماذج لتظهر تشغيلاً كاملاً دائماً. بعبارة أخرى، لم تقدر الدراسات الاستنتاج بأن أي سياسة سينتج عنها بطالة لأن البطالة لا توجد في العالم الإلكتروني الذي أوجدوه.

وعلى الرغم من أن "الاتفاقيات الجانبية" النهائية لم تحم البيئة، فقد كانت مفيدة جداً كإسفين لشق حركة البيئيين. ووافقت بعض جماعات البيئة - تلك التي تضم قواعد من الطبقة العليا تخشى أن تُتهم بالحمائية - على تأييد NAFTA إن تعزز الاتفاق الجانبي البيئي قليلاً. وبقي "نادي سييرا" و"أصدقاء الأرض" و"حماة الحياة البرية" معارضين.

ومع تحييد قضية الوظائف والتخلص من قسم من الحركة البيئية، فازت الشركات الكبيرة ذات التأثير السياسي الكبير وقدرة البيت الأبيض على تسويق المشاريع وتقديم الهبات في مقابل الأصوات.

"كانت الصحافة مؤيدة للاتفاقية ومن دون حياء"، وفقاً لما كتبه الناقد

---

16. MacArthur, *Selling Free Trade*, p. 228.

17. The White House, Office of the Press Secretary, *Remarks*.

الإعلامي في الواشنطن بوست هاوارد كيرتز بعد تصويت الكونغرس. "لقد قادت أغلبية معلقي البلاد المشهورين فريق مشجعي NAFTA، من جورج ويل وراش ليمبو إلى اليمين إلى انطوني لويس ومايكل كينسلي إلى اليسار". وساندت الاتفاقية النيويورك تايمز والواشنطن بوست والوول ستريت جورنال وأكثر الصحف الإقليمية. وأجرى "الراديو القومي العام" مناظرة حول الاتفاقية بين عضوين سابقين في الكونغرس أيدا معاً الاتفاقية في عيد المحاربين القدماء في العام 1993. ونشرت الواشنطن بوست عشر مقالات مؤيدة للاتفاقية في العدد ذاته[18]. وعندما تذمر سيناتور داكوتا الشمالية بايرون دورغان من أن الصحافة كرست 36 قدماً من المساحة المكتوبة للنقاشات المؤيدة للاتفاقية و11 قدماً فقط للنقاشات المعارضة لها، ردت ميغ غرينفيلد، مديرة صفحة الرأي، تقول: "في هذه المناسبة النادرة وعندما اتفق كل كتاب الأعمدة من اليسار واليمين والوسط، لا اعتقد من الصواب أن تخلق توازناً مفتعلاً وغير موجود"[19]. وفي الوقت ذاته، أفاد مسح لـ"غالوب" في تموز 1993 بأن الأميركيين العاديين، على عكس كتاب الأعمدة في واشنطن، عارضوا NAFTA بنسبة 65 بالمائة في مقابل 28 بالمائة[20].

وتابع البيت الأبيض عمليته المحترمة في شراء الأعضاء المحايدين (الجالسين على السياج) يحفزه أداء غور. وأخبر كبير موظفي ميكي كانتور، توم نايدز، المؤرخ جون ماك آرثر الذي كتب تاريخ NAFTA: "لقد تم كسب العضو تلو الآخر، فقد أحصينا ما تحتاجه المقاطعات وفي من يمكننا التأثير

---

18. Thea M. Lee and Mark Weisbrot, «The Political Economy of NAFTA: Economics, Ideology and the Media,» paper presented at the Union for Radical Political Economy meetings at Allied Social Sciences Association, Boston, January 4, 1994.

19. Howard Kurtz, «The NAFTA Pundit Pack: Sure, They Backed It; How Could They Lose?» *Washington Post*, November 19, 1993, p. D1.

20. *National Journal*, «Opinion Outlook: Views on National Security,» July 31, 1993, p.1943.

وكيفية القيام بذلك. وتنقلت أشياء كثيرة من يد إلى أخرى خلال هذه الفترة"[21].

وفي 17 كانون الأول 1993، وبعد مناقشة طويلة ومريرة، صوت مجلس النواب الأميركي بالموافقة على NAFTA. وحتى اللحظة الأخيرة، كانت النتيجة غير مؤكدة، فبقي وكلاء بيل كلينتون في مقر الكونغرس يشترون الأصوات حتى أنقذوا. وأخبر أحد أعضاء الكونغرس الصحافة أن مقاطعته نالت جسورا كثيرة جداً بحيث لم يعد ينقصه سوى نهر.

فاز كلينتون لكنه دفع ثمنا باهظاً. لقد ساهم القتال حول الاتفاقية كثيراً في الفشلين الرئيسين لإدارته: فشلها في تمرير خطة الرعاية الصحية وخسارتها لمجلس النواب في انتخابات العام 1994. وكتب الصحافي ايريك الترمان يقول: "قدمت الأيام الأخيرة من النقاش حول الاتفاقية منظراً كئيباً لبيل كلينتون وهو مستند بطوله البالغ ستة أقدام وثلاثة انشات ووزنه البالغ مائتي رطل على أعضاء حزبه ليقنعهم بتأييد معاهدة يدعمها الخبراء الذين تموّلهم جهات أجنبية وشركات متعددة الجنسية وجمهوريون رجعيون. وبفعله هذه كافأ الرئيس القوى السياسية التي احتقرها ورفس أرجل مؤيديه المخلصين"[22].

وحتى في المكسيك بدا سلوك كلينتون غريباً. فقد لاحظ جورج كاستينادا الذي أصبح أخيراً وزيراً للخارجية المكسيكية أن "ناخبي كليتون، إما أنهم غير مبالين أو معادين صريحين للاتفاقية. لقد قدم لهم كلينتون السوق المكسيكية بمباركة هنري كيسنجر بدلا عن نظام الرعاية الصحية الذي كان بمتناول اليد"[23].

---

21. MacArthur, *Selling Free Trade*, p. 274.

22. Eric Alterman, «Who Speaks for Me?» *Mother Jones*, January/February 1994, http://www.motherjones.com/commentary/ columns/1994/01/ alterman.html.

23. Jorge Castaneda, *Th. Mexican Shock: Its Meaning for the United States* (New York: New Press, 1995), p. 68.

وبعد الفوز بالتصويت على الاتفاقية، قال جيمس روبنسون، الرئيس السابق لـ"أميريكان اكسبريس" إن "الاتفاقية حصلت بسبب الدفع الذي قدمه كلينتون لها، فقد وقف ضد ناخبيه الأساسيِّين، العمال والبيئيين، وأحضرها إلى البلاد على جثتهم"[24].

الثمن الباهظ

كانت الرعاية الصحية المهمة التاريخية لرئاسة كلينتون، وضمن له التخلي عن هذا الجهد بعد سنة واحدة مكانة متواضعة جداً في التاريخ حتى قبل فضيحة مونيكا لوينسكي. كتبت تيدا إسكوبول من هارفارد تقول:

"في خريف العام 1993، حول المتبرع والمؤيد المعتاد للحزب الديمقراطي، أي AFL-CIO، الانتباه إلى المعركة ضد NAFTA. وامتعض جدا كثير من الناشطين من دعم إدارة كلينتون للاتفاقية. وأصبح زعماء النقابات صماماً أوقف الضخ لحملة الرعاية الصحية الوطنية NHCC فيما كان خصوم خطة كلينتون الغر في قضية الأمن الصحي يوجهون موارد للمعارضة في الإعلان والتنظيم... وتخلى الرئيس كلينتون عن فرصته الأخيرة في تعبئة دعم الحزب الديمقراطي لمبادرته الحاسمة حول الأمن الصحي بأن كرس وقتاً وطاقةً وليّاً للأذرع في الكونغرس أكبر مما ينبغي للتصويت على NAFTA"[25].

كانت خسارة مجلس النواب أكبر كارثة لأن سيطرة الجمهوريين عليه

---

24. MacArthur, *Selling Free Trade*, p. 275.

25. Theda Skocpol, *Bommerang: Clinton's Health Security Effort and the Turn Against Government in U.S. Politics* (New York: Norton, 1996), p. 79. See also: In a review of nine scholarly studies of NAFTA, University of California Professor Jonathan Fox Concludes, «Clinton's investment in NAFTA led him both to miss the window of opportunity for health care reform and contributed to the Republican Congressional win in 1994»: *Latin American Research Review* 29, no. 1 (February 2004).

وضعت كلينتون في موقع دفاعي في السنوات الست التالية من رئاسته ومكنت الحزب الجمهوري من أن يطلق حملة لعزل الرئيس. لكن الأهم أنه خلال السنوات الأربعين السابقة، ظل مجلس النواب القلعة السياسية الحصينة التي يلجأ إليها الديمقراطيون حين لا يكون البيت الأبيض وأحياناً مجلس الشيوخ تحت سيطرتهم، لكنهم خسروه لصالح الجمهوريين. ومكنت السيطرة على مجلس النواب الديمقراطيين من مقاومة أسوأ طلبات المحافظين في عهد ريغان لأن الديمقراطيين ترأسوا اللجان ما أجبر مجموعات الضغط لصالح الشركات أن تعطيهم حصة أكبر من التبرعات للحملات الانتخابية. وسمحت السيطرة على اللجان للديمقراطيين أن يشغلوا عاملين في الكونغرس ما أبطل قدرة الجمهوريين المدعومين من شركات غنية أن يشغلوا مجموعات ضغط وخبراء لدعم المواقف المحافظة في النقاش العام. ولأن للجمهوريين طبيعياً وصولاً اكبر للثروة في عالم سياسي يسيطر عليه المال بشكل متزايد، كانت سيطرة الديمقراطيين على مجلس النواب عنصراً حاسماً في نظام الثنائية الحزبية الحقيقية.

لو لم يمسك الديمقراطيون بزمام مجلس النواب، لما حصل قتال شرس ضد الاتفاقية ولا عرف أحد بأن لها آثاراً سلبية واضحة. لقد انتخب بيل كليتون في العام 1992 لأن حماسة القاعدة الديمقراطية وموقف روس بيرو الرافض لعجز الموازنة وللاتفاقية أفرغا أصوات الجمهوريين. وفي العام 1994 قلَ مجموع الناخبين الديمقراطيين جداً، كما أن المستقلين الذين فضلوا بيرو انفضوا عنه وذهبوا إلى الجمهوريين[26]. وعلى الرغم من تشجيع غنغريتش القوي للاتفاقية في واشنطن، لم يذكر "العقد مع أميركا" الخاص به، الذي حظي

26. Exit polls reported in the *New York Times* (November 13, 1994) showed that registered independents, who had voted 52 percent for House Democrats in 1990, only voted 44 percent for House Democrats in 1994. Self-described conservative indepents who voted 43 percent for House Democrats in 1990 only voted 22 percent for House Democrats in 1994.

بدعاية قوية وحمله الجمهوريون إلى الناس ذلك العام، أي شيء عن التجارة الخارجية. ونال كلينتون اللوم بينما حصل غنغريتش على مجلس النواب. ولم ينهض الحزب الديمقراطي من الكبوة بعد.

ولخوفهم من نيوت غنغريتش واليسار المتطرف، عاد الناخبون الديمقراطيون إلى كلينتون في العام 1996. لكن منذ ذلك الحين، وضع المحافظون الجمهوريون المؤثرون والممولون جيداً البنية التحتية السياسية التي سيطرت وبقوة على مجلس النواب، حيث للعضو الحالي موقع أقوى في الانتخابات.

وعادت التبعات السياسية لقرار كلينتون تأييد NAFTA لتهيمن على الديمقراطيين في انتخابات العام 2000. لقد نظم النزاع حول NAFTA الحركة المضادة للعولمة في شمال أميركا التي انفجرت في شوارع سياتل ضد منظمة التجارة العالمية في كانون الأول 1999 وغذت طاقتها مرشح حزب الخضر رالف نادر في العام 2000 الذي حرم آل غور من الأصوات في نيوهامبشاير وأصوات أخرى كافية في فلوريدا سمحت للمحكمة العليا ذات الأغلبية الجمهورية أن تحرمه الرئاسة. ولم يستطع كلينتون ولا غيره من التكهن بنتائج قراره لكنه كان واحداً من أكثر السياسيين الذين شغلوا البيت الأبيض ذكاءً. كانت الأخطار واضحة واعترف كلينتون في مذكراته بأن NAFTA "أتت في مقابل ثمن باهظ نال حزبنا في الكونغرس نصيبه منه، كما أغضبت عدداً كبيراً من مؤيدينا الأقوياء في صفوف الحركة العمالية"[27].

اتبع المال

قال ميكي كانتور في رده على النقد الذي تناول الاتفاقيات الجانبية الضعيفة إن الاتفاق النهائي كان أفضل صفقة حصل عليها، وأكد أن الكنديين والمكسيكيين لم يوافقوا على إدراج أي معايير بيئية أو عمالية في الاتفاقية.

---

27. Bill Clinton, *My life* (New York: Knopf, 2004), p. 557.

لكن ادعاء كانتور مشكوك بصحته، ولاسيما فيما يتعلق بالمكسيكيين كما سنرى. كان ساليناس بأمس الحاجة إلى NAFTA وكان كلينتون وكانتور في أفضل موقف تفاوضي، بعكس ساليناس السياسي الغارق الذي كانت NAFTA طوق النجاة الوحيد له. وقال الاقتصادي المكسيكي والعضو السابق المفاوض في فريق بلاده أنطونيو اورتيز مينا، لو طالبت الولايات المتحدة بمعايير اجتماعية إجبارية كان سيقبلها ساليناس بتردد. "نحن لم نرغب بمعايير عمالية وبيئية في الاتفاقية، لكن ساليناس راهن بكل شيء للحصول على الاتفاقية، ولم يكن بمقدوره التخلي عنها"[28].

وقال ألان سيسونز الذي كان في السفارة الأميركية في المكسيك في ذلك الوقت إنه لم يشك في أن المكسيكيين كانوا سيقبلون بأي عبارة عن العمال أو البيئة كجزء من الاتفاقية. "كان المكسيكيون سيقبلون بأي شيء"، قال، وأقر بأن "الكنديين كانوا سيقبلون بتردد. لقد كان الكنديون مترددين فعلاً، لكنهم تواجدوا لأنهم لا يريدون أن يظلوا في الخارج. وواشنطن لم تضغط ولا أفهم لماذا"[29].

من المؤكد أن كلينتون ما كان ليشعر بالتهديد من نيوت غنغريتش. فمهما كان وعيد الأخير، كان الديمقراطيون في ذلك الوقت يسيطرون على مجلسي الكونغرس. وكما ثبت بعد سنتين عندما حمّل كلينتون غنغريتش المحتال، حين أصبح رئيساً لمجلس النواب، تبعة التعطيل السياسي الكارثي للحكومة الاتحادية في العام 1995، كان كلينتون قادراً على التعامل معه. كان على كلينتون أن يستغل غطرسة غنغريتش لمنفعة سياسية وأن يمرر NAFTA. ووفقاً للتعداد الأولي للأصوات في مجلس النواب، لم يكن من الصعب إخبار المجموعات التجارية أنهم إن كانوا يريدون الاتفاقية فعليهم أن يضغطوا على غنغريتش

---

28. Antonio Ortiz Mena, personal conversation, February 14, 2003.

29. Alan Sessoms, personal conversation, February 14, 2003.

ليحصلوا على حل يتعلق بالحماية الاجتماعية. وان لم تفعل المجموعات التجارية ذلك، كانت ستكشف ذاتها كمتهربة من القوانين الاجتماعية أكثر من اهتمامها بـ"التجارة الحرة".

وتجربة مارك أندرسون المسؤول في AFL-CIO دليل ساطع آخر بأن الإدارة لا تريد حماية العمال في اتفاقية التجارة. فبعد أن ضمن NAFTA، بدأ البيت الأبيض في عهد كلينتون بالتحدث عن اتفاق تجاري ثنائي مع تشيلي. وفي محاولة لتجنب الانشقاق بين منظمات العمال والإدارة، ذهب أندرسون إلى تشيلي في العام 1994 وعاد بتعهد من السياسيين النافذين هناك بموافقتهم على حقوق عمالية إجبارية في مقابل معاهدة تؤمن لهم منفذاً إلى السوق الأميركية. في ظل هذه الظروف كانت AFL-CIO راغبة في توقيع صفقة تجارية. قال أندرسون: "أخبرت كانتور وآخرين، لكنهم لم يصغوا ولم يهتموا بالأمر"[30].

يمكننا أن نستنتج أن القضية الرئيسية في وجه الحماية العمالية والبيئية لم تكن مقاومة المكسيكيين والكنديين لها بل مقاومة الشركات الأميركية المتعددة الجنسية.

ويبدو تفسير سلوك الرئيس للكثيرين من الخاسرين في التصويت على الاتفاقية بسيطاً جداً، فقد كان متشوقاً دائماً للتزلف إلى الشركات الكبيرة. كان كلينتون رئيس "مجلس القيادة الديمقراطية"، وهي مجموعة مقرها واشنطن تمولها شركات ساندت إستراتيجية "مركزة" التجارة في الحزب. وتحت الغطاء الإيديولوجي المسمى "الطريق الثالثة" بين اليمين واليسار، أصبح ابن ولاية أركنسو الساحر جامع أموال في وول ستريت وسلم الديمقراطيين إلى أجندة تجارية.

بُنيت علاقة كلينتون بالشركات على أساس وضعه إستراتيجيون ديمقراطيون قبل عشر سنوات. فبعد أن فاز ريغان بالبيت الأبيض واستولى الجمهوريون على

---

30. Mark Anderson, personal conversation, October 16, 2003.

مجلس الشيوخ في العام 1981، وسع توني كويلو، عضو الكونغرس عن فلوريدا في ذلك الوقت، عملية جمع الأموال باستهداف أعضاء مجموعات الضغط لصالح الشركات الراغبين في الدفع للاتصال بالديمقراطيين المسيطرين على مجلس النواب. وبسبب الاعتقاد السائد بأن الديمقراطيين كانوا متأكدين من بقائهم أغلبية في مجلس النواب الذي سيطروا عليه بشكل دائم منذ العام 1933 ماعدا أربع سنوات، بدا الأمر إستراتيجية واضحة. قال كويلو: "يجب على التجارة أن تتعامل معنا شاءت أم أبت لأننا الأكثرية"[31].

ونجح كويلو وارتفعت تبرعات الديمقراطيين بشكل ثابت في ثمانينيات القرن العشرين. لكن خطاب حملة كلينتون الانتخابية في العام 1992 صوّر كلينتون كغريب عن الطبقة السياسية سينظف واشنطن ويضع الشعب أولا. لكن تشارلز لويس، مدير "مركز النزاهة العامة"، لاحظ أن "كلينتون لم يكن غريباً عن واشنطن ولا عن سياستها المالية". وعندما جاءت الانتخابات الأولية في نيوهامبشاير، كان أكثر من نصف الموظفين الخاصين بكلينتون متحدرين من واشنطن بمن فيهم استشاريون أقوياء وأعضاء في مجموعات ضغط كانت مؤسساتهم تجمع أجورا سخية من الشركات العابرة للأمم والحكومات الأجنبية. وشمل هذا توماس هوغ، نائب رئيس "هيل أند نولتون" وآن ويكسلر، من "مجموعة ويكسلر" وساميويل (ساندي) بيرغر الذي أصبح مستشار كلينتون للأمن القومي. وتلقى كلينتون 853295 دولاراً في حملة العام 1992 من القطاع المالي وحده[32]. وأخذ كلينتون إستراتيجية جمع التبرعات إلى مستوى آخر. لقد رغب في أن يتبرع قطاع الأعمال للديمقراطيين، لا بإرادته بل قسراً.

وعندما كان كلينتون في البيت الأبيض فُتحت الخزائن له ولحزبه. ففي

31. Robert Kuttner, *Life of the Party* (New York: Elizabeth Silton Books/ Viking, 1987), p. 62.

32. Charles Lewis and the Center for Public Integrity, *The Buying of the President* (New York: Avon, 1996), p. 41.

حملة العام 2000 جمع الديمقراطيون 340.3 مليون دولار من التجار. وبلغت تبرعات العمال للحزب 52.4 مليون دولار[33].

ولاحظ عضو الكونغرس الجمهوري دونكان هنتر أن "كلينتون نال بوسيلة غير مقبولة ما ناله الجمهوريون بشرف في عهد تيودور روزفلت: بجذب العمال، نجحوا في الفوز بدعمهم الحصري، وفي الوقت ذاته، بجذب الشركات المتعددة الجنسية، نجحوا في أخذ حصة كبيرة من التجارة"[34].

قال دافيد بونيور، وهو عريف الديمقراطيين في الكونغرس قاد معارضة NAFTA في المجلس، أن الذي حفز كلينتون هو "الشيء ذاته الذي يحرك كل شيء: القوة والمال اللذان يعملان يداً بيد. يؤمّن المال الفرصة للسلطة. ويمكّنك الحصول على المال بالوقوف إلى جانب من يملكونه"[35].

33. G. William Domhoff, *Who Rules America?* 4th ed. (New York: McGraw-Hill, 2002), p.138.

34. MacArthur, *Selling Free Trade*, p. 150.

35. Ibid.

القسم الثاني

"وظائف جيّدة"
خداع عالمي آخر

وضعت حكومة المكسيك، مع إدارة بوش حتى العام 1992 وإدارة كلينتون بعدها، اتفاقاً مع الأغنياء والمتنفذين في الولايات المتحدة والمكسيك وكندا استثنى تماماً الناس العاديين في المجتمعات الثلاثة.

جورج كاستينادا 1995

كلنا نعرف أن للمال القول الفصل في السياسة. لكن قرار كلينتون بإقرار اتفاقية جورج بوش فوق جثث من انتخبوه ليس مسألة متاجرة بالأصوات من أجل دولارات فقط، بل هي تعكس التداخل المعقد للمال والطموح والسلطة والايدولوجيا التي تدفع الديمقراطيين والجمهوريين إلى رسم مستقبل المجتمع العالمي في نموذج اجتماعي تكون فيه الشركات المستثمرة هي الملك.

دفع الزعماء الأميركيون كلهم بهذا الجهد، لكن الأمر ينطوي على ظاهرة

The epigraph from this chapter is drawn from Jorge Castaneda, *The Mexican Shock* (New York: New Press, 1995), p. 69.

عالمية. كان كلينتون يمثل شخصية نموذجية في الميلودراما القومية للديمقراطية الحديثة: لقد مثّل زعيم يسار الوسط، وانتُخب في رد فعل شعبي على سياسات المحافظين، واستمر في السياسات ذاتها لكن بطريقة أحدث وأكثر شعبية. ومن بين قادة ذلك العصر البريطاني توني بلير والكندي جان كريتيان والألماني غيرهارد شرودر والكوري الجنوبي كيم داي جونغ والأرجنتيني كارلوس منعم.

روى كثير من النقاد من اليسار واليمين والوسط قصة هؤلاء الواقعيين الشعبيين المتحولين كنتيجة محتومة لعجز الأمة - الدولة في وجه تنقل رأس المال العالمي. بالنسبة إلى اليمين، كانت هذه العملية تقييداً ضرورياً للحركات الديمقراطية الميالة إلى سياسات المساواة. وبالنسبة إلى اليسار، كانت تعكس القمع الرأسمالي الخانق للديمقراطية. لكن الطرفين اتفقا على أن الأمة - الدولة ليست مناسبة للسوق العالمية. وبناءً على الحبكة المألوفة، فإن الأسواق الرأسمالية تقود الأمم وتستغلها. "إما أن تتبع سياسات نوافق عليها، أو سنذهب إلى مكان آخر". وخوفاً من هروب رأس المال، وارتفاع معدلات الفائدة، وانهيار التجارة، وفقدان الناس لوظائفهم، وانهيار الحياة المهنية للسياسيين، يُبقى الشعبويّون تحت السيطرة.

إن هذه البصيرة الواسعة الانتشار دقيقة لكنها غير كاملة لذلك فهي مضللة. ليست العولمة جيشاً غازياً أو سفينة تحمل وباءً. فأصولها داخلية بقدر ما هي خارجية. إن NAFTA هي نموذج للاتفاق العالمي لإبطال التنظيمات العامة المقيدة للتجارة. هي لم تفرض بالقوة على الطبقات الحاكمة في الولايات المتحدة والمكسيك وكندا وإنما هي من اختراعها.

قال الرئيس إن "رياح المنافسة العالمية" وضعت الطبقة الوسطى الأميركية في إجهاد كبير. لذلك ناشد الناس الذين كانوا عرضة لـ"تكتيك الخوف" و"رفض التغيير" أن يواجهوا الواقع. وقال إن السؤال بسيط هو: "هل سننافس ونفوز أم ننسحب؟. هل نواجه المستقبل بثقة من يستطيع أن يخلق وظائف الغد،

أم نظل نتجاهل كل أدلة السنوات العشرين الأخيرة لنتمسك بالأمس؟"[1] إن الإجابة الصحيحة ليست في الوقوف في وجه رياح التغيير بل في "اعتناقها".

كان كلينتون محقاً بأن الاقتصاد العالمي الذي واجهه الأميركيون قد تبدّل جراء ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الالكترونية ونقل البضائع والمسافرين التي سارعت بتنقل رأس المال بشكل مذهل. قبل العام 1993 لم يكن هناك سوى سوق رئيسية واحدة وعدد من الأسواق الثانوية وسوق مالية واحدة فريدة. وكانت المنتجات الرئيسية، أي السيارات وأجهزة الكومبيوتر، تُصنّع قطعها في أماكن متعددة في العالم. حتى البيع بالتجزئة لم يعد نشاطاً محلياً لأن المستهلكين في العالم تقاسموا ثقافة إعلانية مشتركة. لكن الأسواق لم توجد كحالة طبيعية، إنما هي صناعة بشرية تحددها القوانين. فالأسواق البسيطة لها قوانين بسيطة، مثل الأوزان والقياسات المشتركة وعقد الصفقات بالسلام باليد، وقيمة العملة المتفق عليها. أما الأسواق المعقّدة فلها قوانين معقدة مثل تحريم بورصة نيويورك للتجارة الداخلية والقيود على القروض والحدود التي يمكن أن تهبط إليها الأسعار.

ولأن الأسواق مكونة من قوانين وقواعد محددة اجتماعياً، فهي تولد سياسة لتسوية الصراع على محتوى تلك القواعد، وكيفية تنفيذ، وهوية من له الحق في تأسيسها. إن الاحتيال من أجل المنفعة في وضع قوانين السوق هو موضوع السياسة في العالم الحديث. فالسياسة كما يلاحظ عالم سياسي أميركي مشهور هي استفسار جوهري من ضمن السؤال الذي يطرحه علم الاقتصاد: "من يحصل على ماذا؟"[2].

---

1. The White House, Office of the Press Secretary, *Remarks by President Clinton, President Bush, President Carter, President Ford, and Vice president Gore in Signing of NAFTA Side Agreements*, Washington, D.C., September 14, 1993.

2. H.D. Lasswell, *Politics: Who Gets What and How* (New York: McGraw-Hill, 1936).

وبتوسع الأسواق وجب توسيع القوانين. لهذا كان منطقياً للبلدان الثلاثة في أميركا الشمالية الاتفاق على قوانين جديدة تناسب التجارة المتوسعة بينها. لكن أي تبدل كهذا في الأسواق سيتضمن السؤال "من سيحصل على ماذا؟". لذلك لم يكن السؤال لماذا أيد كلينتون تشريع قوانين جديدة للاقتصاد المتكامل في أميركا الشمالية بل لماذا أيد قوانين NAFTA التي وضعها خصومه السياسيّون ليسمحوا لدوائرهم الانتخابية بالتزايد وتقليص دوائره.

إن تأييد النخبة المالية والسياسية الأميركية لـNAFTA لا يعني أنها ليست مفيدة لبقية الأميركيين. فالولايات المتحدة أيضاً اقتصادها رأسمالي. لهذا ليس من المنطقي الادعاء كما فعل شارلي ميلسون الذي كان وزيراً للدفاع في إدارة دوايت أيزنهاور عندما قال مرة: "ما هو جيد لجنرال موتورز جيد لأميركا". و"جنرال موتورز" مثل كل شركاتنا المتعددة الجنسية، أيدت NAFTA بقوة وصلابة وثبات.

إن المواطن الناخب الذي يحاول أن يفهم الجدال حول NAFTA يسمع من أكثر النقاد أن الاتفاقية ستساعد الولايات المتحدة على النجاح في الاقتصاد العالمي بثلاث طرق. أولاً ستؤمّن وظائف جديدة وترفع مستويات المعيشة في الولايات المتحدة. ثانياً ستوقف الهجرة غير الشرعية من المكسيك بتأمين اقتصاد مزدهر قوي عند الحدود الجنوبية. ثالثاً ستدعم كارلوس ساليناس الذي يمثل القوى الديمقراطية في المكسيك.

"NAFTA تعني الوظائف"، كما قال الرئيس لمستمعيه في البيت الأبيض، "وظائف أميركية وبأجر جيد... ستولّد NAFTA هذه الوظائف بزيادة التصدير إلى المكسيك. في العام 1987 فاقت صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة وارداتها منها بقيمة 7.5 مليار دولار. كان لدينا عجز تجاري. وبسبب السوق الحرة وسياسات التخفيض الجمركي لحكومة ساليناس في المكسيك، ولأن شعبنا أصبح أكثر توجهاً نحو التصدير، تحول العجز التجاري المقدر بـ5.7

مليار دولار إلى فائض تجاري لصالح الولايات المتحدة بقيمة 4.5 مليار دولار. لقد أمّنت مئات الآلاف من الوظائف"[3].

كانت نقاشات كلينتون الاقتصادية مثلها مثل معايير بوش: ليست قضايا البيئة والعمال ضرورية لأن NAFTA ستولد طلباً متزايداً على العمال في الولايات المتحدة أكبر من أي خسارة محتملة بسبب رخص اليد العاملة المكسيكية. لكن في الوقع كانت هناك نقاشات جوهرية تصدى لها المدافعون عن التجارة بشكل متكرر، مثل النقاش ضد الحدود الدنيا للأجور وقواعد الصحة والأمان وقوانين أخرى تحمي العمال داخل الاقتصاد الأميركي المحلي.

ادعى كلينتون أن NAFTA ستحفّز ازدهاراً اقتصادياً طويل الأمد في المكسيك التي ستغرقها الصادرات الأميركية، بعكس ما أدعاه روس بيرو تماماً. وبقدر ما كان الأميركيون أكثر مهارة فإن الوظائف التي ستتأمّن لهم ستكون بأجور أكبر. وبالنتيجة سترفع NAFTA العمال في كل من البلدين في السلم الوظيفي، بإحلال مكسيكيين محل الأميركيين الذين في الأسفل ونقل الأميركيين إلى الأعلى.

توقع مساعد وزير التجارة جيفري غارتن بأن NAFTA ستزيد النمو القوي في الاقتصاد المكسيكي عند حدودنا الجنوبية ما بين ستة بالمائة سنوياً، أي ما يعادل النمو الأسيوي، و12 بالمائة سنوياً، مقارنةً بالنمو الاقتصادي الحديث في الصين[4]. أما روديغر دورنبوش من "إم أي تي"، وهو أحد أساتذة ساليناس السابقين في الاقتصاد، فتوقّع بأن معدل نمو المكسيك لن يتضاعف إلى أكثر من

3. The White House, Office of the Press Secretary, *Statement by the Press Secretary*, Washington, D.C., September 14, 1993.

4. Jeffrey E. Garten, «The Big Emerging Markets: Changing American Interests in the Global Economy,» remarks before the Foreign Policy Association, New York, January 20, 1994.

ستة بالمائة في السنوات العشر التالية. وقال: "قريباً سيتحدث الناس عن المعجزة المكسيكية"[5].

وقال وزير التجارة في إدارة كلينتون رون براون إن "الرئيس وإدارته لم يؤيدا NAFTA لو لم يعتقدا بأنها ستؤمّن الوظائف. إن قبلنا الافتراض بأن صادرات الولايات المتحدة مساوية للوظائف الأميركية وNAFTA ستساعد على التصدير إلى المكسيك، يجب أن نصدق أنها ستزيد الوظائف الأميركية". وأضاف روبرت روبين أنه إذا لم نوقع على NAFTA، قد تزيد الحكومة المكسيكية الغاضبة الضريبة الجمركية على البضائع أو قد تعقد صفقة مع اليابان التي سيحصل عمالها على الوظائف[6].

وردّد صدى تحذير روبين لورانس بوسيدي، رئيس مجلس الإدارة المدير التنفيذي في "ألايد سيغنال": "لن تحدث التداعيات السلبية بين ليلة وضحاها. لكن النتائج البعيدة رهيبة. من الواضح أن المكسيك بلاد قريبة وريفية، وإذا لم نمرر هذا التشريع ستضيع فرصة توحيد النصف الغربي من الكرة الأرضية. وفي ذلك الفراغ سيتشوق الأوربيون للتنسيق مع المكسيك وكذلك اليابانيون"[7].

وأقصى ما يمكن قوله، لا المواطنون في أوروبا ولا اليابان صرفوا الوقت وهم يحلمون بالتنسيق مع المكسيك. وبالنسبة إلى التجار ورجال الأعمال، ذهب ساليناس إلى مؤتمر دافوس الحكومي/التجاري في سويسرا في العام 1989 ليطلب من الشركات الأوروبية أن تستثمر في بلاده ورُفض طلبه.

خلال النقاش، أكد أعضاء مجموعات الضغط لصالح الشركات الأميركية

5. John R. MacArthur, *Selling Free Trade: NAFTA, Washington, and the Subversion of American Democracy* (New York: Hill and Wang, 2000), p. 147.

6. Jonathon D. Salant, «NAFTA» Would Put More New Yorkers to Work, White House Argues,» *Syracuse Post-Standard*, September 29, 1993, p. 10.

7. Beth Belto, «Pro-NAFTA CEP: More jobs/ Gains won't come fast, Bossidy says,» *USA Today*, September 13, 1993, p. 7B.

للكونغرس أن مصالح عملائهم تكمن في المستهلك المكسيكي وليس في العامل المكسيكي. لقد وعد ممثل "ايستمان كوداك" إن أزيلت هذه العوائق التجارية من الطريق فإن "كوداك" تتوقع مضاعفة صادراتها الأميركية إلى المكسيك إلى 250 مليون دولار في العام 1995 وإلى 500 مليون دولار في العام 2000[8]. وقال ممثلو "سكوت بايبر" إن"إنقاص الضريبة الجمركية والعوائق التجارية مع نمو الطبقة المستهلكة لمنتجات سكوت، سيزداد التصدير ويخلق وظائف أكثر في الولايات المتحدة[9]. ووعدت "جونسون أند جونسون" بـ800 وظيفة جديدة[10] و"جنرال إلكتريك" بعشرة آلاف[11].

إن زعم الإدارة بأن NAFTA ستخلق عدداً مهماً من الوظائف الجديدة للولايات المتحدة لم يكن مقنعاً أو مقبولاً. لنبدأ مع كليتنون الذي كان يخبر الأميركيين أن فائض تجارتهم مع المكسيك وكندا سيرتفع بفضل NAFTA، فيما كان مولرني وساليناس يخبران الكنديين والمكسيكيين أن فائض بلديهما مع الولايات المتحدة سيزداد. لست بحاجة إلى دكتوراه في علم الاقتصاد لتعرف أن ذلك مستحيل حسابياً، فكيف سيزداد فائض الدول الثلاث مع بعضها البعض.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة خصوصاً، كان فائضها التجاري الحالي مع المكسيك مؤقتاً. لقد صب المضاربون الأجانب الأموال في المكسيك مقامرين بأن التوقيع على الاتفاقية سيرفع قيمة أسهمهم وسنداتهم بسبب زيادة الطلب على البيزو، فكي يستثمر الأجانب في المكسيك عليهم شراء البيزو. وضخم ذلك قيمة العملة المكسيكية بالنسبة إلى الدولار. وجعل ذلك الصادرات

---

8. Public Citizen, *NAFTA's Broken Iromises*, 1997, http://www.citizen.org/trade/nafta/jobs/articles.cfm? ID-1767.

9. Ibid.

10. National Association of Manufacturers, *NAFTA: We Need It: How U.S. Companies View Their Business Prospects Under NAFTA*, Washington, D.C., 1993.

11. Public Citizen, *NAFTA's Broken Promises.*

المكسيكية للولايات المتحدة أغلى والصادرات الأميركية إلى المكسيك أرخص ما أنتج الفائض الصغير الأميركي مع المكسيك.

لقد عُرف جيدا في وول ستريت أن البيزو المكسيكي كان مبالغاً في قيمته، مقارنة بالقدرة التنافسية العالمية للبلاد. لم يكن السؤال إن كانت قيمة البيزو ستهبط أم لا بل متى وكم. ولم يعتقد كبار اقتصاديي الرئيس حتى بأن الاتفاقية ستنتج وظائف جديدة. كانت لورا تايسون، مديرة مجلس المستشارين الاقتصاديين، وجوزيف ستيغليتز، الفائز بجائزة نوبل، وألان بليندر،الذي عينه كلينتون فيما بعد نائباً لرئيس مجلس الاحتياط الاتحادي، عقولاً اقتصادية ممتازة. لم يقدموا أي توقع بخصوص الوظائف التي ستؤمّنها NAFTA حماية لسمعتهم الاقتصادية، وبدلاً عن كل هؤلاء، اقتبس البيت الأبيض توقعاً لأحد الاقتصاديين في "معهد الاقتصاد العالمي"، وهو مؤسسة بحثية في واشنطن تدعمها شركات، يقول إن الاتفاقية ستخلق 200 ألف وظيفة جديدة في غضون سنتين على افتراض أن الميزان التجاري سيزداد مع المكسيك. في الحقيقة قدرت الدراسة الوظائف بـ170 ألفاً، لكن كانتور دوّر الرقم إلى 200 ألف[12]. وبعدها قال جوليوس كاتز، ممثل التجارة الأميركية في إدارة جورج إتش دبليو بوش واللاعب الأساسي في حملة كلينتون الثنائية الحزب لتمرير الاتفاقية، في حديث إلى وول ستريت جورنال أنهم استخدموا "أرقاماً مزيفة تماماً"[13].

وكما عرف مستشارو الرئيس البارزين من دون أن يقولوه، تعتقد نظرية التجارة الحرة بأن منافعها لا تأتي على شكل زيادة في العمل بل على شكل تخفيض في الأسعار، وهذا مبني على افتراض أن الأسواق الأوسع الناشئة من التجارة الحرة ستزيد الميزان الاقتصادي للتجارة وتسمح بتخصص أكبر يجعلها

12. Thea M. Lee, «False Prophets: The Selling of NAFTA,» briefing paper, Economic Policy Institute, Washington, D.C., 1995.

13. Charles A. Cerami, «Economic Disaster,» *Insight*, November 13, 1995, p. 14.

أكثر إنتاجية وقدرة على البيع بأسعار أقل. لكن لو سئل أعضاء الكونغرس بمن فيهم كلينتون نفسه أن يعددوا أهم المصاعب الاقتصادية التي ستواجهها البلاد، فإن مشكلة المستهلك في الولايات المتحدة ليست بحصوله على ما يكفي من الألعاب والإلكترونيات أو الألبسة الرخيصة التي لم تكن من أولويات أي شخص كان. كانت الولايات المتحدة تتمتع بأكبر سوق للبضائع الاستهلاكية المتنوعة وأرخصها في العالم. ومع هذا وبناءً على تفاصيل دراسة للبيت الأبيض كان الربح السنوي للاتفاقية في تخفيض الأسعار للمستهلكين الأميركيين قريباً من الصفر[14]. وكما لاحظ الخبير الاقتصادي في هارفارد داني رودريك: "لا يعزو نموذج مقبول جداً إلى تحرير التجارة ما بعد الحرب العالمية الثانية سوى جزء بسيط من الازدهار المتزايد للبلدان الصناعية المتقدمة"[15].

حين قدروا الوظائف الممكن أن تقدمها NAFTA، بالغوا فيها جداً، وأغفلوا عن ذكر الخسائر. وجادل تحالف كلينتون والجمهوريين بأن الأجور المنخفضة في المكسيك لن تجذب الشركات الأميركية لأن الأجور المنخفضة تقابلها الإنتاجية المنخفضة. لكن على الرغم من أن الإنتاجية المرتفعة تسمح لأرباب العمل أن يدفعوا أكثر، هي لا تلزمهم، وهم عموماً في المكسيك لا يفعلون ذلك. وهكذا في زمن NAFTA، كانت الإنتاجية في الشركات المكسيكية المصدرة تعادل 80 بالمائة من إنتاجية الشركات الأميركية في القطاع ذاته. وكانت أجور العمال تساوي من 10 بالمائة إلى 15 بالمائة من الأجور الأميركية. وفي ثمانينيات القرن العشرين ازدادت الإنتاجية في المكسيك بنسبة 28 بالمائة بينما انخفضت الأجور بنسبة 24 بالمائة. وحتى قبل الاتفاقية اعترف

---

14. Gary Clyde Hufbauer and Jeffrey T. Schott, *North American Free Trade: Issues and Recommendation* (Washington, D.C.: Institute for International Economics, 1992), chapter 3.

15. Dani Rodrik, «Democracies Pay Higher Wages,» *Quarterly Journal of Economics*, August 1999, p. 707.

رجال الأعمال في الولايات المتحدة بأنهم نقلوا الإنتاج إلى المكسيك ليستفيدوا من الأجور المنخفضة كما كانت الحكومة المكسيكية تقدّم ذاتها بأنها ملجأ لليد العاملة الرخيصة[16].

في أيار 1993، قامت مجموعة صغيرة من رجال الكونغرس الأميركيين برئاسة ريتشارد ميغاردت بزيارة ماكويلادورا في المكسيك تابع لـ"شركة سانيو" في تيخوانا. والماكويلادورا مصنع يُسمح له أن يصدر منتجات إلى الولايات المتحدة برسوم جمركية قليلة أو من دونها إذا استعمل مواد أولية أميركية ومدخلات أخرى. يصنع المصنع مستقبلات البث الفضائي لأجهزة التلفزيون وأجزائه. وأخبر مدير المصنع الضيوف أنه "يلزمنا ستان لنلحق بالكوريين ونحن الآن بمستوى ولاية أركنسو في إنتاجيتنا". وعندما سئل عن النسبة بين الأجور في هذا المصنع ومصنع في أركنسو؟،أجاب من دون تردد "واحد إلى عشرة"[17].

طماطم أم قاطفو طماطم؟

لاحظت الكاتبة السياسية إليزابيث درو أنه أثناء الحملة لتمرير NAFTA، "كان رفض الهجرة موضوعا ثانويا طرحه مؤيدو المعاهدة همساً"[18].

لكن لم يكن الصوت غير مسموع دائماً. فقد قال الرئيس كليتون للحضور في البيت الأبيض: "ستكون الهجرة غير الشرعية أقل لأن الكثير من المكسيكيين سيقدرون على إعالة أولادهم للبقاء في وطنهم". وأضاف الرئيس السابق جيرالد فورد: "لا نريد سيلا ضخما من المهاجرين غير الشرعيين إلى

---

16. Jeff Faux, «The Failed Case for NAFTA,» briefing paper, Economic Policy Institute, Washington, D.C., June 1993.

17. Conversation with the author, May 1993.

18. Elizabeth Drew, *On the Edge: The Clinton Presidency* (New York: Simon & Schuster, 1994), p. 299.

الولايات المتحدة من المكسيك... إن هُزمتم يجب أن تتقاسموا مسؤولية زيادة الهجرة إلى الولايات المتحدة حيث يريد المهاجرون الوظائف التي بيد الأميركيين"[19]. وحذّر كارتر من أنه "إذا لم يوافق الكونغرس على NAFTA، ستزداد الهجرة غير الشرعية وستضيع الوظائف الأميركية"[20].

في الواقع لم يكن هناك صخب واسع في أوائل تسعينيات القرن العشرين لسياسيي واشنطن كي يقوموا بعمل ضد الهجرة غير الشرعية. إنها قضية ضخمها مناصرو NAFTA. وفكرة أن الاتفاقية ستقلل زيادة تدفق المهاجرين المكسيكيين إلى الولايات المتحدة أظهرت أن نخبة العقول "العالميين" الذين وصفوا خصوم NAFTA من العمال والبيئيين بالمعادين للمكسيكيين، كانوا سعداء في استخدام "الخوف من الأجانب" في سبيل قضيتهم.

ولم يقتصر الأمر على الأميركيين. قال كارلوس ساليناس مخاطبا رجال أعمال وتجار "الطاولة المستديرة لقطاع الأعمال" في العام 1990: "أين تريدون أن يعمل المكسيكيون: في المكسيك أم في الولايات المتحدة؟ إن لم نقدر أن نصدّر أكثر فسيبحث المكسيكيون عن فرص عمل في الولايات المتحدة. نريد أن نصدّر البضائع وليس الناس"[21]. وتتذكر ثيا لي، الخبيرة الاقتصادية التجارية في AFL-CIO أن ساليناس سأل الأميركيين في اجتماع آخر: "هل تريدون منا طماطم أم قاطفي طماطم؟"[22].

نجم العولمة

قال جورج إتش دبليو بوش في السباق إلى البيت الأبيض: "في عهد

---

19. The White House, Office of the Press Secretary, *Remarks.*

20. Ibid.

21. Frederick W. Mayer, *Interpreting NAFTA: The Science and Art of Political Analysis* (New York: Columbia University Press, 1998), p. 45.

22. Conversation with the author, November 7, 2004.

كارلوس ساليناس، هذا الزعيم الشاب والشجاع، تغيّرت المكسيك فعلاً، وانتقلت إلى مسائل البيئة وقضايا العمل. كما أنها تعمل إلى جانبنا في محاربة المخدرات. هم جيران طيبون وأصدقاء جيدون وشركاء جيدون. لقد اشتبك هذا الرئيس الشاب على جبهات واسعة مع البيروقراطية وأخذ على عاتقه الشخصي الانتقال إلى الخصخصة. وطور المكسيك بشكل كبير"[23].

ورددت صدى مديح بوش لساليناس المؤسسات السياسية والإعلامية الأميركية ووصف كلينتون ساليناس بأنه "أحد القادة الإصلاحيين في الاقتصاد العالمي"[24]. وأخبر وزيرا الخارجية السابقين الديمقراطي سايروس فانس والجمهوري هنري كيسنجر قراء صفحة الرأي في الواشنطن بوست عن "القيادة الديناميكية" لساليناس. وكتبت مجلة فورتشن عن تعهده بـ"النمو النظيف"، وأعطته مجلة تايم جائزة رجل أميركا اللاتينية المميز للعام 1993. ووصفته وول ستريت جورنال بأنه "رجل ذو بصيرة غير عادية" وتعجبت نيوزويك من "شجاعته في انتزاع السياسة المكسيكية من مسارها التقليدي". ومدح كاتب العمود جورجي آن غيير إصلاحه الاقتصادي بأنه "دافع نحو الديمقراطية"[25]. وردّ أحد أعضاء الكونغرس وبعد الاستماع إلى نقد لاذع على الإدعاء بأن NAFTA ستخلق وظائف بالقول: "حسناً قد تكون على صواب بما يخص الاقتصاد لكن يجب أن نساعد ساليناس أليس كذلك؟".

كان الرئيس المكسيكي كارلوس ساليناس دي غورتاري في الخامسة والأربعين عند مناقشة .NAFTA كان أصغر وأشهر فرد من عائلة مكسيكية ثرية، سياسية وتجارية، وكان والده وزير التجارة والصناعة وقائداً بارز في PRI.

كان PRI خليطاً ملتبساً من الرأسمالية اللعوبة والاشتراكية المصممتين

23. The White House, Office of the Press Secretary, 1993.

24. Andres Oppenheimer, *Bordering on Chaos: Mexico's Roller-Coaster Journey Toward Prosperity* (New York: Back Bay Books, 1998), p. 9.

25. MacArthur, *Selling Free Trade*, pp. 78-79.

لتوحيد الزمر الرئيسية بعد الحرب الأهلية الطويلة التي أعقبت خلع الديكتاتور بورفيريو دياز في العام 1911. ونهج الحزب نظاماً كانت فيه كل دائرة انتخابية رئيسية، مثل الشركات الكبيرة والصغيرة والعمال وصغار المزارعين، تتمثَل في قيادة الحزب بمنظمات تدعمها الدولة لتحمي مصالح أعضائها. وبُنِيت السياسات الاقتصادية للحزب على سياسة انعزالية واقتصاد حمائي. واعتُبرت قيادة تطور الصناعات المحلية لتخدم الأسواق الداخلية "مشروعاً وطنياً" ذا أولوية.

لم تكن المكسيك دولة ديمقراطية وإنما تخضع لحكم حزب واحد أدى إلى الفساد وعدم التسامح الشديد مع المعارضين والمنشقين. ففي خمسينيات القرن العشرين قُمعت بوحشية الجهود لتشكيل نقابات مستقلة لعمال السكك الحديد والمعلمين والمنظمات الفلاحية بقتل القادة وسجنهم. وفي العام 1968، ردّت الحكومة على احتجاج طلابي في مكسيكو سيتي بالرصاص والحراب وقُتل المئات أو اختفوا.

لقب المؤلف البيروفي ماريو فارغاس يوسا المكسيك تحت سلطة PRI بـ"الديكتاتورية المثالية"، قاصداً أن مظهرها ديمقراطي وحقيقتها سلطوية. ومع هذا، وطّد النظام الاستقرار السياسي ووسع الازدهار وعمل من أجل المكسيكيين كلهم. وحتى أول ثمانينيات القرن العشرين ظلت البلاد تنعم بنمو اقتصادي صلب وتوزيع أكثر مساواة للدخل وتقليل للفقر.

والأكثر من ذلك كانت المكسيك مصدرة للنفط، لهذا بدت طموحاتها أكثر إشراقا بعد ارتفاع أسعار النفط العالمي في سبعينيات القرن العشرين. وبتوقعها كما فعل العالم كله بأن أسعار النفط ستستمر بالارتفاع، استدانت الحكومة والشركات المكسيكية من المصارف العالمية مبالغ فاقت رغبة الأخيرة في الإقراض. وعندما انهارت أسعار النفط في بداية ثمانينيات القرن العشرين، انهار البيزو معها، فواجه المكسيكيون ديناً أجنبياً مرتفعاً وجب عليهم تسديده بالدولار في حين كانت إيراداتهم من الدولار تنكمش، فدخلت البلاد فجأة في كساد اقتصادي.

أوصلت الأزمة جيلاً جديداً من القادة المكسيكيين إلى السلطة تدعمهم شبكة من رجال الأعمال الذين ازداد ضجرهم من تضييق العقد الاجتماعي لـPRI وكُسر التقليد بالذهاب إلى أوروبا للتدريب، فدرس كثر الاقتصاد في "هارفارد" و"يال" و"جامعة شيكاغو" وعادوا ملتزمين بما سماه مرة المستثمر جورج سوروس "أصولية السوق". وخلال ثمانينيات القرن العشرين قاد كارلوس ساليناس، وزير التخطيط والموازنة في حكم الرئيس ميغيل دي لا مدريد، مجموعة من "التكنوقراط" المزعومين، خصخصوا المشاريع التي تملكها الدولة وحرروا التجارة وحطموا الملكيات الجماعية للأرض في المجتمعات الريفية في العام 1986. ورحّبت المكسيك بنظام التجارة العالمي بالانضمام إلى "الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة" (GATT).

عرف ساليناس الطبقة السياسية الأميركية "على عكس أسلافه" وأصبح وبسرعة زعيم واشنطن المفضل في العالم الثالث. وظل خيار إدارة كلينتون لترؤس منظمة التجارة العالمية حتى فضيحته الأخيرة.

من المؤكد أن النظام السياسي المكسيكي كان بحاجة إلى إصلاح. لكن ساليناس والتكنوقرط لم يكونوا ميّالين إلى تحطيم سلطة PRI، بل أرادوا تهديم سلطة العمال والفلاحين داخل PRI التي كانت تقيد طموحات النخبة التجارية فيه. وطالما لا يهددون النظام ذاته، يمكن لأعضاء النقابات حماية الوظائف وللفلاحين والفقراء والمستهلكين الحصول على الدقيق والحليب المدعومين. وكي يتم إعطاء المستثمرين قوة دفع أكبر ومرونة، كان على ساليناس تدمير تلك الحقوق. لاحظ أندريس أوبنهايمر، الذي أرّخ سنوات ساليناس في كتابه الاقتراب من الفوضى، أن "شركات الاستثمار في وول ستريت وجدت زعيماً مكسيكياً يمكنها الوثوق به"[26].

26. Oppenheimer, *Bordering on Chaos*, p. 8.

كانت قضية الديمقراطية غير مهمة بالنسبة إلى ساليناس، كما لاحظ المؤرخ المكسيكي أنريكي كروز. "كانت الدعوة إلى الإصلاح السياسي تزداد حجماً واتساعاً... لكن الحقيقة أن ساليناس دي غورتاري لم يأخذ تلك الدعوة على محمل الجد. لم يقتنع بأي جدال، حتى المناقشات الأخلاقية الواضحة مثل مقدرة الديمقراطية في صنع مواطنين مسؤولين وناضجين ليناقشوا خلافاتهم من دون اللجوء إلى السلاح أو الضغط الوحشي. إن ذريعة تأجيل الديمقراطية، كانت دائماً تُعتبر خطراً يمثّله اليسار حتى عندما انهارت الشيوعية في العام 1989 وانتهت الحرب الباردة. ومن الجانب الآخر للديكتاتورية، استُبدل الاقتراع بحكومات العصابات مثل حكومتي بينوشيه في شيلي وستروسنر في باراغواي. وظلت ثلاث دول فقط في أميركا اللاتينية مغلقة الأبواب في وجه الديمقراطية: الجزيرتان الجغرافيتان كوبا وهايتي والجزيرة التاريخية المكسيك"[27].

تستحق الديمقراطية الانتظار عند كثير من المكسيكيين. وفي الواقع تحسنت حياتهم. لكن إصلاحات ساليناس في ثمانينيات القرن العشرين لم تؤت أكلها. فارتفع الفقر وازداد وضع عدم المساواة وهبطت حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 3.3 بالمائة في سبعينيات القرن العشرين إلى 0.1 بالمائة في ثمانينياته، ما دلّ عملياً على عدم وجود أي نمو في العقد كله.

اختير ساليناس في العام 1988 من قبل دي لا مدريد ليكون مرشح PRI لمنصب الرئيس، الأمر الذي كان من المفروض أن ينعكس في الاقتراع. لكن عكساً للقلق المنتشر حول فشل إصلاحات السوق الحرة التي أطلقها PRI، هربت مجموعة من الحزب واختارت مرشحاً مستقلاً هو كويتمول كارديناس. وكان كارديناس حاكم ولاية ميشوي وابن لازارو كارديناس، أكثر رئيس محترم

27. Enrique Krauze, *Mexico: Biography of Power* (New York: Harper Collins, 1997), p. 774.

في المكسيك، أمّم صناعة النفط في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين. وفي ليلة الانتخاب في العام 1988 صعق الحكومة المكسيكية تقدّم كارديناس. وبعد اجتماع عاجل مع المستشارين السياسيين للرئيس دي لا مدريد، أعلنت حكومته أن الكمبيوترات تعطّلت، وبعد أسبوع أعلنت فوز ساليناس بفارق قليل. وجُمعت أوراق الاقتراع وأخفيت في قبو ببناية حكومية وأحرقت. واعترف دي لا مدريد في مذكراته المنشورة في العام 2004 أن الحكومة عندما رأت أن كارديناس سيفوز أوقفت ببساطة عد الأصوات[28].

لو لم يقرر كارديناس عدم الاحتكام إلى الشارع "بأمر منه"، وفقاً لأنريكي كروز، "لأضرم النار في المكسيك كلها، لكن احتراماً لذكرى والده، الجنرال الطليعي، ولكونه رجل قناعات وليس رجل عنف، قدم للبلاد خدمة عظيمة بتجنيبها حرباً أهلية محتملة"[29].

أزعج واشنطن احتمال أن يصبح ذلك اليساري رئيساً للمكسيك ما قد يعيق خطط ساليناس بفتح البلاد أمام الاستثمارات الأجنبية. ولمنع حدوث ذلك مستقبلاً يجب شبك الأجندة الليبرالية الجديدة لساليناس في معاهدة عالمية، وكان ذلك في بال الكثيرين من مؤيدي NAFTA أيضا. كانت النخبة المؤثرة في الولايات المتحدة والمكسيك تتآمر لمنع الشعب المكسيكي من اختيار سياسات مختلفة حتى ولو فشل إصلاح ساليناس. وبعد نقاش واحد في مقر الكونغرس، أخذني كانتور جانباً وحاضر عليّ كيف أن الاتفاقية تمنع اليسار من تولي السلطة في المكسيك. وفي العام 2004، تذكر روبرت روبين، "أخبرني مرة ساليناس أن أفضل شيء في NAFTA أنها في الأزمة المقبلة ستمنع المكسيك من العودة إلى أيام الحمائية الراكدة القديمة"[30]. ولو كما زعموا كثيراً، كان تحالف

28. «Los Tiempos Peligrosos de Miguel de la Madrid,» *La Jornada*, March 24, 2004, p. 1.

29. Krauze, *Mexico: Biography of Power*, p. 770.

30. Conversation with the author, May 14, 2004.

كليتون والجمهوريين يحاول تشجيع الديمقراطية في المكسيك لكانت إستراتيجية غريبة لمكافئة الرجل الذي سرق الانتخابات الرئاسية في البلاد"[31].

عرف من يدير سياسة التجارة في إدارتي بوش وكليتون ظروف انتخابات العام 1988. ولم يدركوا أن الرجل الذي بسببه طلبوا من العمال الأميركيين المخاطرة بوظائفهم ومستوياتهم المعيشية كان يدير حكومة لها علاقات وطيدة مع مهربي المخدرات فيما كانت الولايات المتحدة تصرف 12 مليار دولار سنوياً في الحرب على المخدرات.

ظلت المكسيك لفترة طويلة مصدراً للماريجوانا الممتازة للمستهلكين في الولايات المتحدة. لكن في العام 1970 أقنعت واشنطن الحكومة المكسيكية أن ترش الحقول بمادة الباراكات الكيماوية السامة. وقلل هذا البرنامج الصادرات المكسيكية بشكل كبير إلى الولايات المتحدة ونقل التجارة إلى كولومبيا. لكن في ثمانينيات القرن العشرين وفي ظل إصلاحات حكومات دي لا مدريد وساليناس، ارتفعت ثانية تجارة الماريجوانا والأهم أن الأسواق المكسيكية في نهاية السنوات الست لساليناس كانت حصة المخدرات فيها 30 مليار دولار من العملة الأجنبية للاقتصاد المكسيكي ما نقل الفساد العام والعنف إلى مستويات جديدة[32].

وفي العام 1985 اختطف عميل وكالة مكافحة المخدرات إيريك كامارينا في غواتيمالا في عز النهار وعُذب ثم قُتل وتُرك جسده المُمثل به بطاقة تعريف من أحد كارتلات المخدرات. وقال رئيس وكالة مكافحة المخدرات في ذلك الوقت للبرنامج الوثائقي "فرونتلاين" على محطة "بي بي إس": "حددنا أن

31. White House Office of National Drug Control Policy, *Fact Sheet: Drug Data Summary*, Drug Policy Information Clearinghouse, February 1998, http://www.csdp.org/research/ondep1.pdf.

32. Charles Bowden, *Down by the River: Drugs, Money, Murder, and Family* (New York: Simon & Schuster, 2002), p. 3.

الأفراد الذين اختطفوا كامارينا من الشارع كانوا من هيئة حفظ النظام. كانت المشكلة واسعة الانتشار بين الحكام والوزراء وحتى في مكتب المدعي العام. الفساد في المكسيك عال جداً، جداً"[33].

وفي العام 1989 وجد قائد الشرطة الوطنية لويس ايستيان فيلالون 2.4 مليون دولار نقداً في صندوق سيارته وأدين أخيراً بإعطائه أكثر من 20 مليون دولار رشوة إلى ضابط مكسيكي كي يحمي رئيس عصابة المخدرات السيئ الذكر خوان غارسيا أبريغو[34]. وفي العام 1993 أطلقت النار على الكاردينال الروماني الكاثوليكي خوان هيسوس بوساداس اوكامبو في مطار غوادالاخارا من قبل أعضاء كارتل تيخوانا بعد أن اعتقدوا خطأً أن سيارته كانت لزعيم عصابة منافسة. وقبل نهاية عهد ساليناس كان من المعروف على نطاق واسع أن أهم رجال المخدرات اخترقوا عملياً كل قطاع مهم في الحكومة المكسيكية بما فيها مكتب الرئيس.

وفي العام 1995 كشفت الحكومة السويسرية، وليس المكسيكية ولا الأميركية، 130 مليون دولار نقداً أرسلها أخو ساليناس راؤول سراً إلى مصارف سويسرية بمساعدة "سيتيبانك" في نيويورك. وزعم راؤول أن المال كان جزءاً من استثمار مموّل من قبل رجال الأعمال، لكن لم يتوافر أي دليل لهذا التمويل أبداً.

وفي العام 1995، كتب جورج كاستنادا الذي بعد أنْ أصبح وزيراً للخارجية لخمس سنوات في حكومة فيسنتي فوكس: "بينما لم تعترف لا إدارة بوش ولا إدارة كلينتون أن اتفاقية NAFTA ستحفّز تهريب المخدرات، كانت تعرفان وكلاهما تماماً أنها ستتسبب بذلك. وتعهدت وكالة مكافحة المخدرات

33. Ted Galen Carpenter, *Bad Neighbor Policy: Washington's Futile War on Drugs in Latin American* (New York: Palgrave Macmillan, 2003), p. 176.

34. Carpenter, *Bad Neighbor Policy*, p. 175.

وخدمة الجمارك في الولايات المتحدة بالرد على سؤال أي محب للاستطلاع»[35].

لم يكن بإمكان عائلة بوش تجاهل الجانب المظلم لعائلة ساليناس. كان راؤول وجيب، ابن جورج إتش دبليو بوش حاكم فلوريدا، صديقين قريبين لدرجة أنهما يمضيان أجازاتهما معاً في بيت بوش في ميامي وفي مزرعة ساليناس في بويبلا، بحسب دالاس مورنينغ نيوز. وراؤول ساليناس لورينزو، والد راؤول وكارلوس "كان شخصية قيادية في تجارة المخدرات التي ورط فيها ابنه راؤول ساليناس دي غورتاري وصهره جوزيه فرانسيسكو رويزماسيو الذي كان المسؤول الثاني في الحزب الثوري الدستوري الحاكم، PRI، وبعض القادة السياسيين، بحسب الوثائق. واغتيل السيد رويز ماسيو في العام 1994»[36].

وفي العام 1995 فرّ كارلوس من البلاد إثر فضيحة. وأُدين راؤول وسجن لأمره بقتل رويز ماسيو. وبعد عشرة سنوات ومع عودة كارلوس وعودة نفوذه السياسي مرة أخرى أبطلت محكمة مكسيكية الحكم عليه على أساس أن الدليل في محاكمته كان فاسداً. في رحلة جوية إلى مدينة مكسيكو في تموز 1994، جلس رفيقي في السفر مارجوري ألين، إلى جانب ويليام بيري، الذي أدار مكتب المكسيك في مجلس الأمن الوطني في عهد ريغان. كنا مراقبين أجانب رسميين لانتخابات العام 1994. وبخصوص تلك القضية سأله مارجوري عن الإشاعات التي تتعلق بعائلة ساليناس وعلاقتها بالمخدرات التي سمعناها. اعتبر السؤال ساذجاً وقال: "الكل يعرف. إنهما الأب والأخ".

"كانت الاستخبارات بشأن الفساد، ولاسيما تهريب المخدرات موجودة دائماً هناك"، وفقاً لمقابلة مع فيل جوردان، رئيس مكتب دالاس لمكافحة

---

35. Castaneda, *The Mexican Shock*, pp. 167-169.

36. *Dallas Morning News*, «Secretary Expected to Testify About Official's Drug Links; Witness Worked for Ex-Mexico President's Father,» February 26, 1997, p. 12A.

المخدرات بين العامين 1984 و1994، أجرتها «دالاس مورنينغ نيوز». "لكن كانت الأوامر بأن لا نقول أي شيء سلبي أو غير مقبول عن المكسيك. كان موضوعاً ممنوعاً منذ أن أصبحت NAFTA لعبة سياسية ساخنة". وبحسب الصحيفة، "قال بعض المسؤولين السابقين إنهم أجبروا على عدم البوح بالأسرار لأن واشنطن كانت مهووسة بالموافقة على الاتفاقية"[37].

لقد عرف كل من روبرت روبين ولويد بنتس كارلوس ساليناس شخصياً. وبالتأكيد كانت أجهزة استخبارات الحكومة الأميركية على الرغم من عيوبها الكثيرة كفوءة بما يكفي لتعرف العلاقات بين عائلة ساليناس وزعماء المخدرات. لكن إدارة كلينتون بدت غير مهتمة بمعرفة الكثير عن طبيعة نظام ساليناس. وكما استنتج جورج كاستينادا، كان للطبقة السياسية الأميركية مصالح في جهلها بالمكسيك. لقد تطورت "علاقة محرمة بين شركات السمسرة ومصارف الاستثمار المروجة للأوراق المالية المكسيكية والخبراء المزيفين بأمور المكسيك الذين يقدمون المشورة لتلك المؤسسات المالية وموظفي إدارة بوش وكلينتون الذين رأوا تفادي كل ما يربك أو يصعق أصدقاءهم الجدد في نظام ساليناس وتهذيبه مهما كلف الأمر... حتى مراسلو الصحف الأميركية في المكسيك أسرهم سحر ساليناس وتهذيبه واقترح رؤساؤهم بسرية لكن باستمرار نقل أخبار تحديث المكسيك بشكل عادل. وعززت هذا التوجه إيديولوجية عدم تدخل الحكومة في الحريات ولاسيما الاقتصادية التي اكتسحت الحزبين بكلمتها السحرية عن التجارة الحرة المعطلة للتفكير"[38].

بعد نجاح NAFTA، أصبحت الحقيقة الكامنة وراء دعاية ساليناس واضحة. في اليوم الذي وضعت فيه الاتفاقية موضع التنفيذ اندلع عصيان في ولاية شياباس الجنوبية. وبعد بضعة أشهر، اغتيل لوسي رونالدو كولوسيو مرشح PRI لخلافة ساليناس. وحتى الآن يعتقد كثير من الناس أن تجار المخدرات

---

37. Ibid.

38. Jorge G. Castaneda, «Ferocious Differences,» *Harper's*, July 1995, p. 70.

قتلوه خشية أن يقلل من نفوذهم في الحكومة التي يسيطر عليها PRI. وكما سنرى بالتفصيل في الفصل السادس، تبين أن كارلوس ساليناس الذي اعتبرته المؤسسة في واشنطن شريفاً ومصلحاً اقتصادياً عصرياً، كان يخفي عن الأسواق العالمية الحقائق عن الهبوط الكارثي لاحتياط المكسيك من العملات الأجنبية. وعندما ترك ساليناس منصبه أفلست المكسيك وفر هارباً من البلاد كمطلوب دولي للعدالة".

أنتم لوحدكم

أخبر بوش وكلينتون وغنغريتش وروبين وكيسنجر ومؤيّدون بارزون آخرون لـNAFTA الشعب الأميركي بأن ما كان جيداً لـ"الطاولة المستديرة لقطاع العمال" جيد لأميركا. نحن جميعاً معاً في هذا العالم الجديد الشجاع من المنافسة الدولية. قال كلينتون: "هل نحن سنتافس ونفوز أم ستنسحب؟".

لا شك في أن العالم أصبح تنافسياً أكثر في بداية تسعينيات القرن العشرين وتحمست صفحات الرأي وصحافة التجارة بسبب توسع الاقتصاد الياباني الذي ارتفع في عقود من رماد الحرب العالمية الثانية ليتحدى التجارة الأميركية في السيارات والالكترونيات الاستهلاكية والآلات وصناعة التكنولوجيا العالية. كان رجال الأعمال اليابانيّون يشترون معالم أميركية مقدسة مثل "مركز روكفلر" فيما ينزل السياح اليابانيّون في المنتجعات الفاخرة ويشترون بضائع لا تستطيع أغلبية الأميركيين دفع ثمنها. وعبر الأطلسي كان الاتحاد الأوروبي يقوى، واتضح أنه في لحظة ما سيكون أكبر سوق استهلاكي عالمي. وعند النظر إلى المستقبل البعيد نستطيع رؤية تحدي العملاق الصيني المستيقظ. في غياب NAFTA، حذّر جيمي كارتر، "سيدخل اليابانيون وآخرون ويستولون على أسواق كانت من حقنا"[39].

---

39. The White House, Office of the Press Secretary, 1993.

لكن لمن تعود "نا"؟ ومن سيأخذ الأسواق التي من حقنا؟

من المؤكد أن الناس الذين ملأوا الغرفة الشرقية في ذلك الصباح من أيلول عرفوا أن "نا" كانت تعنيهم. وتقاسم الجمهوريون حس المهمة التاريخية. كانت الدعوة للإبحار في المستقبل على رياح التغيير مثيرة وملهمة. وبالتأكيد سترتفع قواربهم مع مد العولمة. لقد اتصلوا بشبكة المال العالمية من خلال الروابط المدرسية القديمة والمؤسسات السياسية، والاهم، الشركات العابرة للأمم التي تخلت عن كل التزاماتها تجاه الأمة التي ربتها بحثاً عن الربح في العالم. وعنت لهم السوق العالمية الجديدة فرص عمل وصفقات استثمار ومهمات تجارية والالتحام الراسخ مع شبكة أمان عالمية من الاتصالات الاحترافية. يحب هؤلاء الناس أنفسهم ويتواجدون في كل العالم ولا يحبون انتظار الدور في مكتب البطالة والتسجيل من اجل إعادة التأهيل الوظيفي في مركز قريب رتيب والاستماع إلى محاضرات عن تطوير عادات العمل الجيدة.

كانت الطبقات الحاكمة في المكسيك وكندا أيضا متأكدة من أن "نا" الأميركية تشملهم الآن. لقد عنت NAFTA عبوراً مميزاً إلى أسواق الولايات المتحدة وشراكة مع القوة العالمية العظمى الوحيدة التي ستجعل منهم لاعبين كباراً في لعبة الاقتصاد العالمي. وهل هناك دليل اكبر على هذا التصور من احتمال أن يصبح كارلوس ساليناس رئيس منظمة التجارة العالمية؟

لكن لم يكن واضحاً إلى أي درجة مثّل هذا الاقتراح فرصة اقتصادية للمقيمين الآخرين في كندا والمكسيك أو الولايات المتحدة. لقد اقتنع كثير من الناس أن ادعاءات الاتفاقية زائفة وأن تأكيداتها المركزية ضعيفة جدا على الرغم من إيمان مؤيديها في حكومة الولايات المتحدة.

فعلياً يوجد مخرج للتكامل الاقتصادي الأميركي الشمالي، وقد يزيد تنافسية العاملين هناك. يعني دمج البلدان الثلاثة في اتحاد جمركي إيجاد سوق واحدة داخلية وتعرفة ضريبية مشتركة وسياسة تجارية مع بقية العالم. هذا سيخلق سوقاً داخلية محمية بشكل اكبر تمكن الأميركيين والكنديين والمكسيكيين من أن ينتجوا

بكفاءة اكبر عن طريق (1) اغتنام الإنتاج الضخم، (2) وحصول كل دولة على وصول مميز إلى المواد الأولية والتكنولوجيا في الدول الأخرى، (3) وتأسيس حكومة متكاملة تهتم بالتعليم والتدريب والبحث والتطوير والإعانات المالية التجارية.

دعم إرنست هولنغز، السناتور من كارولينا الجنوبية رئيس لجنة التجارة في مجلس الشيوخ، هذه الخطة[40]. "يمكن لسوق مشتركة للأميركتين"، كتب يقول في مجلة فورين بوليسي، "ذات تعرفة جمركية خارجية مشتركة أن تكون محركاً فاعلاً للتنافس مع الكتل التجارية المندمجة في أوروبا واسيا". واقترح أيضاً مطالبة "بلدان أميركا الشمالية الدخول في عقد اجتماعي لتأسيس حد أدنى من المعايير لحقوق العمال وحماية البيئة وحماية الحريات الفردية التي هي أساس الديمقراطية".

لكن الأعمال الكبيرة عارضت العقد الاجتماعي ولم تكن أغلبية نخبها مهتمة بالاتحاد الجمركي أيضا. لم يكن الهدف من NAFTA جعل أميركا الشمالية كلها أو كدول مستقلة أكثر تنافسية، إنما جعل اتحاد المستثمرين في أميركا الشمالية أكثر تنافسية، بإعطائه منافذ إلى اليد العاملة الرخيصة - كما سنرى - والأصول الحكومية في المكسيك. في الحقيقة أن الشركات التي أقنعت كليتون أن يدوس على أجساد حلفائه لم تكن ملتزمة بشمال أميركا أخلاقياً، ولا يهمها من أين تحصل على اليد العاملة الرخيصة طالما أنها رخيصة. فأي مكان مثل الآخر، المكسيك أو الصين أو أميركا الوسطى أو حتى في الولايات المتحدة وكندا إن خفضت منافسة الأجور التي تشجعها اتفاقيات التجارة الأجور والأمن المهني.

إذاً NAFTA هي خطوة عملاقة في الطريق لتحرير الشركات المستثمرة العابرة للأمم في بحثها عن الأرباح في كل مكان في العالم لكنها لم تكن

---

40. Ernest Hollings, «Reform Mexico First,» *Foreign Policy*, Winter 1993, p. 8.

الخطوة الأخيرة. لقد شجع التوقيع عليها جع تحالف كليتون والجمهوريين على توسيعها لتشمل العالم بأكمله عبر منظمة التجارة العالمية. وتوسطوا لتأمين دخول منظمة التجارة العالمية إلى سوق العمل الصينية الضخمة حيث الأجور تكبحها الحراب. وعندما أصبح جورج دبليو بوش، العضو في التحالف، رئيساً، عقد اتفاقيات للتجارة الحرة مع الأردن وسنغافورة وتشيلي، واقترح توسيع NAFTA إلى أميركا الوسطى ليصبح كل نصف الكرة الأرضية الغربي منطقة تجارة حرة لأميركا.

توجد طبعاً فوارق مهمة بين الديمقراطيين والجمهوريين الذين ملأوا الغرفة الشرقية، لكن النقاش حول NAFTA كشف أن الطبقة السياسية في واشنطن ما تزال تتبع مخطط ريغان. ولم يرحّبوا بفكرته عن منطقة "تجارة حرة" لأميركا الشمالية فحسب بل كذلك بنظرته الداروينية الاجتماعية إلى العالم. الناخب الأميركي الذي أصغى بانتباه إلى كلينتون ونيوت غنغريتش - الوريث المثقف لريغان - يشرحان المستقبل سيسمع الخلاصة ذاتها. إن قصتهم المشتركة هي كما يلي:

نحن ندخل عصر المعلومات الذي يتخطى الحدود القومية الاقتصادية. إنه وقت التغيير المشابه للانتقال من العصر الزراعي إلى الصناعي. سيجلب الاقتصاد العالمي الناتج المعاد تنظيمه الحرية والديمقراطية والمعجزات التكنولوجية لبقية العالم. وكي تعيشوا وتزدهروا في هذه السوق العالية الجديدة، يجب عليكم أن تتنافسوا مع أكثر من ستة ملايين إنسان في الخارج، تكسب أغلبيتهم أقل منكم بكثير. إن سعر اليد العاملة محدد في جنوب الصين حيث يعمل الناس في مقابل 20/1 أو أقل من أجوركم. وإن أردتم أن تعيشوا بشكل أفضل من الصينيين، عليكم أن تكونوا أكفأ منهم بعشرين مرة. لذلك يجب أن تحصلوا على كل التدريب التقني الذي يمكنكم الحصول عليه، وأن تكونوا راغبين في العمل مدة أطول وأصعب، وأن تقوموا باستثمارات حكيمة. أنتم لوحدكم.

أدرك بيل كلينتون طبعاً أن هذا يسبب القلق هو الذي أنتخب رئيساً لأن أكثر الأميركيين "كانوا يعملون كثيراً، ويحصلون على القليل"، بحسب قوله. لهذا أكد باستمرار لناخبيه أنه يشعر بألمهم. فضلاً عن انه ديمقراطي ويعتقد أن للحكومة دوراً في مساعدة الأفراد "لينتقلوا" إلى هذا الاقتصاد العالمي التنافسي الجديد. لهذا يجب أن يساعد الديمقراطيون الناس كي يتأقلموا مع العالم الموسّع لفكرة "إن لم تكن ذئباً أكلتك الذئاب". لكن أي شخص انتبه إلى خطابات كلينتون حول الموازنة أدرك أن عليه ألا يتوقع الكثير.

قال كلينتون في ما بعد، لقد انتهى زمن الحكومة الكبيرة. أنتم لوحدكم.

القسم الثالث

الطبقة الحاكمة: أسوأ الأسرار المحفوظة لأميركا

"يجب أن تفهم. نحن زملاء في ناد".

مدير في شركة للحديد

إن وجود طبقة من الناس تدير الحكومة وتؤثر في من يدير الحكومة وتترجم كل شيء لعامة الناخبين قلما تكون موضع شك. لم يكن المستمعون إلى كلينتون في البيت الأبيض نموذجا لأميركا. إنما يليق بهم تعريف النخبة السياسية المقبول عموماً الذي يقول إنهم "القادرون بفضل مراكزهم الإستراتيجية في منظمات قوية أن يؤثّروا في المعطيات بانتظام وقوة"[1].

جادل والتر ليبمان، وهو أحد أبرز الكتاب السياسيين الأميركيين في القرن العشرين، بأن الطبقة الحاكمة كانت ضرورية لأسلوب عمل الديمقراطية. وكتب بأن المجتمع الحديث يحتاج إلى "طبقة متخصصة من الرجال" المدربين

1. Michael Burton, Richard Gunther, and John Higley, «Introduction: Elite Transformations and Democratic Regimes,» quoted in John Higley and Richard Gunther, eds., *Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1992), p. 8.

والموهوبين ليفهموا العالم الحديث والمعقد بأساليب عمله غير المرئية للشخص العادي الذي حتى لو كانت لديه المقدرة فليست لديه الميول للسيطرة على قضاياه.

لكن الفيلسوف جون ديوي لا يوافق على "طبقة الخبراء" هذه. فقد كتب أنها "ستنفصل حتماً عن المصالح المشتركة لتصبح طبقة لها مصالحها ومعرفتها الخاصة التي لا تُعتبر معرفة إطلاقاً في المسائل الاجتماعية"[2]. وقال محذراً بأن النتيجة ستكون "ديمقراطية معرضة لخطر عدم المحاسبة والخطأ". وكان الحل عند ديوي هو تعليم المواطنين القيام بمسؤوليات أكبر. لكن تعقيدات العالم الحديث تتالت بالتأكيد بشكل أسرع من مقدرتنا على تعليم مواطنين يميزون مصالحهم الشخصية ويتركون المصلحة القومية في حالها[3]. وفي الواقع فإن تعبير "المصلحة القومية" المنتشر هو واحد من أكثر المفاهيم ضبابية في بيئتنا السياسية ويخفي أكثر مما يكشف ويعطي المواطن العادي انطباعاً خادعاً بأنه قد تم التوصل إلى الوفاق الديمقراطي لذلك لم تعد هناك حاجة لمناقشته.

قبل ستة أشهر من غزو الولايات المتحدة للعراق في نيسان 2003، نشرت الواشنطن بوست والنيويورك تايمز 363 إشارة إلى مصالح "الولايات المتحدة" و"أميركا" و"الأميركيين". وأفادت المقالات بأن هذه المصالح هوجمت وهُددَت واحتُرمت وانتُهكت وقوُضت واستُهدفت ونُشرت وحُميت. لكن المقالات لم تقل لنا ما هي هذه المصالح ولماذا علينا أن نعتبرها مصالح الأمة.

تفترض الطبقة الحاكمة عموماً بأن مخاوف ديوي غير موجودة. ويخبرنا أحد أبرزهم، أستاذ العلاقات الدولية في "هارفارد" جوزيف ناي، أن "المصلحة القومية في الديمقراطية هي ببساطة ما يراها المواطنون كذلك بعد مداولة

2. Eric Alterman, *Who Speaks for America?* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1988), p. 67.

3. Author's analysis tabulating results using Lexis Nexis. Search terms «American interests or US ijnterests or national interests or America's interests».

مناسبة... إذا الشعب الأميركي اعتقد أن مصالحنا الطويلة الأجل تتضمن قيماً معينة يصبح الترويج لها في الخارج حينئذ جزءاً من المصلحة القومية. يمكن أن يشير القادة والخبراء إلى أكلاف الترويج لقيم معينة. لكن إذا لم يوافق الرأي العام المستنير، لا يستطيع الخبراء نكران شرعية رأيه"[4].

من الصعب الأخذ على محمل الجد تفسير ناي بأن القادة الأميركيين يتابعون مصالح البلاد القومية على أساس ما يقره المواطنون بعد المداولة. فمن NAFTA ومنظمة التجارة العالمية إلى الحرب في العراق، فعلت المؤسسة السياسية الأميركية، على غرار شبيهاتها في أكثر البلدان، ما بوسعها لتثبيط همة النقاش المتجاوز للحد الذي أجمع عليه من في القمة. من الواضح بأن NAFTA ومنظمة التجارة العالمية فوق أي "مداولة مناسبة" من قبل المواطنين. وحتى هذا اليوم يتحدث النقاد في واشنطن بإعجاب عن مقدرة كلينتون في تجاوزه واحتقاره للرأي العام لينجز أجندته التجارية. ويُعتبر إصرار جورج دبليو بوش العنيد على الترويج لبرامج غير شعبية بالكذب والمعلومات المزيفة فضيلة كبرى في واشنطن.

تقوم مسألة المصلحة القومية على "التداول المناسب" للمواطنين الذي يكون في أضعف حالاته عندما يتعلق الأمر بالقضايا الخارجية حيث يمكن بسهولة إخفاء الحقيقة عن الشعب وإعادة تغليفها لتناسب أجندات الحكام. لكن الأمر أصعب بكثير عندما يتعلق بالحقائق التي على الأرض في أميركا، مثل البطالة والأسعار والجريمة في الشارع، التي تؤكدها إلى حد ما تجربة المواطن العادي. إن الحصول على الحقائق حول ما يحدث على الأرض في العراق وأفغانستان وكولومبيا وكوريا صعب جداً بسبب الجهل العام ونقص الاهتمام بالسياسة الخارجية التي يمارسها الرؤساء.

4. Joseph Nye, *The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go it Alone* (New York: Oxford University Press, 2002), p. 139.

كان رد الفعل السياسي السلبي على عجز استجابة إدارة بوش بما يتعلق بدمار نيوأورليانز الذي سببه الإعصار كاترينا سريعا. لقد كان الصحافيون هناك أحراراً في بث صور الكارثة وأصواتها والجثث الطافية في الشوارع وعويل المهجرين والمحرومين وغضب المسؤولين المحليين المغلوبين على أمرهم. وعلى النقيض من ذلك استغرق الشعب سنوات كي يفهم سوء تعامل الإدارة الكارثي في قضية احتلال العراق. كانت الأنباء من العراق تحت السيطرة وأمكن تضليل إدراك المواطنين بسهولة بالأكاذيب والمعلومات الملفقة، كحيازة صدام لأسلحة للدمار الشامل وتحالفه مع القاعدة، وهي أمور لم يكن المواطنون واثقين من الحكم عليها. كان العراق فكرة مجردة بعيدة وكانت إدارة بوش قادرة على استغلال المشاعر القومية لتحقق الدعم لقواتها والتأييد للحرب. كانت نيوأورليانز مكاناً يعرفه الناس. وعندما حاولت الإدارة إخفاء أخطائها وراء بطولات فرق الإنقاذ، لم يكن من السهل تخويف وسائل الإعلام ولم ينخدع الشعب ببساطة.

ومنذ عهد فرانكلين ديلانو روزفلت، وجد كل الرؤساء الأميركيين أن اللعب بالسياسة العالمية أسهل منه في الحلبة المحلية[5] لأن الناخبين يدركون القضايا المحلية بشكل أفضل لهذا فهم أكثر انقساما حولها ما يصعب الأمر على الرئيس في تحديد المصالح القومية فيها.

تزامن بروز الولايات المتحدة كقوة عالمية كونية عظمى أصبح لطبقتها الحاكمة "مصالح" في كل العالم مع ازدياد قوة السلطة التنفيذية وضعف الكونغرس الذي تجهل أغلبية أعضائه القضايا الخارجية، شأنهم شأن من انتخبهم. إن الرئاسة الإمبريالية في الوطن هي نتيجة محتومة للإمبريالية خارجه.

---

5. This includes Jimmy Carter. Despite the U.S. hostages being held in Tehran, exit polls in 1980 showed that voters regarded unemployment and inflation the first and second most important issues that decided their vote.

من يحكم؟

يُنصح المقبلون الجدد إلى واشنطن الذين يودون معرفة كيف يسير عمل السلطة بقراءة صفحات المجتمع في الواشنطن بوست. قلما يكون السياسيون خارج المسرح مثلهم مثل الممثلين. ويغذي التدفق المستمر للحياة الاجتماعية في واشنطن روح المودة المخفية وراء الستار العام للسياسة. ويندهش المقبلون الجدد كثيراً، جمهوريين كانوا أم محافظين أم ديمقراطيين، بالعلاقة الحميمة ورؤية أبطالهم مع أعدائهم الإيديولوجيين في حفلات استقبال السفارات وحفلات العشاء التي تقيمها الشركات ووجوه أخرى معروفة في مجتمع واشنطن.

إن العلاقة الحميمة مفهومة، فهي بسبب تشابه خلفيات أكثر اللاعبين في واشنطن وتجاربهم. كان أكثر الحاضرين لاحتفال البيت الأبيض بـNAFTA يحتلون أماكن عليا في توزيع الدخل والثروة في أميركا. وانحدر أكثرهم من عائلات كان دخلها ووضعها الاجتماعي فوق المعدل. لقد ذهبوا إلى أفضل المدارس ولهم زملاء وعلاقات اجتماعية مع آخرين في شبكات النخبة.

ليست العضوية في هذه الطبقة الحاكمة مركزاً متوارثاً حصراً بل هناك مجال للأفراد الطموحين الموهوبين والمحظوظين من أصول مغمورة. ومن لديهم قابلية للحكم ينتقلون باستمرار عبر الدوائر الخارجية للسلطة، من مجالس المدن والسلطات التشريعية في الولايات ومن الشركات المحلية والجامعات والمؤسسات القانونية في المناطق البعيدة ومن البعثات العسكرية، إلى السلطة في واشنطن. وتتطلب الحياة المهنية الناجحة بعض العمل وبعض الموهبة وبعض الحظ مثل أكثر المهن في أميركا. إن المال ضروري للوصول إلى السلطة. ويتصل المال والسلطة دائماً بشراكة تجارية واسعة.

في دراسته الكلاسيكية من يحكم أميركا؟ يحدد جاي ويليام دومهوف ثلاث دوائر متراكبة من الناس متصلة بقمة الهرم الاجتماعي الأميركي، أي "سلطة

النخبة". الدائرة الأولى هي الشبكة المحيطة بالحكومة التي يسميها المنظمات المشكّلة للسياسة وتتألف من السياسيين والتكنوقراط في واشنطن، وتشمل الدائرة الثانية مديري مجتمع الشركات، فيما تتمثل الدائرة الثالثة في الطبقة الاجتماعية العليا، وهم الأثرياء جداً الذين يعيشون من استثماراتهم.

إن الشركات هي المصدر الأساسي لقوتهم جميعاً، ويدعم مالكو الأرصدة المالية الطبقة الاجتماعية العليا التي لا يبالي كثير من أفرادها بالسلطة السياسية. وتزيد الشركات ملكية الدخل والمرتبات لمديريها وتقدم الرواتب للموظفين والأجور للمتدربين والتبرعات لحملات السياسيين والتكنوقراط في واشنطن.

الطبقة الحاكمة

يبرز دومهوف أن "أكثر المعينين في الإدارتين الجمهورية والديمقراطية كانوا مديري شركات ومحامي شركات، ولهذا السبب كانوا أعضاء في النخبة السياسية"[6]. يملك جورج دبليو بوش شركة نفط، وهو مالك سابق لـ"تكساس رينجرز". أما نائبه ريتشارد تشيني فمعروف على الصعيد العالمي كمدير تنفيذي لشركة "هاليبورتن"، ولا يعرف كثر أنه عضو في مجالس إدارة "إلكترونيك داتا سيستمز" و"بروكتر أند غامبل" و"يونيون باسيفيك". وكان كبير موظفي بوش أندرو كارد رئيس مجموعة الضغط لصالح "جنرال موتورز" في واشنطن لسبع سنوات. وكانت وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس عضواً في مجلس إدارة "شيفرون" و"ترانس أميركا". وكان وزير خارجيته السابق كولن باول مديراً لـ"غلف ستريم ايروسبيس" و"أميريكان أونلاين". وكان وزير دفاعه دونالد رامسفيلد المدير التنفيذي لعملاق الأدوية "جي دي سيرل" لسبع سنوات ثم تسلم الوظيفة ذاتها في "جنرال انسترومنتس" لثلاث سنوات، كما عمل مديراً

---

6. G. William Domhoff, *Who Rules America?* (Berkeley: University of California Press, 2002), p. 151.

لـ"كيلوغ" و"سيرس روباك" وشيكاغو تريبيون و"غلف ستريم ايروسبيس". أما وزير ماليته السابق بول أونيل فكان رئيس مجلس إدارة "ألكوا" ومديراً لـ"لوسنت تكنولوجيز". وكان وزير تجارته الأول رونالد ايفانس ابن مدير "شل اويل" والمدير التنفيذي لـ"شركة توم براون"، وهي شركة نفطية في ولاية تكساس. وكان وزير تجارته الثاني مديراً تنفيذياً ورئيساً لمجلس الإدارة في "كيلوغ". وكانت وزيرة العمل إيلين تشاو مديرة في "سيتيكورب" و"بنك أوف أميركا" ومديرة لـ"كلوروكس" و"دول فودز" و"نورث وست إيرلاينز".

كان وزير الخارجية كلينتون الأول وارن كريستوفر محامياً لشركات ومديراً لـ"لوكهيد مارتن" و"ساذرن كاليفورنيا إديسون" و"فيرست انترستيت بنك". وكان وزير دفاعه الأول لس إسبن، وهو عضو في الكونغرس، من عائلة مالكة لشركة في وسكونسن. وكان وزير المال الأول لويد بنتس وريثاً للملايين ومديراً لشركة للتأمين خاصة به. أما الوزير الثاني للخزانة روبرت روبين فجاء من "غولدمان ساكس" وترأس وكالة الاستخبارات المركزية وكان محامياً لشركات ومديراً لـ"مارتن ماريبتا". حتى الأقلية المعينة في عهد كليتون جاءت من قطاع الأعمال. فوزير الزراعة كان من عائلة مالكة لأراض كثيرة في الجنوب، وكان وزير التجارة محامياً لشركات تدفع له 850 ألف دولار في السنة عندما كان رئيساً للحزب الديمقراطي. وكان وزير الطاقة نائب الرئيس في "نورث ستايتس باور". وكان وزير الإسكان والتطوير المدني رئيساً لشركة لتأجير الطائرات.

ولم يأت أول وزير للعمل في عهد كلينتون روبرت رايتش من قطاع الأعمال، وإنما كان صديقاً قديماً وأستاذاً في "هارفارد"، وقد صنع شهرته بدراسة إستراتيجية الشركات ولم يكن معروفاً من قبل نقابات العمال. في الحقيقة أن لم ينصّب أي رئيس ديمقراطي أحداً من نقابات العمال وزيراً للعمل منذ عين جون إف كنيدي في العام 1961 محامي عمال الحديد آرثر غولدبيرغ في المنصب.

لكن العضوية والمنصب غير ثابتين. فالانتخابات تحدد من هم الأفراد الذين

سيجلسون في العدد المحدد من المقاعد المتوافرة. لقد عاد بعض أعضاء الكونغرس الذين خسروا الانتخابات إلى بيوتهم أو ضعفت روابطهم بالطبقة الحاكمة، بينما بقي البعض الآخر في واشنطن وأصبحوا من أعضاء مجموعات الضغط التابعة لمؤسسات المحاماة في "كي ستريت" في واشنطن التي اغتصبت في العقود الأخيرة دور البيروقراطية المهنية في عملية صنع السياسات. يصعد رئيس الجامعة أو الشريك في مؤسسة محاماة رئيسة عندما يصبح موظفاً وزارياً، ويهبط عندما يخسر الحزب السلطة. وأن تكون نائباً لوزير التجارة اليوم أهم من أن تكون وزير التجارة في الماضي. ووراء هؤلاء الذين تظهر وجوههم في صفحات المجتمع في الصحف جيوش من المساعدين المقاولين والصحافيين وآخرين ممن يعتمد رزقهم على السلطة والأغنياء.

إن الشركات التجارية هي أكثر المؤسسات امتيازاً في المجتمع الأميركي، ويكون الأشخاص الذين يديرون أكبرها، بالطبع، أقوى الناس. لهذا لا يعكس التوزيع المنحرف للدخل ولا حتى التوزيع المنحرف للثروة بشكل كامل الطريقة التي تتركز فيها السلطة الاقتصادية في أميركا، لأنهما يستثنيان السلطة التي تأتي من السيطرة على شركة ما. عندما دخل جاك ويلش من "جنرال إلكتريك" وساندي ويل من "سيتيغروب" وكين لاي من "إنرون" إلى البيت الأبيض في عهد بوش أو كلينتون، لم يدخلوا كأثرياء فقط بل كرجال يمكنهم جمع تراكمات واسعة من الرأسمال تفوق ثرواتهم الضخمة الحقيقية.

تصب أموال الشركات في المجرى السياسي الرئيسي في عدة أشكال: بالدفع المباشر لأعضاء مجموعات الضغط والمطلعين المؤثرين، وبالتبرّعات النقدية للحملات الانتخابية التي يغدقها المديرون التنفيذيون، وبالوظائف الفاخرة للسياسيين المهزومين وكبار موظفي الخدمة المدنية المتقاعدين، وبالمنح لمراكز البحوث، وبالمنح الدراسية للصحافيين، وبالوعود بخلق وظائف في مقاطعة أحد أعضاء الكونغرس، وبالتهديد بتسريح العمال في ولاية السيناتور. هي الصمغ الذي يجمع قيادتي الحزبين معاً. وهكذا أخبرت جوقة من النقاد السياسيين البلاد

أثناء الحملة الانتخابية في العام 2004 أن الموالين في القاعدة الانتخابية انقسموا بشكل قوي. لكن من المدهش أن الشركات ظلت ثنائية الحزب في القمة على الرغم من التفضيل الواضح للجمهوريين. كانت المؤسسات المالية الأربع ذاتها - "سيتيغروب" و"غولدمان ساكس" و"يو بي إس إيه جي" و"مورغان ستانلي" - من بين أكبر المتبرعين العشرة لجورج بوش وجون كيري.

إن تأثير الذين يسيطرون على شركات كبيرة يصل إلى أبعد من موظفي الوزارات ويغمر المؤسسات الرئيسية الأخرى التي يفترض أنها تراقب قوتهم، أي الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والمحاكم والجيش ودوائر الحكومة والجامعات والأحزاب السياسية والكنائس والمؤسسات والمنظمات المتنوعة التي تشكل المجتمع بما فيها نقابات العمال. وتغص الخدمة المدنية بالمحاسبين ومحامي الضرائب وأخصائيي العقود وآخرين ممن يكتسبون باستمرار الخبرة والمعرفة والتجربة والعلاقات التي يتوقعون أن تؤمّن لهم وظائف في الشركات الخاصة براتب يزيد ثلاثة أضعاف عن الراتب في الحكومة. إن تأثير الشركات منتشر جداً في واشنطن وفي حكومات الولايات بشكل غير ملحوظ ويومي، فهو كالهواء بالنسبة إلى الثدييات وكالماء للأسماك. وفعليا، يغص الكونغرس والسلطة التنفيذية والمحاكم كل ساعة بأعضاء مجموعات الضغط والمحامين المطالبين بتخفيضات ضريبية وإعانات مالية حكومية وتغييرات تنظيمية وأهداف أخرى لزبائنهم التجاريين. لقد أوضحت NAFTA، وفهم المراقبون جميعاً في العاصمة باستثناء الأكثر سذاجة، بأن عمل الحكومة الآن خاضع لتأثير المال. كتب باتريك غريفين، الذي أصبح كبير أعضاء مجموعات الضغط بعد عمله في البيت الأبيض في عهد كلينتون، يقول بوضوح: "أصبحت واشنطن مركزاً للربح"[7].

---

7. Jeffrey G. Birnbaum, «The Road to Richess Is Called K Street,» *Washington Post*, June 22, 2005, p. 1A.

ليست التجارة هي المؤثر الوحيد فنقابات العمال ومنظمات البيئة والجامعات وغيرها تستأجر أيضاً أشخاصاً ليؤثروا في الحكومة وهناك نحو 250 عضواً في مجموعات الضغط مسجلاً في واشنطن يمثلون حكومات أجنبية. لكن مال الشركات يبقى سيد الموقف. لقد أنفقت الشركات المائة الأولى التي تدفع لمجموعات ضغط في واشنطن نحو 4.5 مليار دولار بين العام 1998 ومنتصف العام 2004. وتصدرت غرفة التجارة الأميركية القائمة بـ194 مليون دولار، أما AFL-CIO و"اتحاد المحامين العاملين في المحاكم"، المعروفَين من قبل وسائل الإعلام بأنهما من أصحاب المصالح القوية، فاحتلا الترتيب الرابع والسبعين والسابع والسبعين على التوالي[8].

فضلاً عن ذلك قلما تخسر أي قضية مهمة تكون فيها مصالح الشركات في خطر. والمثال الأخير لقانون أساسي مرر على الرغم من المعارضة المهمة لمجتمع الأعمال منذ أكثر من ثلاثة عقود في السنة الأولى لرئاسة جيمي كارت،ر وهو قانون الصحة والسلامة المهنية للعام 1975. وآخر مثال لتحدي رئيس ديمقراطي لامتيازات الشركات الكبيرة كان عندما أجبر جون كنيدي شركات الصلب الرئيسية على أن تلغي زيادة منسقة للأسعار في تشرين الأول 1962.

يجب على النقاد بالطبع أن يقروا وأحياناً أن يستنكروا اعتماد الطبقة الحاكمة الأعمى على أموال الشركات. يُقال للمواطن إن الأمر ليس حاسماً. فالناس الذين يعطون كميات كبيرة من الأموال للمرشحين السياسيين لا يحصلون على امتيازات، تقول الرواية، بل يحصلون على منافذ. قال عضو الكونغرس روماتو مازولي: "يحصل الذين يتبرعون على إصغاء عضو الكونغرس وإصغاء

8. Center for Public Integrity, «Industry of Influence Nets Almost $1# Billion,» special report, April 7, 2003, www.publicintegrity.org.

الموظفين. هم يحصلون على المنفذ الذي يعني القوة والسلطة. هكذا تسير الأمور"[9].

يرشح شرح مجموعات الضغط لصالح الشركات بالنفاق. أخبرت الديمقراطية آتي ميكسلر المؤلفة جويل بكان أنها تضغط لتخير أعضاء الكونغرس المجهدين كي "يدركوا ماهية القضايا". ويقول هانك مكنيل، المدير التنفيذي لـ"بفايزر"، شركة الأدوية العابرة للأمم، إن مساهماتهم هو أسلوب للمشاركة في النقاش القومي للسياسات وإنهم لا ينالون "أي شيء مميز في المقابل"[10].

إن القول 5.4 مليار دولار دُفعت لمجموعات الضغط في العام 2003 و2004، وهو ضعف المبلغ الذي صرف على الانتخابات الاتحادية، هو في مقابل لا شيء سوى امتياز المساعدة في دفع الديمقراطية قدماً، لا ينجح في اختبار السخرية حتى. كلنا نعرف ذلك.

إن العلاقة بين الكونغرس ومؤسسات الضغط أصبحت مشبوهة جداً في العقود القليلة الأخيرة. في العام 1970، انتقل ثلاثة بالمائة فقط من أعضاء الكونغرس المتقاعدين إلى مؤسسات الضغط والمحاماة في "كي ستريت". أما الآن فارتفعت النسبة إلى أكثر من 30 بالمائة. يصبح رؤساء اللجان واللجان الفرعية أعضاء في مجموعات ضغط يتقاضون مليوني دولار في السنة ليؤثروا في التشريع في لجانهم السابقة. كان النائب بيلي توزين بصفته رئيساً للجنة الطاقة والتجارة في مجلس النواب، إلى جانب نشاطات أخرى، مراقباً لقطاع الأدوية. وحين تقاعد من المجلس، أصبح رئيس أبرز مؤسسة للضغط في قطاع الأدوية من دون أن يثير أي عجب في أوساط المؤسسة السياسية.

---

9. Martin Schram, *Speaking Freely Members of Congress Talk about Money in Politics* (Washington, D.C.: Center for Responsive Politics, 1995), http://www.opensecrets.org/pubs/speaking/speakingindex.html.

10. Joel Bakan, *The Corporation: The Pathological Pursuit of Profit and Power* (New Yorkl: Free Press, 2004), pp. 106-107.

يتذمّر السياسيون والنقاد دائماً من انهيار "السلوك المهذب" في صفوف الحزبين في واشنطن، ودبّ الذعر حين حاول زعيم الجمهوريين في الكونغرس توم ديلاي أن يبعد الديمقراطيين من الوظائف العليا في "كي ستريت". لكن في الحقيقة لم يكن الديمقراطيون والجمهوريون في واشنطن ممن يمثلون الشركات الكبيرة أكثر تكاملاً مما هم عليه الآن.

وكانت هناك مؤسسات ضغط للجمهوريين وأخرى للديمقراطيين منفصل بعضها عن البعض الآخر. لكن على الرغم من جهود ديلاي، تعتزم أموال الشركات تغطية كل القواعد، وأصبحت مؤسسات الضغط وجمعيات الصناعة المهمة ثنائية الحزب. ولم يكن الاندهاش حقيقياً عندما هُزم السيناتور توم داشلي، زعيم الأغلبية الديمقراطية في العام 2004، فوُظّف في مؤسسة "استون أند بيرد" بواسطة من زعيم الأكثرية الجمهوري السابق روبرت دول، الذي قال مازحاً: "لديه أصدقاء كثر في مجلس الشيوخ وأنا لي أصدقاء كثر في مجلس الشيوخ. ومَنْ يعرف؟ ربّما نحصل معاً على واحد وخمسين صوتاً"[11]. وكانت زوجة داشل قبله في هذا المجال، فقد عملت في مجموعة ضغط لصالح شركة طيران رئيسية.

وفي الوقت ذاته، شكّل جاك أوليفر الثالث، الذي كان المسؤول المالي لحملة لبوش - تشيني في العام 2004، وستيف إلمندروف، كبير المساعدين السابق للزعيم الديمقراطي ريتشارد جيفهاردت ونائب مدير حملة كيري - إدواردز في العام 2004، شراكة في مجال الضغط بعد انتخابات العام 2004. وقال إلمندروف لـالواشنطن بوست إنه بعد الانتخابات، ذهب إلى عامل آخر في مجال الضغط، هو بوبي كوتش، صهر جورج دبليو بوش، الذي جمعه مع أوليفر[12].

---

11. Christopher Lee, «Daschle Moving to K Street,» *Washington Post*, March 4, 2005, p. 17A.

12. Mike Allen, «Partisans Bury Old Hatchets in Launching a New Business,» *Washington Post*, March 3, 2005, p. 4A.

وهناك مثال آخر على نجاح هذه الأمور وهو عفو بيل كليتون في نهاية فترة رئاسته عن لارك ريتش، المدير النفطي السيئ السمعة الذي ظل هارباً من العدالة الأميركية لفترة طويلة. واجه ريتش، المولود في بلجيكا والحائز على الجنسية الأميركية قبل أن يتخلى عنها، تهماً جرمية تتعلق بالغش الضريبي وبيع النفط إلى إيران أثناء أزمة الرهائن. لقد قدمت زوجة ريتش تبرعات مهمة لحملة كليتون وبعدها استأجرت فريقاً من الحزبين من المطلعين ليضغطوا على البيت الأبيض. مثّل الجمهوريون لويس ليبي الذي أصبح كبير موظفي ريتشارد تشيني، ووليام برادفورد رينولدز، وهو موظف كبير في القسم العدلي في عهد ريغان، وليونارد غارمنت، مستشار ريتشارد نيكسون في البيت الأبيض. ومثّل الجانب الديمقراطي المستشار السابق لكلينتون في البيت الأبيض جاك كوين. وعفا كلينتون عن ريتش بعدما رفض عرائض الالتماس من أناس أمضوا فترات في السجن بسبب جرائم أقل.

وليست مصالح الشركات أحادية. فالشركات تتنافس على إعفاءات ضريبية وإعانات مالية وقرارات تنظيمية. فكما في بلاطي لويس الرابع عشر وكاترين العظيمة، يتنافس الأفراد باستمرار على السلطة في قطاع الشركات. وتصدر صفحات الأعمال في الصحف العالمية دائماً قصصاً من المؤامرات الشكسبيرية والخداع والخيانة في غرف النوم. ففي صيف 2004، مثلاً انهمكت الصحافة بقضية كونراد بلاك الذي ظل لعقود واحداً من أقوى أقطاب الأعمال في العالم. فقد أتهم بسرقة 90 بالمائة من أرباح شركة "هولينغر" التي نشرت بنفسها مستندات تدينه في الشيكاغو تايمز والتلغراف اللندنية والجيزوزالم بوست. كان بلاك عين في مجلس إدارته شخصيات سياسية بارزة مثل هنري كيسنجر، والديمقراطي الحيوي الذي عمل سفيراً في روسيا روبرت ستراوس، وريتشارد بيرت السفير السابق في ألمانيا وكبير موظفي وزارة الدفاع في عهد ريغان والمستشار المتشدد لجورج دبليو بوش.

إضافة إلى ذلك فإن الطريق إلى السلطة شارع مزدوج. تدور الحركة فيه من

الشركات إلى الحكومة وبالعكس. لقد أخبر ممول بارز من وول ستريت أعضاء الكونغرس أن زملاءه في نيويورك مهتمين جداً بالعجز التجاري والمالي لبوش، وذلك في عشاء لأعضاء الكونغرس الديمقراطيين في العام 2003. كان الممولون قلقين من أن يهبط الدولار إلى الحد الذي يدعو المستثمرين الأجانب إلى بيع سنداتهم ما قد يسبب ذعرا ماليا. وسأل أحد أعضاء الكونغرس: "إذاً لماذا لا نقرأ عن هذه المخاوف في الوول ستريت جورنال أو النيويورك تايمز؟" فرد الممول خجلاً. "حسنا. كلنا لدينا أعمال مع الإدارة".

والجمهوريون أكثر عدوانية في الاعتماد على شركات محددة لخدمة أجندتهم السياسية خصوصاً مع وسائل الإعلام. لقد هدد ريتشارد نيكسون خلال فضيحة واترغيت بـ"دفع" "لجنة الاتصالات الاتحادية" إلى مهاجمة الواشنطن بوست لملكيتها محطات إذاعية وتلفزيونية. واشتهر البيت الأبيض في عهد جورج دبليو بوش بضغطه على وسائط الإعلام إذ استغلّت لجنة الاتصالات الاتحادية حادثة كشف صدر المغنية جانيت جاكسون خلال استراحة بين شوطين لمباراة كرة قدم للتضييق على "فياكوم"، أعلن رئيس الشركة الذي صوّر نفسه بأنه "ديمقراطي ليبرالي" أنه يؤيد انتخاب بوش لولاية ثانية. وقال: "أنا أصوت لما هو مفيد لفياكوم"[13].

يحب الديمقراطيون الاعتقاد بأنهم لا يسيئون استخدام سلطتهم بهذه الطريقة لأنهم ألطف وأكثر تهذيبا وربما أيضا لأنهم أكثر خجلاً ولا يستطيعون مجاراة ولع الجمهوريون بقضاياهم. لكن الاحتمال الأكبر هو أن الديمقراطيين بعلاقتهم مع العمال والبيئيين لا يشعرون بأنهم مقبولون تماماً من طبقة الشركات، لذلك يجب أن يكونوا أكثر حذراً في إزعاج المديرين التنفيذيين.

---

13. Frank Rich, «Will We Need a New 'All the President's Men'?» *New York Times*, October 17, 2004.

اللاوعي الطبقي

إن تأثير المال على السياسة الأميركية واقع لا يمكن تغييره. ويبدو أن للأغنياء تأثيراً أكبر في القرارات العامة من بقية الشعب. وهم كطبقة يعملون معاً لمصلحتهم المشتركة.

لكن اعتبار الأغنياء طبقة سياسية يرفضه النقاد مثل "نظرية المؤامرة" الماركسية القديمة. إن الاتهام بأن شخصاً ما يؤجّج "حرباً طبقية" من أهم المعوقات الفاعلة للنقاش في الحياة السياسية الأميركية.

إن الترويج للمصالح المشتركة لطبقة هو سلوك بشري طبيعي، فالناس المتشابهون يميلون إلى الاجتماع مع بعضهم البعض ويفرضون وجهات نظرهم على العالم، كما يعملون معا عندما تتهدد مصالحهم المشتركة. وسيكون غريبا إذا لم يعمل الأغنياء والمتنفذون الأفراد من أجل مصالحهم المشتركة. كان آدم سميث نفسه من واضعي نظريات المؤامرة. لقد لاحظ أن "الناس من المهنة ذاتها قلما يلتقون معا ولو من أجل الفرح والتسلية، لكن جدالهم ينتهي حين يتآمرون على الشعب"[14].

وتبدو القيود التي على النقاش العام للطبقية الاقتصادية مقتصرة على من هم في القمة. فالفقراء يخضعون للدراسة إلى درجة الملل من قبل الوكالات الحكومية والمؤسسات الليبرالية كبديل لمجهود قومي جدي لمكافحة الفقر. وكلنا نعرف كيف حال الفقراء وماذا يأكلون وكيف يتصرفون. وكان الهدف المزعوم للبحث هو توجيه السياسات الهادفة إلى تغيير سلوك من هم في القاع. ودرس بحث آخر ممول تجاريا الطبقة الوسطى بتفكيكها إلى شرائح صغيرة (مثلا، النساء البيضاوات المندفعات بين الخامسة والعشرين والثلاثين في المدن، وكبار الموظفين المتقاعدين في الجنوب الغربي، والذكور من غير خريجي الجامعات

---

14. Angela Partington, ed., *The Oxford Dictionary of Quotations* (New York: Oxford University Press, 1996), p. 650.

في المدن المتوسطة الحجم، وهكذا). وكانت أغلبية البحوث الجارية في جامعات ومؤسسات بحثية صغيرة مدفوعة برغبة من مديري الشركات وسياسيين وآخرين في التعرف على أكثر الشرائح ربحية. وهدفت البحوث التي أجريت على الطبقة الوسطى أيضا إلى تبديل الموقف والسلوك شأنها شأن الدراسات المتعلقة بالفقراء - هدفت في هذه الحالة، إلى جعل المستهلكين يشترون منتجات معينة أو يصوتون إلى مرشح معين.

وعلى النقيض من ذلك ثمة بحوث جدية قليلة حول تركيب النخبة الأميركية وسلوكها في العالم الأكاديمي وفي أقسام علم الاجتماع والعلوم السياسية وعلم الاقتصاد التي هي أجزاء من النظام الجامعي الذي يديره أناس من الطبقة الحاكمة أو قريبون منهم. والتقارير الممحصة والمنشورة عن سلوك هؤلاء الناس كطبقة قد توحي ببعض التغيير العملي في الأجندة أيضا. لكن هذا احتمال من الواضح أن الباحثين لا يفضلون تشجيعه.

طبعاً، تملأ الشخصيات السياسية والرياضية والترفيهية بمن فيهم مشاهير قطاع والأعمال مثل دونالد ترامب وتيد تيرنر صفحات الجرائد والمجلات ويشغلون ساعات البث التلفزيوني والمجلات المصورة. يجب أن يُعبدوا ويُنظر إليهم بحسد باعتبارهم أفراداً لكن يجب عدم درس تأثيرهم الجمعي كطبقة على حياتنا.

الطبقة كأسلوب

إن أحد أنجح الاستراتيجيات السياسية في عصرنا هو إعادة تفسير الطبقة كقسم ثقافي وأسلوب حياة أكثر مما هي اختلافات بين جماعات في الثروة والسلطة. ويُعد المثقف النخبوي الملحد الذي يتحول من وقت إلى آخر إلى بيروقراطي لا علاقة له بالقيم الأميركية هو رسم كاريكاتوري مألوف في الغرف الصاخبة لوسائل الإعلام المحافظة. ويُصوّر الديمقراطيون بقسوة كمثقفين ثرثارين

يستغلون الحكومة الكبيرة لإرضاء ميول الأقليات والمثليين وداعيات حقوق المرأة ومجموعات هامشية مفككة أخرى.

ويرافق خفة اليد هذه نعت الحكومة الكبيرة بالتعاطف مع القضايا غير الشعبية لليسار. ولا ضير في أن أكبر الصناعات المعانة مالياً هما الزراعة والدفاع القطاعات الاقتصادية التي تدعم أجندة السياسيين المحافظين. ولا ضير أيضاً أن إدارات الجمهوريين استغلت الحكومة الكبيرة لتفرض وفاقاً اجتماعياً وتقلل الحقوق الدستورية. ولا ضير في أن إدارات الجمهوريين استغلت الحكومة الكبيرة لتهيمن على حقوق الولايات لتتحكم في الشركات في قطاعات المصارف والتأمين والاتصالات وغيرها. وتكون الحكومة الكبيرة في عقل النخب مرتبطة بالليبرالية الاجتماعية ولمصلحة المحافظين الاجتماعيين.

لهذا فإن نقل النقاش السياسي إلى القيم الطبقية الثقافية يوسع الفوارق الاقتصادية في البلاد. كتب المؤلف توماس فرانك يقول: "عندما تتبادل نجمتا روك قبلة داعرة على شاشة التلفزيون تخرج ولاية كانساس عن السيطرة وتطالب برؤوس النخبة الليبرالية. ثم تأتي راكضة إلى أقلام الاقتراع وتصوت لخفض الضرائب على نجمتي الروك"[15].

إن التفسير المحافظ للطبقة كظاهرة ثقافية واجتماعية ليس غير دقيق تماماً. لقد شقت الحقوق المدنية وصراعات فيتنام في ستينيات القرن العشرين تحالف "الصفقة الجديدة" ذات القاعدة الواسعة في الحزب الديمقراطي والموحد حول قضايا الطبقة الاقتصادية. ومنذ ذلك الحين، حُددت الهوية الديمقراطية بقضايا الجنس والعرق والميل الجنسي والإعاقة وتصنيفات الطبقات الثانوية الأخرى التي تؤكد الاختلافات بين القواعد الانتخابية. وهُمشت تدريجياً المؤسسات التي توحّد القواعد التقليدية للديمقراطيين وتقلق الشركات، مثل نقابات العمال

15. Thomas Frank, *What's the Matter with Kansas?: How Conservatives Won the Heart of America* (New York, Henry Holt, 2004), p. 249.

والنوادي السياسية المحلية، وذلك على يدي الحزب الديمقراطي ذاته. وتسارعت العملية في ثمانينيات القرن العشرين بسبب التأثير الكبير لمال الشركات. وكانت النتيجة أن توجهت إنجازات الليبرالية إلى شرائح القاعدة الانتخابية. ولاحظت ايليان برنارد، المديرة التنفيذية لبرنامج نقابات العمال، في "جامعة هارفارد" أن "رب العمل لا يستطيع طردك لأنه من عرقه، ولا يستطيع طردك لأنه من جنسك، ولا يستطيع طردك لأنه من ميلك الجنسي أو إعاقتك، ولا يستطيع طردك لأي سبب إطلاقاً"[16].

لليبرالية الكثير مما تفتخر به. ما يزال ثمة تمييز، لكن تخفيض العوائق الرسمية وغير الرسمية على أساس العرق والجنس والميل الجنسي والإعاقة كان مهماً، وتضمن فرض تنوع أكثر في القمة. فقبل 25 سنة، كان من المستحيل تخيل وجود وزير خارجية أسود ومستشارة للأمن القومي سوداء وقاض أسود في المحكمة العليا. وهذا صحيح أيضاً بالنسبة إلى امرأة تدير "هانيويل" أو "هيوليت باكارد" أو "شركة تايم".

لكن التقسيمات الاجتماعية ازدادت سوءا. وليس توزيع الدخل والثروة فقط الذي اتجه أكثر إلى القمة، فالمؤسسات، ولاسيما العمل المنظم الذي رفع راية دور الطبقة العاملة (أي "الناس الذين أمنوا لك العطلة الأسبوعية"، كما يقول الشعار)، فقدت دورها وتأثيرها المستمر على الحزب الذي يزعم أنه يتكلم بلسان العائلات العاملة. إن احتقار موظفي البيت الأبيض في عهد كلينتون لنقابات العمال التي يدينون بانتخابهم لها كان معروفا جيدا. لقد ضُبط الإيقاع من القمة، كما توحي رواية لوزير العمل في إدارة كلينتون روبرت رايتش. أما كلينتون، فبعد سنة من دوسه على نقابات العمال المؤيدة له إذ وقف إلى جانب

16. Elaine Bernard, «Notes on the Prospect of Labor Law Reform in the U.S. and What Failure to Reform Means for Workplace Organizational Change,» International Conference on Europe and the United States, Rome, Italy, December 12, 13, 1994.

NAFTA، رفض أن يضغط على شيخين ديمقراطيين من أركنسو لتمرير فقرة من تشريع أراده AFL-CIO ليؤكد حقه في الإضراب. دخل رؤساء النقابات إلى البيت الأبيض مجروحين وغاضبين. كان "كلينتون محمرّ الوجه ومنزعجا" لاضطراره إلى الاجتماع بهم. قال صارخا بموظفيه: "بحق الجحيم من الذي رتب لهذا؟". لكن بعد بضع دقائق اعترف بأنه تفهم مشاكلهم وعبر بشكل عاطفي عن التزامه قضايا العمال. وبالختام صفق له رؤساء النقابات وغادروا بخفي حنين[17].

الخمسون ألفاً الأولى

تؤكد الحكمة التقليدية بأن أميركا بلاد الطبقة الوسطى لأن هذا ما تقوله أغلبية الأميركيين.

عندما يسأل مستطلعو الرأي الأميركيين إن كانوا من الطبقة الدنيا أم الوسطى أم العليا، يختار 80 إلى 90 بالمائة "الوسطى". في الحقيقة أن 80 بالمائة من الدخل المتوسط الموزع في أميركا يغطي مجالاً ضخماً. ففي العام 2002 امتد من 10 آلاف و620 دولاراً سنوياً إلى 114 ألفاً و112.

لكن وسائل الإعلام توسع المدى إلى أبعد من ذلك. كان يُشار في الصحافة دائماً إلى ستيف كايس، المدير التنفيذي السابق لـ"أميركا أونلاين" على أنه ينحدر من الطبقة الوسطى. يقول جي ويليام دومهوف عنه: "كان والده محامياً لشركة وأمه حفيدة لمالك مزرعة للسكر. تربى في حي للأغنياء في هنولولو ودرس في مدرسة خاصة ذات مكانة عالية وتخرج من "ويليام كولدج" التي تخرج منها والده. عمل للمرة الأولى في شركة عينه أخوه فيها في قطاع الصيرفة الاستثمارية وعضواً في مجلس إدارة الشركة"[18]. وفي تشويش شائع

17. Robert Reich, *Locked in the Cabinet* (New York: Knopf, 1997), p. 176.

18. G. William Domhoff, *Who Rules America?*, p. 27.

آخر لـ"الطبقة"، معروف أن بيل غيتس لم يكمل دراسته الجامعية. لكن قصة غيتس ليست كما يفكر معظمنا كـ"متسرب" نجح في عمله. هو ابن محام غني لشركة، التحق بمدرسة إعدادية خاصة قبل دخوله إلى "هارفارد". ولم يكمل دراسته كي يؤسس "مايكروسوفت"[19]. كانت أصول بيل كلينتون أكثر تواضعاً، لكن من الصعب وصفه بتعبير "الفقير" أو "المتواضع" الذي تطلقه وسائط الإعلام. فأمه ممرضة مسجلة وأبوه شريك في وكالة لبيع السيارات. يقول الكاتب غالاي ويلس: "لم يكن ذلك صحيحاً، وفقاً لعدد من أصدقاء كلينتون في طفولته الذين حققوا حياة مهنية مميزة"[20].

إن الرد الأولي على أسئلة مستطلعي الرأي محدداً بالخيارات المقدمة. ولو قُدم للمجيبين خيار رابع هو "الطبقة العاملة" لتغيرت النتائج. فبحسب "مركز بحوث الرأي القومي" في جامعة شيكاغو، في العام 1998 وفي وسط الازدهار الاقتصادي، اعتبر 45 بالمائة من الشعب أنفسهم من "الطبقة العاملة"، بينما قال 46 بالمائة إنهم من "الطبقة الوسطى" وخمسة بالمائة إنهم من الطبقة الدنيا وأربعة بالمائة من الطبقة العليا[21].

يحمل مصطلح "الطبقة العاملة" الثقافة الأميركية وزراً إيديولوجياً ضخماً. هو يُرفق عادة بصور العمال الصناعيين ذوي الياقات الزرقاء المسرحين الذين مثلوا 12 بالمائة فقط من القوة العاملة في العام 2003. لهذا تقلل نتائج المسح من دون شك من المدى الذي يظن الناس به أنهم من الطبقة العاملة أكثر من الطبقة الوسطى.

وهناك طريقة أخرى لتعريف "الطبقة العاملة" وهو فصل هؤلاء الذين تعتمد

19. Ibid., p. 58.

20. Garry Wills, «The Tragedy of Bill Clinton, *New York Review of Books* 51, no. 13 (August 12, 2004).

21. Jack Metzgar, «Politics and the American Class Vernacular,« *Working USA*, Summer 2003, p. 49.

دخولهم على العمل عن الذين تنتج دخولهم عن الاستثمارات. ففي أوائل تسعينيات القرن العشرين، قدر روبرت رايتش أن 80 بالمائة من القوة العاملة كانت تعتمد على العمل و20 بالمائة مؤلفة من أثرياء يعيشون من استثماراتهم أو "محللون رمزيون" وهم محترفون وأجورهم عالية يبيعون خبراتهم التخصصية في السوق العالمية. وخرج عالما الاجتماع روبرت بيروشي وايرل وايشونغ بأرقام مماثلة: 20 بالمائة من السكان "ذوي امتيازات" ودخولهم عالية وسلطتهم مكثفة على الوظيفة والدخل الآمن. والأغلبية الواسعة من هؤلاء هم طبقة إدارية "مزودة بوثائق" ومحترفون بأجور عالية. وفي القمة طبقة الأثرياء وتشكّل من واحد إلى اثنين بالمائة من الأميركيين الذين يعيشون من مداخيل استثمارية وبحماية ثرواتهم الهائلة[22].

يقسم البروفيسور مايكل زويغ من "جامعة ولاية نيويورك" أفراد القوة العاملة إلى ثلاث طبقات واسعة بناءً على السلطة التي يملكونها في وظائفهم. ويقدر أن الطبقة العاملة التي لا سلطة لها مثلت في العام 1996 نحو 62 بالمائة، وكان أفرادها مغمورين في قطاع الخدمات ونصفهم تقريباً من الإناث وكان 10 بالمائة فقط منهم نقابيين. ويفكك الطبقة الوسطى إلى ثلاث مجموعات: رجال الأعمال الصغار والمراقبون والمديرون المتوسطون والمحترفون الذين يشكلون مجتمعين 36 بالمائة. ويقدر زويغ الطبقة الرأسمالية من المديرين الكبار ومديري الشركات التي تشغّل أكثر من 500 عامل بـ200 ألف شخص، ويغربل من هذه المجموعة من يخدمون في مجلس إدارة لشركة رئيسية واحدة، ويضيف بعض القادة السياسيين والثقافيين المرتبطين بشركات رئيسية. ويخرج بتقدير بأن "الطبقة الحاكمة" الأميركية تبلغ 50 ألف شخص[23] أي ما يساوي 1.7 بالمائة من مجموع الأميركيين.

---

22. Robert Perrucci and Earl Wysong, *The New Class Society* (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 2003), pp. 28-29.

23. Michael Zweig, *The Working Class Majority* (Ithaca, N.Y.: ILR Press, 2000), chapter 1.

من الواضح أن 50 ألفاً رقم كبير للتواطؤ في مؤامرة سرية. لكن النظام الطبقي في أميركا ليس مولوداً لنظرية المؤامرة. يلاحظ دومهوف أن "ليس كل أفراد الطبقة العليا في كل البلاد يعرفون بعضهم البعض، لكن كل واحد يعرف أحداً يعرف بدوره أحداً في مناطق أخرى من البلاد، بفضل الالتحاق في المؤسسة التربوية ذاتها أو تمضية الإجازة في منتج واحد أو الانتساب إلى النادي الاجتماعي ذاته أو مجلس الإدارة ذاته". تتألف الطبقة العليا في أي فترة تاريخية من شبكة معقدة من الدوائر الاجتماعية المتداخلة معاً ومن أعضاء يملكون شيئاً مشتركاً ودالات كثيرة على الحالة الاجتماعية المتساوية التي تنبع من أسلوب الحياة المتشابه[24].

اقتحام الطبقة الحاكمة أصبح أصعب وليس أسهل

لكن هل هذا يهم؟ تبدو الولايات المتحدة مجتمعا متحركا يتحرك فيه الناس بسهولة للأعلى وللأسفل على السلّم الاجتماعي الاقتصادي. ما الضير في وجود طبقات؟ إن كان مركزك يعتمد على قدراتك وليس على الطبقة التي ولدت فيها. إذا ما المشكلة؟

مقارنة بأماكن كثيرة في العالم وبأوقات أخرى من التاريخ، تقدم أميركا اليوم فرصاً أكثر للناس الموهوبين ليحسنوا أنفسهم. وفي تاريخنا أمثلة كثيرة للذين تسلقوا من أصول متواضعة إلى أماكن من السلطة والثروة. فقصة هوراشيو ألغر عن الولد الفقير الذي صعد إلى مصاف الأغنياء تمثل أيقونة للتجربة الأميركية[25].

24. Domhoff, *Who Rules America?*, p. 67.

25. Actually, the hero of the typical Horatio Alger stories did not succeed through hard work, but through a combination of luck and personal courage, for instance, rescuing a young lady who turns out to be the bank president's daughter.

لكن الولايات المتحدة ليست مجتمعا متحركا كما طرحها التعليم الرسمي والدليل أن حركته قلّت جدا. في العقود الثلاثة التي تلت الحرب العالمية الثانية أصبح توزيع الدخل والثروة أكثر مساواة وتحسن الانتقال بين الطبقات. وأعطت نقابات العمال سلطة تفاوضية أكبر للعمال ووسعت الفرص التعليمية. وأعطى الإسكان المدعوم ماليا من الحكومة العمال الأميركيين مدخلاً إلى الثروة. لكن بعد سبعينيات القرن العشرين انعكس الاتجاهان. فأثناء تسعينيات القرن العشرين وعلى الرغم من النمو الاقتصادي السريع الكلي والزيادة في العائلات التي يعمل فيها الزوجان، ظل 77 بالمائة فقراء. وخلال سبعينيات القرن العشرين، بقي 73 بالمائة من الذين بدأوا العقد في القمة التي تمثل 20 بالمائة من الاقتصاد القومي في أماكنهم. وفي تسعينيات القرن العشرين بقي 77 بالمائة في القمة. أما أبناء الآباء في القاع، الذي يشكل ثلاثة أرباع المقياس الاجتماعي - الاقتصادي، فكان احتمال صعودهم من طبقاتهم في تسعينيات القرن العشرين أقل مما كان عليه في الستينيات[26].

وتوصل جيمس هيكمان، الاقتصادي في "جامعة شيكاغو" الفائز بجائزة نوبل، إلى الاستنتاج التالي: "تتمثل الخلاصة الكبيرة في السنوات الأخيرة بأن فكرة أميركا كمجتمع عالي الحركة لم تعد حقيقيةً كما كانت عليه في السابق"[27].

يُفسر استمرار المنزلة الاجتماعية في الأغلب على أنه نتيجة طبيعية للصفات الجينية المنقولة. فالعرق والجنس مثلاً عوامل مهمة في تحديد المنزلة الاقتصادية، ونحن نعرف أن الناس الوسيمين والأذكياء أكثر نجاحاً على الرغم من إمكانية الاعتراض على المدى الذي يمكن أن تورّث فيه الوسامة والذكاء.

26. Aaron Bernstein, «Waking Up from the American Dream,» *Business Week*, December 1, 2003.

27. Ibid.

لاشك في أن الجينات تلعب بعض الدور. لكن الدليل الدامغ في السنوات العشرين الأخيرة يبين أن المكانة الموروثة هي أكثر أهمية من الجينات الموروثة. وفي تحليل شامل للبحوث، استنتج البروفيسور ساميويل باولز والبروفيسور هربرت جينتيس في العام 2002 أن "الثروة والعرق والدراسة عوامل مهمة في وراثة المنزلة الاقتصادية لكن عامل الذكاء ليس مساهماً رئيسياً وانتقاله الوراثي أقل أهمية"[28].

تقول الحكمة التقليدية بين نخبة المؤمنين بالعولمة إن اللامساواة هي الثمن الذي يجب أن يدفعه المجتمع لقابلية الحركة الاجتماعية المتزايدة التي تعكس فرصاً أكبر. مثلاً، لا تضجر أبداً الطبقة الحاكمة من إعلام الأميركيين كم هم محظوظين مقارنة بمواطني أوروبا الغربية المحميين جداً من المنافسة بحيث يفتقرون إلى الحافز للنجاح. لكن مع هذا، تملك الولايات المتحدة أعلى مستوى من عدم المساواة في الدخل من بين كل المجتمعات المتقدمة[29]. فالطفل المولود فقيراً لديه فرصة أكبر للصعود في السلم الطبقي في أوروبا الغربية وكندا منه في الولايات المتحدة. قال الاقتصادي مايلز كوراك الذي حلل عشرات الدراسات المتعلقة بهذه النقطة لـوول ستريت جورنال في أيار 2005 "تظهر الولايات المتحدة وبريطانيا أنهما أقل المجتمعات قابلية للحركة بين البلدان المتقدمة التي خضعت للدراسة"[30]. وتسخر النخبة الأميركية دائماً من فرنسا وألمانيا لسياساتهما الاقتصادية التي من المفترض أنها لا تشجع الطموح

28. Samuel Bowles and Herbert Gintis, «The Inheritance of Inequality,» *Journal of Economic Perspectives* 16, no. 3 (Summer 2002): 3.

29. United Nations Development Program, *Human Development Report 2003: Millennium Development Goals: A Pact Among Nations to End Poverty* (New York: Oxford University Press, 2003), p. 282, table 13.

30. David Wessel, «Moving Up: Challenges to the American Dream,» *Wall Street Journal*, May 13, 2005.

لكنها فعلياً تقدم مجالاً أوسع للحركة مما تفعله الولايات المتحدة. أما كندا والدول الاسكندنافية، بلاد الضرائب العالية والرفاهية الكريمة، فهي أماكن أكبر للفرص للأفراد وذلك بحسب الأرقام[31].

وعلى الرغم ذلك وعلى مدى السنوات الثلاثين الأخيرة تقلصت الفجوة بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في إجمالي الدخل المحلي في الساعة من 35 بالمائة إلى سبعة بالمائة. وتساوي الإنتاجية في ساعة العمل في النمسا والدنمرك وإيطاليا مستواها في الولايات المتحدة، أما في فرنسا وبلجيكا وألمانيا والنرويج وايرلندا فهي أعلى[32]. وتوازي عائدات الاستثمار في أوروبا استثمارات أميركا في العقد الماضي. والأكثر من ذلك فقد تم إنجاز هذا من دون ديون هائلة من الخارج مثل تلك التي أنهكت الاقتصاد الأميركي. واستنتج تقرير خاص لـالايكومونست في حزيران 2004 التالي: "إن الاعتقاد الكبير السائد بأن السياسات الاقتصادية لمنطقة اليورو أعاقت أميركا باستمرار ليس مدعوماً بالوقائع"[33].

إن هذه الديناميكية الاقتصادية بالضبط ما سمح لأوروبا أن تصون شبكة أمنها الاجتماعي وديمقراطيتها الاقتصادية في عالم أكثر تنافسية. يمكنك أن تصبح مليارديراً في أميركا بوقت أسرع، لكن فرصك في العيش فترة أطول

31. See Miles Corak, ed., *Generational Income Mobility in North America and Europe* (New York: Cambridge University Press, 2004), and Anders Bjorklund and Marcus Jantti, «Intergenerational income mobility in Sweden compared to the United States,» *American Economic Review 87*, no. 5 (December 1997): 1017.

32. Jeffrehy I. Bernstein, Richard G. Harris, and Andrew Sharpe, «The Widening Canada-US Manufacturing Productivity Gap,» *International Productivity Monitor*, Fall 2002, www.csls.ca/ipm.asp.

33. «Mirror, Mirror, on the Wall-Europe vs. America,» *Economist*, June 19, 2004. European shortfalls often reported on the U.S. side of the Atlantic are mostly differences in statistical method. For example, Americans count spending on computer software as investment; Europeans count it as a current expense.

وبحياة أكثر أماناً وبتمضية وقت أطول مع عائلتك وأصدقائك وبالتحرر من القلق من الخراب الاقتصادي إن مرضت وتأمين التعليم الممتاز لأولادك كلها أكبر في أوروبا الغربية. يأخذ العمال الأوروبيين الكثير من أرباح إنتاجيتهم في أوقات راحة، ولاسيما في الإجازات الطويلة وأسابيع أقصر من العمل. ففي حياتهم كلها يعمل الأميركيون 40 بالمائة ساعات زيادة عما يعمله العمال في فرنسا وألمانيا.

إن السبب المباشر لنقص قابلية التحرك والانتقال الاقتصادي في الولايات المتحدة كان إقفال طرق الخلاص من الوظائف ذات الأجور المنخفضة. إن الوظائف التقليدية تذهب إلى الطبقة الوسطى أما الوظائف غير النقابية في الصناعات ووظائف الخدمة الحكومية التي لا تحتاج إلى مهارة فقد تقلصت، فيما تراجعت فرص التحرك للأعلى. وثبّتت الأكلاف المرتفعة الناس في الطرف الأسفل من توزيع الدخل وأخرجتهم من سوق التعليم الجامعي الذي يعتبر منصة الوثب للأجيال المقبلة.

ارتفعت في عقد التسعينيات بعد احتساب تأثير التضخم الكلفة السنوية للمنح الدراسية الجامعية، مضافة إليها أكلاف السكن والطعام إلى 21 بالمائة في الجامعات العامة و26 بالمائة في الجامعات الخاصة[34]. وتبلغ الآن الكلفة السنوية لإرسال ولد إلى "هارفارد" 41 ألفاً و500 دولار. وطبعاً تتوافر الإعانات الحكومية والقروض للولد الفقير المجلي، لكن الفرص تلاشت تماماً للولد ذي الإمكانيات الأكاديمية العادية المنتمي لعائلة فقيرة أو عادية. يجب عليه مثلاً أن يتنافس مع أولاد من عائلات تستطيع دفع 400 دولار في الساعة للمعلم الخصوصي الذي يعرف كيف يتم اجتياز امتحان القبول الجامعي. وبعد

34. NCES/Digest of Education Statistics Tables and Figures 2002, http://nces/ed/gov/programs/digest/(Student Charges and Student Financial Assistance Table 312; accessed September 2, 2004).

ذلك عليهم أن يتنافسوا مع أولاد ذهبوا بسهولة إلى أفضل المدارس لأن آباءهم درسوا هناك. وأفادت \الايكونوميست في أواخر العام 2004 بأن الأولاد الذين التحقوا بجامعات تخرج منها آباؤهم باتوا يشكلون جزءاً أساسياً من الكتلة الطلابية في الجامعات. "في أغلبية الجامعات الأولى، وهي أفضل ثماني جامعات معترف بها في الشمال الشرقي، شكّل هؤلاء الأولاد من 10 إلى 15 بالمائة من الطلاب في كل صف. أما في هارفارد فكانت النسبة أكبر بثلاث مرات. لقد أصبح طلاب التعليم العالي في أميركا وبشكل متزايد أقلية ملطّفة بتفضيلات عرقية"[35].

ويحصل أولاد العائلات الثرية جدا على ترقيات سريعة من خلال الزمالة المتزايدة أهمية، وهي عبارة عن نسخة جديدة من نظام المتدرّبين في مجالات المهن الأكثر تنافساً، وجذباً مثل الاتصالات والترفيه والسياسة. وكل سنة يأتي آلاف من الشبان إلى واشنطن ليعملوا ليس من أجل النقود بل كي يقوموا باتصالات مهنية يضيفونها إلى سيرهم الذاتية التي يعدونها لجامعات مميزة. ويعملون في مكاتب الكونغرس وفي البيت الأبيض وفي الصحف ومحطات التلفزيون ومراكز البحوث ومؤسسات الضغط والاستشارات السياسية. وقال مارك اولدمان، المؤسس المشارك لمركز للاستشارات المهنية، لـ\النيويورك تايمز: "كانت الزمالة تحسن السيرة الذاتية للشخص، أما الآن فالكل يعتبرونها منصة العبور إلى النجاح"[36].

لكن طلاب الجامعات القادرين على أخذ زمالة غير مأجورة يتقلصون عدداً. فهم على الأقل يجب أن يدفعوا من أجل السكن والطعام والتنقل في مدينة مكلفة. وبسبب أعدادهم الكبيرة عليهم أن يوفروا كثيراً من المال بقدر ما

35. «Meritocracy in America: Ever higher society, ever harder to ascend,» *Economist*, December 29, 2004, p. 15.

36. Jennifer 8. Lee, «Crucial Unpaid Internships Increasingly Separate the Haves from the Have-Nots,» *New York Times*, August 10, 2004, sec.A.

يستطيعون في الصيف كي يمكنهم دفع النفقات المرتفعة للجامعة. إن الحصول على زمالة غير مدفوعة شبه مستحيل. لكن ليس مستحيلا تماماً. فعلى غرار مجالات كثيرة في الحياة في الولايات المتحدة، تظل فرصة نجاح بسيطة ماثلة للشخص الاستثنائي المنحدر من أصل متواضع. في صيف 2004، قابلت الواشنطن بوست أحد الطلاب الذي عمل بوظيفتين مأجورتين بالإضافة إلى زمالة غير مدفوعة بدوام كامل فكان يعمل 89 ساعة في الأسبوع. لكن الزمالة للمهن في مجال السياسة العامة محجوزة عموماً لأولاد العائلات التي تملك الإمكانيات. أما هؤلاء الذين يجب أن يخدموا الطاولات ويسلموا الطرود أو يقوموا بأعمال أخرى في إجازاتهم ليكسبوا رزقهم فيظلون في آخر السباق إلى قمة السلطة.

الفجوات بين الطبقات

بما أن البنية الطبقية للمجتمع الأميركي تتصلّب، فإن الفجوة الاقتصادية بين من في القمة وبين الباقين في ازدياد. في العام 2002 كان معدل الدخل أكثر من ثلاثة ملايين دولار لـ145 ألف دافع ضريبة شكلوا عشر الواحد بالمائة لأصحاب المداخيل. لقد تضاعفوا عما كانوا عليه في العام 1980، كما تضاعفت حصتهم من الدخل أيضاً. وارتفعت كذلك حصة الفرد في بقية العشرة في المائة ممن هم في القمة، لكن أقل بكثير. أما الحصة التي أصابت الـ90 بالمائة الذين هم في الأسفل فتراجعت[37]. تتركز الثروة أكثر فأكثر في القمة. ففي العام 2001 فقط، امتلك واحد بالمائة من العائلات 33 بالمائة من الأرصدة الأميركية و40 بالمائة من كل الأرصدة المالية[38].

37. David Cay Johnston, «Richest Are Leaving Even the Rich Far Behind,» *New York Times*, June 5, 2005, p. 1.

38. Lawerence Mishuel, Jared Bernstein, and Sylvia Allegretto, *The State of Working America* (Ithaca, N.Y.: ILR Press, 2005), p. 279.

يشير الذين يصرون على أن أميركا مجتمع لاطبقي إلى انتشار ملكية أسهم الشركات كدليل على أننا أصبحنا أمة من الرأسماليين أو "مجتمع ملكية"، كما يقول جورج دبليو بوش. لكن في العام 2001، كانت العائلات الأثرى التي تشكل نسبتها واحداً بالمائة تملك 33 بالمائة من كل أسهم الشركات. وبما أنها تملك أكثرية الأسهم فهي تملك وصولاً أكبر إلى المعلومات. وستذهب فوائد الازدهار الكبير لسوق الأسهم أولاً إلى من هم في القمة. ومن الواضح أن امتلاك جزء يسير من الأسهم البارزة في "جنرال إلكتريك" وعددها عشرة مليارات لا يعطيك أي سلطة حقيقية على الشركة أو يمكّنك من الحصول على دعوة إلى البيت الأبيض.

صحيح أن ملكية الأسهم اتسعت في العقد الماضي، فبحلول العام 2001 كان 52 بالمائة من العائلات يملك أسهماً، وكان 70 بالمائة من هذه الأسهم غير مباشر، أي عبر صناديق مشتركة أو برامج تقاعدية تعرف باسم 401 (k). لقد توسعت ملكية الأسهم بسبب الابتعاد عن برامج التقاعد ذات المنافع المحددة، حيث تستثمر الشركة وتضمن تسديد المعاش التقاعدي، إلى برامج 401 (k) التي ليست برامج تقاعدية إطلاقاً بل خطط لادخار الشخصي يقدّم الموظف مساهمة محددة فيها. لقد انتقل الخطر من عدم وجود ما يكفي في برنامج التقاعد عند التقاعد من رب العمل إلى الموظف.

لكن الخطر لا يصيب الذين يحكمون في القمة. فبالإضافة إلى السماح لمديري الشركات ومالكيها بأن يتهربوا من التزاماتهم التقليدية تجاه موظفيهم الدائمين، قدمت برامج 401 (k) الفرصة لطبقة مديري الشركات كي ينهبوا مدخرات عمالهم. وكما في كثير من الشركات التي أعلنت نفسها قائدة "للاقتصاد الجديد"، أنشأ مديرو "إنرون" ثقافة للشركات تعتبر الشركة عائلة كبيرة لاطبقية. لكن العلاقة الاقتصادية المضمنة فيها كانت حرباً طبقية. كان مديرو الشركة يبيعون عملياً أسهماً لا قيمة لها بأسعار عالية إلى برامج 401 (k) الخاصة بالعمال. وانفجرت الفقاعة بالتأكيد ونجا المديرون التنفيذيون الذين

أدركوا اللعبة المالية، تاركين برامج 401 (k) الخاصة بالعمال مليئة بالأسهم العديمة الفائدة. ومما زاد في الطين بلة، حصل الناس الذين في قمة هرم "إنرون" على معاشات مضمونة الفائدة؛ مثلاً، حصل الرئيس التنفيذي السابق كين لاي على 457 ألف دولار سنوياً مدى الحياة.

إن سوء إدارة المديرين التنفيذيين لأنظمة المعاشات وباء مستوطن. في أوائل العام 2005 قدرت "شركة ضمان منافع التقاعد"، وهي وكالة حكومية يفترض أن تكفل البرامج التقاعدية الخاصة، أن الشركات الأميركية تبخس تمويل برامجها التقاعدية بواقع 450 مليار دولار. وبعد فترة كانت الوكالة مدينة بـ60 مليار دولار ما سبب خراباً هائلاً للمعاشات في قطاع الخطوط الجوية. لكن وكما في حالة "إنرون"، نجا المديرون التنفيذيون الذين أعطوا مالاً ليتحملوا الخطر ورموا الخطر على المستخدمين. حين نكثت "يونايتد إيرلاينز" بعهودها بشأن سبعة مليارات دولار من المعاشات تعود ملكيتها إلى أكثر من مئة ألف مستخدم، أعطى مجلس إدارتها رئيسها معاشاً مضموناً محمياً بقيمة 4.5 مليون دولار. وكان مجلس إدارة "دلتا" كريماً بدوره مع مديرها التنفيذي. واستغلت "يو إس إيروايز" الفرصة قبل ستة أشهر من إفلاسها، فقد وافق مجلس إدارتها على إعطاء مديرها التنفيذي ستيفن وولف 15 مليون دولار كطوق نجاة[39].

وكتب المعلق الاقتصادي في النيويورك تايمز غريتشن مورغينسون أن "أشياء معينة في الحياة لا تتبدل أبداً، وأحد أتعسها وأكثرها ثباتاً هو عندما تتصرف الشركات بشكل سيئ، فينال العمال الكبار والصغار الضرب المبرح ويختفي المديرون دائماً من مسرح الجريمة حاملين طرود رواتبهم السخية ولا يُترك للعمال العاديين شيئاً أو القليل"[40].

---

39. «An Immodest Proposal,» CNN news report, June 13, 2005.

40. Gretchen Morgenson, «Who Loses the Most at Marsh? Its Workers,» *New York times*, October 24, 2004.

في هذه الأثناء، تستمر إعادة توزيع الدخل إلى الأعلى لأن النظام يعامل طبقة المديرين التنفيذيين في الشركة بشكل مختلف عن تعامله مع بقية العاملين. إن 60 بالمائة من مديري الشركات هم أنفسهم مديرون تنفيذيون في شركات أكبر ومتلهفون لحماية امتيازات نظرائهم. وفي تقدير متحفظ، صعد معدل رواتب المديرين التنفيذيين من 26 ضعف راتب العامل العادي في العام 1965 إلى 310 أضعافه في العام 2000[41].

من الواضح أن المالكين وكبار المديرين في أكبر شركات الأمة زادوا قوتهم التفاوضية في مواجهة الذين يعملون عندهم. ففي السنوات الثلاثين الأخيرة هبطت العضوية النقابية من 24 بالمائة إلى 13 بالمائة من القوة العاملة وأقل من 10 بالمائة في القطاع الخاص. ولأن المركز التفاوضي العام للعمال ضعف ضعفت سلطتهم السياسية. وكان الحد الأدنى للأجور وتعويض البطالة وحق الإضراب كلها من الحقوق المشروعة التي تآكلت. وكانت وسائل الأعلام التجارية تبرر روتينياً مثل هذه الفوارق على أساس أن الأفراد الذين يتقاضون هذه المرتبات "يستحقونها" وأن "السوق" هي التي تقرر. لهذا قيل إن مرتبات المديرين التنفيذيين لا تعكس مجتمعاً طبقياً بل تعكس نظام الكفاءات، ولأن الموهبة والقابلية للعمل الشاق موزعة بشكل غير متساوٍ يجب أن تكون المكافآت كذلك.

في أوائل تسعينيات القرن العشرين أعلنت مجالس الإدارة في شركات كثيرة أنها أصلحت تحديد مرتبات المديرين التنفيذيين بربطها بسعر سهم الشركة، معتبرةً أن السوق هي أفضل مقياس لقيمة الشركة. وخلال الازدهار المسبب للدوار لوول ستريت، ارتفعت جداً مرتبات ومكافآت المديرين التنفيذيين. لكن تحليلات الشركات ما تزال تظهر علاقة قليلة ومحددة بين مرتبات المديرين

41. Lawrence Mishel, Jared Bernstein, and Sylvia Allegretto, *The State of Working America*, p. 112.

التنفيذيين وبين الأسعار. في العام 1999 استنتجت مجلة بيزنس ويك أن الرابط بين مرتبات المديرين التنفيذيين وإنجازات الشركة "لم تكن سوى خدمة للنظام الحالي"[42]. كانت الملاحظة ثاقبة النظر إذ انهارت السوق في العام 2000 وظلت راكدة طيلة السنوات الأربع التالية بينما استمرت مرتبات المديرين التنفيذيين في الصعود.

إذا لم تدفع مرتبات عالية للمديرين التنفيذيين الذين يشكلون الأكثرية في مجالس الإدارة ستغريهم شركات منافسة بترك العمل والالتحاق بها. وهكذا في العام 1999 أعطى مجلس إدارة "موتورولا" مديرها التنفيذي كريستوفر غالفن 59.8 مليون نقدا وأسهما. قال رئيس لجنة التعويضات إنهم كانوا قلقين من إضاعة غالفن في هذه السوق التنافسية جداً. لكن غالفن لم يبدُ في "خطر أن يطير" فجده أسس الشركة وكان والده مديراً تنفيذياً قبله[43].

ثمة فكرة ترى أن اللامساواة المتزايدة بين أغلبية العاملين الأميركيين وبين من هم في القمة بمقياس الدخل هي مجرد نتيجة لفشل العمال في تعلم التكنولوجيا، وبقيت هذه الفكرةُ عقيدة من عقائد الطبقة الحاكمة لعقود. وظلت الوقائع تقوّض هذه العقيدة لعقود أيضاً. بيّن الاقتصاديون لورانس ميشيل وجارد بيرنستاين وسيلفيا أليغريتو أن الزعم التكنولوجي فشل عملياً وبكل المقاييس الاقتصادية التي طبقت عليه على مدى العقدين الأخيرين. بما أنه لا يمكن تفسير تبدل نسبة الأجور بين المكسيك والولايات المتحدة بسبب الاختلافات في الإنتاجية، كان التبدل في الدخل بين العمال والمديرين وبين العمال أنفسهم غير قابل للتفسير باختلاف الإنتاجية أيضاً[44].

ويهيمن على الدليل "من يحصل على ماذا في أميركا" اليوم الادعاء بأن

---

42. Sam Pizzagati, *Greed and good: Understanding and Overcoming the Inequality That Limits Our Lives* (New York: Apex Press, 2004), p. 27.

43. Ibid., p. 73.

44. Mishel, Bernstein, and Allegretto, *The State of Working America*, pp. 151-156.

الدخل موزع بحسب مساهمة الشخص في الطاقة الإنتاجية. فإن كان الأغنياء يكسبون الكثير فذلك لأنهم أكثر إنتاجية. وأعطت تلك النتيجة الطبقة الحاكمة مبررا للحد من النقاش العام حول الحقيقة التي يعرفها الجميع بأن ذوي الدخول الكبيرة والثروة يملكون أكبر قوة سياسية يستخدمونها لتخليد أنفسهم.

الأشياء تتغير أما الشركة فتبقى

استند التبرير الأخلاقي لكلينتون وغنغريتش لتأييد للاقتصاد العالمي من دون عقد اجتماعي ضمنيا على افتراض حول طبيعة الأسواق العالمية يقول إنها تعمل مثل السوق التنافسية المثالية عند آدم سميث ودافيد ريكاردو وآخرون من منظري الرأسمالية السابقين. في هذا العالم المجرد يتنافس المشترون المجهولون والباعة المجهولون بمعرفة تامة بالسوق وعلى أساس السعر وحده ويُكافأ الأفراد بحسب كفاءتهم الشخصية الفردية. وبين الإحساس العام ودلائل امتدت أكثر من قرن أن هذه المقاربة لم تصف الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد الأميركي. وشرح ثورستاين فيبلين وأدولف بيرلي وغاردينر مينز وجون كينيث غالبريث وآلاف المحامين المقاومين للاحتكار والاقتصاديين والصحافيين الفضوليين للأميركيين أنه من السخف أن نساوي بين سلوك هذه المؤسسات الجماعية ذات القوة الهائلة في السوق وبين الشركات الصغيرة المجهولة. وعلى الرغم من ذلك كانت قوة الشركة الكبيرة في تنظيم استخدام الموارد الواسعة وتحسينه مساهماً رئيسياً في التقدم الاقتصادي. لا يمكن إلغاء الشركات الحكومية الكبيرة لأنها تحمي المواطنين من انتهاكات قوة السوق الخاصة.

ويوحي الإحساس العام أيضا أن السوق العالمية ستكون متأقلمة أكثر مع الشركات الكبيرة وقدرتها على تنظيم الموارد وتنمية رأس المال والتأثير في الحكومات. لكن بدأ البعض في بداية ثمانينيات القرن العشرين يجادل بأن السوق العالمية ستقلل فعلياً قوة الشركات الكبيرة وسيهيمن على المنافسة

العالمية الأفراد المهرة - مستخدمين عبارة روبرت ريتش "المحللين الرمزيين" الذين يعملون لوحدهم أو في مجموعات صغيرة. وظن المنظرون الديمقراطيون للاقتصاد الجديد أن الحكومة ستكون ضرورية لإعانة الفقراء وللاستثمار في الطرق وحفظ أمن الشوارع. أما الجمهوريّون فرأوا تقليل دور الحكومة في السوق إلى الصفر. لكن كلاً من الفريقين توقع أن تحسن العولمة الكفاءة الفردية بسرعة. وهناك مقاولون مرنون أقزام تقيدهم شركات كسولة عملاقة. وقيل إنّ تكنولوجيا الكمبيوترات ولاسيما الإنترنت "غيرت كل شيء بتهديمها تدرج نظام الإنتاج الفردي القديم. وستدار التجارة والأعمال الآن أفقيا مع تقاسم المعلومات بشكل واسع واتخاذ القرارات بسرعة. وأفسحت الأشكال القديمة من "الأمر والسيطرة" المجال إلى شبكات متفرقة ذات قدرات أعلى في تحديد الميول والتنبؤ بالمشاكل واستغلال الفرص، وقبل كل شيء تقوية الأفراد كي يباشروا بشركاتهم الخاصة وينافسوا الشركات الكسولة الضخمة بتفتيت الأسواق إلى شرائح صغيرة يمكن خدمتها بواسطة الشركات الصغيرة بشكل أفضل. وكان هذا اعتقاداً رئيسياً خلق فقاعة الأسهم الضخمة في تسعينيات القرن العشرين.

ولم يجعل انفجار الفقاعة من القصة كلها خطأ. بالطبع غيرت تكنولوجيا الكمبيوترات والإنترنت أشياء كثيرة مثلما فعل الهاتف المحمول والتلفزيون. وخلال انهيار السوق اتضح أن دعاية الاقتصاد الجديد شوشت عملية التغيّر المستمرة للثورة الاجتماعية المستمرة، مثلما رأى الاقتصادي جوزيف تشومبتير في قوله المشهور أن الرأسمالية هي عملية من "الدمار الإبداعي".

تنمو الصناعات الجديدة دائماً وتذبل القديمة دائماً وتتلاشى وتندمج الأرصدة وتُباع وتُشترى وتظهر أسماء جديدة وتختفي القديمة وتبقى الشركات الكبيرة في أساس طبقة السلطة في أميركا.

هكذا أُبيد كثير من مشاريع التكنولوجيا العالية الوليدة واشتُريت شركات أم وأصول أخرى. وثبت في النهاية أنه يمكن استغلال التكنولوجيا الجديدة على أفضل وجه من قبل المديرين التنفيذيين للشركات الكبيرة التي لها امتداد عالمي

لنشرها. وأضفت المنظمات التجارية الهزيلة والتكنولوجيا الجديدة الشركات قدرة تفاوضية جديدة على محللي ريتش الرمزيين بتحويلهم من مستخدمين بوظائف مؤمنة ورواتب تقاعدية إلى مقاولين خاصين فوجد المقاول المستقل نفسه فجأة تحت رحمة المؤسسة العملاقة التي افترض بأنه سيحل محلها.

وفي أوائل القرن الحادي والعشرين، كتب المحلل التجاري باري لين يقول إن إدارة الشركات الكبيرة المسلحة بالتكنولوجيا الجديدة كانت تعيد تأكيد سلطتها على طبقة العاملين على الكمبيوترات بتحويل "عمال المعرفة" ثانية إلى "أدوات... وبسرعة نسبية ومن دون مشاكل، تحولت ميليشيا المبرمجين المكتبيين هذه من جيش جديد من المقاولين إلى فلول بالية ومنهكة من شبه المستخدمين"[45].

لمن الولاء؟

الشركة وسيلة إلى سلطة الطبقة التي تديرها وثروتها. وعندما تضعف شركة معينة وتبلى تُنبذ. ويتفوق ولاء الشخص لطبقته في النهاية على ولائه لأي شركة معينة. فمثلاً ظلت الشركات الأميركية الكبيرة عقوداً تشتكي بقوة من ظروف تنافسية غير مواتية في الاقتصاد العالمي بسبب النظام الصحي العاجز والمكلف في الولايات المتحدة الذي يلزم الشركات الأميركية أن تدفع من أجل ضمان صحي لعمالها الذين تغطيهم برامج تأمين عامة في البلدان الأخرى. فيمكن صنع السيارة في كندا مثلا بكلفة تقل ألف دولار أميركي عن كلفتها في أميركا لأن الكنديين عندهم نظام صحي قومي بتمويل عام.

وستكون للرعاية الصحية ذات التمويل العام فائدة كبيرة تعود إلى الشركات المصنعة الأميركية الكثيرة التي كانت تخسر الأسواق باستمرار في الداخل والخارج. وبناء عليه توقع كلينتون أن تدعم هذه الشركات أجندته للرعاية

45. Barry C. Lynn, *The End of the Line* (New York: Dobleday, 2005), p.203.

الصحية وتضع مقترحاته الدقيقة في ذهنها. واخيره روبرت روبين ولويد بنستن أن إعطاء الأوّلية لتمرير NAFTA سينقلهم أبعد من ذلك. لكن المديرين التنفيذيين لشركات التأمين الكبيرة كانوا معارضين عنيدين وطلبوا من نظرائهم في القطاعات الأخرى أن يقفوا ضد جهود الديمقراطيين في جعل الرعاية الصحية عامة. وسحب أصحاب المصانع تأييدهم لكلينتون على الرغم من حاجتهم الماسة لإيجاد وسيلة يقللون فيها أكلاف الرعاية الصحية. لقد كان هذا تضامناً طبقياً حقيقياً.

وفي مساء أحد الأيام في أواخر ثمانينيات القرن العشرين كنت ألقي محاضرة أمام مديري عدد من شركات الحديد عن اتجاهات الاقتصاد الأميركي مع رسوم توضيحية على الجدار. وكنت أصف كيف أن سياسات ريغان الاقتصادية رفعت أسعار الحديد الأميركي وأخرجته من السوق ما أدى إلى إفلاس كثير من الشركات وهبوط الصناعة إلى النصف. قاطعني نائب رئيس شركة رئيسية قائلاً: "ليس مطلوبا منك أن تشرح الضرر الذي سببه ريغان لصناعة الحديد فكلنا نعرف ذلك وقد عانيناه". فسألت: "إذاً لماذا تؤيدونه يا أصحاب؟" أسند ظهره إلى الكرسي وابتسم قائلاً: "يجب أن تفهم. لقد خفّض ضرائبنا. نحن زملاء في ناد".

القسم الرابع

كيف سرق ريغان وتاتشر العولمة

"حلمت دائماً بشراء جزيرة لا تملكها أي دولة كي أؤسس عليها المركز العالمي لشركة "داو كيميكال" على الأراضي المحايدة فعلا لجزيرة كهذه، فلا نكون مدينين لأي دولة أو مجتمع. ولو استقررنا في مثل هذه الأرض المحايدة لاستطعنا أن نعمل في الولايات المتحدة كمواطنين أميركيين وفي اليابان كمواطنين يابانيين وفي البرازيل كمواطنين برازيليين. وهذا أفضل من أن تحكمنا قوانين الولايات المتحدة أساساً... وكنا استطعنا أيضاً أن ندفع لأي ساكن أصلي بسخاء للانتقال إلى مكان آخر".

كارل إيه غيرستاكر من "داو كيميكال"

للأغنياء وأصحاب النفوذ أعظم الأثر في السياسة الأميركية. حتى في أغلبية البلدان المتقدمة اجتماعياً - في اسكندنافيا مثلاً - فالمال "يجعل بعض الناس أكثر تساويا من الآخرين" وفقاً لجورج أورويل. وتقبل أغلبية من هم أقل تساوياً بعضاً من إفساد الفكرة الديمقراطية القائلة بـ"صوت واحد لكل شخص" كحقيقة ضمنية في هذا العالم الأقل من مثالي.

ما يزال استقرار أي مجتمع يتطلب اعتماداً مشتركاً بين أقسامه المتنوعة. وعلى الناس أن يثقوا بوجود تشابك بين مصالح الطبقة الحاكمة الصغيرة ومصالح باقي السكان. يمكن التسامح بالفوارق الواسعة في الدخل والثروة والسلطة إن كان هناك بعض الفهم بأن من هم في السلطة سيتصرفون بطريقة تخلق فرصة لحياة مرضية للأكثرية التي تنقصها العلاقات أو الطموح أو الموهبة أو الحظ لتكون جزءاً من النخبة الحاكمة. وأظهر التاريخ أن الناس يتحملون كثيراً من اللامساواة والبؤس إن آمنوا بأن ما هو خير للسيد هو خير للعبد.

وفي أي مجتمع يحدد عمل السياسيين المدعومين من الأغنياء وأصحاب النفوذ حجم اللامساواة والبؤس الذي يتحمله الناس ومدى هذا التنازل. وبإدارة الدولة الحكيمة، تعيش الطبقات الحاكمة وتزدهر، حتى عندما يتبدل النظام والظروف. ويصبح المحاربون مالكي أراضٍ ويصبح الأرستقراطيون رجال أعمال والقوميساريون مديرين تنفيذيين. وهؤلاء الذين لا يتدبرون الأمر جيداً ويدفعون الناس بعيداً جداً يتعرضون لخطر المقصلة.

عندما كانت الأجور العالية والأرباح العالية تخدم المصلحة القومية

صاحب قفزة أميركا خلال مئة سنة من مجتمع زراعي إلى أقوى اقتصاد صناعي في العالم صراع شرس بين الرأسماليين والعمال. وقبل التصنيع كان للدورات التجارية الرأسمالية تأثير محدود على أغلبية الناس الذين عاشوا في المزارع. وفي الظروف الصعبة انكفأت العائلات واقتاتت من محاصيلها وانتظرت عودة الطلب على منتجاتها الفائضة. وعندما كان المزارعون يتقدمون في السن، كانوا يظلون قادرين على المساهمة في المؤسسة العائلية حين يتولى الجيل التالي زمامها.

لكن التصنيع حوّل الفلاحين إلى عمال مدينيين يعيشون من راتب إلى آخر من دون حماية من الأوقات الصعبة ومن دون ملجأ حين كان المرض والتقدم في السن يستهلكان قدرتهم على العمل المأجور. لكن مهما كان كرههم لرب

عملهم، ظل العمال يعتقدون بحاجتهم إليه كي يبقى المصنع يعمل ليبقى الراتب مستمرا. لهذا دفع الصناعيون العمال إلى أن يكدحوا بمقدار ما يستطيعون في مقابل أقل ما يمكن، وأكد لهم القساوسة والاقتصاديون أن فقر الأكثرية نتيجة حتمية لمشيئة الله والقانون العلمي للعرض والطلب. ولو أعطي العمال زيادة أكثر من حاجتهم لدعم أنفسهم، وفقاً لمحاضرة للاقتصادي البريطاني مالتوس، سيتوالدون بشكل أسرع ليزيدوا اليد العاملة المعروضة وينزلوا الأجور إلى مستواها الطبيعي، أي ما يكفيهم ليستمروا في التوالد.

لكن فيما تعلّمت الطبقة العاملة الأميركية القراءة وانتفخت صفوفها في القرن التاسع عشر بالمهاجرين الحاملين للأفكار الاشتراكية، انتشر عدم القناعة والأفكار المتطرفة في كل انكماش اقتصادي. وردت الطبقة الحاكمة على الغضب المتزايد بـ"التقدمية"، وهي مجموعة من السياسات هدفت إلى تهدئة التوتر بين العمل ورأس المال باستخدام الحكومة لتدوير بعض الزوايا في السوق غير المنظمة. وشجب تيدي روزفلت، ابن الطبقة الاجتماعية العليا، وفقاً لتوصيف جاي ويليام دومهوف الشركات العملاقة. قال في العام 1910: "أعتقد في تشكيل غايات الحكومة لحماية الملكية بالإضافة إلى رفاهية الإنسان. في العادة وفي الأجل البعيد، تكون الغايتان ذاتهما، لكن عندما يجب الاختيار، أنا أقف إلى جانب الناس وليس الملكية"[1]. ومرر الديمقراطيون في عهد وودرو ويلسون قانوناً يحظر عمل الأطفال ويضبط الغش الاستهلاكي. لكن كانت ثمة حدود. ففي العام 1916، وعد ويلسون الناخبين أنه لن يدخل الحرب العالمية الأولى، لكنه نكث بوعده في العام التالي. واتهم الاشتراكي يوجين ديبس، الذي نال أكثر من مليون صوت في انتخابات العام 1912، ويلسون علناً بإرسال الطبقة العاملة لتخوض حرب الأغنياء. وأرسل فورا إلى السجن.

1. John Judis and Michael Lind, «For a New Nationalism,» *New Republic*, March 27, 1995, p. 26.

تراجعت جاذبية الاشتراكية الطوباوية خلال الازدهار الاقتصادي في عشرينيات القرن العشرين. لكن عندما حل الكساد الكبير، واجهت الرأسمالية تحدياً خطيراً جداً تمثّل في البديل الحقيقي العالمي، أي الشيوعية. وبين الثورة الروسية في العام 1917 وسقوط جدار برلين في العام 1989، كان توزيع الدخل والثروة، وبالتالي توزيع السلطة السياسية في البلدان الرأسمالية الصناعية تكبحه المنافسة على قلوب الطبقة العاملة وعقولها. ومع قيام الاتحاد السوفياتي، لم تعد الشيوعية مجرد كلام.

ووجدت الطبقة الحاكمة الإجابة عند عالم الاقتصاد البريطاني جون منيارد كينز الذي أوضح أن مستويات المعيشة المرتفعة وفرص الاستثمار تعتمد على إنفاق المستهلكين. وبما أن أغلبية المستهلكين كانت من العمال، يجب أن يتوافر المال في جيوبهم كي يشتروا المنتجات التي يصنعونها. وأوضح هنري فورد الفكرة قبله: إذا لم يستطع العمال كسب ما يكفي لشراء السيارات التي ينتجها فمن غير الممكن أن يزداد غناه. لا يزدهر الذين يقدمون رأس المال إلا إذا ازدهر من يقدمون العمل. شكّل إصرار كينز على أن العمالة التامة المستمرة ممكنة في الرأسمالية وأن رفع الأجور هو الوقود الذي يحقق الأرباح المتزايدة، طريقة لحل التنازع بين رأس المال والعمال التي بدت جزءاً من النظام الرأسمالي ولكنها هددت بتدميره في ثلاثينيات القرن العشرين.

أما بالنسبة إلى علماء الاقتصاد التقليديين قبل كينز فكان هبوط الأجور يقلل كلفة العمل ويحفز الرأسماليين للاستثمار. لكن كينز أوضح أنه عندما تنخفض الأجور ينخفض الطلب، ما يخلق دورة هابطة خبيثة تهدد المجتمع كله. وكانت إجابته أن تعمل الحكومة كـ"عامل استقرار" اقتصادي لتحقق التشغيل الكامل ضمن دورة الأعمال. وعندما تتراجع الأعمال والإنفاق الاستهلاكي، تتحمل الحكومة العجز لتحافظ على القوة الشرائية. وعندما يزيد الاقتراض الخاص والإنفاق بشكل سريع جداً، ما يزيد التهديد بالتضخم، تطرح الحكومة الفائض لتفريغ القوة الشرائية الزائدة. كان التشغيل الكامل ردا على الاشتراكية، فمن

دون جيش زائد من العاطلين عن العمل، ينهار منطق كارل ماركس عن الثورة البروليتارية المحتومة.

خلقت أفكار كينز تكافلاً بين الديمقراطية والرأسمالية. فمن وجهة نظره لم يكن النمو وظيفة القائد الصناعي الاستثنائي فحسب بل كذلك وظيفة كل اللاعبين في الدراما الاقتصادية وأغلبيتهم عاديين بالتعريف. واعتمد الازدهار على تأمين فرص للناس العاديين على صعيد الموهبة والحظ والعلاقات. وكانت نقابات العمال وتأمين البطالة وعناصر أخرى في دولة الرعاية عوامل مساعدة لأنها تحافظ على الدخل لذلك فهي تدعم الإنفاق الضروري لتأمين وظيفة لكل راغب في العمل. ويدرأ الأمن الاقتصادي الأخطار من خلال الضمان الاجتماعي والتعليم العالي المدعوم والقدرة التفاوضية الشاملة التي لا تقل أهمية عن الحرية في أن تشتري بأسعار منخفضة وتبيع بأسعار عالية.

واندرج الصراع بين العمال ومرؤوسيهم على توزيع الأرباح الناتجة من النمو الاقتصادي في مناخ سياسي عرف الأهمية الاقتصادية لكليهما. لكن لدى أرباب العمل ميزة طبيعية على العمال، لهذا تؤمّن اتحادات العمال والحكومة الليبرالية التوازن الاجتماعي وهو ما أسماه عالم الاقتصاد جون كينيث غالبيرت "القوة الموازية" للشركات الكبيرة.

ونجح العقد الاجتماعي المبني على هذا الاقتصاد المختلط خلال ربع القرن الذي تلا الحرب العالمية الثانية. وازداد غنى التجار والعمال الأميركيين معاً ودفعت الشركات المساهمة التي صوتت للجمهوريين أجوراً نقابيةً للعمال الذين اشتروا المنتجات وصوتوا للديمقراطيين.

وفي الولايات المتحدة وبسبب أهمية الصراع مع الاتحاد السوفياتي، شمل الاتفاق الكينزي ما سماه دوايت دي أيزنهاور المركّب "الصناعي - العسكري" وهو شراكة محرمة لتبادل المنفعة بين مسؤولي البنتاغون والمقاولين العسكريين وأعضاء الكونغرس المتعطشين للوظائف. وشمل أيضاً شق الطرق الرئيسية وتمويل الإسكان وتأمين العناية الصحية للعجزة والرعاية للفقراء.

والأكثر من ذلك مكّن الوعد بنمو اقتصادي واسع الانتشار البلاد من التفكير بحل حاسم للانقسامات العرقية. وخلق ازدهار الاقتصاد في ستينيات القرن العشرين فضاءً اقتصادياً مكّن الأفارقة الأميركيين من الانتقال إلى وظائف وأماكن سكنية طُردوا منها في الماضي. وجادل مارتن لوثر كينغ الابن ومدافعون آخرون عن الحقوق المدنية بأن الفقر عبء على الاقتصاد برمته، فإن كسب العمال السود مالاً أكثر سيصرفون أكثر ويوسعون الدورة المفيدة للأعمال. ولم يمكن للحقوق المدنية أن تنجح كما نجحت من دون زيادة الطلب على العمال وزيادة الفرص المخصصة لكل شخص في عقد الستينيات في القرن العشرين.

وبقي الجمهوريين والديمقراطيين والليبراليين والمحافظين يتحاربون في ما بينهم حول أولويات الموازنة. لكن في العام 1971 أقر الرئيس ريتشارد نيكسون: "كلنا كينزيون".

الطبقة الحاكمة تتمرد

لكن الديمقراطية الهادئة لعصر ما بعد الحرب العالمية الثانية سببت القلق للنخبة الاقتصادية الأميركية، فالنقابات الأميركية محافظة جداً، مقارنة بنظيراتها في دول العالم الصناعية الأخرى. لكن مع ذلك ظل توسعها يشكل تهديداً لامتيازات أصحاب الشركات ومديريها. وعلى الرغم من أنها وسعت قاعدتهم الاستهلاكية، كان كثير من المديرين يستاءون من الحكومة عندما تطلب منهم أن يقدموا الخدمات للأقليات في مطاعمهم ونزلهم ومحالهم للوجبات السريعة. وشهدت سبعينيات القرن العشرين استغلال الأقليات والنساء للحكومة لتحد من امتيازات رب العمل في التشغيل والفصل وحرية المصارف للتمييز بين المقترضين. وبدأ أنصار البيئة والمحامون بالتدخل في سلطة مديري الشركات في مجال التنقيب والتصنيع بأكثر الطرق ربحية.

وفي أواخر خمسينيات القرن العشرين، استولى جيل جديد من المحافظين

بزعامة إف باكلي الابن، وهو وريث لامع لعائلة غنية من كونكتيكت، في الاستيلاء على الحزب الجمهوري. واحتقروا "الصفقة الجديدة" لميولها الفطرية نحو المساواة، لكن بعكس أسلافهم من الجناح اليميني، لم يكونوا معادين للسامية ولا متكبرين على الكاثوليك ولا انعزاليين، إنما كانوا من المعادين المتشددين للشيوعية، كما أبدوا توسيع الجيش ونشره على نطاق واسع. وكانت مجلة ناشونال ريفيو التي يملكها باكلي المركبة الرئيسية التي نقلت أفكارهم المحافظة. واعتاد الناشطون المحافظون البحث عن منتسبين في جامعات النخبة والنوادي الريفية ومؤتمرات الأعمال.

وتداخلت الشبكة في الحركات الجنينية لمثقفي اليمين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وشملت حركة "الموضوعية" للروائي التحرري أين راند، ومجموعة من الاشتراكيين السابقين في نيويورك بقيادة إيرفينغ كريستول ونورمان بودهورتس والعصبة العسكرية من الاقتصاديين المعادين للكينزية في "جامعة شيكاغو" الذين نظمهم ميلتون فريدمان. كان فريدمان بدوره عضواً في مجموعة من الأوروبيين والأميركيين المؤمنين بحماسة لسياسة عدم تدخل الحكومة في الاقتصاد دُعيت باسم جمعية "مونت بيليرين". وأسس الجمعية الاقتصادي النمساوي فريدريك فون هايك، مؤلف الكتاب الواسع الانتشار الطريق إلى العبودية الذي أعلن أن أي جهد للتدخل بأعمال العرض والطلب، بما فيها أكثر الجهود تواضعاً، لإخفاء مشاكل دورة الأعمال تؤدي مباشرة إلى الشيوعية الشمولية. وجادل هايك بأن من يبدأ بكينز ينتهي بالتأكيد بستالين. وكان من بين أتباع هايك سياسية محافظة بريطانية تدعى مارغريت تاتشر.

كانت الدعوة إلى العودة إلى عصر ما قبل الكينزية والرأسمالية المتوحشة لا تحظى بشعبية تذكر في أوساط الناخبين العاديين. وعندما رُبطت الأفكار الاقتصادية المحافظة الجديدة للحزب الجمهوري بالحركات الاجتماعية الرجعية القوية، مثل العداء الأبيض للحقوق المدنية، والحملة الصليبية للمسيحيين الأصوليين على الإجهاض والمثليين، نالت الأفكار المحافظة لهايك وفريدمان

وباكلي احتراماً سياسياً وثقافياً. وفي العام 1964 كانوا أقوياء لدرجة أنهم جعلوا مرشحهم باري غولدووتر المرشح الجمهوري للرئاسة. وعلى الرغم من هزيمته، أكدت الحملة أخيراً أن قاعدة الحزب أصبحت في أقصى اليمين.

قدّم الحزب الجمهوري مظلة اخفت التناقض الأساسي بين مصالح المحافظين الاجتماعيين والشركات الاستثمارية. لقد أراد الأول أن يستخدموا الحكومة في الحد من حرية الأفراد في مجاراة غرائزهم الدنيئة، وأراد الآخرون أن تسّهل الحكومة التحريض بالمتاجرة بهذه الغرائز. ونجحت العبقرية المنظمة للمحافظين الجمهوريين في تقسيم نظامي القيمة المتعارضين بحيث يعزز كل منهما الآخر ضد العدو الليبرالي المشترك. سيجلب المحافظون الاجتماعيون طاقة أساسية وستجلب الشركات المال.

وفي العام 1971 نشرت غرفة التجارة الأميركية مذكرة إستراتيجية سرية بعنوان "الهجوم على نظام المشروع الحر"، وضعها لويس باول، وهو محام لشركات أصبح في ما بعد قاضياً في المحكمة العليا. وأوضحت المذكرة أن بقاء نظام المشروع الحر يعتمد على خلق حملة سياسية طويلة الأمد وبتمويل جيد لتغيير الطريقة التي يفكر بها الأميركيّون في الاقتصاد[2].

واستجابت المؤسسات المحافظة إيديولوجياً التي أسستها عائلات ثرية، مثل آل سكايف وآل برادلي وآل أولن وآل سميث وآل ريتشاردسون وآل كورس. وقُدمت المنح للكتب والمؤتمرات والهبات للمستشارين مثل "مؤسسة التراث" و"معهد كاتو" و"معهد المشروع الأميركي" وكراسي جامعية لأساتذة شاركوهم آراءهم. واستُهدِفت الصحافة خصوصاً. ودُعي الصحافيون إلى مآدب، ودُعيوا إلى المحاضرات والحلقات الدراسية، وأُعطيوا منحاً دراسية للتفرغ لبضعة أسابيع أو سنة في برامج جامعية تهدف إلى شرح اقتصاديات العالم وفهمهما من منظور

2. Lewis A. Lapham, «Tentacles of Rage,» *Harper's* September 2004, p. 34.

المحافظين. وتسربت أفكار من القرن التاسع عشر قد تُعتبر بالية تدريجياً إلى النقاش السائد.

وفي الوقت ذاته، تلاشى الخوف من أن الشيوعية قد تستهوي العمال الغربيين، الذي دفع بعد الحرب العالمية الثانية الرأسماليين لقبول مزيد من المساواة في العقد الاجتماعي. وأعطى فضح نيكيتا خروشوف لجرائم ستالين والإنجازات العلمية السوفياتية والتحسينات في مستويات المعيشة في الاتحاد السوفياتي شكل المجتمع الديناميكي في ستينيات القرن العشرين. ولكن في عهد ليونيد بريجنيف الرجعي، ركد المجتمع السوفياتي. واتسعت الفجوات في مستويات المعيشة بين أوروبا الشرقية الشيوعية وأوروبا الغربية الديمقراطية الاجتماعية. وبقيت روسيا تمثّل تهديداً نووياً، إلا أن جاذبيتها كنموذج للتنمية أصبحت لا شيء تقريباً في العالم الأول وضعفت بشكل كبير في العالم الثالث.

مثلت الانتخابات الأميركية المفصلية للعام 1980 مكافأة كبيرة لعقدين من استثمار قطاع الأعمال في الأفكار المحافظة. وألقى مزيج من التضخم والبطالة بظلاله على اقتصاد الولايات المتحدة في سبعينيات القرن العشرين، حتى بلغ ذروته في مرحلتي ركود متتاليتين في نهاية العقد. وكان لرونالد ريغان تفسير واضح للخطأ - الإنفاق الحكومي الكبير الذي يدعو إليه الديمقراطيون. أما جيمي كارتر، الذي شن في العام 1976 حملة كبيرة ضد الحكومة الكبيرة باعتبارها "فوضى بيروقراطية مشوشة ومنتفخة"، فكان معقود اللسان.

واستند ريغان في هجومه على كارتر لفشله في كبح جماح التضخّم إلى هايك وفريدمان، اللذين جادلا بأن الحكومة حين يُسمح لها بالإنفاق المسبب للعجز لن تقاوم الضغط الشعبي لمواصلة ذلك حين يصل الاقتصاد إلى كامل طاقته. وعند هذه المرحلة، من شأن الإنفاق الحكومي المسبب للعجز أن يتسع بوتيرة أسرع من إنتاج السلع والخدمات. وسترتفع الأجور وتالياً الأسعار. ومن الأفضل للجميع في الأجل البعيد السماح للبطالة أن تستمر حتى تنخفض

الأجور بما فيه الكفاية لتقليص الأعمال وتشغيل مزيد من العمال. (هذه المرحلة تحديداً هي ما حذر منه كينز بقوله الشهير: "في الأجل البعيد نكون كلنا قد متنا").

لم يكن تفسير فريدمان - هايك للتضخم في سبعينيات القرن العشرين متفقاً مع الحقائق. فارتفاع الأسعار لم يكن مدفوعاً من قبل اقتصاد محموم بسبب المطالب المتعلقة بالأجور أو الإنفاق الحكومي على برامج ليبرالية. كان، بدلاً عن ذلك، ناجماً عن اثنتين من الصدمات الخارجية. كان الأول هو عدم رغبة ليندون جونسون في رفع الضرائب من أجل دفع أكلاف حرب فيتنام. وجاء الثاني من تشكيل "منظمة البلدان المصدرة للنفط" (أوبك)، التي رفعت أسعار النفط في العالم في ثلاث مراحل منفصلة في سبعينيات القرن العشرين، ما تسبب بارتفاع كبير في كلفة المعيشة.

وفي ذلك الوقت تغلغلت حملة المحافظين لتغيير طريقة تفكير الأميركيين في الاقتصاد داخل وسائل الإعلام والحزب الديمقراطي. وبعد انتخابه مباشرة، رفض جيمي كارتر عرض الكونغرس الروتيني لتجديد سلطته الرئاسية في التحكم في الأجور والأسعار التي استخدمها نيكسون بشكل مؤثر في أوائل سبعينيات القرن العشرين. وأكد كارتر أن السوق الحرة ستصلح أي مشكلة تضخم. وبقراره المشؤوم، حرم كارتر ومستشاريه أنفسهم من الأدوات التي استخدمها ريتشارد نيكسون قبل إعادة انتخابه في العام 1972. وبدلاً عن ذلك حاربوا التضخم بإبطاء النمو في كل مجالات الاقتصاد، حتى عندما كان مصدر المشكلة صناعة النفط وليس الأسواق النشطة جداً. فقد خفض كارتر نفقات الحكومة ونصّب بول فولكر رئيساً لمجلس الاحتياط الاتحادي ليرفع الفائدة. لذلك واجه الانتخابات بأسوأ وضع ممكن رافعاً البطالة ورافعاً الأسعار.

وفي يوم الانتخاب لم ينل كارتر سوى 41 بالمائة من الأصوات تاركا 49 بالمائة منها لريغان.

ارث ريغان الثقافي

استمر الركود والتضخم. وفي انتخابات الكونغرس في العام 1982، كانت شعبية ريغان في أدنى مستوياتها لرئيس بعد سنتين من توليه في التاريخ الحديث. لكن من دون الاعتذار من كينز، سبب ريغان عجزاً ضخماً في الموازنة أدى إلى حفز النمو. وفي العام 1984، أعيد انتخابه إذ تفوق على وولتر مونديل الذي وعد الناخبين بأنه سيعيد التوازن للموازنة. لقد بنى الجمهوريون آلة سياسية مكّنتهم من الاحتفاظ بالرئاسة في العام 1989، واستمرت في تحطيم قبضة الحزب الديمقراطي الحديدية على الكونغرس في السنوات الست التالية. وما تزال السياسة الأميركية تسير في ظل رونالد ريغان.

إن فكرة فشل الفكرة الاقتصادية الكينزية وأفكار "الصفقة الجديدة" لأن الركود والتضخم في سبعينيات القرن العشرين أصبح المادة الرئيسية للخبراء ووسائل الإعلام، وليس فقط في قناة "فوكس نيوز" أو المقابلات الإذاعية مع المحافظين. كانت الفكرة، مثلاً، الموضوع الرئيس لبرنامج وثائقي على "بي بي إس" مدته ست ساعات بعنوان "الذرى المطلة"، استُخدم في المدارس والجامعات في كل البلدان. وبحسب الواشنطن بوست، "لم يُبث برنامج مثله على الأثير استطاع أن يضفي المعنى على حياتنا ووقتنا لمدة عقد على الأقل أو أطول من ذلك"[(3)].

لقد صُور الفيلم الوثائقي ذو الموازنة العالية في أماكن مختلفة من العالم وزُود بصور جذّابة ومثيرة ومُوّل من قبل "فيدرال إكسبريس" و"بريتيش بتروليوم" و"إلكترونيك داتا سيستمز" ومؤسستين ذات توجه تجاري. ويجمع البرنامج كينز والليبرالية مع التخطيط المركزي للشيوعية، ويفسر تاريخ الكوكب في السنوات التسع والعشرين الأخيرة على أنه انتصار لأفكار هايك في الحرية الاقتصادية

---

3. *Commanding Heights: The Battle for the World Economy* (Boston: WGBH, 2002), DVD.

على الكينزية. ومن بين الأشياء الأخرى التي تم التغاضي عنها العجز في عهد ريغان، على غرار تدخله في الاقتصاد وفقاً لأسلوب الحكومة الكبيرة في منتصف ثمانينيات القرن العشرين وإعادته تنظيم قطاعي الادخار والإقراض[4].

كان غرض ثورة ريغان واضحاً، وهو عدم استئصال تأثير الحكومة في الاقتصاد بل استخدام الحكومة لنقل توزيع الدخل والثروة إلى الأعلى وتقليص قوة الديمقراطية الشعبية المقيدة لامتيازات نخبة الشركات. أما بالنسبة إلى المحافظين الاجتماعيين، فلم يردوا في جدول أعمال ريغان، المصنوع في هوليوود - قلب وحش الملذات.

كان هدف ريغان هو النقابات. فبتفكيك نقابة عمال مسيري النقل الجوي في سنته الأولى في الحكم، أشار إلى الشركات الأميركية بانتهاء التسوية التالية للحرب العالمية الثانية بين العمال والرأسماليين. لقد بدأ الموسم المفتوح لاصطياد العمل المنظم. وكان هدفه الثاني هو شبكات التكافل الاجتماعي. قال موراي وايدنبوم، الذي كان أول رئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين في عهد ريغان أخيراً: "بخصوص العجز المالي أتذكر آراء ريغان التي اندرجت في ثلاث مراحل: قال أولاً هي لن تحدث، وقال ثانياً إنها ستكون مؤقتة، وقال ثالثاً، إنها عندما تستقر ستخدم هدفاً جيداً في إبعاد الليبراليين عن برامج جديدة للإنفاق"[5].

كان ألان غرينسبان، الذي كان مساعداً للمتطرف أين راند وعينه ريغان خلفاً لفولكر رئيساً لمجلس الاحتياط الاتحادي، واحداً من الجنرالات المتحمسين والمؤثرين في حرب ريغان الطبقية. وبعد أن انتُخب بيل كليتون تحالف غرينسبان وروبرت روبين لإقناع الرئيس بأن تخفيض عجز الموازنة يجب أن يكون من أهم الأولويات. وجادلا بأن العجز كان تضخمياً وأنه يهدد الملاءة

4. Ibid.

5. Jeff Faux, *The Party's Not Over* (New York: Harper Collins, 1996), p. 27.

البعيدة الأجل لصندوق الضمان الاجتماعي، والأهم أن الأسواق المالية كانت تطلب تخفيض العجز. والتزم كلينتون، وأجاع ناخبيه الديمقراطيين لتسديد الديون التي رتّبها التلامذة الجمهوريون لهايك وفريدمان "المتحلون بالمسؤولية المالية". وبحلول نهاية عهد كلينتون، أصبحت إدارته بطلة استئصال كل الدين القومي.

وعندما تولى جورج دبليو بوش الرئاسة واقترح تخفيضا هائلا على الضريبة وأهدر الفائض الذي ادخره كلينتون بشق النفس، بدّل غرينسبان مواقفه 180 درجة ودعم بوش. لم يهتم غرينسبان، على غرار ريغان، بالعجز وشجع انتقال الدخل إلى الأغنياء وأصحاب النفوذ، ولم يستطع الديمقراطيون الذين فهموا الوضع سوى التأمل ولوم أنفسهم لأنهم سمحوا لأنفسهم بأن يكونوا ضحية للخداع[6].

وتوازى قرار ريغان بتجديد الصراع الطبقي في أميركا مع جهود مماثلة في بريطانيا العظمى. وغرقت الثورة المحافظة لتاتشر في تناقضات مثلها مثل ثورة ريغان. وكانت تاتشر التي عرفت هايك وقرأت كتاباته من أدهى المتعصبين إيديولوجيا للسوق الحرة الذين بدأوا بممارسة السلطة في أوروبا الغربية بعدما خبا التهديد السوفياتي. وانشغلت حرب تاتشر الطبقية في جبهة ثانوية ضد أفراد الطبقة العليا التي هيمنت على حزب المحافظين. فابنة السمان أثارت استياءً شعبياً ضد الارستقراطية القديمة لكن صراعها الأساسي كان مع العمال. وشرعت بتدمير مزاعمها عن التضامن الطبقي، وفهمت أن النتيجة المنطقية للاقتصاد الحر هي تقليل التماسك الاجتماعي. قالت: "لا يوجد شيء كالمجتمع".

لكن الاقتصاد الحر لم يكن كافياً ليتحمل الثورة الفردية لتاتشر. وفي العام 1982، أصبح الاقتصاد البريطاني ركاماً وهوت شعبيتها. لكنها أنقذت نفسها، ليس بالدعوة إلى الفردية بل بلم شمل القوميين البريطانيين ودفعهم إلى حرب

6. Jeff Faux, «Robert Rubin's Contested Legacy,» *American Prospect*, February 1, 2004.

للمحافظة على ملكية الحكومة لبضع جزر على الساحل الأرجنتيني لم يكن للبريطانيين فيها مصلحة فردية وإنما مصلحة جماعية. وطفا جدول الأعمال السياسي لتاتشر المتعلق بتحطيم النقابات وتخفيض خدمات الدولة البريطانية المجانية على سطح الاحتفال بالمشروع الأبرز للحكومة الكبيرة، أي الجيش. لم تكن الثورات المحافظة في ثمانينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل المسؤولية المالية أو حرية الأفراد. قال المعلق السياسي الاسباني فنسنت نافارو: "تؤمن مارغريت تاتشر بالصراع الطبقي وتريد الفوز فيه"[7].

عدم وجود العقلية التي تضع هذه البلاد أولوية لها

لم يخلف رونالد ريغان اقتصاداً محافظاً ناجحاً وكانت أميركا في عهده، مثل عهود أسلافه الجمهوريين، منتفخة بالدين العام. ولم يكن هذا ما بشر به هايك وفريدمان وغرينسبان.

لكن ريغان نجح في إعادة توزيع الدخل وتقليل قدرة العمال التفاوضية على أرض المعمل وفي صندوق الاقتراع. وهذا ما أراده فعليا هايك وفريدمان وغرينسبان. وكانت النتيجة فتح الفضاء السياسي لاستثمارات طبقة الشركات واستغلال التكامل الاقتصادي للإفلات من قيود القوانين الاجتماعية. وفشل هايك وفريدمان في قلب الكينزية في إدارة الاقتصاد القومي. لكن مساعديهم الأميركيين المبذرين فجروا حدود الاقتراض المسموح به الذي علمهم إياه كينز. لكن أفكارهم انتصرت بأن أسست الاقتصاد العالمي على الداروينية الاجتماعية وليس على مبادئ الديمقراطية الاشتراكية.

7. Vincente Navarro, «La Paz y El Derecho Internacional,» panel discoussion, University of Salamanca, Spain, June 24, 2004.

من المؤكد أن النقابات تجعل الشركات أكثر كفاءة وأن الإنفاق الاجتماعي يحسن نوعية القوة العاملة وانتشار الإبداع. لكن قوة الإدراك تستحكم، وضمن شروط النقاش العام التي ما تزال كما وضعها ريغان وتاتشر، أصبحت مطالب الأعمال بأجور أقل وضرائب أقل أكثر جاذبية. يتعولم الاقتصاد العالمي بسرعة، لكنه ما يزال بعيداً عن الاكتمال لأن أعداداً ضخمة من سكان إفريقيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية وآسيا ما تزال بعيدة المنال للشركات العابرة للأمم. لكن هذه الشركات هي القنوات التي تصب عبرها استثمارات التجارة العابرة للحدود المتزايدة. ففي العام 2000، كانت الاقتصادات الخمسين الأكبر (المقاسة وفقاً للواردات) في العالم تضم 34 شركة و15 دولة وشركة حكومية واحدة، هي "خدمة البريد الأميركي".

ليست العولمة منتجاً لإيديولوجيا سياسية، لأن التوسع التدريجي للأسواق العالمية هو نتيجة طبيعية لتطور ونمو التكنولوجيا والاتصالات والنقابات العمالية الباحثة عن الكفاءة. ومن المؤكد أيضا بأنها ليست من إبداع ريغان أو فريدمان. كانت الشركات الأميركية تستثمر بشكل متزايد في البلدان الأجنبية منذ عقود. فمنذ أوائل خمسينيات القرن العشرين صحح أحد المديرين التنفيذيين "فورد موتور" ما قاله احد الشيوخ الأميركيين الذي أشار بأن الشركة شركة أميركية قائلاً: "نحن شركة أميركية عندما نكون في أميركا وشركة بريطانية عندما نكون في بريطانيا وشركة برازيلية عندما نكون في البرازيل".

لكن حتى منتصف سبعينيات القرن العشرين ظل الاستثمار في البلدان الأجنبية يستهدف عموماً الإنتاج لأسواقها. لكن هناك بلداناً كثيرة تحتاج إلى مصنعين أجانب من أي حجم كي تبني أسواقها. وبدأت طبقة الشركات الأميركية القلقة المدفوعة بالمنافسة الخارجية والتسهيلات التي أحدثتها التكنولوجيا ترى إمكانية نقل الإنتاج إلى أماكن يكون فيها العمل ارخص وتمكن رشوة

الحكومات الضعيفة كي تبقي الأجور منخفضة. إن القدرة على الإنتاج في مكان آخر والبيع في أميركا ستسمح لهم بالإفلات من العقد الاجتماعي المزعج في أميركا في القرن العشرين، وإن مجرد التهديد بالانتقال يعطي الشركات قوة تفاوضية اكبر ضد العمال والحكومة.

لكن عليها أولا أن تفتح الاقتصاد الأميركي على الاستيراد من الدول الأجنبية التي ستنتج فيها. وهذا لا يعني فقط تخفيض عدد قليل من الضرائب الجمركية بل إلزام الطبقة الحاكمة الأميركية على التعهد بإزالة القيود عن الاستيراد باستمرار. فبهذا تتأكد أن بناء المصانع في الخارج للإنتاج للسوق الأميركية سيكون مجزياً. لقد كان نزع الثقة من الكينزية إستراتيجية ضرورية. فالاقتصاد الكينزي يتطلب بأن يمتد تأثير الحكومة وينكمش في الفراغ ذاته للاقتصاد القومي. يشبه الأمر أقفال القناة التي تحتاج إلى جدران لرفع القوارب وخفضها بتغيير مستوى الماء فيها. يجب أن تكون للاقتصاد أسوار إن أرادت الحكومة أن تعزز النشاط الاقتصادي أو تخفضه. والحدود ضرورية للاقتصاد لمنع الإنفاق الذي تحض عليه الحكومة من التراجع في الواردات بدلاً عن تعزيز التشغيل المحلي.

لم يكن كينز حمائياً. لقد عرف جيداً المنفعة النسبية والإحساس العام للدول التي تتعامل مع بعضها تجاريا كي تحصل على منتجات تنتجها بسهولة بنفسها. كان المهندس الرئيس للمؤسسات الجديدة لـ"بريتون وودز"، أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة (GATT) - واقترح رؤية مبكرة لمنظمة التجارة العالمية لتسهيل التجارة بين الدول. لكنه عرف أن مقدرة الحكومة للمحافظة على تشغيل عال تكون أقوى عندما يكون الاقتصاد محتوىً ذاتياً بشكل معقول. لذلك دعا البلدان إلى إبقاء تجارتها الخارجية واستثماراتها في معدلات متوسطة.

وأدرك أتباع هايك وفريدمان أن توسيع التجارة والاستثمار إلى ما وراء

الحدود سيكون خنجراً في قلب الحجة الاقتصادية للديمقراطية الاجتماعية الوطنية. لقد بُني العقد الاجتماعي بعد الحرب العالمية الثانية على الإقرار بأن أرباح رأس المال تعتمد على العمال ليس كمنتجين فقط بل كمستهلكين أيضاً. لهذا كانت الأجور العالية ضرورية لتقاسم الازدهار في اقتصاد يعتمد على السوق المحلية النامية.

لكن عندما يتعولم الاقتصاد، تضع الأجور العالية والضرائب المدفوعة من أجل الحمائيات الاجتماعية المصانع المحلية في وضع خاسر مع الشركات الأخرى. إن كنت تستطيع تصنيع منتجك في أي مكان، يمكنك اختيار الدولة التي تضم أقل الأجور وأفقر العمال. وكلما كبر القطاع العالمي في الاقتصاد نقصت قوة الحكومة التي تسهل الدورة التجارية في دعم الازدهار المحلي وصون العقد الاجتماعي. لذلك أصبحت الحكومة غير ضرورية لإدارة الاقتصاد. وأصبحت النقابات التي تساعد على خلق الازدهار في الاقتصاد الاستهلاكي الشعبي مشكلة عندما يعتمد الاقتصاد على الصادرات. وتزيد برامج الرعاية الاجتماعية العامة الممولة من الضرائب كلفة الإنتاج وتصبح لا تحتمل.

يتطلب تحرير الشركات العابرة للأمم في السوق العالمية انفتاح دول أخرى أيضاً. فلكثير من دول العالم الثالث أنظمتها الحمائية الاجتماعية الخاصة بها وتساورها الشكوك بالاستثمارات الأجنبية الضرورية لبناء معامل لإنتاج منخفض الأجر. لهذا تصاعدت حملة المحافظين خارج البلاد. وبإرشاد من الحركات المحافظة الأميركية شن قطاع الأعمال في الدول الأخرى حملات إيديولوجية في المكسيك وكندا مشابهة لما في الولايات المتحدة أدت نتيجتها إلى تأييد NAFTA.

الثورة المضادة في المكسيك وكندا

منذ العام 1930، كان يدير اقتصاد المكسيك اقتصاديون تبنوا الأفكار

الكينزية المتعلقة بمشاكل التخلف. وتدخلت الدولة في الاقتصاد لا لتجعل دورة الأعمال مستقرة فقط، بل أيضاً لتنظم الاستثمارات في البنية التحتية الخاصة والعامة التي سترفع معدل النمو البعيد.

ولم يكن هذا مفهوماً جديداً. ففي الشمال كان دور حكومة الولايات المتحدة فاعلا في تشكيل الاستثمارات في النقل والاتصالات والزراعة التي ملأت بسرعة الأراضي التي استولت عليها من المكسيك في أربعينيات القرن التاسع عشر بالبشر. وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، قادت الحكومة المكسيكية بقيادة الديكتاتور دياز عملية تحديث سريعة للاقتصاد. لكن السياسات الاقتصادية المتبعة في عهد PRI بعد تأسيسه في العام 1929، عكست فكرة أن يشمل التطور كل البلاد وليس المستثمرين فقط. واستندت لذلك إلى العقد الاجتماعي الذي أعطى حقاً لمنح منافع التطور لعمال المدن وصغار المزارعين.

وعلى الرغم من نجاح السياسة في إنتاج نمو ثابت، سيطرت الأقلية المكسيكية الحاكمة المكونة من عدد صغير من العائلات على جل ثروة البلاد وضايقتها القيود التي تكبح امتيازاتها. وأدى تمرد الطلاب في ستينيات القرن العشرين إلى تطرف أقسام من الطلاب في "جامعة المكسيك الوطنية المستقلة" وأصبحوا أكثر إزعاجاً. لذلك بدأت النخبة تمول مدارس خاصة لتعليم علم الاقتصاد المحافظ، وكما تبيّن سيرة كارلوس ساليناس، أرسلت النخبة أولادها إلى "هارفارد" و"يال" و"جامعة شيكاغو" حيث يتزايد تأثير هايك وفريدمان. وعندما رجع الطلاب عملت شبكة رجال الأعمال والمصرفيين على تعيينهم في الوظائف الرئيسية في الحكومة. وشنت الطبقة الحاكمة المكسيكية حملة نقدية ضد كينز وأتباعه بأنهم "دولتيين" أكثر مما ينبغي بمساعدة شريكتهم الولايات المتحدة. وردد بعض الصحافيين المنتقين الكلام ذاته. وكانت أزمة الديون في العام 1982 كسابقتها أزمة الطاقة في الولايات المتحدة فرصتهم. وحين ضربت

الأزمة، زودوا رجال الأعمال وحلفاءهم السياسيين بتفسير موجز، ووضعوا كارلوس ساليناس على طريق الرئاسة[8].

أما في كندا فقاد الحملة الإيديولوجية "مجلس الأعمال للقضايا القومية" الذي أسس في العام 1975 على طراز "الطاولة المستديرة لقطاع الأعمال" في الولايات المتحدة. ومن أقوى المؤيدين كانت الشركات الكبيرة ذات الملكية الأميركية في قطاعات المصارف والموارد الطبيعية التي أمّنت القوة السياسية الرئيسية الداعمة لاتفاقية التجارة الكندية مع الولايات المتحدة وNAFTA.

ومولت مجموعة الشركات الكبيرة ذاتها هذه الخبراء وأقسام الاقتصاد في الجامعات الذين أثاروا قضية محبوكة في وسائل الأعلام لتقليص ملكية الدولة العامة. وكان في مقدمتها "معهد سي دي هاوي" في تورنتو الذي دعمته أكبر الشركات الكندية وصاحب التأثير الكبير في الحزبين الليبرالي والمحافظ. وكان الآخر، "معهد فريزر" في فانكوفر، الذي يبرز على غرار "مؤسسة التراث" و"معهد كاتو" في واشنطن إيديولوجيته المحافظة المتطرفة. ويقول رئيسه إن هدفه هو "تغيير النسيج الإيديولوجي للعالم"[9].

في كندا كانت أول موازنة قدمها الحزب الليبرالي بعد انتخابه في العام 1980 هي الحدث لذي ميز التحول عن الاقتصاد المختلط المتأثر بالكينزية. وكان الحزب عاد إلى الحكم بناءً على وعود بتوسيع برامجه الاجتماعية. لكن "مجلس الأعمال للقضايا القومية" عارضها، وجلب مجموعة من المديرين

---

8. Judith A. Teichman, *The Politics of Freeing Markets in Latin America: Chile, Argentina, and Mexico* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2001), chapters 6 and 7; and Sarah Babb, *Managing Mexico: Economists from Nationalism to Neoliberalism* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2001).

9. Maude Barlow and Bruce Campbell, *Straight Through the Heart: How the Liberals Abandoned the Just Society and What Canadians Can Do About It* (Toronto: Harper Collins Canada, 1995), p. 54.

التنفيذيين الأميركيين ليحذروا رئيس الوزراء بيار ترودو من تنفير المستثمرين الأميركيين. وبعد صراع داخلي، نكث الحزب بوعوده. وبعد فترة قصيرة، شكل الحزب الليبرالي "اللجنة المَلكيّة للاتحاد الاقتصادي وآفاق التطوير في كندا" نُشر تقريرها في عهد الحكومة المحافظة التالية لبراين مولروني. ويلاحظ أحد المؤرخين أن التقرير كان "رمزاً مثالياً للإيديولوجية المشتركة الآن بين الليبراليين والمحافظين" ووضع الأساس العملي "لحرية التجارة في القارة وخطط لبطالة عالية وللهجمة المقبلة على البرامج الاجتماعية الشاملة"[10].

أوضحت NAFTA أن الحملة لتغيير طريقة تفكير الطبقات السياسية في الاقتصاد في الأمم الثلاث نجحت. وفي الولايات المتحدة، كان زعماء الشركات يعترفون صراحة بالفصل بين شركاتهم وبلادهم. قال مدير تنفيذي في كولغيت - بالموليف: "لا تملك الولايات المتحدة سلطة آلية على مواردنا. ولا توجد فكرة ثابتة تضع هذا البلد في المرتبة الأولى"[11]. وأصر جاك ولش، الرئيس التنفيذي لـ"جنرال إلكتريك"، الذي وظف رونالد ريغان يوماً لإلقاء خطابات وطنية، على أن "جنرال إلكتريك" شركة "بلا حدود"[12].

لكن ماذا عن وجهة نظر هنري فورد حول الحاجة للحفاظ على طلب المستهلك من خلال الأجور العالية؟ لقد بيّن رونالد ريغان بأن قوة الولايات المتحدة الشرائية يمكن دعمها بقدرة أميركا الفريدة على الاقتراض من البلدان الأخرى كي تسدد عجز موازنتها. سينهار هذا النظام عند مرحلة ما، لكن بما أن متوسط ولاية المديرين التنفيذيين تقل عن عشر سنوات فلديهم فرصة جيدة للخروج قبل ذلك.

---

10. Ibid.

11. William Greider, «Pro Patria, Pro Mundo,» *Nation*, October 25, 2001, p. 22, http://www.thenation.com/doc.mhtm%3Fi-20011112&s-greider.

12. Ibid.

القسم الخامس

امبراطورية ثنائية الحزب

جاك كيتس: لماذا تفعل ذلك؟ ما هي الكمية الإضافية التي يمكنك أن تأكلها؟ ماذا يمكنك أن تشتري مما لا تستطيع شراءه اليوم؟

نوا كروس: المستقبل. المستقبل سيد كيتس.
الحي الصيني. إخراج رومان بولانسكي

حين انتهت الحرب الباردة تحت أنقاض جدار برلين، اعتقد أكثر الأميركيين أنهم انتصروا كأمة. وكان على مكافأتهم على تحمل عبء حروب الاحتواء الدورية والإنفاق العسكري المستمر أن تكون "عائد سلمي". وملأ الصحافة العامة الحديث عن ضرائب مخفضة واستثمارات في التعليم والرعاية الصحية ومدن منتعشة وأسابيع عمل أقصر. وتحولت مسألة المستقبل فجأة من "من سيربح الحرب الباردة؟" إلى "أي أميركا نريد أن نخلق؟".

أثناء حملة العام 1992، شحن كليتون قاعدته الديمقراطية بوعود عن إنفاق أموال أكثر على التعليم والتدريب والرعاية الصحية. وقال إن الصناعة العسكرية ستُحوّل إلى لوازم التقنية العالية المدنية – الجراحة المجهرية والقطارات السريعة والمنتجات المستقبلية الصالحة للتصدير. "لقد ربح الشعب الأميركي هذا العائد

السلمي من خلال 40 سنة من السهر المتواصل والتضحية واستثمار تريليونات الدولارات»[1].

لكن من وجهة نظر الطبقة الأميركية الحاكمة، كان إسهام المواطنين العاديين فيها قليل، فهم الذين أداروا وزارة الخارجية و"البنتاغون" و"بوينغ" و"لوكهيد" هم من ربحوا. فمن دون تفجير حرب عالمية ثالثة، هزموا نظراءهم السوفيات المسلحين بأسلحة نووية تكفي لتدمير العالم. لقد كانوا أبطالاً. لكنهم أدركوا بأن الشعب الأميركي لن يقر بأفضالهم. لقد تعب المواطنون من العبء، وكانوا مستعدين لتسريح الجيش في الداخل، ورغب المحافظون في تخفيض الضرائب والليبراليون في الرعاية الصحية القومية.

ولم يكن لدى الطبقة الحاكمة أي نية في تسريح الجنود. وبعد نصف قرن من الحروب الحارة والباردة، اكتسب أعضاؤها المهارة في "الألعاب الكبرى" المالية والعسكرية الجيوسياسية. وأعطتهم الآن سيطرتهم على القوة العظمى العالمية من غير منازع دافعاً للهيمنة الحقيقية على العالم. وصار احتمال تحويل سيوفهم إلى شفرات محاريث، أي إعادة توجيه طاقاتهم إلى مهمات غير بطولية داخلية لاستئصال الفقر أو تنظيف البيئة في المدن تحت إشراف دقيق من لجان الكونغرس وحكام الولايات ووسائل الإعلام غير المنضبطة التي تتعقب البرامج المحلية - مملاً بشكل غير عادي.

وهكذا لم يقوموا بالأمر. وبين سقوط جدار برلين وغزو العراق بدلت الطبقة الحاكمة الأميركية طبيعة "المصلحة القومية" المهيمنة من احتواء إمبراطورية القوميساريين ودحرها إلى مشروع لتوسيع إمبراطورية الشركات العابرة للأمم. وافترضوا بشكل صحيح أن تقديم الإعلام للسياسة على أنها صدام بين

1. Bill Clinton, «A New Covenant for American Security,» speech at Georgetown University, December 12, 1991.

شخصيات من الديمقراطيين وأخرى من الجمهوريين سيلهي الأميركيين العادين الذين لن يلاحظوا أن العائد السلمي اختفى.

وول ستريت تغيث الأسطول السادس

بما أن الاتحاد السوفياتي انهار، بدأ مثقفو السياسة الأميركية الخارجية يعيدون ترتيب الخريطة الجيوسياسية للعالم ويشرحون التحديات المقبلة التي يجب على شعب الولايات المتحدة أن يقدّم الدعم لمواجهتها. أعلن فرانسيس فوكوياما الخارج من إدارة بوش حديثاً أن الحضارة الغربية هي آخر مرحلة في التاريخ ودور أميركا هو فرضها على بقية العالم. وفي "هارفارد"، أجج صاميويل هنتغتون الحرب ضد الإسلام في الخارج وضد المهاجرين من أميركا اللاتينية في الداخل. وقال الناقد في \النيويورك تايمز توماس فريدمان للأميركيين إن واجبهم الآن أن يجلبوا الرأسمالية إلى شعوب العالم البدائية.

كان يمكن للموازنة العسكرية أن تتأثر مؤقتاً، ووجب على بعض التقنيين الذين كانوا يعيشون على استهدافهم مواقع الصواريخ السوفياتية أن يجدوا أعمالاً أخرى. لكن بانتصارها على الشيوعية، أتيحت للنخبة الحاكمة الأميركية الفرصة التاريخية، ليس لرسم مستقبل الأمة فقط بل كذلك مستقبل العالم كله. وستفرض النخبة، بحسب تعبير جورج إتش دبليو بوش، "نظاماً عالمياً جديداً".

لقد فعل ذلك سابقاً جيل من الأميركيين. فبعد الحرب العالمية الثانية، استلم هؤلاء السلطة في واشنطن وقادوا العالم لإنشاء الأمم المتحدة وأسسوا صندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة حول التعرفات الجمركية والتجارة ومؤسسات أخرى لإدارة القسم غير الشيوعي من الاقتصاد العالمي. وفرض المنتصرون الأميركيون على ألمانيا واليابان المهزومتين الديمقراطية الانتخابية والمصلحة الاجتماعية العامة والمجتمع المدني المتعدد وأوقفوا الحرب الطبقية بين العمال والإدارات.

لكن التجار الجدد الذين لم ينجحوا في فرض أفكارهم على أميركا ما بعد الحرب، خلقوا نماذج من الديمقراطية الاشتراكية في ألمانيا الغربية واليابان، فقد طلبوا، مثلاً، من الشركات الألمانية الكبيرة أن تمثّل العمال في مجالس الإدارة. لكن تلك الفكرة لم تنجح في أميركا ما بعد الحرب العالمية الثانية إذ مرر الكونغرس الجمهوري مرسوم تافت - هارتلي الذي لجم النقابات العمالية. وكانت المكارثية تدرج أسماء كتاب كلمات أشعار أغنيات في ثلاثينيات القرن العشرين عن الطبقة العاملة في القائمة السوداء.

وبعد أربعة عقود ومع تفكيك الاتحاد السوفياتي، لم تعد ثمة قوة توازي قوة أميركا. وأصبحت الفرصة لصناعة التاريخ على بساط النقاش أكثر. وعلى غرار نظيرتها الليبرالية قبل نصف قرن، شرعت النخبة الأميركية في إعادة بناء المجتمعات المهزومة في أوروبا الشرقية وبأفكار - يمينية في هذه الحالة - لم يستطيعوا أن يبيعوها في أميركا في أوائل تسعينيات القرن العشرين حيث ما يزال الناس يقاومون خصخصة الضمان الاجتماعي وبيع المنتزهات العامة وترك رعايتهم الصحية إلى حرية السوق.

وبفضل استراتيجيات كويلهو - كلينتون المتعلقة بجمع للأموال، أصبح الديمقراطيون يعتمدون على أموال الشركات مثل الجمهوريين تقريباً. لذلك لم يكن مدهشاً أنه في عهدي جورج إتش دبليو بوش وبيل كلينتون، كانت الأولوية في الرئاسة في فترة ما بعد الحرب الباردة فتح فرص الربح للشركات العابرة للأمم الحاملة لأسماء أميركية.

ليس صحيحاً أن المصالح التجارية لم تكن هامة قبلاً. لقد نشرت الطبقة الحاكمة الأميركية في الماضي القوات العسكرية لتدعم الأرباح الخاصة، كدبلوماسية البوارج لتي شهدت عليها أميركا الوسطى والجنوبية. وكان تورط الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى نتاج رؤية وودرو ويلسون "لجعل العالم آمناً للديمقراطية" ورغبته في جعل العالم آمناً لقروض وول ستريت لبريطانيا وفرنسا. وقبله وضع ويلسون رؤية لدور القوة العسكرية في حماية أرباح

الشركات: "يجب على وزراء الدولة أن يحموا الامتيازات التي حققها خبراء المال حتى لو تطلب الأمر تحطيم سيادة الدولة غير الراغبة"[2].

وتميزت الحرب الباردة بالحوافز المختلطة ذاتها. فالجيش الأميركي أنقذ أوروبا من ديكتاتورية ستالين، وولدت موازنته الهائلة مكاسب مفاجئة للشركات الأميركية. كان حضور الجيش الأميركي مرئياً من خلال شبكته العالمية المؤلفة من مئات القواعد في كل قسم من العالم غير الشيوعي الذي كانت الشركات الأميركية تتاجر فيه. لم يكن هناك أي دور مهم للمجتمع التجاري الأميركي غير المدعوم بموازنة عسكرية ضخمة قبل ثلاثينيات القرن العشرين عندما تقرّب كثير من المسؤولين الأميركيين من ذوي المناصب العالية من الشركات الدفاعية التي أمطرتهم بالحوافز وعروض الوظائف الثانية المربحة بعد التقاعد. فعندما كان سفير أميركي يروج للمصالح الأميركية مع وزير للمال في بلاد تابعة، يدرك الأخير جيداً أنه يتحدث مع شخص يقوم بحماية بلاده من خطر الشيوعية. قال رجل أعمال ألماني: "لا تنسوا أنه عندما تدخل شركة جنرال إلكتريك إلى غرف اجتماع الشركات هنا، يدخل الأسطول السادس خلفها".

في "اللعبة الكبرى" التي لُعبت ضد الاتحاد السوفياتي، كانت العلامات المميزة الصواريخ والرؤوس الحربية النووية والإستراتيجية الجيوسياسية. إما الآن فاللعبة مفتوحة لمصارف الاستثمار والمديرين التنفيذيين للشركات المصنعة، والمستشارين السياسيين والتجاريين، وخبراء النقل والإسكان، ومستطلعي الآراء، والتربويين، وإداريي المستشفيات، وتجار التجزئة. وانتشر أشخاص يحملون جوازات السفر الأميركية ويدّعون الخبرات في كل شيء في الدول الشيوعية السابقة. وكانت العقود الحكومية الأميركية، المخصصة لتعليم البلغار والرومانيين واللاتفيين والمنغوليين والروس كيف ينشئون أسواق العملات

---

2. Howard Zinn, *A People's History of the United States: 1492-Present* (New York: Harper Collins, 1995), p. 353.

ويخصخصون شركات الدولة ويجمعون الأموال للأحزاب السياسية، معروضة لمن يرغب.

عندما انهار السوفيات، كان القادة الجدد في روسيا وأوروبا الشرقية والقادة القدماء في الصين والجميع باستثناء بضعة أماكن معزولة من الماركسية - اللينينية، مثل كوريا الشمالية وكوبا، يزرعون أنفسهم في العالم الرأسمالي بأسرع ما استطاعوا. كانت أميركا اللعبة الوحيدة المتوافرة. لكن النموذج المسوّق كان يختلف عن أميركا الحقيقية، فقد كان صورة مبسّطة لرأسمالية راعي البقر الأميركي - كابوس اليسار وحلم اليمين.

بعد عودة الديمقراطيين إلى البيت الأبيض في كانون الثاني 1993، انتقل ثقل واشنطن من البنتاغون ووزارة الخارجية إلى وزارتي الخزانة والتجارة والممثل التجاري الأميركي. لقد مهدت البنادق والدبابات الطريق للتجارة والاستثمار كوسائل أساسية للقوة والوصول إلى الطبقة الحاكمة. وانتقلت مهنة الملحق التجاري في السفارات من المراتب الدنيا إلى المراتب العليا. واصطفّ الدبلوماسيون الشبان الطموحون ومحللو الاستخبارات وسأسمالي ضباط الجيش لأخذ دروس في مالية الشركات وإدارتها. وقال ديفيد روثكوبف، وهو نائب سابق لوكيل وزير التجارة: "في الأيام الأولى من إدارة كلينتون، كنا في فترة من النمو والازدهار العالمي، وكان ثمة إحساس حقيقي بأن الفرص المفيدة التي يجب أن تغتنمها الولايات المتحدة لقيادة العالم كانت هائلة جداً"[3].

كان الاقتصاديون في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعلّمون مبدأ تاتشر القائل بأن كل المجتمعات مجرد مجموعة من الأفراد لا يدفعهم سوى الرغبة ليكونوا أغنياء ومنتصرين. وهجر تلك الوكالات ما بقي من برامج تطويرية دولاتية* تستلهم الكينزية كانت مفصلة وفقاً لظروف كل بلد. وتطالب الآن كل

3. Sherry Jones, «The Crash,» *Frontline* (1999), http://www/pbs.org/wgbh/page/frontline/shows/crash.

الدول التابعة بتبني برامج مماثلة من "التعديل البنيوي" المصمم لاستئصال القيود على استثمار رأس المال الخارجي. وبما أن كل الاقتصادات تبدو متشابهة، بدت معرفة اقتصاد دولة معينة أقل أهمية من معرفة كيف نجح اقتصاد أميركا، أهم اقتصاد في العالم.

لهذا توافرت أعمال كثيرة للذين أرادوا أن يكونوا في قطاع بناء الأمة - من الديمقراطيين والجمهوريين والليبراليين والمحافظين الجدد. وطار أساتذة جامعات وناشطون في المنظمات غير الحكومية، الذين أمضى كثر منهم حياتهم المهنية في محاولة تقليل الفقر والبطالة والفساد الحضري ومنتجات جانبية أخرى للرأسمالية، إلى موسكو وبوخارست ليحاضروا في القوميساريين السابقين عن كيفية إنشاء الأسواق. كانت صيغة السوق الحرة صيغة بسيطة يمكن أن يطبقها الواحد من دون معرفة أي شيء عن البلاد. وكتب اقتصاديون بارزون مثل جيفري ساكس من "هارفارد" بين ليلة وضحاها برامج اقتصادية لدول زارها.

قال أحد المقاولين في "الوكالة الأميركية للتنمية الدولية" محوراً تعليقاً لوردسورث عن الثورة الفرنسية" "كانت بركة أن تحيا في هذا الفجر، لكن أن تكون مستشاراً تجارياً في أميركا فتلك هي الجنة".

انبثاق أسواق وغرق مجتمعات

خلال الحرب الباردة اعتبر المديرون الأميركيون البلدان الفقيرة والنامية مناطق ينبثق منها التهديد والخطر - أماكن يولد فيها الفقر واللامساواة الشيوعية. وكانت الإستراتيجية لحماية المعارضين الأشد للشيوعية، أي الأغنياء جداً وطبقة التجار والكنائس، تتمثل في مساعدة عسكرية لإبقاء الجيش مخلصاً ومساعدة اقتصادية لإذابة الراديكالية في أوساط الفقراء. وحولت نهاية الخطر الشيوعي أكثر الأقسام الواعدة في العالم الثالث والعالم الثاني ودول الجوار السوفياتي في أوروبا الشرقية إلى "أسواق ناشئة" وأماكن يمكن لرأس المال الأميركي أن يستثمر فيها لقاء أرباح أعلى.

وعلى غرار المحافظين الجدد، اعتبر الليبراليون الجدد أنفسهم نبلاء يجلبون الديمقراطية والحرية والازدهار إلى العالم كله. قال جفري غارتن، وهو أحد المؤيدين الرئيسيين للإستراتيجية: "قاتلت الولايات المتحدة لمدة خمسين عاماً في الحرب الباردة دفاعاً عن مبادئ محددة، كان أحدها رغبتنا في أن نرى الرأسمالية والديمقراطية تنتشران. ونحن، أي معظم الأميركيين، نصلهما ببعضها البعض. فامتلاك الحرية الاقتصادية يؤدي إلى الحرية السياسية والعكس صحيح"[4].

لقد أقصت تلك العقيدة البسيطة الحقائق الواضحة بأن الأسواق لا تخلق الديمقراطية ولا الحرية.كانت أكثر البلدان في العالم الثالث تفيض بالأسواق. يستطيع زائر أميركا اللاتينية وأفريقيا والأقسام الفقيرة من آسيا أن يجد أفراداً يبيعون في كل مكان: السكاكر في الشوارع، الخضار في الأكشاك، والفتيات المراهقات في الأزقة. لا تبدو روح ريادة الأعمال غائبة. فالنفايات في الشوارع، ومجاري الصرف الصحي المكشوفة، والفساد الحكومي، واللامساواة الضخمة على صعيد الثروة لا تعكس غياب الطموح الشخصي وإنما غياب الحكومة الكفوءة والشريفة التي تحفظ النظام وتعلم الأطفال وتحسن الصحة العامة وتخلق المجال لتطور التجارة.

لكن الحكومة الصادقة المسؤولة لم تكن ما أراده الليبراليون الإصلاحيون في واشنطن للعالم. فعلى غرار "المصلحة القومية"، برزت شيفرة "الإصلاح" مضللة للغرباء ودقيقة لمن فك الشيفرة. تبدو الكلمة بالنسبة إلى العوام شيئاً واحداً يتضمن استئصال الفساد والمحسوبية والحكم السلطوي في العالم الثالث. لكن بالنسبة إلى الطبقة الحاكمة الأميركية، فلها معاني مختلفة، هي رفع القيود على الملكية الأجنبية وخصخصة المرافق وغيرها من القطاعات المملوكة

4. Ibid.

للدولة، وتخفيض الضرائب التجارية وإضعاف النقابات العمالية وشبكة الأمان الاجتماعي وإبقاء الأجور والأكلاف منخفضة.

في مقالة في العام 1992 عن الآفاق الاقتصادية لأميركا اللاتينية، كان الاقتصادي جون ويليامسون يعرف أن هذه الأهداف التي قام لأجلها "إجماع واشنطن". لقد اتفق تماماً قسما الطبقة الحاكمة في واشنطن، أي ما أسماه ويليامسون "واشنطن السياسية" (زعماء الكونغرس والمسؤولون الكبار في الإدارة) و"واشنطن التكنوقراطية" (المؤسسات المالية الدولية، والوكالات الاقتصادية في الحكومة الأميركية، ومجلس الاحتياط الاتحادي ومؤسسات البحوث). واعترف ويليامسون بأن الطلبات التي طلبتها نخبة واشنطن من البلدان الأخرى لم تتقيد بها الحكومة الأميركية دائماً. لكن ما المشكلة؟ يقول، فهي تبقى نصيحة جيدة[5].

لكن هل كانت كذلك؟ من المعقول الاعتقاد بوجود رابط ايجابي بين الحرية الاقتصادية والديمقراطية، لكن في عالم "إجماع واشنطن" تدل الحرية الاقتصادية على حرية من نموذج واحد فقط وهو حرية المستثمر. من المؤكد أن حرية البيع والشراء والاستثمار والتنمية في أسواق تنافسية تساعد في منع تركز الثروة الاقتصادية والسلطة السياسية التي تدعم الحكومات السلطوية. لكن أغلبية الناس ليسوا من المستثمرين. تبدأ الحرية في حياتهم بالتحرر من العوز والمرض والاستغلال. زيادة على ذلك، لم تكن التجارة الحرة، وهي جوهر "إجماع واشنطن"، الطريق التي اتبعتها أكثر البلدان المتقدمة في العالم. فاقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان قامت في ظل أنظمة متنوعة من

5. John Williamson, «What Washington Means by the Policy Reform,» in John Williamson, ed. *Latin American Adjustment: How Much Has Happened?*, Institute for International Economics, 1990, pp. 251-265, http://www.iie.com/publications/papers/willamson 1102-2.htm.

التجارة المدارة كانت فيها صناعات معينة محمية لتقويتها كي تحقق تقدماً تنافسياً في التجارة الدولية.

يفترض الالتزام بـ"إجماع واشنطن"، وفقاً لهايك وفريدمان، أن الصراع على الحصص سيكون بين القطاعين العام والخاص، وبين البيروقراطيين ورجال الأعمال. لكن الطبقة ذاتها تسيطر على كلا القطاعين في أغلبية المجتمعات. وتعكس الحكومة الفاسدة والعاجزة تركز الثروة الخاصة والسلطة في القمة.

ومما جعل الأمر أكثر تعقيداً أن الشروط التي أعاقت الاستثمارات الأجنبية في البلدان الفقيرة كانت أيضاً جزءاً من عقد اجتماعي هش من الحمائية والتوزيع لامتيازات كبيرة وصغيرة تمكنت الأكثرية الفقيرة من أن تنتزعها من النخب عبر تهديد بالعصيان والفوضى. لقد خلقت العادات الإثنية والتقاليد الثقافية والهيئات الدينية عادات وقيماً عملت على صد الرؤية الليبرالية الجديدة القائلة إن كل فرد يعمل لمصلحته. كانت الملكية العقارية غير رسمية وجماعية. وعرقلت الشكوك الدينية القروض. وقاومت المثل الاجتماعية تسليع الجنس الذي يحفز جزءاً كبيراً جداً من التسويق في الغرب. فالفقراء يفضلون السلامة على الفرصة.

ووجب تحطيم هذه العوائق الثقافية للإفساح في الطريق أمام استثمارات الشركات العابرة للأمم. وأصبح الآن غير كاف تعزيز بديهية وودرو ويلسون بأن المجتمعات الأخرى يجب أن تحترم "الامتيازات التي أحرزها الممولون". وهدف برنامج الليبراليين الجدد إلى تغيير قيم تلك المجتمعات وثقافتها لتتأقلم مع طلبات العمل الرخيص، وتوسيع الأسواق في نهاية المطاف.

كانت المهمة مجهدة، فقد تضمنت جهوداً من الهندسة الاجتماعية قزّمت في مستواها العالمي جهود خلق "الإنسان الاشتراكي" في الاتحاد السوفياتي والثورة الثقافية لماوتسي تونغ. فهذه السوق الطوباوية، مثلها مثل تلاشي الدولة في المستقبل عند الشيوعيين، تحتاج إلى وقت طويل. وانتشر "الوعي الزائف" للناس. فبعدما تُركوا لوحدهم، تقهقروا؛ لقد أغواهم الديماغوجيون الشعبيون

فطالبوا بسلع جماعية أكثر، مثل الرعاية الصحية والتقاعد والمنتزهات العامة والحفلات الموسيقية المجانية، وطالبوا بحماية من اللامساواة في الثروة والسلطة التي تحدثها السوق باستمرار. لهذا كانت المسؤولية الخاصة للحكومة الأميركية تتلخّص في تجاوز ضعف هذه الكائنات البشرية تحقيقاً لصالحها.

وعقلنت هذه الغطرسة الهائلة التي دفعت هذا المشروع فلسفة مرتجلة تؤكد أن قيمة الفردانية والاستهلاكية والأسواق كونية وأساسية. وتلا ذلك أن قيل إن الثقافات الأخرى تنبض بقلب "الأميركي" - الرجل النموذجي النقي الذي عرّفه فريدمان وهايك. ولاحظ الكاتب البريطاني جون غراي أن "الإيمان المعاصر لأميركا بأنها أمة كونية يوحي بأن كل البشر يولدون أميركيين ويصبحون أي شيء آخر غير ذلك بالصدفة أو بالخطأ. وبحسب هذا الإيمان، تكون القيم الأميركية أو ستكون قريباً مشتركة بين البشر كلهم. إن هذه الاعتقادات الأخروية الخاطئة مألوفة بالطبع. في القرن التاسع عشر ادعت فرنسا وروسيا وانكلترا بأنها بلدان عالمية. والآن، وحتى أكثر من الماضي، هو فهم خطر"[(6)].

كان هذا "الغرور الخطير" موازياً اقتصادياً لافتراض الاستخبارات المركزية الأميركية بأن غزواً صغيراً ومحدوداً لخليج الخنازير في كوبا سيكون حافزاً كافياً للكوبين ليرحبوا بـ"محرريهم" بأذرع مفتوحة، وأن الفيتناميين الجنوبيين الذي تلهمهم القيم الأميركية سيهزمون الشيوعيين الآتين من الشمال، والتكهن الواثق بأن العراقيين سيرحبون بالاحتلال الأميركي لبلادهم.

وعلى غرار جهود كثيرة أخرى هدفت إلى تحسين الجنس البشري، أعطى السعي إلى إخراج الأميركي المختبئ في أرواح الشعوب من الثقافات الأخرى تبريراً لوسائل عنيدة، مثل "علاج الصدمة" أو "نظرية الانفجار العظيم للتغيير الاجتماعي". لقد طلب لورانس سومرز، الرجل البارز في إدارة كليتون المكلف

---

6. John Gray, *False Dawn* (London: Granta Books, 1998), p. 132.

تحسين العالم، وزميله جيفري ساكس من "هارفارد"، من البلدان المدينة للخزانة الأميركية ولصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تحول اقتصاداتها بين ليلة وضحاها بأن تحرر الأسعار وتخصخص مشاريع الدولة وتؤسس أسواقاً للعملات وتوقف دعمها للمواد الغذائية والأدوية والإسكان وضروريات معيشية أخرى. لقد وُضع "علاج الصدمة"، على غرار تكتيكات "الصدمة والرعب" التي نهجها الجيش الأميركي في قصف بغداد، لإلغاء أي أمل في التسوية أو ميل إليها.

وادعت الطبقة الحاكمة في واشنطن السلطة الأخلاقية لأن تعيد ترتيب المجتمعات الأخرى استناداً إلى نجاح مديري "مشروع مارشال" بعد الحرب العالمية الثانية في إنعاش اقتصادات أوروبا. وبرر أخيراً ساكس فشل هذا البرنامج في روسيا بأن فريقه لم يملك المال الذي توافر لمخططي "مشروع مارشال". لكن وكما كتب وولتر أيزكسون وإيفان توماس في كتابهما الحكماء، أراد الأميركيون الذين أداروا "مشروع مارشال" "إعادة أوروبا وليس تغييرها"[7]. لهذا قنعوا بالبناء على أساس قيم المجتمع الديمقراطي والتلاحم الاجتماعي السابقة للفاشية عن طريق توسيع المؤسسات أو فتحها عن طريق تدابير مثل تمثيل العمال في مجالس إدارة الشركات وبناء دولة الرعاية.

ولاقى بعض الليبراليين الجدد معارضة. لم تصبح الولايات المتحدة والبلدان الأوربية دولاً رأسمالية متطورة بين ليلة وضحاها، كما ناقش الاقتصادي جو ستيغليتز وقلة أخرى داخل الإدارة. فالتنمية تتطلب التعليم والقضاء الشريف والإداريين المؤهلين وعقداً اجتماعياً يقلل الخطر الفردي فيما يضعف الدعم القبلي والعائلي. لكن سومرز وساكس أيدا واشنطن تأييدا تاماً.

---

7. Wlater Isaacson and Evan Thomas, *The Wise Men: Six Friends and the World They Made* (New York: Simon & Schuster, 1986), p. 407.

واستطاع روبين وبنستن إقناع الرئيس في إي قضية اقتصادية هامة. فكما أظهر التصويت على NAFTA، انضم إلى الجهود الأعضاء الديمقراطيون والجمهوريون في لجنة المال في مجلس الشيوخ ولجنة الطرق والأساليب في مجلس النواب. بعد زوال الخطر الشيوعي، لم يعد في مقدور المتبرعين وأعضاء مجموعات الضغط الممثلين للشركات العابرة للأمم أي مصلحة في انتظار المكسيك أو روسيا أو تايلاند لتؤسس أسواقاً رأسمالية وبيروقراطيات شريفة وكفوءة وترعى مؤسسات محلية. يجب جني كل الأرباح المتوافرة الآن! فما مبرر الفوز بالحرب الباردة، إذاً؟

العراق: سياسة الأسطول السادس واقتصاد وول ستريت

لم يبدل تغيير الإدارة بعد الانتخابات في العام 2000 تلك الأجندة. ولم تكن هناك فوارق واضحة بين زعماء الجمهوريين والديمقراطيين. لكن الخلافات كانت عميقة حول الضمان الاجتماعي والسياسة الضريبية وقوانين البيئة وأولويات الموازنة وجوانب أخرى من السياسة الداخلية، وكانت لها نتائج لكثير من الأميركيين.

أما في قضايا السياسة الخارجية فقد بدا التمييز بين قسمي النظام الثنائي للحزب رمزياً أكثر مما هو فعلي. وكتب كثر عن شبكة من المتآمرين من المحافظين الجدد الذين أحضرهم جورج دبليو بوش إلى البيت الأبيض حين أصبح رئيساً: كيف ضجر وتضايق تشيني ورامسفيلد وولفوفيتز وعائلتهم الإيديولوجية الممتدة مما اعتبروه إهمال بيل كليتون للسلطة العسكرية وليونته في العراق. وكيف اغتنموا الفرصة فور حدوث 11 أيلول 2001 وأطلقوا برنامجهم في أفغانستان والعراق وما عرف بـ"الحرب على الإرهاب" التي طالت كل واحد في العالم لا يبدي احتراماً كافياً للطبقة الحاكمة الأميركية وشركائها.

من المنطقي الافتراض لو أن آل غور كان رئيساً للولايات المتحدة في 11

أيلول 2001 لأمر بالهجوم على أفغانستان. ومن المنطقي أيضاً الافتراض أنه ما كان ليغزو العراق. لكننا بالطبع لن نعرف أبداً.

لكننا نعرف معظم قيادة الحزب الديمقراطي، التي تشمل أغلبية الشيوخ الديمقراطيين، أيدت الحرب. فباستثناء عضو الكونغرس دينيس كوسنيتش، صوت كل مرشح رئاسي ديمقراطي كان عضواً في الكونغرس إلى جانب القرار المخوّل للضربة الوقائية، قافزاً إلى جانب الرئيس ضد ميول منتخبيه الليبراليين. وأعلن جون كيري أنه كان سيصوت للقرار حتى بعد أن اتضحت الأمور بعدم وجود أسلحة للدمار الشامل. ووعد بإرسال 40 ألف جندي آخر إلى العراق في سباقه للرئاسة.

قيل إن سبب السهولة التي أيد فيها الديمقراطيّون الغزو كان افتقارهم للشجاعة الكافية للتصدي للمد الشوفيني الذي أطلق عنانه بوش الأكثر عدوانية. كان هذا سبباً. لكن الاختلاف بين ليبراليي كلينتون الجدد ومحافظي بوش الجدد حول دور أميركا الأساسي في العالم صغير جداً. كانت القيادة في كل من الحزبين تقبل فكرة أن للطبقة الأميركية الحاكمة السلطة لفرض النظام في العالم. لكن الاختلاف الوحيد كان في التكتيك.

من المؤكد أن الليبراليين الديمقراطيين الجدد كانوا أكثر توازناً ومرونة وفاعلية من المحافظين الجمهوريين الجدد المتبخترين الذين تبعوهم. قال تشالمرز جونسون، وهو دارس قديم للتقاطع بين السياسات الاقتصادية الدولية لأميركا وسياساتها العسكرية: "كان بيل كلينتون أكثر فاعلية بكثير من جورج دبليو بوش. خلال إدارة كلينتون استخدمت الولايات المتحدة أسلوباً غير مباشر لفرض إرادتها على البلدان الأخرى. وعلى النقيض منها، أسقطت حكومة جورج دبليو بوش كل المبادئ الشرعية وتبنت وجهة نظر تقول إن القوة هي الحق. يخبرنا التاريخ أن الأمة التوسعية يجب على الأقل أن تموّه ما تقوم به. فإن أرادت أن تقوي مكاسبها يجب أن تتظاهر بأن استغلالها للضعيف هو لمصلحته أو بسبب خطئه أو نتيجة عمليات غير محسوبة وفوق السيطرة البشرية، أو بسبب

نشر الحضارة، أو بما يتوافق مع القوانين العلمية - أي شيء ما عدا الاعتداء المتعمد من قبل قوة عظمى"[8].

وعلى العكس من شكاوى المحافظين الجدد الجمهوريين، لم يتخل الليبراليون الجدد عن رصيدهم العسكري أثناء سنوات حكم كلينتون. لقد بقي "الأسطول السادس" مهماً في ترك انطباع في العالم بأن من يتولون الأمور في أميركا مستعدون للتدخل من أجل أي قضية مهمة وفي أي مكان على وجه الأرض. كان الجيش ضرورياً للتأكيد على أن الولايات المتحدة ستستمر "الأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها" في الجري من أجل السلطة في النخبة العالمية.

ألم توبخ مادلين أولبرايت كولن باول في السنوات الأولى من إدارة كلينتون: "ما معنى امتلاك هذه القوة العسكرية الفائقة التي تتحدث عنها دائماً إذا لم نستطع أن نستخدمها؟"[9].

لقد هبط الإنفاق العسكري من ذروته في العام 1989التي بلغت 304 مليارات دولار بنسبة أربعة بالمائة في عهد جورج إتش دبليو بوش في العام 1993. وخلال الولاية الرئاسية الأولى لكلينتون، هبط الإنفاق العسكري بنسبة ثمانية بالمائة أخرى، لكن في السنة المالية 2001، وقبل الهجوم على مركز التجارة العالمي، عادت موازنة الدفاع إلى مستوياتها في العام 1989. وفي العام 2004 ارتفعت بمقدار 50 بالمائة. بكلام آخر، بلغ متوسط نفقات الدفاع خلال سنوات كلينتون 278 مليار دولار، وهو رقم قريب من المتوسط السنوي في فترة الحرب الباردة البالغ 281 مليار دولار (ما عدا فترة حرب فيتنام)[10].

وفي تسعينيات القرن العشرين ازداد التزام الولايات المتحدة بـ"حلف

8. Chalmers Johnson, *The Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy, and the End of the Republic* (New York: Henry Holt, 2004), p. 255.

9. Lawrence Freedmans, «War Is a Force That Gives Us Meaning,» *Washington Post Book World*, May 8, 2005, p. 3.

10. Johnson, *The Sorrows of Empire*, p. 56.

شمالي الأطلسي"، وتوسعت شبكة القواعد البحرية في المحيط الهادئ، وانجر الجيش إلى الحرب الأهلية في كولومبيا وكوسوفو وأماكن أخرى في العالم. وبحسب تشالمزر جونسون، في 11 أيلول 2001، كانت هناك 275 قاعدة عسكرية أميركية خارجية معترف بها في العالم، وأكثر من ذلك بكثير غير معترف بها. زيادة عن ذلك، استمرت الصناعة الأميركية في تقديم نصف مبيعات الأسلحة في العالم(11).

وأبرز المؤرخ في "هارفارد" ستانلي هوفمان أثناء الحملة الرئاسية في العام 2000 أن "أحادية" السياسة الخارجية كانت فرضية اعتنقها آل غور الديمقراطي وجورج دبليو بوش الجمهوري. وخلف النقاش العام القاسي، كتب هوفمان، كان هناك إجماع نخبوي "يرى في تواطؤ بأن أميركا ستظل متفوقة في كل مجالات القوة العالمية، ونموذجاً للبلدان الأخرى. ويستند الإجماع إلى الطريقة التقليدية في تحليل الشؤون الدولية باعتبارها تنافساً بين الدول على الولايات المتحدة أن تستمر فيه في مراقبة المنافسين المحتملين والدول المارقة كيلا تتسلل وتؤذيها. وفي الوقت ذاته، يبدي الإجماع أيضاً تفاؤلاً بخصوص فوائد العولمة التي يفترض منها نشر الرفاهية في كل الكوكب ودفع البلدان نحو الديمقراطية"(12).

قال الكاتب ديفيد ريف: "بينما تتميز الأجواء والجماليات المرافقة لاستخدام القوة الأميركية في الإدارة الحالية عنها في سابقاتها، كان فريقا كلينتون وبوش يفكران في طريقة مماثلة في القضايا المتعلقة بالتطبيق الأحادي الجانب للقوة العسكرية الأميركية"(13). وفي الحقيقة أن أحد أسباب قيام علاقة جيدة بين رئيس الوزراء البريطاني توني بلير وبيل كلينتون يعود إلى اتفاقهما

---

11. «The Arithmetic of Warm,» *New York Times*, editiorial, September 13, 2004, p. A22.
12. Stanely Hoffman, «TRB from Washington: Too Proud,» *New Republic*, January 17, 2000.
13. David Rieff, «Goodbye New World Order,» *Mother Jones*, July/August 2003, p. 39.

الكبير في القضايا الدولية التي تهم بلير أكثر. وقال كليتون لبلير مباشرة بعد أن أعطت المحكمة العليا بوش الفوز في انتخابات العام 2000: "كن صديقه المفضل وكن الرجل الذي يلجأ إليه"[14].

وكانا أيضاً يفكران بالطريقة ذاتها التي تشجّع مصالح الشركات العابرة للأمم. كان روبين والعالم الاقتصادي لورانس سومرز، نائبه الذي ورثه كوزير للخزانة ثم أصبح رئيساً لـ"هارفارد" بالنسبة إلى كلينتون كما كان تشيني ورامسفيلد وولفوفيتز بالنسبة إلى بوش. ومثّل روبين/سومرز وتشيني/رامسفيلد/ ولفوفيتز دعامتي وول ستريت والأسطول السادس للطبقة الحاكمة في أميركا. والدعامتان متصلتان ومتكاملتان في قاعدتيهما.

من المؤكد أن فريق بوش كان قريباً من الشركات العابرة للأمم كسابقه. فتشيني من "هاليبرتون"، وكوندوليزا رايس، التي كانت في مجلس إدارة" شيفرون" النفطية وسُمّيت ناقلة باسمها، ورامسفيلد، الذي كان الرئيس التنفيذي لشركة الأدوية العملاقة "سيرل"، كانوا أدركوا أهمية قدرتهم على دخول غرفة مدير أي شركة في العالم فيما الأسطول السادس خلفهم. وبعد هجمات 11 أيلول 2001، ألح روبرت زوليك، ممثل بوش التجاري، على تسويق اتفاقيات من طراز NAFTA ليعزز القيم الأميركية في الحرب على الإرهاب. وقال عن الهجمات: "تقدم المأساة أحيانا فرصاً للمتيقظين"[15].

مهما كانت الدوافع الحقيقية الدقيقة لغزو العراق - معلومات استخبارية غير دقيقة، أو البديل عن النفط السعودي، أو حقد آل بوش على صدام، أو أوهام بأن الغزو سيحمي إسرائيل، أو عرض عضلات الجيش الأميركي وكان النفط أحد الأسباب الرئيسة الواضحة للاحتلال. أشارت صحيفة الغارديان اللندنية إلى

---

14. David Remnick, «The Masochism Campaign,» *New Yorker*, May 2, 2005, p. 81.
15. *Press Conference with US Trade Representative Robert Zoellick*, September 28, 2001. Copyright 2001 Federal News Service, Inc. Official Kremlin Int'l. News Broadcast.

أن إنتاج برميل النفط في العراق يكلف 97 سنتاً في مقابل ثلاثة أو أربعة دولارات في بحر الشمال. وإذا بيع البرميل بـ30 دولاراً، سيكون الربح 87.5 مليار دولار في السنة وهو مبلغ "يستحق القتال لأجله"، كما علقت الغارديان[16].

لكن هنا أيضاً يضيع التمييز بين ما هو جيد للشركات الأميركية وما هو جيد للشعب الأميركي. فإذا ضخت الشركات الأميركية النفط العراقي وسوّقته فإنه سيباع بسعر عالمي في الأسواق العالمية ولن يكون مخصصاً للمستهلك الأميركي.

لقد دفع غزو العراق بالصدمة العلاجية لسومرز وساكس إلى ذرى - أو أعماق - جديدة. وبينما كان الليبراليون ملزمين بالعمل عبر وكلاء ماليين دوليين في فرض شروطهم على السياسيين الأجانب المترددين بسبب قلقهم من دوائرهم الانتخابية، كان المحتلون الأميركيون للعراق غير مجبرين على التفاوض مع أحد. اعتقد القنصل الأول في العراق، الجنرال جي غارنر، بأن العراق سيكون نسخة شرق أوسطية عن الفيليبين تستطيع الولايات المتحدة أن تستخدمه "محطة للوقود". كانت امبريالية عسكرية سافرة ولم يكن تغيير المجتمع العراقي ضرورياً، إذ بدت أقلمته مع الضغط الاستراتيجي الأميركي ممكنة بترتيب داخلي بسيط. لقد استُبدل بغارنر بسرعة بول بريمر، وهو موظف سابق في وزارة الخارجية أمضى 11 سنة مديراً إدارياً لشركة "هنري كيسنجر وشركاه" ولديه خبرة طويلة في إدارة الشركات وعضوية النوادي وعلاقات مع "مجلس العلاقات الخارجية" و"مؤسسة التراث". واغتنم بريمر الفرصة ليفرض على العراقيين نموذجاً مشابهاً لـNAFTA. لم يقبله كارلوس ساليناس نفسه. فقد طرد نصف مليون من عمال الحكومة وخفض الضرائب على الأعمال، وأعطى المستثمرين

16. Quoted in Arthur MacEwan, «Is It Oil?,» *Dollars and Sense 247* (May/June 2003): 21.

حقوقاً جديدة غير عادية، وأزال كل القيود عن الواردات، وسمح بملكية أجنبية بواقع مئة بالمائة في كل الشركات ما عدا شركات النفط التي لم يكن مستقبلها قد تقرر بعد. ومنح حتى عملية خصخصة الشركات العراقية الحكومية المائتين لشركة خاصة واحدة للمقاولات هي "بيرينغ بوينت"، وهي فرع من الشركة الاستشارية العملاقة العابرة للأمم "كي بي إم جي".

وكما في NAFTA، تُركت قوانين العمل في البلاد تحت رحمة النخبة المحلية. وكانت قيود صدام حسين على تشكيل النقابات والمساومة الجماعية هي السياسات الاقتصادية الوحيدة تقريباً التي لم تُبدل. وزيادة على ذلك، ألغت سلطة التحالف الانتقالية المكافآت وتقاسم الأرباح ودعم الطعام والسكن للعمال الذين تُركوا على الرواتب الأساسية التي أقرها صدام بمعدل 80 دولاراً شهرياً. وعنى ذلك هبوطاً في الأجور الفعلية وكلفة العمل التي كانت لمصلحة المستثمر الأجنبي أيضاً[17].

وصبت في العراق صناعة المستشارين والسماسرة والمرشدين للشركات العابرة للأمم التي ازدهرت بعد نهاية الحرب الباردة. قال أحد المستشارين: "كان الحصول على حقوق توزيع منتجات بروكتر أند غامبل منجماً من الذهب. يستطيع مخزن مجهز جيداً أن يقضي على 30 مخزناً عراقياً، كما تستطيع وول مارت أن تستولي على كل البلاد"[18].

اختطف الأشخاص ذوو العلاقات الجيدة عقود البنتاغون و"الوكالة الأميركية للتنمية الدولية" الممولة جزئياً بعائدات النفط العراقي التي كان يُفترض أن تذهب لإعادة بناء المجتمع الذي دمرته الحرب. ودُفع لـ"كلوغ براون اند روت"، الشركة التابعة لـ"هاليبرتون"، شركة تشيني، وحدها 6.1 مليار دولار

17. David Bacon, «US Arrersts Iraq's Union Leaders,» People's Non Violent Response Coalition, December 10, 2003, http://www/pnvrc.net/news/dbDec10.htm.

18. Naomi Klein, «Baghdad Year Zero,» *Harper's, September 2004, p. 43.*

لقاء عقد حصري لاستيراد الوقود من الكويت إلى العراق. واتهمت لاحقاً بالتعامل بأسعار مضخمة جداً"[19].

إن المحاولة الخرقاء لتغيير الاقتصاد والمجتمع العراقي الفوري كانت سبباً رئيساً لتحوّل الاحتلال إلى كارثة. فلقد انضم كثير من العاطلين عن العمل إلى المعارضة المسلحة.، ودمر الاستيراد الشركات المحلية التي كانت تصارع للوقوف على أقدامها ثانية. وعزز إهمال منظرو بوش للبنية التحتية وحاجاتها الماسة، كالماء والكهرباء والمواصلات، الاستياء العام. وفي النهاية، من الطبيعي أن يرفض المستثمرون الأجانب أن يضعوا أموالهم في مثل هذا العالم المثقل بالفتن على الرغم من الأجور غير العادية والأرباح المقدمة في العقود الحكوميّة الأميركية. فقد سبب العنف هجرة جماعية في صفوف المقاولين الأجانب.

وانتشرت فرص العمل التي ولدتها الحرب العراقية بشكل واسع وسط الطبقة الحاكمة من الجمهوريين والديمقراطيين المتواطئين في صفقات تجارية تعارضت أهدافها مع سياسات إدارة بوش كثيراً. أحد الأمثلة كان الجهد الغريب لـ"كارلايل غروب"، وهي صندوق استثمار مرموق جداً أسسه موظفون سابقون في إدارة كارتر. ففي العام 2003 اقترحت "كارلايل غروب" على حكومة الكويت أن تساعدها على الحصول على تعويضات بقيمة 27 مليار دولار عن أضرار حرب الخليج الأولى من عائدات النفط العراقية المستقبلية. وكدليل على أنها تملك قوة سياسية كافية للتغلب على نية إدارة بوش المعلنة تقليص مدفوعات الديون العراقية، وضعت هؤلاء الأميركيين في خدمة الكويت: جورج إتش دبليو بوش، وجيمس بايكر وزير خارجيته، ورئيس الوزراء البريطاني السابق جون مايجور، ومادلين أولبرايت وزيرة خارجية كليتون، وكارول براونر مديرة وكالة حماية البيئة في عهد كلينتون، والسيناتور الديمقراطي السابق غاري

---

19. Ariana Eunjung Cha, «$1.9 Billion of Iraq's Money Goes to US contractors,» *Washington Post*, August 4, 2004, sec. A.

هارت، وجان كيركباتريك سفير رونالد ريغان في لأمم المتحدة[20]. لكن الصفقة فشلت عندما رشح الاقتراح إلى الصحافة.

سمّت صحيفة \الايكونومسيت احتلال العراق "حلم الرأسمالي"[21]. وكان كذلك فعلاً.

لكن لكي يسوّقوا أجندتهم بين الناس - وبين أنفسهم - كان على الذين يريدون أن يحكموا الكوكب أن يظهروا أنفسهم مدفوعين بما هو أكثر من النقود والسلطة الشخصية. لهذا وجب أن يرتبط سعي الليبراليين الجدد وراء NAFTA بمفهوم أعظم من مجرد العمل الرخيص والتخمينات المالية. وكما قال كليتون، كانت NAFTA تتعلق بتحديد شكل المستقبل.

وبالمثل، حاول المحافظون الجدد أن يربطوا غزو العراق بشيء أكبر من النفط وعقوده المربحة، كالزعم بأنه كان رداً على تهديد أسلحة الدمار الشامل وتورط النظام مع "القاعدة"، وهو زعم ثبت زيفه، لكن المحافظين الجدد وصلوا به إلى المستقبل. "تبدأ المهمة في بغداد لكنها لن تنتهي هناك"، كتب وليام كريستول، محرر مجلة ويكلي ستاندارد وأكثر خبير استراتيجي محافظ تأثيراً في واشنطن. "نحن نقف في بداية عصر جديد... من الواضح أنه يتجاوز العراق. إنّه حول شيء أكبر من مستقبل الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب. إنه حول نوع الدور الذي تنوي الولايات المتحدة لعبه في القرن الواحد والعشرين"[22].

لقد كانت القيادة الديمقراطية والجمهورية في أميركا بعد الحرب الباردة تخلق بالفعل مستقبلاً من العمل الرخيص والمضاربات المالية والعائدات النفطية والعقود العسكرية الضخمة.

---

20. Naomi Kelin, «The Double Life of James Baker,» *Nation*, November 1, 2004, p. 13.

21. «Let's All Go to the Yard Sale,» *Economist*, September 27, 2003.

22. Robert Dreyfuss, «Just the Beginning,» *American Prospect*, April 2003, p. 26.

القسم السادس

ألان ولاري وبوب ينقذون الأثرياء

" لكنهم في الحقيقة يحبون الأمر ويحبون كل دقيقة هامة فيه. يجدون أنفسهم فجأة طليعة لأعظم جيل آخر. ليس ذلك مجرد وهم مشوش... فنحن نراه. عندما يبزغون من مجالس الدولة في الساعات المبكرة وهم يرتبون قمصانهم ويلبسون ربطات العنق المرقطة الصفراء ثم ينسابون في جوف الليل في سياراتهم الليموزين. لقد انتهت اللحظة الحاسمة وأتخذت القرارات الصعبة. إنها لمحة سريعة من وراء النوافذ الملونة لنا نحن الناس العاديين في الشوارع التي استسلمت للحظة الهامة الحقيقية لزعمائنا. الأمر كله من اجل الخدمة ومن اجل العطاء. أليس كذلك؟ كله من أجلنا نحن الناس العاديين الخارجين في عتمة الليل وخصوصاً الأطفال ".

توماس زينغوتيتا (2003)

كان روبرت روبين كبير مهندسي أجندة الاقتصاد العالمي في إدارة كليتنون. هو ابن رجل أعمال ناجح حصل على شهادات من "هارفارد" وكلية القانون في "يال" وتمتع بحياة مهنية مميزة عمرها 25 سنة في "غولدمان ساكس" حيث

ترقى إلى معاون لرئيس الهيئة. وهو ليبرالي اشتراكي وجامع أموال كثيرة للحزب الديمقراطي منذ العام 1982 عندما نظم حدث المليون دولار تحت وصاية روبرت ستراوس، المحامي الديمقراطي الأسطوري للشركات.

وفي العام 1991، أقام حفلات عشاء مع مجموعة منتقاة من رجال المال النيويوركيين بهدف مقابلة المرشحين الديمقراطيين للرئاسة. وقال رجل المصارف والاستثمارات روجر ألتمان الذي حضر. إن العاملين في وول ستريت يعتقدون أن الحزب الديمقراطي بحاجة إلى "سياسة اقتصادية جديدة ومتطلعة أكثر". وأشار المنظمون إلى المناسبة بأنها عرض لـ"القطيع الأنيق" ونال بيل كليتون الشريطة الزرقاء. وقال روبين إنه كان "متأثراً جداً" بفهم كليتون لـ"القضايا المهمة لنا". وأخبر مساعدو كليتون مراسلي «نيويورك تايمز» نيكولاس كريستوف ودافيد سانغر أن العشاء "كان خطوة مهمة في عملية تعليم السيد كليتون الذي أتى ليكرر المواضيع ويضخمها، ولاسيما الحاجة إلى الابتعاد عن الحمائية والدفع أكثر باتجاه الأسواق المفتوحة"[1]. وتبرعت المصارف وشركات الضمان وشركات التأمين بـ1.7 مليون دولار لحملة كليتون في العام 1992[2].

إن روبين الذكي والعملي وغير المدعي سياسي طلع بالفطرة. وبسبب شهاداته وخبراته من وول ستريت وسحر شخصيته، أصبح بسرعة أكثر مستشاري كليتون الاقتصاديين تأثيراً. وانتقل بعد الانتخابات إلى واشنطن حيث أنشأ وأدار "مجلس الاقتصاد القومي" وهو البديل الاقتصادي لـ"مجلس الأمن القومي". وفي بضعة أشهر، تمكن روبين من هزيمة هيلاري في مسألة الاختيار بين

1. The epigraph to this chapter is drawn from Thomas Zengotita, «The Romance of Empire and the Politics of Self Love,» essay, *Harper's*, July 1, 2003.

2. Nicholas D. Kristof and David E. Sanger, «How U.S. Wooed Asia to let Cash Flow In, «The Crash,» *Frontline*, June 29, 1999, http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/crash/etc/script.html.

NAFTA والرعاية الصحية لتكون أولوية الرئيس في صيف 1993. وبعد تقاعد لويد بنتستن، أصبح وزيراً للخزانة في كانون الثاني 1995.

يفتتح روبين مذكراته حول السنوات التي قضاها مع كليتنون بأزمة البيزو المكسيكي في كانون الأول 1994. كان في إجازة لصيد السمك في فلوريدا ينتظر موافقة مجلس الشيوخ كي يخلف بنتستن. اتصل به من واشنطن لاري سومرز الذي كان آنذاك الاقتصادي الأول في وزارة الخزانة وأخبره أن المستثمرين في كل العالم يتخلصون من السندات المكسيكية والضمانات الأخرى في ما يشبه الجنون بعد إشاعات قوية بأن الحكومة على وشك أن تتخلف عن تسديد ديونها. "لم أكن أعرف الكثير عن المشاكل الاقتصادية للمكسيك"، كتب روبين يقول، "ولم أفهم لماذا كان تخفيض قيمة البيزو ملحاً ليقطع علي صيد السمك"[3].

كانت أزمة البيزو الأولى في سلسلة الأحداث الطارئة المالية العالمية التي وطدت سمعة روبين كواحد من أهم المديرين العالميين للأزمات. وهو العبقري الذي منع سواتر الأسواق المالية من الانفجار في مكسيكو وسيول ونيويورك.

كانت أزمة المكسيك نموذجية. فقبل سنوات على NAFTA، ضخ المتمولون أموالاً قصيرة الأجل في المكسيك متوقعين أن ترفع الاتفاقية أسعار السندات في المكسيك والأصول الأخرى. وفي عملية متوقعة النتائج للازدهار الاقتصادي، جذبت المضاربات والتوقعات بأسعار أعلى مشترين جدد، فتضخمت الأسعار أكثر. ورفع الازدهار الاقتصادي أسعار الفائدة، ما مكّن المستثمرين خلال السنة السابقة لإطلاق NAFTA من اقتراض المال من نيويورك في مقابل خمسة بالمائة ليشتروا سندات حكومية مكسيكية تحقق عائدات بـ12 بالمائة. وتدفق سيل المال إلى المكسيك وبدا أنه يدعم التكهنات بأن المكسيك ستكون سوقاً استهلاكية ناجحة للبضائع الأميركية.

---

3. Robert E. Rubin and Jacob Weisberg, *In an Uncertain World: Tough Choices from Wall Street to Washington* (New York: Random House, 2004), p. 5.

وبعد الدخول في NAFTA، بدأ المضاربون بتسييل أصولهم، باحثين عن لعبة مالية جديدة في العالم. وأفسد العصيان في تشياس في كانون الثاني 1994 والاغتيالات السياسية التي تلته الأسواق المالية في المكسيك. بالإضافة إلى ذلك، قلص سعر الفائدة المرتفع في الولايات المتحدة في ذلك العام عائدات الاقتراض من مصارفها لشراء سندات حكومية في المكسيك، ما دفع المستثمرين إلى تقليص استثماراتهم أكثر.

لكن كارلوس ساليناس كان مصمماً على حماية العملة المكسيكية من الهبوط. كان يدير حملة ليصبح رئيساً لمنظمة التجارة العالمية وكان بحاجة إلى أن يحرز سمعة كمدير اقتصادي لامع. وأراد أيضاً أن يضمن الولاء السياسي للطبقات الوسطى في المدن لخلفه المختار بعناية إرنستو زيديللو في انتخابات تموز 1994. وفيما كان الانتخاب المتنازع عليه في العام 1988 ما يزال ذكرى مؤلمة، كان على PRI أن يقدم شيئا للمقترعين المستقلين في المدن. ويعني البيزو ذو القيمة العالية للمستهلكين القدرة على شراء بضائع مستوردة أرخص، ما يعطي الشعور بالازدهار قبل التصويت. إنها إستراتيجية قديمة، لكنها نجحت وفاز زيديللو بالانتخابات.

لكن زيديللو لن يتولى المنصب حتى كانون الأول. زيادة على ذلك، لم تكن منظمة التجارة العالمية تأسست بعد ولم يتم اختيار رئيس لها، لهذا تابع ساليناس اقتراض الأموال ليشتري البيزو محافظاً على قيمته وعلى الوهم بالازدهار المكسيكي.

أصبح المستثمرون أكثر قلقاً. ولضمان استمرار تدفق الأموال إلى الداخل، أصدر ساليناس سندات خاصة - التيزويونوس - يُدفع لحاملها بالدولار. ويعني هذا أن ساليناس كان يشتري البيزو بقروض سيسددها بالدولار.

لكنه لم يستطع أن يجمع أموالا كافية ليغطي العجز التجاري المتزايد للمكسيك مع بقية العالم. وفي الشهرين الأخيرين من العام 1994، هبط احتياط

الدولار من 17 مليار دولار إلى ستة مليارات دولار، وكانت ثمة 30 مليار دولار يستحق دفعها في العام التالي.

ترك ساليناس الحقيبة الثقيلة لخلفه. وبعد تولي زيديللو المنصب في كانون الأول بفترة قصيرة، اجتمع بمجموعة من الخبراء والمطلعين من PRI أخبرهم بأن خياره الوحيد هو وقف دعم البيزو. وبعد الاجتماع، استدعوا وسطاءهم ليبيعوا سنداتهم وأسهمهم ذات القوة الزائفة. وانتشر الخبر سريعاً، ورمى المستثمرون المذعورون البيزو. وخلال بضعة أسابيع، هبطت قيمة العملة المكسيكية 50 بالمائة في مقابل الدولار. ومن بين النتائج الأخرى، تقلصت قيمة احتياطات المصارف التجارية المكسيكية، فتوقفت المصارف عن إعطاء قروض جديدة وتوقفت عن تدوير القديمة. وبانكماش المد المالي، ارتفعت أسعار الفائدة من 15 بالمائة إلى 130 بالمائة في شهرين. وسرعان ما تلا ذلك انهيار قطاع الأعمال التجارية وانتشار البطالة والإفلاس الشخصي.

وكما قال سومرز لروبين إن الخزانة المكسيكية بحاجة إلى حقنة وريدية بقيمة 25 مليار دولار أميركي على الأقل وري أكثر كي تدفع لحاملي السندات (التيزوبونوس) الأجانب المستحقة ولتمنع هجوم الدائنين حتى تستطيع البلاد تجاوز العاصفة. أي إلى أن يحرض البيزو الهابط الصادرات وتقلل برامج التقشف الحكومية المداخيل الاستهلاكية التي ستقلل الواردات وتستطيع الحكومة جمع الفائض لتسديد ديونها.

وكي يدفعوا الكونغرس إلى الموافقة على دفع المال، أخبر روبين وسومرز ورئيس مجلس الاحتياط الاتحادي ألان غرينسبان الأعضاء بأن العالم كله سيكون في خطر إذا تخلفت المكسيك عن الدفع. سيسحب المستثمرون أموالهم من "الأسواق الناشئة" الأخرى (التي كانت الولايات المتحدة تروّج لها أيضاً)، مسببين انهياراً اقتصادياً في كل العالم. وتُعد سيرة روبين فيلماً مالياً مثيراً تكمله اجتماعات متوترة مع الرئيس، ورحلات سرية إلى المكسيك ومراقبة مثيرة مستمرة على مدار الساعة لتقلبات العملة. وكانت القيادة الجمهورية في

الكونغرس متعاطفة. لقد سمى نيوت غينغريتش الحال بـ"الأزمة الأولى في القرن الحادي والعشرين"، وقال روبين إن جورج دبليو بوش، الذي انتخب حديثاً حاكماً لتكساس، "أدرك الخطر غريزياً وأصبح مؤيداً علنياً قوياً لأهدافنا وجهودنا". وما لبث روبين أن خابر غينغريتش الذي خابر غرينسبان الذي خابر روش ليمبو ليروج برنامج الإنقاذ بين المستمعين اليمينيين لبرنامجه.

لكن الكونغرس رفض دفع مبلغ يساوي ثمن سرب من قاذفات "الشبح ب52". وكانت السياسة وراء الرفض أيضاً. لم يرغب الجمهوريون إلى اليمين في أن يساعدوا بيل كلينتون، ولم يكن الديمقراطيون إلى اليسار، الذين كانت سيطرتهم التي دامت 40 سنة على مجلس النواب، في مزاج يسمح بإنفاق الأموال في سبيل إنقاذ NAFTA التي اعتقدوا أنها فكرة سيئة منذ البداية.

لكن أخيرا وجد روبين وسومرز 20 مليار دولار في صندوق الخزانة كانت شبه منسية وقد وضعت جانباً لتحمي الدولار. وطلبوا من صندوق النقد الدولي أن يتكفل بالباقي وفعل[4].

الطبقة قبل الوطن

لم يُستخدم المال لتجديد النشاط الاقتصاد المكسيكي. ولم يدعم خلق وظائف للعاطلين عن العمل أو تخفيف ديون المفلسين من التجار الصغار أو مساعدة المستشفيات والمدارس التي أفلست فجأة. لقد استُخدم لإنقاذ المستثمرين في وول ستريت من حاملي التيزوبونوس الذين اشتروا أصلا السندات المكسيكية الخطرة لأن ساليناس أعطاهم عائدات أعلى.

بالطبع، سيسدد دافعو الضرائب المكسيكيون الأموال التي اقترضتها حكومتهم لإنقاذ حاملي الأسهم من مستثمري وول ستريت. ولم يتوقف العبء

4. Ibid., p. 23.

المالي للمكسيكيين هنا. كان الإنقاذ فرصة لتشديد الشروط الليبرالية الجديدة على المكسيك.

أرسل روبين سومرز في رحلة سرية إلى المكسيك ليتأكد من أن زيديللو فهم ما يريده روبين: أسعار عالية للفوائد التي يجنيها المستثمرون الأجانب وموازنة حكومية متقشفة وضمانات بإصلاحات أكثر للنظام المالي المكسيكي[5]. ومن ضمن الإصلاحات برنامج سريع لفتح المصارف المكسيكية أمام التملك الأجنبي الذي وافقت عليه المكسيك في اتفاقية NAFTA.

وعاد سومرز بتقرير براق. لقد التزم زيديللو الحائز على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من "جامعة يال" طلبات روبين بقوة.

وباعتباره صفقة تجارية بين الغني والفقير، نجح الإنقاذ المالي للمكسيك. في أواسط أيار 1995، يقول روبين في تقريره، "كان الاقتصاد المكسيكي في تراجع شديد، لكن العجز التجاري للبلاد تحول إلى فائض، وقلّت أسهم التيزوبونوس البارزة فعلياً وانتعش البيزو نوعاً ما". وفي تشرين الثاني، استقرت سوق العملات. وفي العام 1997، كانت حكومة زيديللو قادرة على أن تقترض أموالاً من القطاع الخاص لتسدد قرض الولايات المتحدة.

لكن عبارة "كساد شديد" في وصف ما حدث للمكسيكيين العاديين عبارة متواضعة. كان في الحقيقة أقوى انهيار اقتصادي منذ الكساد الكبير. ففي العام 1995، هبطت حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة تسعة بالمائة، والأجور 16 بالمائة، والاستهلاك المحلي 10 بالمائة، فيما تراجعت الاستثمارات بنسبة الثلث تقريباً. وتضاعف المعدل الرسمي للبطالة الذي يقل كثيراً عن المعدل الحقيقي. وفي الوقت ذاته، وجراء التزامات زيديللو لشركائه الأميركيين، تلاشت الموازنات الحكومية المخصصة للخدمات الاجتماعية

---

5. Ibid., p. 29.

والتعليم والرعاية الصحية. وازداد بؤس الفقراء الذين يبلغ تعدادهم نصف السكان.

أما الطبقة الوسطى، التي يعتمد على ازدهارها مستقبل المكسيك، فدُمّر جزء كبير منها. في أوائل تسعينيات القرن العشرين، وبتشجيع من الازدهار الذي أوحت به NAFTA، انضم مكسيكيو الطبقة الوسطى إلى اقتصاد التسليف فحصلوا على قروض بفوائد متقلبة لشراء بيوت وسيارات وليفتحوا مشاريع جديدة. وعندما حدث الانهيار هبطت المداخيل، كثيراً لكن الأسعار والأقساط الشهرية للقروض ارتفعت. ووجد الأشخاص الذين اقترضوا 50 ألف دولار، أنهم مدينون بمائة ألف دولار. لذلك انتفضت منظمات المدينين لترفض تسديد قروض المصارف وتحمي أعضاءها عندما جاء رجال الشرطة للاستيلاء على بيوتهم أو مزارعهم. وتوقفت بعض المصارف عن استرجاع السيارات بسبب عدم توافر أمكنة لوضعها فيها. ومرّ عقد من الزمن من دون أن ينتعش الاقتصاد المكسيكي من "صدمته العلاجية".

قال روبين لو لم يتم الإنقاذ، لكان الوضع أسوأ: انهيار عالمي سيكون له أثر مدمر على الاقتصاد الأميركي. ربما كان على حق، لكن ليس مفهوماً لماذا ينسحب مستثمر وضع واثقاً استثمارات بعيدة الأجل في شركات بولندية وبرازيلية عند هبوط البيزو المكسيكي. وزيادة على ذلك، فإن المال الذي كان سيُسحب فعلاً من الأسواق العالمية الساخنة، كان سينتهي في شاطئ الأمان في الولايات المتحدة ليخفض أسعار الفائدة ويعزز الاقتصاد المحلي. وحسب مجلس الاحتياط الاتحادي أنه في "أسوأ" سيناريو، سيتراجع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى نصف بالمائة أو واحد بالمائة.

لن نعرف أبدا من أنقذ فعلاً: المكسيك أم الولايات المتحدة أم العالم. لكننا نعرف ومتأكدون أن من أُنقذوا هم مالكو السندات المكسيكية. لهذا ليس من الصعب الاستنتاج بأن هدفاً على الأقل من الأهداف الأساسية للموافقة على الإنقاذ هو التأكيد لوول ستريت بأنها تستطيع الاستمرار في نقل الودائع المالية

القريبة الأجل "الحارة" في العالم بحثاً عن عائدات أفضل وأن الخطر من خطأ كارثي ما ستغطيه خزانة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي.

قال جورج كاستانادا: "كان مديرو الصناديق المالية والمضاربون على الأسهم في نيويورك يعرفون ماذا كانوا يفعلون عندما استثمروا في الأسهم المكسيكية وكسبوا عائدات هائلة. والآن وبفضل الصفقة، حُولت كلفة تلك الأخطار التي أنتجت عائدات سخية لسنتين أو ثلاث إلى كاهل دافع الضريبة المكسيكي. يرتكب المستثمرون الأميركيون الأخطاء ويدفع المكسيكيون ثمنها، فقد كُبلوا بديون كثيرة، وتُرك مصير اقتصادنا واقتصاد أولادنا في كساد إلى أجل غير مسمى"[6].

بالنسبة إلى روبين وسومرز وغرينسبان،كان الألم الذي عاناه المكسيكيون مأساوياً لكنه كان مبرراً فهم أولاً وأخيراً سبب المشكلة. وكتب روبين في ما بعد يقول: "اتفقنا ألان ولاري وأنا على سبب الأزمة. فالمكسيك، على الرغم من إصلاحاتها في مجالات عديدة، ارتكبت سياسة خاطئة جداً باقتراضها أموالاً كثيرة في الأوقات الجيدة تركتها مكشوفة عندما تبدلت المشاعر".

لكن لم تكن "المكسيك" هي من ارتكب السياسة الخاطئة الخطيرة، وإنما حكومة كارلوس ساليناس وإرنستو زيديللو اللذين روّج لهما "ألان ولاري وأنا" أمام الكونغرس كمصلحين شريفين لأنهما كانا سيقفان إلى جانب NAFTA حتى ولو عنى ذلك فقدان الآلاف من الأميركيين لوظائفهم. ولم تكن "الأوقات الجيدة" تلك التي سببت فقاعة المضاربات التي ظهرت فجأة وانفجرت عندما تبلّدت العواطف، بل كانت الدعاية لـNAFTA التي نشرتها حكومة الولايات المتحدة وقادها "ألان ولاري وأنا"، بالتزامن مع فتح المكسيك أمام الأموال الأجنبية "الساخنة". وكانت أيضاً استدانة ساليناس الزائدة التي ضخمت

6. Jorge G. Castaneda, *The Mexican Shock: Its Meaning for the United States* (New York: New Press, 1995), p. 202.

الاقتصاد المكسيكي أوائل تسعينيات القرن العشرين وامتصاص الصادرات الأميركية ما أمّن فائضاً تجارياً مؤقتاً للولايات المتحدة، قال عنه الرئيس الأميركي مطمئناً الأميركيين بأنه سيستمر من دون حدود بعدما طمأنه إلى ذلك "ألان ولاري وأنا".

تقاسم غرينسبان وسومرز وروبين أيضاً قلقاً إيديولوجياً من الخطر على نموذج NAFTA. كتب روبين يقول: "عند تطبيق NAFTA، رُحّب بالمكسيك لتكون نموذجاً لبلدان العالم الثالث التي تنهج للإصلاح الاقتصادي. يمكن للفشل العام لذلك النموذج أن يسبب نكسة هائلة لانتشار الإصلاحات الاقتصادية المبنية على السوق والعولمة"[7].

لذلك كانت الموافقة على الإنقاذ جزءاً ضرورياً من النموذج الذي تحمله NAFTA، أي "اقتصاد السوق الحرة" الذي يؤمّن شبكة أمان للمستثمرين ويترك بقية المجتمع تحت رحمة القوانين الوحشية للعرض والطلب. كان 90 بالمائة من ملكيات التيزوبونوس في نيويورك، الأمر الذي كان ألان ولاري وبوب يدركونه جيداً. كانت شركة روبين القديمة "غولدمان ساكس" شركة خاصة في ذاك الوقت ولا نعرف حجم ملكيتها للتيزوبونوس، لكن بحسب الوول ستريت جورنال، كانت الشركة المالك الأكبر للسندات والأسهم المكسيكية بين العامين 1992 إلى 1994 بقيمة إجمالية مقدارها 5.17 مليار دولار[8].

وكانت ثمة خيارات أخرى. فبدلاً عن الطلب من المكسيك أن تعصر اقتصادها كي تنقذ البيزو، كان يمكن لخزانة الولايات المتحدة ببساطة أن تتدخل في سوق البيزو وتشتري ما يكفي لإيقاف تدهوره المنفلت ثم السماح له بانحدار بطيء. كان الأمر سيأخذ وقتاً، لكن الخزانة الأميركية عرفت أن

7. Rubin and Weisberg, *In an Uncertain World*, p. 5.

8. Tim Carrington, «Rubin's Link to Goldman Is Scrutinized as He Defends Rescue Plan for Mexico,» *Wall Street Journal*, February 27, 1995.

ساليناس كان يساعد البيزو منذ أوائل العام 1994، وكانت أقرضته بعض الأموال القريبة الأجل لمساعدته. وكان هناك خيار آخر، فساليناس وزيديللو، اللذان عرفا أنهما سيخفضان قيمة العملة، كان يمكن أن يضعا ضوابط على هروب رأس المال، مثلما فعلت تشيلي بنجاح في ظروف مماثلة، وببعض السيطرة على الأموال الأجنبية، كان يمكنهما تمديد شروط القروض مع مالكي التيزوبونوس.

لكن هذه الأفكار كانت ستُرفض باعتبارها "دولتية" غير مسؤولة من قبل وزارة الخزانة الأميركية والبنك الدولي وشركة "داو جونز" ناشرة الوول ستريت جورنال والتي أصبح ساليناس عضواً في مجلس إدارتها. وقضت الحكمة التقليدية بأن الاستجابة وفقاً لهذه الأفكار كانت ستغلق الأسواق المالية العالمية بحيث لن تحصل المكسيك على أي دين أخر وسيموت اقتصادها. لكن المكسيك ليست الدولة الوحيدة أو الأخيرة التي وقفت في وجه الدائنين. فبعد عقد من الزمن، توقفت الأرجنتين، التي كانت في وضع تفاوضي أضعف من المكسيك، عن تسديد قروضها العالمية، وأجبرت الدائنين أن يقبلوا مرغمين بـ32 سنتاً في مقابل كل دولار. لكن عندما واجه القادة المكسيكيون الخيار بين مالكي أسهم التيزوبونوس وبين الأكثرية الساحقة من الشعب المكسيكي الذي يعني له ضياع أجر يوم كارثة، فضلوا الطبقة على الوطن.

لجنة لإنقاذ أغنياء العالم وأقويائه

مع إنقاذ البيزو، أصبح ألان ولاري وبوب مفخرة وول ستريت. وسمّتهم النيويورك تايمز "لجنة إنقاذ العالم".

لقد تكرر النموذج المالي لـNAFTA، أي تحرير التجارة والمال المفضي إلى فقاعة من المضاربات يليها انهيار مالي وحماية للمستثمرين من النتائج المترتبة على أفعالهم، في أشكال متنوعة في تسعينيات القرن العشرين في

أسواق العالم في تايلاند والبرازيل وبوليفيا وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وروسيا والأرجنتين.

يبدأ السيناريو باشتراط وزارة الخزانة الأميركية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالات مالية أخرى، بالتشارك مع النخب المحلية، الخصخصة وتحرير التجارة من القوانين وفتح الأنظمة المالية أمام الملكية الأجنبية في مقابل الحصول على قروض. وبعدما يروج لها المقرضون العالميون، تصبح هذه البلدان أسواقاً ساخنة، تعرّفها كذلك وسائل الإعلام العالمية والرسائل الإخبارية ومستخدمو البريد الالكتروني.

يكون الأثر الأولي نموذجياً كما حصل في المكسيك - رواج اقتصادي في المدن الكبيرة. ويخلق التدفق الغزير للمال الوظائف ويرفع أسعار الأراضي ما يخلق فوراً كثيراً من أصحاب الملايين وقليلاً من أصحاب المليارات. وترتفع المداخيل بسرعة أكبر من الإنتاج، لهذا ترتفع الواردات أكثر من الصادرات. ولتمويل الفجوة، تقترض البلاد بفوائد عالية من مقرضين أجانب متنافسين على عائدات أعلى. وعند حد ما، يدرك المستثمرون نفاد احتياطات المصرف المركزي في البلاد المطلوبة لاسترداد العملة المحلية التي صرفها المستهلكون على الواردات. ويلوح في الأفق شبح تخفيض قيمة العملة. ويبيع المستثمرون أصولهم التي تنهار أسعارها فجأة مع انهيار قيمة العملة. وتضطر المصارف إلى سحب قروضها من التجار المحليين والمستهلكين، وتنفجر تالياً أزمة مالية.

تدق أجراس الإنذار في مكاتب البيروقراطيين العابرين للأمم في واشنطن. ويأتي مساعدو روبين في الخزانة الأميركية، وميشال كامديسو في صندوق النقد الدولي، وجيمس ولفنسون في البنك الدولي برقم يتعلق بالأموال التي تحتاجها البلاد كي "تستعيد الثقة فيها" في الأسواق العالمية وذلك بتسديد الديون الممنوحة من مالكي السندات. وفي مقابل المال، يطالبون بـ"إصلاحات" أكثر تشمل تخفيضات خطيرة في الخدمات الاجتماعية والإعانات المخصصة للفقراء

واستئصال تام لكل القيود الباقية على الملكية الأجنبية للمصارف وضمانات لإبقاء معدلات الفائدة عالية لجذب أموال أجنبية كافية كي تستقر العملة.

وتتوالى المفاوضات ويقوم روبين بالجولة الأخيرة ليبرم الصفقة. وتزداد البطالة والإفلاس والفقر والجريمة ومعدلات الانتحار وعدد الأطفال الذين يعيشون في الشوارع. لكن العملة مستقرة ومالكي السندات متأكدون أنهم سيستردون أموالهم. وتعلن الوول ستريت جورنال أن البلاد "أنقذت" وتتم تهنئة قادة الدول المدينة لتفهمهم بأن التزامهم الأول كان تسديد الديون الأجنبية. ويُستأنف الاقتراض ثانية.

اشتراكية من أجل الأغنياء

من المؤكد أن الولايات المتحدة جزء من هذا العالم وأن آلان ولاري وبوب كانوا الأبطال الأشداء الذين ألغوا القوانين المالية المحلية أيضاً. في العام 1999 ساعدوا مجموعات الضغط لصالح المصارف على إبطال قانون غلاس - ستيغال للعام 1993 الذي وُضع لمنع رأسمالية المحسوبية التي سببت انهيار سوق الأسهم في العام 1929. لقد أظهر الانهيار أنه عندما تبيع المؤسسات المالية أسهم الشركات وتكون في الوقت ذاته الجهة التي تزودها بالقروض التجارية، تفسد قدرة المصارف على الحكم المستقل على الجدارة الائتمانية للشركات. لهذا السبب منعها قانون غلاس - ستيغال.

اغتاظت المصارف الكبيرة من تلك القيود، لكن قانون غلاس - ستيغال ظل نصاً مقدساً عند الشعبويين الديمقراطيين مثل عضوي الكونغرس رايت باتمان وهنري غونزاليس اللذين رئسا اللجنة المصرفية في مجلس النواب لسنوات. وبعد استيلاء الحزب الجمهوري على الكونغرس في العام 1994، تحركت المصارف لإبطال القانون، ووعدت بأنها ستحافظ على "جدران الصين" الفاصلة بين المهمتين المصرفيتين. ومع تولي روبين وسومرز السياسة الاقتصادية في البيت

الأبيض وباستيلاء الجمهوريون على الكونغرس، اغتيل قانون غلاس - ستيغال فعلياً، وكذلك مشروع قانون أضعف تقدم به الجمهوري المعتدل جيم ليتش من ولاية أيوا كان يترأس اللجنة. وكان إبطال قانون غلاس - ستيغال إشارة قوية إلى المصارف بأن رأسمالية المحسوبية التي شُجبت بشكل واسع في دول العالم الثالث تُشجع في أميركا.

واستمرت ممارسة الاشتراكية في الأسواق المالية والرأسمالية في أسواق العمل. ففي أيلول 1998 علمت "لجنة إنقاذ العالم" أن صندوق تحوط نيويوركي معقد اسمه "الإدارة الرأسمالية البعيدة الأجل" (LTCM) كان على وشك الانهيار. كان صندوقاً مفتوحاً فقط أمام من يستطيع ادخار مليون دولار، يديره المتمول المخضرم في وول ستريت جون ميريوذر، بمساعدة خبيرين اقتصاديين حائزين لجائزة نوبل. واستخدم الثلاثة نماذج رياضية ليديروا محافظهم، لكن تلك النماذج لم تنجح كثيراً في الأزمات. وبدأ LTCM يخسر مبالغ كبيرة من الأموال. وفجأة واجه الصندوق، على غرار كثير من خزانات دول العالم الثالث المأزومة، ديوناً مستحقة فاقت سيولته. كان الدائنون صفوة النخبة في وول ستريت: "سيتيغروب" و"غولدمان ساكس" و"ميريل لينتش" و"بير ستيرنز" و"تشايس" و"مورغان ستانلي".

وانطلق جرس الإنذار مجدداً. ومجدداً استنتجت "لجنة إنقاذ العالم" أن انهيار الحضارة المالية كان محتوماً إن لم ينقذوا المقامرين في وول ستريت. لهذا وبمساعدة روبين وغرينسبان، دعا رئيس فرع مجلس الاحتياط الاتحادي في نيويورك إلى اجتماع لدائني LTCM واستند عليهم ليقرضوا الصندوق أربعة مليارات دولار ليخرجوه من ورطته.

وبعد بضع سنوات انعكس أثر أبطال قانون غلاس - ستيغال في انهيار "إنرون". أصبحت للمصارف الآن مصلحة في إبقاء أسهم الشركة مرتفعة لتستمر في الحصول على أجور إصدار سندات جديدة وصفقات أخرى. واستمرت المصارف المتعاملة مع "إنرون" في إقراض الشركة المال حتى بعد أن اتضح

أن الشركة في ورطة كبيرة. وكلما كانت القروض السابقة أقل منطقية، ازداد دافع المصارف لتقديم قروض أكثر لتجنيب الشركة الإفلاس الذي سيكشف عدم شعور المصارف بالمسؤولية.

عندما كانت "إنرون" على شفير الانهيار، اتصل روبرت روبين الذي أصبح حينئذ رئيس اللجنة التنفيذية في "سيتيغروب"، إحدى الجهات المقرضة لـ"إنرون"، بريتشارد فيشر، المسؤول في وزارة الخزانة، سائلاً إياه أن يقترح على حكومة الولايات المتحدة أن تطلب من وكالات تصنيف المصارف أن توقف تخفيض قيمة أسهم "إنرون" بينما كانت المصارف الدائنة تناقش إمكانية تقديم قروض أكثر للشركة.

نادي NAFTA لـ"العائدات المرتفعة"

روبين رجل ذكي ومتأن. هو ليس تاتشرياً كارهاً لشبكات الأمن الاجتماعي. وهو يعتقد أن الحكومة يجب أن تكون مسؤولة عن إعادة تدريب الناس الذين فقدوا وظائفهم وأنها يجب أن تقدم مساعدات أكثر لتعليم الأطفال الفقراء، بالإضافة إلى فعل شيء لمساعدة الناس في المدن الداخلية.

هو لا يؤله شركات الاستثمار. يقول: "أتذكر في زمن أزمة كوريا الجنوبية كم أذهلني نقاش مع مصرفي بارز في نيويورك بقلة معرفته ومعرفة شركته بالبلاد التي منحتها كمية وافرة من الدين... فعلى الرغم من أن مبادئ الاستثمار الخطر في البلدان التي تعاني مشاكل سياسية واقتصادية يجب أن تكون واضحة، كانت العقلية السائدة تقلل أهمية هذه الأخطار أو تتجاهلها في السعي إلى العائدات"[9].

لكنه عضو في الطبقة الحاكمة أولاً. لذلك يرى العالم من خلال عدسات الناس الذين يشبهونه ويتعامل معهم ويلعب التنس معهم. لهذا، وعلى الرغم من

9. Rubin and Weisberg, *In an Uncertain World*, p. 282.

مخاطرة المصرفيين الجهلة كي "يصلوا إلى الغنيمة"، استخدم روبين موهبته وتأثيره كي يسهّل للجهلة الجشعين المقامرة بأموال الآخرين، مدعياً طبعاً أنه لا يسعى إلى مساعدة أصدقائه بل لإنقاذ النظام وكل الناس الصغار الذين قد يتأذون.

أكد لنا روبين في مذكراته أنه يعتقد أن "الحكومات يجب ألا تقلق من محنة أي مؤسسة أو شركة خاصة، لكن إن هدد ذلك الوضع النظام المالي، يجب أن تتدخل الحكومة، وهو الخيار الأفضل من بين خيارات سيئة". قال في خطاب ألقاه في العام 1998 أثناء الأزمة المالية الكورية: "نحن لن نعطي نيكلاً واحداً لمساعدة أي دائن أو مستثمر... لكن أي عمل يجبر المستثمرين أو الدائنين رغماً عنهم على تكبد خسائر، مهما بدا ذلك مناسباً، فسيهدد بنتائج معاكسة خطيرة. يمكن أن يدفع المصارف إلى سحب أموالها إلى خارج البلدان المتورطة، وأن يقلل قدرة هذه البلدان على الوصول إلى مصادر جديدة لرأس المال الخاص. وفي تطور هو ربما الأكثر دلالة، قد تنسحب المصارف من أسواق ناشئة أخرى"[10].

عندما تسرب تقرير عن دعوته للخزانة بخصوص "إنرون"، أصر روبين أن دافعه كان المنفعة العامة. "كان هناك قلق هام يتعلق بالسياسة العامة حول أسواق الطاقة، وليس فقط قلق ضيق حول وضع سيتيغروب. شعرت بأن تدخلاً معتدلاً من جانب وزارة الخزانة يمكن أن يشكل فرقاً في تجنب صدمة اقتصادية هامة للبلاد، هو فكرة تستحق مناقشتها مع المسؤولين هناك"[11].

إن إنقاذ النظام بانتقاء أفضل الخيارات السيئة بما يبدو أنه يصب في مصلحة الطبقة الاقتصادية التي يقوم أعضاؤها بالخيارات، هو قضية ثنائية

10. paul Blustein, *The Chastening: Inside the Crisis That Roched the Global Financial System and Humbled the IMF* (New York: Public Affairs Press, 2003), p. 203.

11. Rubin and Weisberg, *In an Uncertain World*, p. 339.

الحزب وثنائية الايدولوجيا. عندما احتاج روبين وكلينتون مساعدة لتمرير NAFTA، لجآ إلى هنري كيسنجر طلباً للنصح. وعندما احتاج روبين وسومرز النصح حول إندونيسيا، أحضرا كيسنجر وولفوفيتز. ولهذا دلالته لأن كيسنجر يعرف الرؤساء الجمهوريين وزبائنه هم أكبر الشركات العابرة للأمم. أما ولفوفيتز فكان سفيراً في إندونيسيا. وأثناء معركة الكونغرس حول NAFTA، حصل تطور ذو دلالة إذ طلب روبين من نيوت غينغريتش أن يطلب من آلان غرنيسبان أن يطلب من روش ليمبو أن يستخدم برنامجه الإخباري اليميني في الترويج للاتفاقية.

على الرغم من خلافاتهم التكتيكية والحزبية وتخصصاتهم المختلفة، هم يسبحون جميعاً في بركة العلاقات الشخصية والمهنية التي يستمدون منها ثروتهم وقوتهم. من الطبيعي أن يقرروا خدمة البلاد بطرق تغذي المياه التي تقيم أود حياتهم. وليست متابعة مصلحة الطبقة مسألة فساد شخصي تماماً. وفي معظم الحالات يعجب من يقوم بذلك حين يتساءل أحد عما يفعلونه.

قبل سنوات، أقام "مركز شورينستاين للصحافة والسياسة" في "هارفارد" غداء غير رسمي لرؤساء مؤسسات البحوث المتخصصة في السياسات في واشنطن. كان الغرض منه إعطاء الصحافيين نصائح عن كيفية تقييم المعلومات المستقاة من مصادر مختلفة. واقترح أحد الضيوف أن الصحافيين ينظرون في مصدر تمويل مؤسسات البحوث. وسبب هذا رد فعل فوري من رئيس المنظمة التي تؤيد بشدة أقصى حرية للسوق. وقال إنه "شعر بالإهانة" لأن شخصاً أمكنه أن يقترح بأن الاقتصاديين المحترفين مثله يمكن أن يتأثروا بمصدر دعمهم. واهتزت الرؤوس بالموافقة.

هنا كان المدافع عن فرضية أن السلوك البشري يحركه الطمع بالمال ينكر أن آراءه يمكن أن تتأثر بمصدر دخله.

من ناحية، هذه وجهة نظر صحيحة. فالطبقة الحاكمة لا تدفع دائماً للناس كي يبدلوا آراءهم بمقدار ما تشجع الناس الذين تعزز آراؤهم بنية السلطة إلى

الانضمام إلى عضويتها. وهي تدفع للذين يُعتبرون "مدخلاً" يُعتد به إلى جهاز شعبي مضخم للآراء. أما خلاف هؤلاء فيصبحون لوحدهم على هامش النقاش العام.

ما يُكشف أحياناً من أمثلة على الفساد الشخصي في القمة هو عادة ضئيل الحجم - بطاقة إلى مباراة رياضية أو وظيفة لعشيقة أو رحلة مدفوعة تساوي بضعة آلاف من الدولارات. ويسأل المواطنون لماذا يعرض الشخص مهنته في مقابل مثل هذا المبلغ الصغير؟ الجواب طبعاً هو لو أنهم فكروا في الأمر لما فعلوه. يعيش أصحاب السلطة والنفوذ في عالم من الامتيازات الطبقية. يأخذون البطاقات والوظائف والرحلات المجانية لعقود. وتكون المرة الأخيرة التي يمسك بهم فيها هي مجرد حظ عاثر. لقد تجاوزوا الحد كثيراً لذلك لا يفكرون بالأمر فعلاً.

من غير المحتمل أن يأمر ريتشارد تشيني أحداً ما في البنتاغون أن يعطي عقداً حصرياً لـ"هاليبرتون". ليس ذلك إجبارياً. تعرف مكاتب الوساطة مسبقاً العلاقة بين الشركة ونائب الرئيس. زيادة على ذلك قامت "هاليبرتون" بأعمال كثيرة للبنتاغون إلى درجة يمكن فيها لمكاتب الوساطة بسهولة وبأمانة كبيرة تبرير إعطاء الشركة عقوداً غير تنافسية. إن تأييد تشيني لزيادة تمويل الجيش والحرب في العراق مرتبط خصوصاً بمصلحة العالم الذي ينتمي إليه، أي دائرته من الأغنياء وأصحاب النفوذ الذين يدعمونه دائماً وينتظرون مشاريعه. لا حاجة لانتهاك قوانين تضارب المصالح.

ثمة سبب أقل للشك في نزاهة روبرت روبين الشخصية على الرغم من أن عالم وول ستريت الذي رباه أثرى بشكل فاحش من سياسات التحرير المالي والتجاري التي أيدها بنجاح عندما كان في منصبه قيصراً لسياسة كلينتون الاقتصادية.

لهذا وكما رأينا كان تعطيل القيود المكسيكية على الاستثمارات في

مصارفها هدفاً غير قابل للتفاوض إطلاقاً لكل من إدارتي جورج إتش دبليو بوش وكليتون. وقدمت أزمة البيزو فرصة لتسريع الخطة.

يخبرنا روبين أنه في زمن أزمة البيزو "لم أعرف كثيراً عن مشاكل المكسيك الاقتصادية". وتحتمل كلمة "كثير" تفسيرات كثيرة. لكنه عرف بالتأكيد بعض الأمور. إلى جانب لويد بنتسن، أقنع روبين كليتون بجعل **NAFTA** أولوية قبل الرعاية الصحية. وفي ثمانينيات القرن العشرين، عندما كان روبين يمثل "غولدمان ساكس"، نصح كارلوس ساليناس، الذي كان وقتئذ وزيراً للتخطيط والخزانة في المكسيك، باستخدام صناديق التحوط للحماية من تقلبات العملة. وظل هذا التدبير مخفياً عن المكسيكيين لأن ساليناس لم يرغب في أن يظهر معتمداً على وول ستريت في سياسته الاقتصادية. وعندما أصبح ساليناس رئيساً نجح روبين شخصياً في إقناعه بإعطاء "غولدمان ساكس" عقداً بقيمة 3.2 مليار دولار لضمان خصخصة شركة الاتصالات الحكومية "تيليميكس".

ويكتب ساليناس في مذكراته معلقاً على خصخصة "تيليميكس" يقول: "للعمليات التي تشمل أسواقاً في أجزاء أخرى من العالم، اخترنا وكيلاً مصرفياً غولدمان ساكس التي يرأسها روبرت روبين الذي أصبح فيما بعد وزير الخزانة في عهد كلينتون. وعرف روبين تفاصيل خصخصة تيليميكس بالإضافة إلى الخطوات التفصيلية المأخوذة للضمان والاستقرار"[12]. وعندما استدعاه البيت الأبيض في عهد كلينتون ليسأله إن كان يريد أن يدير "المجلس الاقتصادي القومي" كان روبين في طريقه إلى المطار ليلتقي مع ساليناس في مدينة مكسيكو[13].

وعدد روبين في الكشف الذي قدمه عندما ذهب للعمل في البيت الأبيض

12. Carlos Salinas de Gortari, *Mexico: The Policy and Politics of Modernization* (Barcelona: Plaza and Janés Editores, 2002), p. 412.

13. Philip L. Zweig, «Goldmans Sachs' Spectacular Road Trip,» *Business Week*, November 1, 1993, p. 110.

في عهد كلينتون ستة زبائن مكسيكيين من بين الذين كانت تجمعه بهم "عقود مهمة"، هم الحكومة المكسيكية ووزارة المال والمصرف المركزي و"تيليفونوس دي مكسيكو" و"سيمكس"، وهي أكبر شركة للإسمنت في الأميركتين، و"ديسك سوسيداد دي فومنتو إندستريال"، وهي سابع أكبر تجمع صناعي في البلاد"[14]. وبعد قبوله للوظيفة في البيت الأبيض كتب لزبائنه يقول: "أنا أيضاً متشوق للاستمرار في العمل معكم وفقاً لمهامي الجديدة. وأتمنى أن أستمر في الاعتماد على اهتمامكم ودعمكم... وسأكون ممتناً لأي اقتراح تقدمونه"[15].

وفي الوقت الذي كان روبين يفاوض فيه على قروض الإنقاذ مع الحكومة المكسيكية، كان وزير الخارجية وارن كريستوفر قد أنقذ نفسه من تعاملات الإدارة مع شركة أميركية للنفط ذات علاقات تجارية مع إيران لأن زميلاً له في شركة قانونية عمل فيها كان يمثل الشركة. ولأن "غولدمان ساكس" باعتبارها دائناً رئيسياً للمكسيك كانت مستفيداً رئيساً من خطة إنقاذ المكسيك، سئل الناطق باسم وزارة الخزانة ما الذي جعل وضع روبين مختلفاً عن وضع كريستوفر، فرفض الإجابة[16].

ليس من المعقول بأنه هو وينستن لم يعرفا، على الأقل بشكل عام، أن الفساد ورأسمالية المحسوبية كانا يتغلغلان في الإدارة الرئاسية لكارلوس ساليناس. ولو أن روبين كان جاهلاً كما يوحي، سيكون مثالاً رئيسياً للمصرفيين الذين انتقدهم لقيامهم باستثمارات جاهلة كي "يصلوا إلى الغنيمة".

كان روبين على صواب في ما يتعلق بحاجة النظام المصرفي المكسيكي إلى الإصلاح، لكن فكرة أن فتحه أمام الملكية الأجنبية سيقضي على رأسمالية المحسوبية كان في غير محله. فعلاً قد يسأل شخص ما لماذا كانت النخبة

14. Andrew Wheat, «Rubin's Moral Hazard,» *Multinationalmonitor.org*, April 1994, http://www/multinationalmonitor.org/hyper/issues/1995/04/

15. Ibid.

16. Ibid.

التجارية المكسيكية متحمسة جداً لـNAFTA إن كان الهدف، وفقاً للادعاء التقليدي في واشنطن، إجبار عائلات الأقلية الحاكمة على التخلي عن امتيازاتها في الاقتصاد. تحمل قصة ثاني أكبر في مصرف المكسيك، واسمه "باناميكس"، إجابة.

كانت للمصارف شراكة حميمة مع الحكومة قبل أزمة العام 1982 لكنها زادت الأزمة سوءاً بتسهيلها هروب رؤوس أموال ضخمة بما هدد اقتصاد البلاد. وكي توقف حكومة ميغيل دي لامدريد هروب رأس المال، أممت المصارف، وبعد عقد باعها ساليناس مرة أخرى إلى القطاع الخاص بدءاً من العامين 1991 و1992[17].

واشترت نقابة أسسها روبرتو هيرنانديز راميريز، العضو في النخبة الحاكمة في المكسيك المقرب من ساليناس وزوديللو وفوكس، "باناميكس" من حكومة ساليناس في مقابل 2.3 مليار دولار. واستغل هيرنانديز صداقته الحميمة مع ساليناس ليستفيد من خصخصة المشاريع الحكومية التي ساعدت "غولدمان ساكس" في ضمانها.

لكن هيرنانديز والملاكين الآخرين النافذين كانت تنقصهم الكفاءة في إدارة المصارف، وكانت تنقص حكومة ساليناس الكفاءة في تنظيمها. وتفشى الفساد وصرف النفوذ. كان أحد المصرفيين الجدد، كارلوس كابال بينيشي الذي مدحه كارلوس ساليناس كنموذج لرجال الأعمال الجدد، يستخدم مصرفيه ليقدم القروض لنفسه. وبعد أزمة البيزو بين العامين 1994 و1995، أفلس مصرفه، وهرب كابال تاركاً حل المشكلة للحكومة.

عندما أُلقي القبض على كابال في استراليا في ما بعد، اخبر الشرطة أنه خلال الحملة الرئاسية في العام 1994، صرف 25 مليون دولار من مصرفيه من

17. Nora Lusting, *Mexico: The Remaking of an Economy* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1998), pp. 163-164.

أجل حملة زيديللو الرئاسية. واتهمت المعارضة السياسية زيديللو بكفالته للمصارف التي تبرعت بشكل غير شرعي لـPRI. وعلى الرغم من هذا رفض زيديللو نشر أي من ملفات الكفالات الحكومية، هو الذي اعتبرته واشنطن نموذجاً للإصلاح بعد أن حل محل ساليناس الغارق في الفضائح[18].

وفي العام 1995، أفلس 12 مصرفاً من المصارف الـ18 التي خصخصت وكانت الأخرى تترنح. وكجزء من اتفاقية الإنقاذ المالي، وافق زيديللو على تسريع برنامج NAFTA بالسماح للمصارف الأجنبية بالملكية المرجحة، وأضاف حسماً ضريبياً خاصاً بالمشترين الأجانب. ووعد المصرفيين المكسيكيين بمساعدات تجعل المصارف جذابة أكثر للمستثمرين الأجانب.

وتحت الشعار الفضفاض لـ"الإصلاح"، شملت الصفقة شراء الخزانة المكسيكية بأموال مقترضة مبالغ ضخمة من القروض المصرفية الهالكة عموماً. وغُتّم على الكلفة الحقيقية بالنسبة إلى دافع الضرائب المكسيكي بإجراءات حسابية معقدة، لكن التقديرات تصل إلى 65 مليار دولار بين العامين 1995 و2003. وفي العام 2003، بلغت مدفوعات الحكومة الاتحادية للمصارف المشمولة بالإنقاذ المالي ثلاثة أضعاف مما كانت تستثمر في الطرق وبناء المدارس والمراكز الصحية والبنية التحتية[19]. وتشير إحصائيات الحكومة إلى أن 3.5 مليار دولار من أصل الإعانات الحكومية في العام 2004 بقيت في حسابات "بانامكس"[20].

وفي العام 2001، وبعد فترة قصيرة من الموعد الذي وافقت فيه الحكومة

---

18. Julia Preston and Samuel Dillon, *Opening Mexico: The Making of a Democracy* (New York: Farrar, Straus and Girous, 2004), p. 366.

19. Roberto Gonzales Amador, «Al Rescate de Bancos, 3 Veces Mas Recursos que a Infraestructura,» *La Jornada*, January 21, 2004.

20. Vanessa Prieto, Instituto para la Proteccion del Ahorro Bancario, e-mail message to author, January 13, 2005.

المكسيكية على رفع القيود عن التملك الأجنبي للمصارف، اشترت "سيتيغروب" "باناميكس" من مجموعة هيرنانديز في مقابل 12.5 مليار دولار[21]. وكان رئيس مفاوضي "سيتيغروب" روبرت روبين الذي أصبح بعد تركه للخزانة رئيس اللجنة التنفيذية في المجموعة المصرفية.

لم ينتهك أي من هذه الأمور القوانين أو القواعد الرسمية للأخلاقيات. ولا يوجد دليل على أن روبين عرف عندما كان وزيراً للمال بأن وظيفته التالية ستكون في "سيتيغروب". وسيكون الأمر أغرب لو لم يستغل معرفته وعلاقاته ليعزز المؤسسة التي تشغله بعد أن تسلم وظيفة فيها. ولهذا دفعوا له 17 مليون دولار نقداً وأسهماً وخيارات أسهم في العام 2003[22]. هذه هي الطريقة الدقيقة التي يعمل فيها النظام الاقتصادي الطبقي في القمة. وقد عمل دائماً على هذا المنوال. والفارق هو أن النظام الطبقي في هذا العصر يعبر الحدود. وعُيِّن روبرتو هيرنانديز راميريز عضواً في مجلس إدارة "سيتيغروب".

أما إرنستو زيديللو فعُيِّن عضواً في مجلس إدارة "ألكوا". وأصبح رئيساً للهيئة العليا للأمم المتحدة للتمويل من أجل التنمية، ومنسقاً لحملة الأمم المتحدة لأهداف الألفية حول نظام التجارة المتعددة الطرف، ورئيساً مشاركاً للجنة الأمم المتحدة للقطاع الخاص والتنمية، ورئيساً مشاركاً للجنة العالمية للسلع العامة العالمية. وعُيِّن مديراً لـ"مركز دراسات العولمة" وأستاذاً جامعياً في الاقتصاد والسياسة الدوليّين في "جامعة يال".

تُعد قصة "باناميكس" مثالاً على الأساليب الكثيرة التي استخدمت فيها

21. Paul Beckett and David Luhnow, «Citigroup Agrees to Buy Mexico's Banacci-Banamex's Parent to Be Sold in Record Deal Totaling $12.5 Bil,lion Cash, Stock,» *Wall Street Journal*, May 18, 2001, p. 3A.

22. patrick McGeehan, «The Paycheck for the Ex-Chief at Citigroup: $111,000 a Day,» *New York Times*, March 17, 2004, sec. C.

النخب المكسيكية والأميركية NAFTA لتبادل المنافع وتعزيز سلطتها الاقتصادية. واشترى صديق ساليناس الحميم كارلوس سليم "تيليميكس" المخصخصة وأعطي احتكاراً محمياً للهاتف. ورفع سليم مباشرة أسعار المكالمات 170 بالمائة. وعلّق عالم السياسة المكسيكي لورنزو ماير قائلاً: "مع زيادة الأجور بنسبة 18 بالمائة وزيادة أسعار المكالمات بنسبة 170 بالمائة، ليس من الضروري أن يملك المرء عبقرية مالية لينجح في عالم الأعمال"[23]. وقبل انقضاء عقد، أصبح سليم أغنى رجل في أميركا اللاتينية.

والمثال الآخر هو صديق ساليناس، إميليو أزكاراغا، مالك الإمبراطورية التلفزيونية "تيلفيزا" التي تمسك بـ90 بالمائة من الأسواق المكسيكية. لقد نال حماية لـ12 سنة من أي منافسة. ويستمر هيرنانديز وسليم وأزكاراغا كما كانوا جزءاً من مجموعة مغلقة من رجال الأعمال المؤيدين لـPRI وفي شباط 1993، وخلال عشاء في بيت أحدهم، وهو أنطونيو أورتيز مينا، جمع ساليناس 5.2 مليون دولار من 30 رجل أعمال لانتخابات PRI في العام 1994. ويلاحظ الصحافي أندرياس أوبنهايمر أن إجمالي الناتج المحلي المكسيكي يساوي 5 بالمائة من نظيره الأميركي، أي ما يعادل اقتصاد ولاية أوهايو. ومع ذلك جمع رجال الأعمال الـ30 الضيوف خمسة أضعاف ما صرفه الحزب الديمقراطي في كل حملته الرئاسية في العام 1992[24].

ويقارن أوبنهايمر أزكاراغا وسليم وهيرنانديز بباروناتِ المطاط في الولايات المتحدة في أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر. لكن رغم الخطابة الليبرالية الجديدة حول جلب المنافسة إلى المكسيك، لم تكن لمفاوضي NAFTA مصلحة بإضافة شروط مضادة للاحتكار في صفقتهم. ويكتب ماير عن الأقلية

23. Andres Oppenheimer, *Bordering on Chaos* (New York: Little, Brown, 1996), p. 92.
24. Ibid., p. 89.

الحاكمة: "اكتشفوا أهمية استغلال سلطة الحكومة في خدمة مشاريعهم، وبهذا جمعوا ثروات خرافية. كان قادة الحكومة يعملون معهم يداً بيد لمصلحة الطرفين ولإلحاق الضرر بالمجتمع"[25].

وهكذا نشرت NAFTA الأسواق الحرة وفرصة "العائدات الكبيرة" - لكن للأقلية الغنية فقط.

25. Ibid., p. 93.

القسم السابع

NAFTA: من حصل على ماذا؟

"كانت NAFTA ناجحة بكل المقاييس. لقد زاد استئصال العوائق التجارية الاستثمار والتشغيل وعزز المنافسة".

بيان مشترك لروبرت بي زوليك، الممثل التجاري الأميركي، والمبجل جيمس بيترسون، وزير التجارة العالمية الكندي في 16 تموز 2004.

"إذا أردت تحسين حياتك، عليك أن تذهب إلى الولايات المتحدة".

جار لشاب مكسيكي مات مع 18 آخرين وهم يحاولون عبور الحدود.

"دعوني أخبركم. ستجدون أشخاصاً عملوا هناك نحو 30 سنة، وكانوا يكسبون تسعة دولارات في الساعة. وأسسوا أسراً واشتروا بيوتاً... وشاهدوا كل ذلك يضيع في اللحظة التي كانت تقترب فيها أكثريتهم من النهاية، وكانت الحياة بدأت تبدو جيدة... ما اعتقدوه ضوءاً في نهاية النفق كان قطار شحن غريباً آتياً بأقصى طاقته".

كريس سيلفيرا، مندوب نقابي، بمناسبة إغلاق "سوينغلاين ستايلر"، في بروكلين، نيويورك(*)

---

* The epigraphs to this chapter are drawn from a joint statement given on July 16,

لا يوجد مكان أفضل من أميركا الشمالية لاختبار الزعم بأن الليبرالية الجديدة ترفع مستويات المعيشة للأغنياء والفقراء معاً. ولا تمتاز دولة نامية غير المكسيك بحدود طولها ألفي ميل مع أغنى سوق استهلاكية في العالم حيث بإمكانها تصدير بضائعها وعمالها الفائضين. ولا تقدم أي دولة نامية أخرى لمستثمريها شبكة أمان مدعومة من الخزانة الأميركية التي أكدت للمستثمرين الأجانب في العام 1995 أنها تعتبر المكسيك "أكبر من تُترك لتنهار". وإن لم تنجح الليبرالية الجديدة في المكسيك، فمن الصعب تخيل نجاحها في أي مكان آخر. وبالنسبة إلى المستثمرين الأميركيين يجب أن يجعل قرب المكسيك أسواقها وقوانينها وثقافتها التجارية مفهومة أكثر من أي اقتصاد ناشئ آخر.

وتبدو المكسيك مستقرة سياسياً أيضاً وتخلو من الحركات السياسية والدينية المتشددة المعادية للغرب كتلك الموجودة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا. ويمكن أن يشعر المستثمرون بالارتياح كون المكسيك ضمن مدى جيش الولايات المتحدة، إذا تهددت مصالحهم التجارية، مثلما ظنت واشنطن عندما أرسلت قواتها لتحتل فيراكروز في العام 1914.

وبالنسبة إلى الطبقة التجارية الكندية التي تنمو تجارتها واستثماراتها في المكسيك لكنها ما تزال صغيرة، يجب أن يتضمن اختبار الليبرالية الجديدة أيضاً تأثير اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة للعام 1989. ومقارنة بجهود التكامل للبلدان الأخرى المتطورة، في أوروبا مثلاً، تبدو الظروف مؤاتية أكثر،

= 2004, by U.S. Trade Representative Robert B. Zoelick, Mexico's Secretary of Economy Fernando Canales, and the Honorable James Peterson, Canada's Minister of International Trade' Mary Jordan and Kevin Sullivan, «Migrants' Deaths Reverberate at Home; Friends, Relatives in Mexico Know Risks of Border Crossing,» *Washington Post*, May 16, 2003, p. 1A; and John R. MacArthur, *Selling Free Trade: NAFTA, Washington, and the Subversion of American Democracy*, p. 51.

إذ تشترك الولايات المتحدة وكندا بحدود غير محمية طولها ثلاثة آلاف ميل، وثقافة ولغة مشتركتين (باستثناء كيبيك التي تتحدث لغتين)، ولم تتقاتلا منذ أن كانت كندا مستعمرة بريطانية في حرب العام 1812.

وقد مرّ الآن على NAFTA أكثر من عقد وعلى CUFTA عقد ونصف العقد. وهذه فترة معقولة من الزمن لتقديم رؤية وتوقعات محتملة لمن سيستفيد من ماذا سيعلي صعيد التكامل العالمي المبني على مبادئ الليبرالية الجديدة.

نظرة من الأعلى

في 9 كانون الأول 2002، تجمع أعضاء من الطبقة الحاكمة في واشنطن في "مبنى رونالد ريغان" الجديد و"مركز التجارة الدولية" ليحتفلوا بالذكرى السنوية العاشرة لإكمال مفاوضات NAFTA. كان المتكلمون الصباحيون الثلاثة الذين عقدوا الصفقة، وهم جورج إتش دبليو بوش وكارلوس ساليناس وبريان مولروني. وغصت قاعة اجتماعات الصالة الكبيرة بالصنف ذاته من الناس بل حتى بكثير من الوجوه ذاتها التي حضرت تجمع كليتتون في البيت الأبيض في العام 1993.

وتلا الأصدقاء الحميمون من الحزبين الخطابات الصباحية. ومدح الرئيس السابق بوش بيل كلينتون لـ"قتاله من أجل NAFTA بعد أن ترك البيت الأبيض" ومجّد مساعدي كلينتون ماك ماكلاري وريتشارد فيشر وديمقراطيين آخرين على شجاعتهم. وقدم عضو الكونغرس الديمقراطي السابق لي هاملتون الذي سيعينه جورج دبليو بوش بعد فترة قصيرة رئيساً مشاركاً لـ"لجنة 9/ 11" الرئيس السابق الذي قال: "يصلح لي ليكون جمهورياً ممتازاً".

واحتفل المؤتمرون بـNAFTA كعمل ناجح، وبالقادة الثلاثة كأبطال تحدوا ناخبيهم بكلفة شخصية ضخمة. لقد هاجم كليتتون بوش في العام 1992 لعدم

حماية العمال والاقتصاد في NAFTA. أما في الانتخابات الكندية في العام 1993 فتعرض بريان مولروني لهجوم بسبب خيانته للسيادة الكندية. وفي المكسيك اعتبر طيف واسع أن الاتفاقية أدت إلى تدهور البيزو في كانون الأول 1994، ما دمر سمعة ساليناس. وبعد التوقيع على NAFTA أخرج المقترعون بوش من منصبه، وأصبح ساليناس أكثر قائد محتقر في تاريخ المكسيك الحديث، وتكبد حزب مولروني خسارة فادحة في الانتخابات التالية.

وفي احتفال الأصدقاء هذا، جادل القادة السابقون الثلاثة بأن التاريخ برأهم. قال بوش إن الاتفاقية أوجدت ملايين الوظائف الجيدة في أميركا. ووصف النقاد بأنهم فوضويون وخارجون على القانون وضيقو الأفق. وصفق له الحضور وأغلبيتهم من الرجال حين روى كيف كانت تطارده مجموعة من المتظاهرين ضد العولمة عندما واجهته "امرأة غير جذابة، أعتقدُ أنها كانت قبيحة" كانت تحمل لافتة تقول "اخرجوا من رحمي". نظر بوش إلى الأعلى بوجه جامد وقال لها: "ليست مشكلة على الإطلاق. لن ندخل"[1].

وأخبر بريان مولروني المستمعين أن التجارة الكندية مع الولايات المتحدة ازدادت إلى ملياري دولار في اليوم، ومع المكسيك إلى 10 مليارات دولار في السنة. وأمّنت التجارة (ليس بالضرورة NAFTA) وظيفة واحدة من كل أربعة وظائف جديدة في كندا وارتفع تدفق الاستثمارات إلى 21 بالمائة". وثبت بطلان خوف خصوم NAFTA بطلانه في كندا[2].

أما ساليناس فكان يملك أرقاماً أكثر. لقد ازدادت تجارة المكسيك الخارجية مع الولايات المتحدة من 88 مليار دولار في العام 1993 إلى 350

---

1. *Remarks by Former President George H.W. Bush*, NAFTA at Ten conference, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, D.C., December 9, 2002.
2. *Remarks by Prime Minister Brain Mulroney*, NAFTA at Ten conference, Washington, D.C., December 9, 2002.

ملياراً في العام 2002، وارتفعت الاستثمارات من أربعة مليارات دولار إلى 11 مليار دولار. وقال: "لقد أسكت مستوى التجارة ونوعية المنتجات التي عبرت الحدود أكثر المنتقدين حماسة"[3].

وفي اليوم التالي وفي مكسيكو سيتي فتح متظاهرون من المزارعين المتحمسين جداً عنوة الأبواب المزينة بالنقوش في الغرفة الدنيا للكونغرس المكسيكي وتجولوا بخيولهم في ممراتها، مستنكرين NAFTA ومطالبين الحكومة المكسيكية بإعادة التفاوض على المعاهدة. وأطلق المتظاهرون عنان الخيول والأبقار والحيوانات الأخرى على أرض المجلس التشريعي وأجبروا أعضاء الكونغرس المذعورين على الاستماع إلى شكاويهم. وتلا ذلك الحدث شهر ونصف الشهر من التظاهرات المعادية لـNAFTA قام بها مزارعون ومعلمون وعمال في كل المكسيك، تكللت بتظاهرة في 1 شباط التي تجمهر فيها أكثر من مائة ألف شخص في زوكالو، وهي الساحة الرئيسة الضخمة في مكسيكو سيتي التي تقوم في مقابل القصر الوطني.

جاؤوا ليصبوا غضبهم على إفلاس منتجي الذرة والألبان المكسيكيين الصغار بعد أن غمرت NAFTA أسواقهم بمنتجات مدعومة مالياً من الزراعة الأميركية والكندية.

كانت التظاهرة ملونة ونشطة: عائلات في شالات وتنانير وقبعات تقليدية، تطبخ وجباتها في خيم متنقلة في الشوارع وتحمل لافتات صنعتها بأنفسها تشجب خيانة ساليناس وخلفه زيديللو وتتهم الرئيس فيستني فوكس بأنه يفضل الولايات المتحدة على المكسيك. ولوح المحتشدون بصور مقدسة لإيميلو زاباتا وعذراء غوادالوبي.

كان أكبر احتجاج ريفي ضد الحكومة منذ العام 1930. وفي استطلاع

---

3. *Remarks by Carlos Salinas*, NAFTA at Ten conference, Washington, D.C., December 9, 2002.

للرأي أجري في كانون الثاني 2002 ليصادف الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية، رأى 52 بالمائة من المكسيكيين أن بلادهم كانت خاسرة في الاتفاقية[4]. وتردد صدى نتائج الاستطلاع المكسيكي في الولايات المتحدة وكندا.

"صوت الابتلاع العملاق" للأجور المتدنية

تجاهلت وسائل الإعلام في الولايات المتحدة التظاهرات المكسيكية. وقبِل النقاد عموماً وجهة نظر القائمين على "مركز ريغان". في نظرهم كانت NAFTA ناجحة، وكان المتظاهرون ضدها فوضويين وغير عقلانيين أو يبالغون في عرض الواقع المؤلم لكن المحتوم القاضي بخسارة بعض الناس في سبيل التقدم. أما بالنسبة إلى الاستطلاعات، فقالوا إن من الواضح أن الناس يجهلون الحقائق.

لكن الحقائق كانت تدعم فعلياً الانطباعات الشعبية. كانت أرقام جورج إتش دبليو بوش مزيفة. لقد تم التوصل إليها بإضافة الوظائف التي تحققت جراء التصدير من دون طرح الأعداد الأكبر التي ضاعت جراء الاستيراد. يشبه الأمر احتساب رصيدك بإضافة الإيداع إليه من دون طرح الشيكات التي تسحبها منه. ادعى بوش وكليتون أن NAFTA ستنتج وظائف جديدة للأميركيين لأن الفائض التجاري مع المكسيك سيزيد، لكن بعد العام 1994 أصبح هذا الفائض عجزاً، وأنتج المنطق ذاته خسارة تسع مائة ألف وظيفة بحلول العام 2002[5].

وأخفى أثر NAFTA المباشر في العمال الأميركيين ازدهار التجارة في تسعينيات القرن العشرين. فقد نما اقتصاد الولايات المتحدة بين العامين 1993 و2000 بصافي 16 مليون وظيفة. لكن لأن NAFTA سببت خسارة صافية

---

4. «On rhw Tenth Anniversary of NAFRA,» Ipsos-Reid Corporation, December 8, 2002, http://www.ipsos-na.com/news/pdf/media/mr021208-1tb.pdf.

5. Robert E. Scott, «The high price of 'free' trade: NAFTA's failure has cost the United States jobs across the nation,» Economic Policy Institute, Washington, D.C., November 17, 2003, http://www/epinet.org/content.cfm/briefingpapers-bp147.

للوظائف، لا يمكن عزو أي جزء من الزيادة الصافية إليها. وبالنتيجة كان الاقتصاد الأميركي في تسعينيات القرن العشرين مثل شركة يخفي توسع تجارتها الداخلية خسائر عملياتها الخارجية، أي العجز التجاري مع كندا والمكسيك وأكثرية دول العالم الباقية.

وبمجرد التصديق على NAFTA، عمدت الشركات التي كان مديروها التنفيذيون أكدوا للكونغرس أنهم مهتمون بالمستهلك المكسيكي وليس بالعامل المكسيكي إلى تغيير وجهتها. ففي تشرين الثاني 1998، تخلّصت "إيستمان كوداك" من 1145 وظيفة بنقلها الإنتاج إلى المكسيك. ونقلت "جنرال إلكتريك" 5524 وظيفة على الأقل. وأرسلت "ألايد سيغنال" التي ترأس مديرها التنفيذي الحملة الدعائية لـNAFTA 1633 وظيفة على الأقل إلى المكسيك. ونقلت "جونسون أند جونسون" 410 وظائف إلى المكسيك و"كمبرلي - كلارك" 1327 وظيفة.

وهذه الأرقام هي الحدود الدنيا. هي مأخوذة من التقارير التي طلبت وزارة العمل الأميركية من الشركات أن تدرجها في ملفاتها حتى العام 2002 عندما قالت إدارة بوش إن الشعب ليس بحاجة إلى أن يعرف. لكن الأرقام هي قمة الجبل الجليدي. هي لا تعكس خسارة الوظائف لدى المقاولين الفرعيين ومخازن البقالة والخدمات المحلية. فعندما أغلقت شركة الألبسة "أوشكوش بغوش" مصنعاً في سيلينا في ولاية تينيسي لتنقل الإنتاج إلى المكسيك، ارتفعت البطالة إلى 35 بالمائة في المدينة – المقاطعة وانهار قطاع البيع بالتجزئة، وتلت موجة من الهجرة إلى الخارج. أما الساحة الرئيسة التي كانت تغض بالحركة ويمثّل مبنى قرميدي من العام 1870 يضم المحاكم معلماً لها فقرغت مبانيها التجارية. وقال أحد المقيمين: "رجعت المقاطعة 40 سنة إلى الوراء، ففي غضون ثلاثة أسابيع لم تعد هناك وظائف"[(6)].

---

6. Margo Athans, «U.S. Town Pays Steep price for Free Trade-Tennessee jobs go to Mexico,» *Baltimore Sun*, May 22, 2000.

وأعطى التهديد بالانتقال إلى المكسيك الشركات أفضلية هائلة في مفاوضات الأجور والمنافع مع العمال الأميركيين، وانتُزعت إعانات مالية من الحكومات المحلية. واستنتجت البروفيسورة كيت بيرونفنبرينر من "جامعة كورنيل" في دراسة أجرتها لصالح وزارة العمل الأميركية أن NAFTA سمحت للمديرين الأميركيين بتهديد عمالهم بأنهم سينتقلون إلى المكسيك إذا لم يوافقوا على تنازلات مالية. ووثقت حالات كانت الشركات تضع فيها الآلات في شاحنات مكسيكية متوقفة خارج المصانع التي دارت فيها نزاعات مع العمال[7].

لقد أصبحت المكسيك بعد فترة قصيرة عاملاً رئيساً في قرارات الإنتاج للمصنّعين الكبار. لم تنقل المؤسسات عملياتها إلى المكسيك فحسب، بل طلب تجار التجزئة الكبار ومصنّعو السيارات والأجهزة وصناعات أخرى كذلك من مورّديهم الأميركيين أن يقبلوا بالأسعار التي يعرضها المورّدون المكسيكيون، الأمر الذي أجبر المورّدين الأميركيين على نقل عملياتهم إلى المكسيك أيضاً.

ساهمت NAFTA مساهمة رئيسية في زيادة اللامساواة بين الأميركيين. ويظهر ذلك جلياً وخطيراً في الحصص الصغيرة من الإنتاجية المتزايدة التي كانت من نصيب عمال الصناعات السلعية، وهي التي تصنع أكثر المنتجات اتجاراً في العالم. فبين العامين 1993 و2000، ارتفعت إنتاجية العامل في التصنيع بنسبة 57 بالمائة بينما ارتفعت الأجور بنسبة ستة بالمائة.

كان وضع العمال في كندا أفضل قليلاً. فقد كانت التجارة مع المكسيك صغيرة وذات تأثير قليل في السوق الكندية. فمنذ توقيع CUFTA في العام 1989، ازداد الفائض الكندي مع الولايات المتحدة وأمّن وظائف أكثر

7. Kate Brofenbrenner, «The Effects of Plant Closings and the Trheat of Plant Closings on Worker Rights to Organize,» supplement to *Plant Closings and Worker Rights: A Report to the Council of ministers by the Secretariat of the Commission for Labor Cooperation* (Berman Press, 1993), p. 17, http://www.ilr.cornell.edu/library/downloads/keyWorkplace Documents/Reporton Plant Closing.pdf.

للكنديين. لكن عملياً يعزو كل المراقبين الهامين السبب الرئيسي للفائض الكندي ونمو الوظائف الذي سببته التجارة إلى الهبوط الهائل للدولار الكندي خلال العقد التالي لتوقيع CUFTA.[8]

تعاني كندا من بعض المشاكل "البنيوية" الأساسية في قطاعها الصناعي مثل المعامل الصغيرة جدا التي تعاني من نقص في رأس المال والاستثمار في الآلات الحديثة، والبحث والتطوير، والتدريب. وبمعنى ما، سُوقت CUFTA وNAFTA كوسيلة للحكومة لتحل هذه المشاكل من دون تورط مباشر أكبر في الاقتصاد سيواجه تحدي الامتيازات والإيديولوجية المحافظة المتزايدة لطبقة الشركات الكندية. قال بيتر نيكلسون، المصرفي السابق والمستشار الحكومي الكندي، إن مؤيدي CUFTA اعتقدوا أنها "ستجعل الشركات الكندية تستعد وتنافس في سوق أميركا الشمالية"، لكن أفضل ما فعلته "كان الانتقال عبر الحدود وسلوك الطريق الأقل صعوبة".[9]

ليس من المدهش أن تقع المصائب في الوسط والأسفل وليس في القمة. فكما حصل في الولايات المتحدة، حقق العمال الكنديون قليلاً من أرباح

8. As Andrew Jackson, chief economist of the Canadian Labor Congress, points out, manufacturing productivity growth in Canada fell substantaially after 1995, while it accelerated in the United States. Since the trade between the two nations rose, and since trade with the United States loomed much larger in the Canadian economy, one would have expected the labor costs of Canadian producers to rise relative to U.S. competitors. Instead, unit labor costs in U.S. dollars fell faster in Canada, indicating that it was the fall in the Canadian dollar, rather than efficiencies resulting from trarde, that increased Canada's surplus with the United States. Andrew Jackson, «From Leaps of Faith to Hard Landings: Fifteen Years of Free Press,» Canadian Centre for Policy Alternatives, December 2003, p. 5, http://www.policyalternatives.ca/documents/National-Office-Pubs/leaps of faith.pdf.

9. Murray Dobbin, «CEO's Sell Out the Nation,» *Georgia Vancouver Straight*, British Columbia, April 7, 2005, http://www/straight.com/content/cfm?id-9320.

الإنتاجية في ذلك العقد من الزمن. لقد هبطت الأجور الحقيقية في الصناعة السلعية بين العامين 1993 و2000 فيما ازدادت الإنتاجية 22 بالمائة. وبين العامين 1990 و2000، ارتفعت حصة الأغنياء الذين يشكلون 10 بالمائة من الكنديين من الدخل من 36 إلى 42 بالمائة. وارتفعت حصة القمة التي تشكل واحداً بالمائة من الكنديين من تسعة إلى 14 بالمائة.

والأهم ربما لغالبية الكنديين كان تآكل الإنفاق الاجتماعي العام. لقد وعد سياسيو الطبقة الحاكمة في كندا ودعايات الشركات في وسائل الإعلام بأن التجارة الحرة والاستثمار مع الولايات المتحدة سينقذان شبكات الأمان الاجتماعي الكندية برفع الإنتاجية وبذلك تزداد الأجور وعوائد الضرائب. لكن قبل أن يجف حبر CUFTA تبدل الاتجاه فجأة. أصبح تخفيض الأجور واختصار المنافع الاجتماعية من ضرورات التنافس مع الولايات المتحدة وقلّ الإنفاق الاجتماعي كثيراً.

وأصبح جان كريتيان مثل بيل كلينتون قائداً لكندا بسبب الانتقاد الذي وجهه إلى خصومه المحافظين لتقصيرهم في الإنفاق الاجتماعي. وعلى غرار كلينتون، أعطى كريتيان فور انتخابه الأولوية لاجتثاث العجز المالي الحكومي الذي سيسمح لليبراليين بأن يقوموا باستثمارات اجتماعية كما وعد. لكنه مثل كلينتون لم ينفذ وعده. وفي العام 1992 كانت نفقات الحكومة الكندية كحصة من إجمالي الناتج المحلي 43 بالمائة، أي أكثر بـ15 نقطة مئوية منه في الولايات المتحدة. وفي العام 2001 هبطت النسبة إلى 34 بالمائة، فتقلصت الفجوة مع الولايات المتحدة إلى نقاط مائوية.

من الواضح أن NAFTA لم تف بوعودها للعمال في الولايات المتحدة وفي كندا. كان من الممكن النقاش بأنها ناجحة لو أنها أفادت المكسيك – أي رفعت مستويات المعيشة للمكسيكيين العاديين أو وضعت اقتصاد البلاد في طريق النمو الذي عرضه مؤيدو الاتفاقية. ومن المنطقي أيضاً أن نقول لو أنها ولدت

الرفاهية للعمال المكسيكيين، كان العمال الأميركيون والكنديون سيستفيدون في نهاية المطاف من هذه السوق الجديدة لإنتاجهم.

فقر ريفي مدقع في المكسيك:
نتيجة متعمدة لـNAFTA

كان المزارعون المكسيكيون الذين اقتحموا أبواب الكونغرس المكسيكي فقراء. كانوا فقراء منذ أجيال لكنهم عاشوا. وفي دستور العام 1917 والعقد الاجتماعي الذي نظمه PRI في العام 1930 اعتراف بأن بقاءهم مهم للأمة. وفي مقابل التأييد السياسي للفلاحين، قدم PRI أسعاراً مدعومة للذرة والفول وإعانات مالية للماء والكهرباء والأسمدة. وكما في الولايات المتحدة وكندا أخمدت الإعانات المالية الحركة الطبيعية للناس من المزارع إلى المدن.

كان كثير من المزارعين المكسيكيين مرتابين من NAFTA التي طالبت بتخفيض مستمر للرسوم الجمركية على الذرة الأجنبية حتى تُلغى تماماً في العام 2008، ما وضع المزارعين المكسيكيين الصغار في منافسة مباشرة مع الشركات الزراعية الضخمة الأميركية والكندية. فالذرة الأميركية المدعومة مالياً يمكن أن تُصدَّر بأقل من كلفة الإنتاج بنسبة 25 إلى 30 بالمائة[10]. لكن ساليناس أخبرهم ألا داعي للقلق لأن PRI لن يتخلى عنهم. ووعد ببرنامج ضخم من المساعدات المالية والتقنية والتدريب سيزيد الإنتاجية ويسمح لهم بزراعة محاصيل مربحة.

لكن بعد سنة من توقيع NAFTA، سحب "الإصلاحيون" في PRI البساط

10. Mark Rithcie, Sophia Murphy, and Mary Beth Lake, *United States Dumping on World Agricultural Markets*, Institute for Agriculture and Trade Policy, Minneapolis, Minnesota, 2003, http://www.tradeobservatory.org/library/uploadedfiles/United States Dumping on World Agricultural Ma.pdf; see also Sergio Sarmiento, «Mexico Alert: NAFTA and Mexico's Agriculture,» *CSIS Hemispehre Focus* XI, no. 7 (March 4, 2003), http://csis.org/americas.pubs/hf-v11-07.pdf.

من تحت أقدام المزارعين. فقد هبط تمويل الحكومة المكسيكية لإعانات المزارعين وقروضها وبرامج المساعدة التقنية من ملياري دولار في العام 1994 إلى 500 مليون دولار في العام 2000[11].

ومثلما حدث في الولايات المتحدة، أخذت الشركات الزراعية المكسيكية الكبيرة أكبر الإعانات المالية؛ يذهب 85 بالمائة من المساعدات إلى 15 بالمائة من المزارع[12]. لكن NAFTA جعلت الفوارق أسوأ. فالمزارع المكسيكية الصغيرة، إذ خسرت كثيراً من أسواقهم المحلية لصالح الشركات الزراعية الأميركية والكندية، كرّست جهوداً أكبر للإنتاج المنزلي والمقايضة. لكن الحكومة تدعم فقط الإنتاج من أجل السوق، لهذا حصل المزارعون الصغار على مساعدة أقل وحصل المزارعون الكبار على الحصة الأكبر.

وقلص تزامن فتح المكسيك لاستيراد المواد الغذائية الأميركية المدعومة مع سحب الدعم من الفلاحين المكسيكيين الصغار قدرة المكسيك كثيراً على تقديم الغذاء الأساسي لسكانها، كالذرة والفول التي تُعتبر من ثوابت الوجبة المكسيكية. وأمّنت NAFTA توسعاً تدريجياً للواردات الأميركية من هذه المواد الأساسية المعفية جمركياً لمدة 15 سنة. لكن خلال سنتين ألغت حكومة زيديللو ضوابط الاتفاقية بشأن الذرة المعفاة من الضريبة بحجة أن المكسيك لم تعد تستطيع إنتاج ما يكفيها من الذرة، وهي نتيجة متوقعة. وفي العام التالي، ضاعفت حصة واردات الفول المعفي من الضريبة.

وعلى عكس التوقعات الواثقة، لم يحسّن فتح الزراعة ميزان المدفوعات المكسيكي. ففيما ازدادت الصادرات المكسيكية من الفاكهة والخضار والأزهار

11. Carlos Salinas Gortani, «NAFTA at Ten: Yesterday, Today and Tomorrow,» speech at the NAFTA at Ten conference, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, D.C., December 9, 2002.

12. David Luhnow, «US Farm Bill Is Behind Mexican Domino Chain,» *Wall Street Journal*, March 5, 2003.

من الأجزاء الشمالية والغربية من البلاد بعد NAFTA، لم تستطع الاتفاقية تعديل الواردات المتزايدة من القمح والبذور الزيتية واللحوم من الولايات المتحدة[13]. وبعد عشر سنوات أصبحت المكسيك التي يعيش 25 بالمائة من سكانها في الأرياف تعتمد كثيراً على الولايات المتحدة في غذائها. وبين العامين 1993 و2002، أجبر مليونا مزارع على هجر أراضيهم، فانتقل بعضهم إلى المدن ووجد بعضهم حياة أفضل في الولايات المتحدة. وأصبح كثير منهم عمالاً مهاجرين داخل المكسيك.

بين تشرين الثاني وأيار من كل عام، يعمل مليون مكسيكي، أكثرهم من المزارعين المهاجرين، عمالاً مهاجرين في بلادهم. يعيش مائتا ألف منهم في قذارة في سينالوا التي بنت فيها الحكومة المكسيكية طرقاً وسدوداً وقنوات للري لتدعم ثروة 20 عائلة تسيطر على صناعات زراعية بقيمة 600 مليون دولار. ولاحظ أحد الصحافيين "أنهم لا يتركون منازلهم بحثاً عن أجور أفضل وإنما بحثاً عن أي أجر. ولا يكسب كثير من هؤلاء العمال المهاجرين داخلياً أي أجر إطلاقاً في بلدهم، ولا توجد وظائف مدفوعة في الجوار، ويعيشون فقط على الذرة والفول التي يزرعونها خارج منازلهم المهدمة"[14]. وتهاجر العائلات معاً، ويعمل الجميع، ولا توجد لا مدارس ولا رعاية صحية ولا حتى أدنى درجات السكن.

تكلم فيسنتي فوكس بصراحة عن حماية المهاجرين المكسيكيين في الولايات المتحدة، ولم يقل شيئاً عن المهاجرين المكسيكيين في المكسيك. فبعد انتخابه، وجد مراسلون صحافيون أطفالاً صغاراً بعمر 11 سنة يعملون في مصانع التعليب العائلية.

---

13. UN Food and Agriculture Organization, *FAOSTAT Database*, 2004, http://foastat.fao.org./faostat/collections? version-ext&hasbulk-0&subset-agriculture; 2004, http://www/ers.usda.gov/Data/FarmIncome/FinFidMu.htm.

14. Ginger Thompson, «Made in Squalor,» *New York Times*, May 6, 2001, p. 1.

ويعتبر خبراء الاقتصاد العالمي النتيجة الكارثية للاتفاقية على الريف المكسيكي نتيجة سيئة للتقدم لكنها غير مقصودة. لكن فتح السوق المكسيكية للشركات الزراعية الأميركية والكندية كان مقصوداً جداً، فهو أداة لهندسة اجتماعية تديرها الحكومة أكثر مما هي التزام بحرية السوق. أراد نظاما ساليناس وزيديللو أن يجبرا المزارعين على ترك الأرض ليزيدوا عروض العمل الرخيص لرأس المال الأجنبي. فخلال التحضير لـNAFTA، جعل ساليناس الكونغرس المكسيكي يبطل أجزاء من الدستور نصت على توزيع واسع للأراضي وحمت الحقوق الاجتماعية لقرى السكان الأصليين. أفادت النيويورك تايمز في تقرير لتينا روزنبيرغ بعد عشر سنوات من الاتفاقية بأن المسؤولين المكسيكيين استنتجوا منذ زمن بعيد "أن الزراعة الصغيرة كانت عاجزة، وأن الحل كان أن يجد الفلاحون عملاً آخر"[15].

وظائف قليلة في المدينة

لأنه كان يفترض بـNAFTA أن تجعل المكسيك دولة صناعية، فإن تجربة قطاع تصنيع السلع هي مقياس رئيس لنجاحها. لقد كسبت المكسيك 450 ألف وظيفة جديدة في قطاع التصنيع بين العامين 1993 و2003[16]. فقد كسبت 540 ألف وظيفة في معامل التجميع المسماة ماكيلادورات التي تصدر إلى الولايات المتحدة، وخسرت مائة ألف وظيفة في القطاع غير التجميعي.

أسست شركات الصناعة التجميعية في منتصف ستينيات القرن العشرين ضمن اتفاقية سمحت للشركات المكسيكية أن تصنع منتجات يمكن أن تصدر

15. Tina Rosenberg, «Why Mexico's Small Corn Farmers Go Hungry,» *New York times*, March 3, 2003, p.22A.

16. John Audley et al., *NAFTA's Promise and Reality: Lessons from Mexico for the Hemisphere* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2003), p. 15.

إلى الولايات المتحدة بمعالجة مكونات أميركية مستوردة وتجميعها. في البداية ركزت تلك الصناعات على الألبسة والأحذية ذات النوعية المنخفضة، لكنها امتدت في النهاية إلى قطع غيار السيارات والأجهزة الكهربائية الاستهلاكية. ويُبخس عمال تلك المصانع أجورهم بشكل سيء، وهم يعملون في ظروف خطرة. ولا تكفل الحكومة عملياً سوى النقابات المطيعة التي تسيطر عليها الشركات. وتساوي الأجور تقريباً ثلث الأجور في الصناعات المكسيكية التي تخدم السوق الوطنية(17).

وجادل مؤيدو NAFTA بأنها ستوجد سوقاً للطبقة الوسطى من البضائع الأميركية، ولن تخلق يداً عاملة رخيصة لإنتاج هذه البضائع، وتوقعوا بثقة أن الاتفاقية ستسبب اختفاء الصناعات التجميعية. وبدلاً عن ذلك تضاعفت اليد العاملة في الصناعات التجميعية من 550 ألف شخص إلى أكثر من 3.1 مليون في ذروتها في العام 2001.

يوضح تركز نمو المكسيك بعد NAFTA في الصناعات التجميعية مشكلة الاستراتيجيات الليبرالية الجديدة للتطوير التي تعتمد بكثافة على تصدير البضائع المصنعة بالعمل الرخيص. ويتطلب التطوير الاقتصادي المستدام ترابطاً بين أكثر الشركات الأساسية والشركات المحلية التي تستطيع تقديم المكونات والموارد والخدمات. لكن الصناعات التجميعية وُجدت حصراً لتستغل العمل الرخيص لتجميع أجزاء مستوردة من الولايات المتحدة وظلت من دون اتصال بالشركات المحلية ولذلك لم تحفز بقية الاقتصاد المكسيكي. وفي العام 2001 جاء عُشر المكونات المادية وموارد منتجات الصناعة التجميعية تقريباً من المكسيك(18).

17. Enrique de la Garza and Carols Salas, *La Situación del Trabajo en México, 2003* (México: Plaza y Valdes, 2003), Cuadro III. 10, p. 65.

18. León Bendesky, Enrique de la Garza, Javier Melgoza, and Carlos Salas, *La Industria Maquiladora de Exportación en México: Mitos y Realidades* (México, D.F.: Instituto de Estudios Laborales), July 2003.

وتشبه التجربة المكسيكية ما حصل في كثير من مناطق التصدير التي أُقيمت في بلدان العالم الثالث في كل العالم لتستفيد من العمل الرخيص. ولأن المواد الأولية والتموين والآلات تأتي من الشركات المتعددة الجنسية من خارج البلاد إلى المصانع، يُنقل القليل من التكنولوجيا. وتُجهّز المصانع عادة إما مجاناً أو بإعانات مالية من البلد المضيف، ما يسمح للشركات المتعددة الجنسية بإقامة فروع في مقابل تعهدات محددة. وعندما تجد مكاناً آخر في العالم يكون فيه العمل أرخص والإعانات أكثر سخاءً تغادر الفروع. في هذه البيئة، يكون الدافع قليلاً عند المستثمرين لتأسيس شركات تزود تلك الصناعة التجميعية بمواد أولية، ولا يبقى أي دافع عند أرباب العمل أو العمال للاستثمار في تطوير المهارات. واستنتج تقرير في العام 2000 أن العمل الحرفي الماهر يساوي 10 بالمائة من قوة العمل المكسيكية العاملة في الصناعات التجميعية، مقارنة بـ14 بالمائة على صعيد الاقتصاد المكسيكي كله[19].

في هذه الأثناء، انكمش عملياً سائر القطاع الصناعي المكسيكي الذي كان ينتج للسوق المحلية وكانت أجوره أعلى، فاقداً مائة ألف وظيفة بين العامين 1993 و2003. وهكذا حوّلت NAFTA في الواقع الوظائف من أجور عالية إلى أجور دنيا داخل المكسيك. كان هدف الليبرالية الجديدة إغلاق الفجوة بين الأجور في الولايات المتحدة والأجور في المكسيك لكنها بدلاً منه ذلك وسعتها. وفي العام 1975، أي أثناء "الأيام السابقة السيئة" من الانعزالية المكسيكية والاكتفاء الذاتي، كان متوسط الأجور يساوي نحو 23 بالمائة من الأجور في الولايات المتحدة. وفي العامين 1993 و1994، أي قبل تطبيق NAFTA مباشرة، بلغت النسبة 15 بالمائة، وفي العام 2002 بلغت 12 بالمائة[20].

---

19. Audley et al., *NAFTA's Promise and Reality*, p. 17.

20. George M. von Furstenberg, «Mexico in NAFTA: Welfare-Benefit Dissipation Due to Lack of a Common Currency,» paper presented at the annual meeting of the Allied Social Sciences Associations, Philadelphia, Pa., January 7, 2005, p. 2.

في المكسيك، كما في الولايات المتحدة وكندا، حوّلت العولمة بشكل عام وNAFTA بشكل خاص اهتمامات المستثمرين من دعم العقد الاجتماعي إلى تمزيقه. تبحث الشركات فردياً دائماً عن الكلفة الأقل، لكنها كطبقة يجب أن تدعم السياسات الكينزية لتحقق نمواً في الأجور وتؤمّن للمستهلكين المكسيكيين المداخيل اللازمة ليشتروا بضائعها وخدماتها. وأصبح الهدف الاقتصادي الأولي للطبقة الحاكمة إبقاء الأجور منخفضة ما أمكن.

وأظهرت التجربة صعوبة الخروج من مصيدة المنافسة بالأجور المنخفضة مع بقية العالم. في العام 2001 كان متوسط الأجور في الصناعات التجميعية في المكسيك يساوي 10 بالمائة نظيره في الصناعات الأميركية[21]. ومع ذلك ارتفع متوسط الأجور في الصناعات التجميعية المكسيكية بنسبة سبعة بالمائة بين العام 1993 والعامين 2002 و2003. وكان الارتفاع كافياً لترحيل أكثر من مائتي ألف وظيفة إلى الصين حيث كان متوسط الأجور هناك يعادل ثلاثة بالمئة من الأجور في الولايات المتحدة[22]. وفي العام 2001، أي بعد سبع سنوات من تطبيق NAFTA، أصبحت المكسيك ثاني أكبر مصدر إلى السوق الأميركية، متجاوزة اليابان. وفي العام 2003 حلت الصين محل المكسيك. وتبقى كندا الأولى.

وفي العام 1998 وبعد سنتين من شراء شركة "مستر كوفي"، نقلت شركة "سنبيم" الإنتاج من كليفلاند في ولاية أهايو حيث يتقاضى العمال الذين يصنعون الأجهزة الكهربائية أكثر من 21 دولاراً في الساعة إلى ماتاموروس في

21. Enrique de la Garza and Carolos Salas, *La Situación del Trabajo en México, 2003*, Cuadro III. 10, p. 65. The authors report that maquiladoras paid 35 percent of the average Mexican manufacturing wage, which was 14 percent of U.S. wages.

22. Author's calculation using ILO, *LABORSTA Online Database*, 2004, http://laborsta.ilo.org/; IMF, *International Financial Statistics* (CD-ROM), April 2004; and Bureau of Labor Statistics, *Current Employment Statistics*, http://www/bls.gov./data (Object name CEU300000004).

المكسيك، حيث يبلغ المتوسط 36.2 دولار في الساعة. وبعدها نقلت أعمال "مستر كوفي" إلى الصين حيث يتقاضى العمال 47 سنتاً في الساعة[23].

كان السبب الرئيسي لكساد الصناعة المحلية في المكسيك بعد NAFTA أن القروض التجارية جفت بالنسبة إلى الشركات المتوسطة والصغيرة بعد سيطرة المصارف الأجنبية مثل "سيتيغروب". يدعي الليبراليون الجدد بأن فتح الاقتصاد في دول العالم الثالث أمام مصارف دول العالم الأول يفيد التجارة المحلية لأن الأجانب لديهم أموال أكثر للإقراض وهم أكثر كفاءة واستعداداً للمخاطرة ومعزولين أكثر عن تأثير السياسة المحلية. لكن عندما تدخل المصارف المتعددة الجنسية بلدان العالم الثالث، تميل أيضاً إلى إبعاد المحليين عن أفضل الأعمال التجارية، أي إقراض الأغنياء والحكومة والشركات الكبرى المتعددة القومية. ويقلل ذلك المصادر المتوافرة للمصارف المحلية التي استخدمت عائداتها في الأعمال الأكثر ربحية لتغطي الأخطار والأكلاف العالية لإقراض الشركات الصغيرة. ولا تلتزم الشركات المتعددة الجنسية ملتزمة التطوير البعيد الأجل للبلاد وليست خبيرة في تقييم الأخطار المحلية، وهي تميل إلى كشد القشدة من التجارة المصرفية وتقليل توافر الديون.

في المكسيك، عندما حُوّل 90 بالمائة من ملكية النظام المصرفي المكسيكي إلى الأجانب، ولاسيما المصارف الأميركية والإسبانية، هبطت قروض المصارف للقطاع الخاص إلى 10 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، مقارنةً بـ30 بالمائة في البرازيل، وهي بلد نامٍ أيضاً، و52 بالمائة في الولايات المتحدة و64 بالمائة في تشيلي[24].

---

23. Sabrina Eaton, «Lost Jobs a Bitter Brew: Mr. Coffee story illustrates how and why jobs here often end up overseas,» *Cleveland Plain Dealer*, November 14, 2004, p. 1A.

24. José Antonio Gonzales-Anaya, «Why Have Banks Stopped Lending ijn Mexico Since the Peso Crisis in 1995,» Center for Research on Economic Development and Policy Reform, Stanford University, 2003, p.14.

وكان لعمال الصناعة المكسيكية تجربة مماثلة لتلك التي في كندا والولايات المتحدة.

بين العامين 1993 و2001، ارتفعت إنتاجيتهم بنسبة 54 بالمائة بينما هبطت أجورهم الحقيقية بنسبة واحد بالمائة. وفي العام 1990، نال الأثرياء الذين يشكلون 10 بالمائة من المكسيكيين 8.45 بالمائة من دخل البلاد. وفي العام 2000 نالوا 50.4 بالمائة منه.

نماذج الوهم

عندما يُحشر مؤيدو NAFTA، يميلون إلى التخلي عن الإدعاءات بأنها أمّنت الوظائف والأجور العالية والنمو. هم يقولون الآن إن المنافع الحقيقية منها ستنهمر على المستهلكين نتيجة للأسعار المنخفضة. وتتميز النسخة الحديثة من التقييم بأنها تتفق مع بعض النظريات الاقتصادية. في العام 2001 قدر مكتب الممثل التجاري الأميركي أن المنافع المجمعة لـNAFTA ومنظمة التجارة العالمية بلغت بين 1300 وألفي دولار للعائلة الواحدة المؤلفة من أربع أشخاص. وكتبت صفحات الرأي في الفايناشال تايمز والواشنطن بوست ووسائل إعلام ببغاوية أخرى تخبر قراءها أن هذا التحليل أثبت فوائد الاتفاقيات التجارية الليبرالية الجديدة. وبالتأكيد سيكون في ذلك منفعة مثيرة للإعجاب إن دعمته دلائل كافية.

في الواقع بُني الإدعاء لا على دراسة حكومية أميركية للتجربة الفعلية لاتفاقيات التجارة، لكنه، على غرار الدراسات التي اقتبسها بيل كلينتون في اجتماع البيت الأبيض في العام 1993، استبعد البطالة وتجاهل كلفة انتقال الناس ما ولّد استنتاجات غير منطقية.

في هذه الحال، يصل النموذج الذي ذكرته الفايناشال تايمز إلى استنتاج

غريب يقول إن البلدان التي تصدر الأقمشة والثياب تستفيد من العوائق التجارية التي تضعها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في وجه منتجاتها. وعلق الخبير الاقتصادي بيتر دورمان، تشبه التكهنات الإيجابية حول التجارة الحرة للنموذج "إخراج أرنب من القبعة، إذ تنجح الخدعة لأن الأرنب وضع مسبقاً داخل القبعة"[25].

في العام 2004 أدلى البنك الدولي بدلوه. ففي تقرير باسم "درس من نافتا إلى دول أميركا اللاتينية والكاريبي"، أدعى المؤلفون التابعون للبنك أن NAFTA أضافت من 0.5 إلى 0.7 نقطة مئوية إلى معدل نمو المكسيك. وقللت مراجعة لاحقة التقدير، لكنها استمرت بالجدال بأن التأثير الصافي كان موجباً، على أساس نموذج معقد للاقتصاد المكسيكي.

لكن مرة أخرى هدف النموذج بشكل واضح إلى التوصل إلى النتيجة المطلوبة. لقد بيّن الخبراء الاقتصاديون مارك ويسبروت ودافيد روزنيك ودين بايكر أن البنك الدولي بالغ في تقديره لحجم الاقتصاد المكسيكي بزيادة 25 بالمائة، واختار مقياساً لسعر صرف البيزو بطريقة أضافت بشكل زائف واحداً بالمائة سنوياً إلى نمو البلاد.

وتوقع النموذج بأنه في العام 2016، ستخفض NAFTA ـ كذا ـ حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.3 بالمائة[26]. ورأى بايكر الذي واجه محللي البنك الدولي بنقده أنهم حتى لم يفهموا أرقامهم. لكن مؤسسة البنك

25. Peter Dorman, «The Free Trade Magic Act: In dubious study, first you see the benefits of globalization, then you don't,» Economic Policy Institute, Washington, D.C., September 2001, http://www.epinet.org/content.cfm/briefingpapers-dorman-bp2.

26. Mark Weisbrot, David Rosnick, and Dean Baker, «Getting Mexico to Grow with NAFTA,» Center for Economic and Political Research, Washington, D.C., September 20, 2004.

الدولي تسيطر على ميكرفون النقاش العام، لهذا يستمر البنك بتشجيع هذا التحليل الذي لا يملك الصحافي أو الدارس أو المواطن العاديون طريقة لمعرفة أخطائه القاتلة.

مما لا شك فيه أن بعض المكسيكيين استفادوا من الأسعار الرخيصة للسلع الأميركية والكندية. لكن في بلد يبلغ معدل الفقر فيه أكثر من 50 بالمائة، فإن الكلفة الأساسية للمعيشة لأغلبية الناس أصبحت أسوأ. مثلاً، في العام 1994، كان الأجر الأدنى (يبلغ الآن 4.20 دولار في اليوم) يشتري 44.9 رطلاً من دقيق الذرة، أما في العام 2003 فأصبح يشتري 18.6 رطلاً فقط. وكان في العام 1994 يشتري 44.9 لتر من غاز الطهي والتدفئة، لكن في العام 2003 لم يعد يشتري سوى سبعة لترات[27].

شرحت فيستاس ريغيرا، وهي خادمة من مكسيكو سيتي، الاقتصاديات للصحافية سوزان فيريس. تجمع ريغيرا ثمانية دولارات في اليوم، أو نحو 80 بيزو، أي ضعف الحد الأدنى من الأجور تقريباً. لكن المكسب ينقص حالما تجمعه ستة بيزو في اليوم أجرة للحافلة التي تقلها في كل يوم من الأيام الثلاثة التي تعمل فيها، و24 بيزو في اليوم أجرة للحافلة التي تقل أصغر أولادها إلى المدرسة، و30 بيزو في اليوم أجرة للحافلة التي تقل ابنها الأكبر إلى المدرسة الثانوية. وبذلك يبقى لها 20 بيزو في اليوم تشتري بها الطعام والثياب وتدفع فواتير الطبيب والدواء، فعائلتها من الشريحة المساوية لـ63 بالمائة من السكان غير المتمتعين بتغطية صحية[28]. ويقل 20 بيزو عن دولارين.

في العام 1994، كانت أفقر 40 بالمائة من العائلات المكسيكية تكسب

27. National Autonomous University of Mexico, Center for Multidisciplinary Analyses, quoted in Susan Ferriss, «Broken Promises: How Economic Reforms Have Failed Mexico,» *Austin American-Statesman*, August 10, 2003.

28. Ibid.

10.7 بالمائة من كل الدخل العائلي في البلاد. وفي العام 2000 هبطت حصتهم إلى 9.1 بالمائة[29]. لقد زاد معدل الفقر من 45.6 بالمائة في العام 1994 إلى 50.3 بالمائة في العام 2000. وزادت نسبة المكسيكيين الذين هم في فقر مدقع، أي لا يستطيعون وفقاً للتعريف أن يحصلوا على الحد الأدنى من التغذية الضرورية للبقاء أصحاء، من 27.9 إلى 31.9 بالمائة. وبما أن النمو الاقتصادي في المكسيك كان يعتمد بشكل شبه كلي على الصادرات إلى الولايات المتحدة، أبطأ التراجع الذي بدأ في العام 2001 النمو في المكسيك كثيراً، مسبباً زيادة في عدد العاطلين عن العمل ومقللاً مستويات المعيشة بشكل أكبر.

أثناء حملته الرئاسية في العام 2000، وعد فيسنتي فوكس أنه في ظل السنوات الست لولايته سيصل معدل النمو إلى سبعة بالمائة كل سنة. لكن بعد ثلاث سنوات من توليه المنصب، هبط معدل النمو إلى واحد بالمائة وارتفع معدل النمو إلى ثلاثة بالمائة مع الانتعاش الاقتصادي الأميركي، لكنه ظل دون الحد الضروري. تحتاج المكسيك إلى معدل مستدام للنمو بين خمسة وستة بالمائة لتؤمّن فقط وظائف للداخلين الجدد إلى سوق العمل. ولا حتى يستطيع أكثر المتوقعين تفاؤلاً في طبقة الشركات أن يرى ذلك الهدف ممكناً في المستقبل القريب.

يرى المتفائلون أن حصة الفرد من الدخل في المكسيك يمكن أن تتحسن بما أن النمو السكاني سيتباطأ. لكن مع معدل نمو يساوي أربعة بالمائة سنوياً، ستمر مئتا سنة قبل أن يصل متوسط الدخل في المكسيك إلى مستوياته في الدول المتطورة.

29. Enrique de la Garza and Carlos Salas, *La Situacion del Trabajo en Mexico, 2003*, Cuadro III. 10, p. 104.

يصوّتون بإقدامهم

جاء الحكم المقنع جداً على NAFTA من المكسيكيين أنفسهم الذين استمروا في عبور الحدود بأعداد كبيرة لأنهم لا يستطيعون إعالة أنفسهم وعائلاتهم في الوطن.

وبين إحصاءي الولايات المتحدة في العام 1990 والعام 2000، زاد عدد المقيمين في الولايات المتحدة المولودين في المكسيك أكثر من 80 بالمائة[30]. فنصف مليون مكسيكي تقريباً يهاجرون سنوياً إلى الولايات المتحدة كل سنة، وتبلغ نسبة غير الموثقين منهم نحو 60 بالمائة. وتبرز الأرقام أكثر عندما نأخذ في الحسبان الزيادة الهائلة في أمن الحدود الذي بدأ في العام 1993 وصُعّد أكثر بعد 11 أيلول 2001. ففي العام 2004، قبض موظفو الهجرة على 1.1 مليون شخص على طول الحدود، بزيادة 24 بالمائة عن العام السابق، وما يزال المهاجرون يتوافدون[31].

ولا يأخذ الشخص قرار الهجرة غير الشرعية بسهولة، فالعائلات المكسيكية متقاربة في ما بينها، وأغلبية الناس يترددون في ترك بلادهم، ولا يفعلون ذلك إلا عندما تكون أوضاعهم في الوطن لا تطاق. بعدها تأتي الكلفة التي تصل إلى ألفي دولار يتقاضاها "قيوط" [حيوان شمال أميركي سريع الجري؛ المقصود هنا مهرب – المدقق] يساعدهم في عبور الحدود. وثمة أخطار أكثر من مجرد أن تقبض دورية الشرطة عليه.م ففي السنوات الخمس الماضية مات أكثر من

30. U.S. Census Bureau, «Profile of the Foreign-Born Population in the United States: 2000,» *Current Population Reports*, December 2001, p. 22, http://www/census.gov/prod/2002pubs/p23-206.pdf.

31. Kevin Sullivan, «An Often-Crossed Line in the Sand: Upgraded Security at U.S. Border Hasn't Deterred Illegal Immigration From Mexico,» *Washington Post*, March 7, 2005, p. 1A.

1600 شخص في الرحلة إلى الشمال. وفي أيار 2002، وُجد 19 مهاجراً مكسيكياً مختنقين في شاحنة مهجورة قرب هيوستن. لكن على الرغم من مثل تلك الحوادث الكئيبة التي تشكل عائقاً، قال جار لأحد الشبان المكسيكيين الموتى: "إذا أردت تحسين حياتك،عليك أن تذهب إلى الولايات المتحدة"[32].

لم تكن استجابة الطبقتين الحاكمتين في الولايات المتحدة والمكسيك للفشل الواضح للاتفاقية في تحقيق وعودها تفكير معمق في الافتراضات الخاطئة لآرائهم الأصلية. هم بدلاً عن ذلك يروجون الآن للهجرة المكسيكية إلى الولايات المتحدة، وهي المشكلة التي كان يُفترض بـNAFTA أن تحلها، واصفين إياها بالحل الجديد لمشاكل المكسيك. في الحلقات والمؤتمرات التي تعقدها مؤسسات البحث في واشنطن أصبحت "مشكلة" الهجرة تقتصر على كيفية تسهيل عبور للعمال المكسيكيين الحدود والبقاء في الولايات المتحدة. لهذا فالحل الجديد للهجرة غير الشرعية هو تشريعها. ومن بين من يطرحون هذه القضية ماك ماكلارتي، وهو من أوائل المروجين لـNAFTA في البيت الأبيض في عهد كلينتون وترأس أخيراً مجموعة عمل مرموقة حول الهجرة. يخبرنا ماكلارتي في موضوع الهجرة الآن أن "التجارة الحرة لن تخفف الهجرة بشكل حقيقي طالما أن الأساسيات الاجتماعية والاقتصادية تشجع الهجرة"[33]. هذه الأساسيات هي البطالة وانخفاض الأجور في المكسيك، وهي بالضبط المشاكل التي وعدت NAFTA وماكلارتي بحلها.

---

32. Mary Jordan and Kevin Sullivan, «Migrants' Deaths Reverberate at Home; Friends, Relatives in Mexico Know Risks of Border Crossing,» *Washington Post*, May 16, 2003, p. 1A.

33. Andrès Rozental and Mack McLarty, «Mexico-U.S. Migration: A Shared Responsibility,» U.S.-Mexico Migration Panel, 2001, http:// www/ceip.org/files/pdf/m%exicoReport2001.pdf.

ومن دون أي اندهاش من الفشل التام لتأكيداتهم بأن NAFTA ستحل مشكلة الهجرة غير الشرعية ترى الطبقة الحاكمة الآن أن القضية مشكلة محلية. اقترحت إدارة بوش تأسيس برنامج مؤقت للعمال الضيوف يسمح لأصحاب العمل الأميركيين بأن يستوردوا العمال. وسيصبح المهاجرون عمالاً أسرى، فيستأجرهم أصحاب العمل من المكسيك لتقويض الموقف التفاوضي للعمال الأميركيين. وبعدئذٍ بلغت الوقاحة مبلغاً عند الضيوف فطالبوا بزيادة للأجور، يمكن لخدمة الهجرة أن تعيدهم وتجلب آخرين جدد. ويعارض الديمقراطيون الفكرة ويقترحون عفواً وبرامج أقل تقييداً مخصصة للعمال - الضيوف.

وكالعادة، يقول التبرير إن العمال الضيوف سيتوافرون فقط للوظائف التي لا يريدها الأميركيون. تقول نظرية السوق طبعاً إنه إن لم يتوافر ما يكفي من عمال للقيام بأعمال صعبة ومكروهة، يجب على أرباب العمل رفع الأجور. ويقبل الجميع على الرغم من كل شيء أنه في حال توافر عمال زائدون لعمل معين، من الطبيعي أن يخفض أرباب العمل الأجور. لكن ولاء الطبقة الحاكمة لقانون العرض والطلب يضعف عندما يعيق القانون رأس المال.

يصف فيسنتي فوكس، المدير التنفيذي السابق لـ"كوكاكولا مكسيكو" والمدافع الصلب عن NAFTA، المهاجرين المكسيكيين في الولايات المتحدة بـ"الأبطال" لأن تحويلاتهم لعائلاتهم وصلت إلى 17 مليار دولار في العام 2004، مشكلين ثاني أكبر مصدر لكسب العملة الصعبة[34].

من الواضح أن المكسيك لا يمكن أن تتطور بإرسال عمالها الطموحين والصناعيين إلى الولايات المتحدة. وليس المهاجرون الأكثر فقراً والأقل تعلماً؛ هم الطبقة العاملة المخاطرة التي حين تصبح في الولايات المتحدة تضحي

34. There is a growing dispute over these numbers resulting from the wide disparity between the estimates of the remittances made by the Bank of Mexico and much lower estimates drawn from tax record and other surveys of consumer in remittances is really illegal money laundering.

لترسل للوطن الأجور التي ينالونها لقاء استغلالهم. تحتاج المكسيك إلى هؤلاء الناس. لقد دفعت كلفة تربيتهم وتعليمهم، فدعمت في الواقع المستهلكين الأميركيين للعمل الرخيص.

لكن لأنهم عمال طموحين، فإن بقاءهم في الوطن قد يسبب مشاكل للحكومة المكسيكية. قد يصبحون متشددين في اقتصاد يزداد فيه الغني غنىً، وتضيع فيه الطبقة الوسطى ويتخلف الفقراء أكثر فأكثر عن الركب. وبالنسبة إلى الأقلية الحاكمة المكسيكية، يعني التركيز العام على ظروف العمال المكسيكيين في الولايات المتحدة تحويل الاهتمام السياسي عن ظروف العمال المكسيكيين في المكسيك.

عقوبة NAFTA على إساءة معاملة العمال: لا شيء

بعد عشر سنوات اتضح أن الاتفاقيات الجانبية لـNAFTA حول العمل، التي صُممت لتؤمّن الغطاء السياسي لبيل كلينتون، كانت كما قال وزير المال المكسيكي خايمي سيرا بوشيه "بلا معنى".

فعلى عكس الحمايات المضاعفة لحقوق المستثمر NAFTA، لم تضع اتفاقية العمل الجانبية، أي "اتفاقية أميركا الشمالية حول جمعيات العمل" (NAALC)، الأساس لأي مقياس للعمل إطلاقاً، بل وضعت إجراءات بيروقراطية معقدة للرد على الشكاوي بأن البلدان الثلاثة لا تطبق قوانينها الخاصة بالعمل التي احتفظت بحق تغييرها في أي وقت.

يصنف الاتفاق الجانبي انتهاكات قوانين العمل في ثلاث مجموعات: تتناول المجموعة الأولى مخالفات حق التنظيم والمساومة الجماعية والإضراب، والثانية العمل القسري والتمييز وعدم تعويض الإصابات وحماية العمال المهاجرين، أما الثالثة فتغطي انتهاك قوانين البلاد ذاتها حول عمل الأطفال والأجور الدنيا والإصابات المهنية.

تتلخص أقصى عقوبة لانتهاك المجموعة الأولى في اجتماع وزراء العمل للنقاش. فقط لا غير. وتتمثل عقوبة انتهاك المجموعة الثانية في أن يتحدث الوزراء ولجنة من الخبراء لتقييم الوضع فقط على الورق. أما أقصى عقوبة لانتهاك للمجموعة الثالثة فهي غرامة أو مقاطعة، لكن عملية الشكوى مجهدة ومكلفة جداً وتستغرق وقتاً طويلاً ولا تراود الأكثرية الساحقة من العمال ولا حتى في الحلم. وفيما تملك كل حكومة الحق في أن ترفع دعوى ضد الأخرى لم يحصل هذا. وفي آذار 2004، أي بعد سريان مفعول NAFTA بعقد، كانت هناك 28 شكوى في ملفات NAALC قُبلت منها 15 ولم تكن أكثر من كونها موضوعاً للدردشة بين وزراء العمل.

وعلى الرغم من ذلك، وُثّق الاستغلال الوحشي للعمال في المكسيك لأن سلطة المكسيك أكبر متواطئ في كبح "أجور العمال" وحقوقهم المدنية. ووُضعت قضايا، رُفعت بجهود عظيمة من القلّة من العمال الشجعان ومحاميهم، في أدراج الملفات في NAALC، وهي تمثل قمة الجبل الجليدي من الانتهاكات. لكنها مع ذلك تكشف الأوضاع.

شهدت عاملة مكسيكية في العام 1995 في المحكمة بأنها حاولت مع آخرين تنظيم نقابة مستقلة لأن الشركة التي تعمل فيها رفضت أن تؤمّن أجهزة تصفية تحميهم من بخار الدهان وطلبت منهم العمل سبعة أيام في الأسبوع. وأصدرت حكومة زيديللو أمراً بإلقاء القبض عليها. وكانت التهمة هي "زعزعة استقرار الصناعة التجميعية". وهربت إلى الولايات المتحدة ورفعت شكوى وتوصل التحقيق إلى أن الحكومة المكسيكية فشلت في الالتزام بقوانينها. وكانت أقصى عقوبة ممكنة لنتيجة التحقيقات وضع أجندة لوزيري العمل في البلدين عندما يجتمعان. ولم يُحرّك ساكن ضد انتهاكات العمال في المصنع المعني[35].

35. Karen Brandon, «A Vision Unfulfilled; A Pair of Important Side Deals to the Trade Agreement Gave Labor and Environmental Issues a New, Formal Significance. But Early Tests Have Led to Few Concrete Changes; Workers Say Enforcement is Lacking in Mexico,» *Chicago Tribune*, November 29, 1998, p. 1Z.

وقُدمت شكوى أخرى ضد مصنع "هان يونغ" في تيخوانا[36]. و"هانغ يونغ" شركة كورية تورّد هياكل معدنية إلى مصنع مجاور للشاحنات تملكه "هيونداي" في سان دييغو في ولاية كاليفورنيا وهي شركة فرعية لـ"هيونداي" الكورية. وعلى غرار كثير من الشركات في المكسيك، وقع مديرو "هان يونغ" "عقد حماية" مع نقابة عمال متحالفة مع الحكومة المكسيكية. وتسود "عقود الحماية" في المكسيك. ويتلقى قادة النقابة مدفوعات سخية من الشركة، وفي مقابل ذلك يفرضون النظام بالقوة إذا لزم الأمر. ولا يعرف العمال حتى اسم النقابة التي تأخذ مستحقاتها من شيكات أجورهم، وعندما يسألون تكون الإجابة بأن هذا ليس من شأنهم. ووفقاً لأحد التقديرات، نوقش أقل من 10 بالمائة من اتفاقيات العمل في البلاد فعلياً، ولاسيما وسط عمال الصناعات التجميعية.

وفي حزيران 1997، أصبحت ظروف العمل في "هان يونغ" لا تُحتمل حتى بالمقاييس المكسيكية. كانت الأجور منخفضة والعمال قلقين من الغش في رواتبهم. وأصبحت مشاكل الأمن الصحي هي المعيار. كانت هناك كابلات كهربائية كبيرة بجهد 440 فولت تتسلل عبر برك ماء موجودة في أرض المصنع، ورافعات معطلة، ولم توجد تهوية، فيما كانت الحمامات قذرة تعج بالكائنات العضوية الممرضة. وانتهك مديرو "هان يونغ" قانون العمل المكسيكي ذاته في كل بند معترف به من قبل الاتفاقية الجانبية لـNAALC ووصفت تقارير مفتشي الحكومة المكسيكية الروتينية بالتفصيل الانتهاكات التي لم يؤخذ بها قط، وعندما كان أحد العمال يشتكي إلى ممثله النقابي، كان الأخير يرد عليه: "لو كنت تدفع لي لساعدتك، ولكنك لا تدفع لي. الشركة هي الوحيدة التي تدفع لي".

وعندما قرر العمال أن يشكلوا نقاباتهم المستقلة الخاصة بهم، فُصلوا

---

36. The description of the Han Young case is taken from David Beacon, *Children of NAFTA* (Berkeley: University of California Press, 2004), chapter 4.

وضُربوا وسُجنوا. وأخيرا فرضوا انتخاباً، وكانوا ملزمين أن يكون التصويت على المكشوف وتحت العيون المراقبة لرؤسائهم وقوات الشرطة وبلطجية نقابة الحكومة. وبعد أن أعلنت الحكومة أنها لن تتأكد من الأوراق الثبوتية لترى إن كان المصوتون يعملون فعلياً في المعمل، بدأت شاحنات تابعة لنقابة الحكومة تنقل غرباء ليشاركوا في الانتخاب. وعلى الرغم من هذا، فازت النقابة المنشقة بالانتخاب لكن الحكومة رفضت التصديق عليها. وعندما أضرب العمال أعلنت الحكومة أن إضرابهم غير قانوني وأرسلت الشرطة لتمزق لافتات الإضراب وألقت القبض على الزعماء.

ووصلت القصة إلى واشنطن واستخدمها عضوا الكونغرس الديمقراطيان دافيد بونيور وريتشارد جيبهاردت في العام 1997 كمثال لفشل NAFTA خلال الجدال حول تجديد تفويض"المسار السريع". ونتيجة لذلك رفعت القضية إلى أعلى المستويات المرجعية في "الاتفاقيات الجانبية" وكانت على الأجندة أثناء اجتماع بين وزير العمل الأميركي أليكس هيرمان ووزير العمل المكسيكي ماريانو بالاثيوس ألكوثر. لكن ما هي العقوبة؟ ووافقت الحكومة المكسيكية على عقد حلقتي بحث عامتين تشرح فيهما قوانينها للمواطنين. كانت الأولى "حلقة بحث عن حرية النقابات في المكسيك" وعقدت في تيخوانا بعد شهرين. وامتلأت الغرفة بالناس المسجلين في النقابة الرسمية للحكومة. وعندما دخل الذين أضربوا في معمل "هان يونغ" تعرضوا للضرب، وطُردوا إلى الخارج أمام أعين المسؤولين الأربعة الرسميين من وزارة العمل الأميركية ولم يحصل شيء.

يُلاحظ القمع المستمر للمساومة الجماعية المستقلة في المكسيك من قبل مكتب وزارة العمل في الولايات المتحدة المسؤول عن مراقبة الجانب العمالي في الاتفاقية، لكنه لا يحرك ساكناً. وفي أيلول 2004، أصدر تقريراً استنتج "أن الصعوبة المستمرة التي تواجهها النقابات المستقلة في كسب حقوق التسجيل، ولاسيما في قطاع الصناعات التجميعية، مدعومة بشهادات موثقة من منظمات غير حكومية وخبراء قانونيين داخل المكسيك... إذا قامت الحكومة

المكسيكية بإجراءات لمعالجة المسألة، لن تكون النتائج واضحة مباشرة»[37]. ولم تكن هناك خطورة من تناول وسائل الإعلام لهذا.

الإضرار بالبيئة ومواجهة نشر "سجل واقعي"

مثل الاتفاقية الجانبية المتعلقة بالعمل، هدفت نظيرتها البيئية إلى جعل كل أمة تفرض قوانينها البيئية بالكشف عن انتهاكاتها. ورُفعت بين العامين 1995 و2000، 39 شكوى وصلت أربع منها فقط إلى المرحلة الأخيرة من القرار المقتصر على نشر "سجل واقعي". لا يفهم أحد حماية البيئة بهذا الشكل، لهذا لم يكن مدهشاً أن الاتفاقيات الجانبية كانت قليلة التأثير.

جادل مؤيدو NAFTA في العام 1993 بأن البيئة ستستفيد من الاتفاقية لأن النمو الاقتصادي لن يشكل أي خطر على البيئة. وأكدت الأوراق التي جرى تداولها في البنك الدولي وفي المقرات الأخرى لليبراليين الجدد أن التلوث الذي زاد في البداية سيخفضه النمو مع مرور الوقت.

إن الدليل على هذا التأكيد هو في أفضل حالاته مختلطاً. فمع الوقت، سيشجع النمو استعمال آلات أكثر كفاءة وأقل تلويثاً، وسيدفع باتجاه تحول إلى الصناعة الخدمية. لكن ارتفاع الدخل يزيد أيضاً استعمال السيارات والتمدد العمراني ما يزيد غازات الدفيئة. وقد يزداد الوعي بالبيئة مع تحسن المداخيل أو لا يزداد، اعتماداً على رغبة النظام السياسي في فرض قوانين والتخطيط للتخلص من الفضلات وللنقل ولأنظمة الطاقة.

ولنترك جانبا الافتراض المشكوك بأمره بأن NAFTA ستزيد النمو الاقتصادي. كانت إحدى المشاكل الكبيرة لتطبيق هذه النظرية على المكسيك أن

---

37. U.S. Department of Labor, Bureau of International Labor Affairs, U.S. National Administrative Office, *Public Report of Review of NAO Submission No. 2003-01*, August 3, 2004, http://www/dol/gov/ilab/media/reports/nao/pubrep2003-1.htm.

البيانات بينت أن عتبة النمو الحميد تتحقق عندما يصبح دخل كل فرد خمسة آلاف دولار في السنة. لكن المكسيك حققت خمسة آلاف دولار للفرد في العام 1985 وكان وضع الحماية البيئية أفضل منه في العام 1993.

وبعد عشر سنوات أصبحت البيئة في المكسيك أكثر تلوثاً. وفي الواقع بيّنت أرقام الحكومة المكسيكية ذاتها أن الأكلاف المتزايدة للاقتصاد الوطني من التلوث كانت أكثر من 36 مليار دولار كل سنة، وهو أكبر من أي مكسب اقتصادي يحققه النمو الاقتصادي الإجمالي أياً كان مصدره. وماذا كان الرد؟ بدلاً عن زيادة جهودها في حماية البيئة، قللت الحكومة المكسيكية نفقاتها وقلصت الرقم الفعلي للمراقبة البيئة بنسبة 45 بالمائة[38].

لم تسن الليبرالية الجديدة عقوبات بيئية. كان النمو غير خاضع للقوانين قبل أن تبدأ إصلاحات الليبراليين الجدد في ثمانينيات القرن العشرين. لكن الليبرالية الجديدة وNAFTA فاقمتا المشكلة بزيادة اختلال التوازن في اقتصاد البلاد. ونتيجة لـNAFTA، ازدهرت المنطقة الحدودية وامتلأت بالناس وزاد التلوث الصناعي بما يفوق قدرة القطاع العام الضعيف على التأقلم معها من دون ضرر هائل على البيئة. وفي الوقت ذاته، أجبر الفقر المتفاقم السكان اليائسين الذين ظلوا في الأرض على إزالة الغابات وإساءات أخرى.

جادل بيل كلينتون في العام 1993 بالقول: "إذا لم نطبق NAFTA ستبقى الحوافز تحض الصناعات التجميعية على بناء مصانعها في المناطق الحدودية. وبهذا تفاقمت الضغوط البيئية على الحدود، مثل فقدان الموائل، والآثار المعاكسة على الأنواع المهددة والمعرضة للانقراض، والنقص في مستويات المياه الجوفية"[39]. في الحقيقة ركزت NAFTA نمواً أكبر على الحدود

38. Keith Gallagher, «Free Trade and the Environment; Mexico, NAFTA and Beyond,» Americas Program, Interhemispheric Resource Center, September 17, 2004.

39. Leslie Rockenbach, *The Mexican-American Border: NAFTA and Global Linkages* (*Transnational Business and Corporate Culture: Problems and Opportunities* series) (New York: Routledge, 2001), p. 35.

باستخدام يد عاملة للصناعات التجميعية التي تضاعفت خلال السبع سنوات الأخيرة. وأغرق المهاجرون من مناطق وسط المكسيك وجنوبها الراكدين اقتصادياً البنية التحتية غير الملائمة للسكن والصحة والسلامة العامة. وانتشرت مدن الصفيح، وتلوث الماء والهواء، ورمت المصانع الجديدة الفضلات السامة في الجداول وعلى الأرض، ما لوّث البيئة وسمم الصحة العامة. وارتفعت جداً حالات التهاب الرئتين والكبد والدماغ.

وفي المناطق الريفية سبب الانتقال من المزارع الصغيرة إلى الزراعة الكيماوية المكثفة للشركات التجارية على نطاق واسع ضرراً أكبر. وارتفع استهلاك الماء لأن محاصيل التصدير مثل الفواكه والخضار الطازجة تستهلك من 20 إلى 30 بالمائة من المياه أكثر من المحاصيل التي تزرع للسوق المحلية. ومع الزراعة الواسعة النطاق، يأتي تلوث الأرض من الفضلات وزيادة المواد الكيماوية التي تقلل التنوع البيئي في الأرض.

ليس كل السجل كئيباً، فقد شمل نقل الإنتاج إلى المكسيك تحديث الآلات والمعدات الأكفأ والأقل تلويثاً. فمثلاً، تُستخدم اليوم الطاقة بكفاءة أكبر في شركات الإسمنت في المكسيك مقارنة بالشركات في الولايات المتحدة[40]. وأدى التعاون عبر الحدود بواسطة الاتفاقية البيئية الجانبية إلى تحسينات في جمع البيانات وتنسيقها، والى حد ما في تعزيز وصولها إلى الرأي العام في البلدان الثلاثة. وشهدت السنوات العشرين الأخيرة زيادة في الوعي البيئي، وكان هذا سيحصل مع NAFTA أو من دونها.

يناقش مؤيدو NAFTA أحياناً أنها عمل ناجح لأنها لم تؤد إلى الكارثة

---

40. Kevin Gallagher, *Economic Integration, Environment, and Development: Assessing the Mexican Experience*, forthcoming, quoted in John Audley et al., *NAFTA's Promise and Reality: Lessons from Mexico for the Hemisp)here* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2003), p. 18.

الماحقة التي تكهن بها بعض المنتقدين في تحويل المكسيك إلى موئل للتلوث بسبب هروب الشركات من الولايات المتحدة إليها، هي الأقل انضباطاً. ومثل النقاش بأن "صوت ابتلاع عملاقاً" للوظائف لن يصدر من الجنوب، لا تقوم لهذا الرأي قائمة. وعلى الرغم من أن كلفة الضوابط البيئية أقل أهمية لأغلبية الشركات من كلفة العمل لدى تقرير مكان العمل، هي كذلك للبعض. فعندما تقرر أي شركة مكان تمركزها، تجمع كل الأكلاف والفوائد المترتبة. قد ترجح فوائد الانتقال إلى المكسيك الكفة أولا حيث قوانين البيئة ضعيفة وأقل تطبيقاً، لكنها مثل أي أكلاف أخرى تشكل عاملاً.

وعلى المدى الطويل يأتي أهم تهديد محتمل للبيئة من الفصل الحادي عشر الجائر في NAFTA الذي يعطي المستثمرين سلطات غير عادية تقاضي الحكومات على أنظمة قد تُفسر بأنها "مماثلة للتأميم". واستُخدم هذا الشرط عشر مرات بين العامين 1994 و2003 لتحدي القوانين البيئية. من بين الحالات، قاضت شركة "ميتالكلاد" الأميركية المكسيك مطالبة بـ16 مليون دولار عندما حاولت الحكومة المحلية منعها من بناء معامل لمعالجة الفضلات السامة. وقاضت الشركة الكندية "ميثانيكس" الحكومة الأميركية لأن كاليفورنيا منعتها من إضافة مواد ذات رائحة فاسدة إلى وقودها لوثت 30 من أنظمة مياه الصرف وخمس مائة موقع للمياه الجوفية في الولايات. وأجبرت شركة "إيثيل" الحكومة الكندية على إبطال منعها من إضافة مواد أخرى إلى البنزين.

ديمقراطية منقوصة

أكد الديمقراطي بيل كلينتون في العام 1993 أن NAFTA "مفيدة للديمقراطية في المكسيك"[41]. وبعد عقد ردد زعمه الجمهوري روبرت زوليك

---

41. *Remarks by president Clinton at a Dinner Honoring South Korean President Kim Young Sam and Senate Majority Leader George Mitchell*, November 22, 1993.

فقال: "تخلق الحرية الاقتصادية عادات الحرية وعادات الحرية تخلق الآمال الديمقراطية"[42].

ولاحظت كاثرين دالبينو، الدارسة في "مؤسسة بروكينغز" الأممية، أن الافتراض بأن إلغاء القيود يجلب الديمقراطية قاد بعض أعضاء الطبقة السياسية في العالم الأول إلى الزعم بأنهم يستطيعون خداع الأنظمة السلطوية في العالم الثالث بـ"تكتيك الطعم والتحول" أي أن الوعد بكسب فوائد اقتصادية من الليبرالية الجديدة سيغري النخب السلطوية بقبول تغييرات ستقضي عليها. وبخصوص مسألة إنْ كانت العولمة ستجلب الديمقراطية، تستنتج دالبينو: "إن الدليل مشوش وسيستمر كذلك إلى بعض الوقت"[43].

لكن هل يهم هذا الدليل؟ لا شك بأن بعض النفوس الصادقة في الطبقة الحاكمة الأميركية اعتقدت فعلاً بأنها كانت تخدع نخباً حاكمة قمعية كي تنضم إلى الديمقراطية بجعلها أكثر غنىً ونفوذاً. لكن من الصعب التصديق أن الحافز الصلب لفتح الاقتصاد في دول العالم الثالث من قبل الجمهوريين والديمقراطيين الذين أداروا الحكومة الاتحادية خلال السنوات العشرين الأخيرة كان هذا الدافع الساذج.

ففي الحالة المكسيكية كان الدافع السياسي لـNAFTA خنق الديمقراطية في مهدها لدعم PRI الذي سرق انتخابات العام 1988 من الحركة المنشقة بقيادة كواوتيموك كارديناس. أرعبت هذه الانتخابات نخب مكسيكو سيتي وأخافت النخب الحاكمة في واشنطن. ولا يوجد تفسير معقول آخر للحملة الهائلة لتسويق

---

42. U.S. State Department, «Deepening US Trade Ties in the Americas: Toward the FTAA,» *REmarks by U.S. Trade Representative Robert* = *Zoellick at the Council of the Americas Washington Conference*, Washington, D.C., May 7, 2001.

43. Catherin E. Dalpino, «Does Globalization Promote Democracy?» *Brookings Review*, 19, no. 4 (call 2001): 45-48.

كارلوس ساليناس الذي كان ولاءه لـPRI وكانت إدارته ينخرها الفساد وتقديمه للكونغرس وللشعب الأميركي كمصلح ديمقراطي. ولم يخفِ ساليناس نفسه احتقاره للديمقراطية. ويلاحظ رودريك آي كامب، الدارس للمجتمع المكسيكي، "أن تأكيد نخب السلطة السياسية المكسيكية على الحلول الاقتصادية الليبرالية الجديدة لإهمال العملية الديمقراطية كان نتيجة لاستفادتهم من النموذج السياسي القائم. بعبارة أخرى، كانوا نتاجاً لتلك المؤسسات السلطوية، وبدلاً عن نبذها دفعة واحدة وبصراحة، أملوا أن يعززوا تأثيرهم من خلال حلول اقتصادية أفضل"[44].

ما يزال انتخاب فيسنتي فوكس الذي كسر قبضة PRI على الرئاسة لمدة سبعين سنة الحدث الأكثر إثارة في التغيير السياسي في المكسيك الذي عاصرته NAFTA خلال عقد من الزمن. وما يزال من غير الممكن اعتبار المكسيك مجتمعاً ديمقراطياً، فقد ظلت الأساليب السلطوية القديمة مجسدة في كل البلاد في مؤسسات متنوعة. لكن ثمة انفتاحاً في المجتمع ورغبة في مشاركة أوسع ومشيئة أكبر لتحدي السلطة الاستبدادية في الصحافة والمحاكم ونقابات العمال والمدارس.

وفي إحدى الحالات، كان لفتح الاقتصاد المكسيكي على السوق العالمية أثر ايجابي على الديمقراطية لم يكن بسبب النجاح الاقتصادي الليبرالي الجديد بل بسبب فشله.

ولاحظ مراسلا النيويورك تايمز جوليا بيترسون وساميويل ديلون في كتابهما فتح المكسيك إن المقاومة المتزايدة للحكم الاستبدادي لـPRI منذ ستينيات القرن العشرين عندما بدأ المثقفون مثل أوكتافيو باث وكارلوس فوينتيس بانتقاد

44. Roderic Ai Camp, *Mexico's Mandarins: Crafting a Power Elite for the 21st Century* (Berkeley: University of California Press, 2002), p. 204.

النظام علناً في الجرائد والمجلات[45]. وكشفت مذبحة العام 1968 لعدة مئات من الطلاب المتظاهرين في تلاتيلولكلو المجاورة للجامعة، وحادث مشابه في العام 1971، قُتل فيه 29 طالباً، العنف القاسي الذي يبطن الديكتاتورية المطلقة لـPRI وامتدت المقاومة إلى أبعد من المثقفين الراديكاليين الطبقة العليا. وفي منتصف سبعينيات القرن العشرين كانت حركات مسلحة تعمل في الجبال في ولايات مكسيكية عديدة.

ومع استمرار الاقتصاد في النمو ظل PRI قادراً على التمادي في سلوكه القاسي دفاعاً عن ذاته. ورافق الكساد الطويل رد الليبراليين الجدد على أزمة البيزو في العام 1982 التي دفعت الدوائر الانتخابية إلى ثورة العام 1988.

ونجحت جهود بوش وكلينتون لإبقاء PRI في السلطة مع مديح وإطراء الصحف العالمية لساليناس كصانع معجزات. وقدم PRI ذاته في انتخابات العالم 1994، على أنه وجد المفتاح إلى الازدهار الدائم. ولم تكن الانتخابات نظيفة لأن جماعة PRI في الريف كانوا غير مستعدين للتخلي عن عاداتهم. وشهد كاتب هذه السطور شخصياً تهديدات وانتهاكات الشرطة للاقتراع السري في مناطق انتخابية ريفية كثيرة في يوم الانتخاب. واستخدم PRI كل قواته الهامة ليسيطر على الأنباء ويجمع مبالغ مالية ضخمة. ومقارنة بالانتخابات السابقة، ما تزال انتخابات العام 1994 الأكثر انفتاحاً والأصدق في تاريخ البلاد. وأدرك حتى الخاسرون أن ثمة شيئاً تبدل. وكان انتصار زيديللو بـ49 بالمائة من الأصوات متوقعاً.

لكن محرك التغيير الديمقراطي كان سيظل مستمراً في تقدمه البطيء لولا فشل الليبراليون الجدد في PRI td إنعاش الاقتصاد. وأعطى المصوتون للجناح

45. Still, Mexican intellectuals were generally very much part of the ruling class. Both Paz and, later, Fuentes served as ambassadors for the PRI regime and supported a gradual reform of the PRI from within.

الإصلاحي في PRI فرصة أخيرة في العام 1994 عندما دفعت أزمة البيزو اللاحقة البلاد إلى كساد عميق. وبعد سنة انقلب المصوتون عليهم. وفي الانتخابات التالية للكونغرس المكسيكي في العام 1997، فاز PAN اليميني وPRD اليساري معاً بـ261 مقعداً في المجلس المنخفض في مقابل 239 مقعداً لـPRI وذهبت عدة محافظات ومناطق في مكسيكو سيتي للمعارضة. وبعد ثلاث سنوات فاز مرشح PAN فيسنتي فوكس، المدير التنفيذي السابق لـ"كوكاكولا مكسيكو" بالانتخابات الرئاسية، كاسراً احتكار PRI للحكومة الوطنية الذي استمر 70 سنة.

لم تكن غرائز زيديللو ديمقراطية. ففي مؤتمر صحافي في سنته الأولى سأله أحد المراسلين أن يعلق على إشاعة استقالته، فغضب زيديللو وطرد الصحافي ورفض أن يعقد أي مؤتمر صحافي آخر خلال السنوات الخمس الباقية من ولايته[46].

وفي الوقت ذاته، كان زيديللو تكنوقراطياً دخيلاً على حكم الأقلية العائلية المكسيكية التي أدارت المكسيك، لكنه ساعد في تسهيل الطريق إلى الديمقراطية برفضه أن يعرقل التطورات الديمقراطية التي أوقفها تماماً الرؤساء المكسيكيون السابقون، ولاسيما تلك التي هددت بالتخلص التدريجي من احتكار PRI للسلطة. لهذا مثلاً تمكنت الوكالة التي تضبط الانتخابات من وضع قياس موحد لحجرة الاقتراع كي تناسب شخصاً واحداً فقط، والتخلص من عادة دخول المسؤولين في PRI إليها، وتقليص ممارسة الحكومة في الدفع للصحافيين في مقابل تأييدهم. وبهذه وبأعمال أخرى مهد زيديللو الطريق لانتصار فوكس التاريخي على PRI في العام 2000، والذي لن يسامحه عليه أعضاء PRI أبداً.

وأفسحت الصحف الأكثر حرية وعدوانية المجال لمهمة التعامل مع الفساد

46. Samuel Dillon and Julia Preston. *Opening Mexico: The Making of a Democracy* (New York: Farrar, Straus and Girous, 2004), p. 434.

الذي شاع في كل الدوائر الحكومية. لكن في الوقت ذاته، ترافق تهديد الديمقراطية من قبل الفساد والعنف مع نمو تجارة المخدرات. وبنمو التجارة، ازدادت المنافسة بين المهربين ومن النادر أن يمر يوم من دون أنباء جديدة عن جريمة تتعلق بالمخدرات والتخويف.

وقلل فيسنتي فوكس والمسؤولون الأميركيون من أهمية العنف المتزايد وحصروه في تجار المخدرات الذين يعملون على هوامش المجتمع، لكن الفساد المترافق مع تجارة المخدرات قلل من مقدرة المؤسسات السياسية في حفظ النظام ومساندة الحريات الفردية. وتفشت الجريمة والفساد. ويعمّم الأشخاص الذين وصلوا إلى السلطة بالتعاون مع المجرمين هذه العادة على أقسام أخرى من عملهم. ولم يقتصر تأثير المجرمين وأصحاب النفوذ على القطاع الاقتصادي الذي يدعمهم.

وظل تطبيق القانون بالقوة معاقاً لسنوات لأن الشرطة المكسيكية بخس حقها في الرواتب وأملت بزيادة مرتباتها من ابتزاز التجار الصغار وسائقي السيارات وفرض بعض "الضرائب" غير الرسمية على العامة واغتنام الفرص المتنامية للدخل الإضافي من مروجي المخدرات، الأمر الذي كان له تأثير أكبر في تقويض الحرفية والمصداقية في تطبيق القانون.

وأدى فساد الشرطة وقابليتها السريعة للرشوة إلى تدخل "الشرطة الوطنية المكسيكية"، لكن تعرضها لاحقاً للرشوة أدى إلى تدخل الجيش بشكل متسارع في عهد فوكس. وكانت الولايات المتحدة داعماً رئيسياً لهذا الجهد. وأورد أحد التقارير التالي: "بفضل التمويل والأسلحة والتدريب والمشورة التي قدمتها الولايات المتحدة، سيطرت القوات المسلحة المكسيكية على أغلبية المناطق الهامة في النظام القضائي الاتحادي بذريعة الحرب على المخدرات"[47].

47. Jorge Luis Sierra Guzman, *Mexico's Military in the War on Drugs*, Washington Office on Latin America Briefing Paper, April 30, 2003, p. 1.

ودارت معارك كبيرة بين الشرطة المحلية والقوات المسلحة وألقي القبض على أقسام كاملة من الشرطة.

ومن غير المدهش أن الفساد امتد إلى الجيش. فقد اعتُقل جنرالات وضباط. وفي قضية واحدة قبض على أكثر من ستمائة جندي في كتيبة مشاة. وأحضر إلى المحكمة 11 ضابطاً بتهمة حماية محاصيل الخشخاش والماريجوانا[48].

وفي 10 تشرين الثاني 1996 تبنى الجنرال الأميركي باري ماكافري، الذي عينه بيل كليتون مسؤولاً عن مكافحة المخدرات في أميركا، الجنرال المكسيكي هيسوس غوتييريز ريبولو الذي عينه زيديللو نظيراً مكسيكياً لماكافري، بحرارة. وقال للصحافة: "إننا نعرف من السفير وفريقه الكثير عن الجنرال غوتييريز ريبولو. إنه جندي رزين وجدي ورجل مهتم جداً أمضى حياته في تلبية الواجب، كما أمضى السنوات السبع الأخيرة في العراء في غوادالاخارا. هو رجل ذو نزاهة لا تقبل الشك"[49].

وفي اليوم ذاته انتقل الجنرال وعشيقته إلى شقة فاخرة في مكسيكو سيتي، حصل عليها هدية من أحد أكبر تجار المخدرات. وبعد تسعة أسابيع ألقي القبض عليه. واشتبه موظفو مكافحة المخدرات في واشنطن بأن الجنرال ريبولو سرب أسماء مخبري المخدرات الذين قُتلوا جراء ذلك[50].

لكن لم تقلل الاعتقالات من تدفق المخدرات لأن كثيرا من الاعتقالات كانت مشكوكاً بأمرها، كأن عصابة تلغي عصابة منافسة لها أخرى باستخدام القانون. وتؤمّن المكسيك ثلثي الكوكايين الداخل إلى الولايات المتحدة ومعظم الماريجوانا. ويشير هبوط الأسعار الدائم في الشوارع إلى استمرار التوريد لتلبية الحاجة إن لم يتم تجاوزها.

48. Ibid., p. 6.

49. Dillon and Preston, *Opening Mexico*, p. 343.

50. Ibid., p. 344.

وارتبطت تجارة المخدرات إلى الولايات المتحدة من المكسيك بتجارة تصدير الأسلحة من الولايات المتحدة إلى المكسيك. وتبحث منظمات التهريب مثل شركات الشحن الأخرى عن فرص لملء السيارات والشاحنات والطائرات الفارغة في رحلة العودة. قال المراسل جون بيرنت لـ"ناشيونال بيلك راديو" في أيار 2005: "تذهب المخدرات إلى الشمال والأسلحة إلى الجنوب. فكثير من ناقلي المخدرات الذين ينقلون المخدرات إلى الشمال يخبئون البنادق في شاحناتهم ويأخذونها إلى الجنوب". وتشمل تلك الأسلحة البنادق الهجومية والقنابل اليدوية وقاذفات القنابل. وتابع بيرنت بعدها الخسائر البشرية الناتجة عن حروب كارتلات المخدرات مثل اغتيال مراسل إذاعي متخصص في الجرائم وذلك في نوفو لاريدو[51].

أخيراً وعلى رغم الخلافات الحزبية، كان فوكس عضواً مخلصاً ومن الطبقة الحاكمة ذاتها التي ينتمي إليها ساليناس وزيديللو وكليتون والبوشين ومولروني وكريتيان. كانت أولويته الأولى المستقبل كما يحدده وعرفه مؤيدوه. لهذا عندما جاء المزارعون المكسيكيون البائسون إلى مكسيكو سيتي في كانون الأول 2002 مطالبين بإعادة النظر في الفصل المتعلق بالزراعة في NAFTA، أمروا بأن يصمتوا لأن الحكومة المكسيكية لم تعد تتحكم في اقتصادها. ولكي يبدلوا الفصل المشكو منه، تلزمهم موافقة الولايات المتحدة وكندا. وانضم سفيرا الولايات المتحدة وكندا إلى النقاش وأخبرا المزارعين أن ينسوا الأمر. وحاضر جي بي بين، وكيل وزارة الزراعة الأميركية، على الحكومة المكسيكية بأن أي إستراتيجية لحماية مزارعيها "يجب أن تتركز على الإصلاحات البنيوية الريفية وليس على بناء عوائق بوجه التجارة"[52]. وكان الإصلاح البنيوي يعني بالطبع طرد المزارعين الصغار من الأرض بأسرع ما يمكن.

51. John Burnett, «Analysis: Arms Smuggling from the United States to Mexico,» *Day to Day*, *National Public Radio*, *May 26, 2005*.

52. Roberto Gonzalez Amador, «EU, Renuente a Revisar el Apartado Agricola del TLC,» *La Jornada*, November 22, 2002.

وفي وجه هذا الرد المتغطرس، علق حاكم فيركوز أنه لسوء الحظ بأن NAFTA أصبحت فوق "الدستور"[53].

وانكشف قصور الديمقراطية لما بعد NAFTA مرة أخرى في نيسان 2005، عندما تواطأت الأغلبية المتحدة من PRI وPAN في الكونغرس المكسيكي بلا خجل للقضاء على ترشيح أندريه مانويل لوبيز أوبرادور للرئاسة. هو عمدة مكسيكو سيتي المشهور وعضو PRD الذي ظل أكثر من سنة يتصدر المرشحين الآخرين في التصويت. طلب تحالف PRI وPAN من المدعي العام بأن يتهم العمدة بتهمة غير مثبتة، لكن جهودهم أعطت نتائج عكسية عندما جاء ما يقارب المليون شخص للدفاع عنه في تجمع مثير في مكسيكو سيتي. وتراجع فوكس الخائف وقطع علاقته بـPRI وطرد المدعي العام من منصبه ووعد بأنه لن يعرقل ترشيح أوبرادور.

ويكشف المشهد شيئين عن الديمقراطية المكسيكية: الأول تصميم ملايين المكسيكيين على رفض العودة إلى الوراء حين كان PRI يحكم استناداً إلى انتخابات مزورة، والثاني استمرار النظام في العمل من الأعلى إلى الأسفل. لقد ألغى فوكس ببساطة قرار الكونغرس لكي يحمي حياته السياسية، وبدا من الواضح أن حكم القانون الدستوري في المكسيك ما يزال بحاجة إلى بعض التمحيص.

يفضل الشعب المكسيكي أن يعيش ديمقراطياً. في مسح اجري في العام 2004، أيد 79 بالمائة القول بأن للديمقراطية بعض مشاكلها لكنها أفضل نظام حكومي، وقال 60 بالمائة إنهم لن يقبلوا أبداً ديكتاتورية عسكرية. وفي المقابل، قال 67 بالمائة لا يهم إن كانت الحكومة ديمقراطية أم غير ديمقراطية

---

53. Matilde U. Perez, «El TLCAN 'está por encima de la Constitución', dice Miguel Alemán,» *La Jornada*, January 8, 2003.

إن كانت ستحل مشاكل البلاد الاقتصادية. ورداً على سؤال إن كانت بلادهم تحكم بواسطة المصالح القوية خدمة لذاتها، رد 75 بالمائة بنعم. وسُئلوا أخيراً إن كانوا راضين عن الطريقة التي تعمل فيها الديمقراطية، فقال 18 بالمائة نعم، مقارنة بـ11 بالمائة في العام 1996 و36 بالمائة في العام 2000.

القسم الثامن

الدستور وفقاً لدافوس

"نحن لم نعد نكتب قواعد التفاعل بين الاقتصادات القومية المنفصلة. نحن نكتب دستور الاقتصاد العالمي الواحد".

ريناتو روغييرو
المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، 1995[*]

تبوأ ريناتو روغييرو الوظيفة التي أرادها كارلوس ساليناس: لقد أصبح رئيساً لمنظمة التجارة العالمية الجديدة. شغل روغييرو منصب وزير التجارة الايطالي وعضوية مجالس الإدارة في شركة "فيات" وشركات أميركية وأوروبية أخرى. وأصبح لاحقاً وزير الخارجية الايطالي في عهد سيلفيو بيرلوسكوني وبعدها رئيس الفرع السويسري لـ"سيتيغروب". من الواضح أنه عضو في نخبة الشركات العابرة للأمم في منصب جيد، لهذا كان استخدامه لكلمة "دستور" وما توحي به من دور لحكومة عالمية، صدمة بسيطة لأنداده الذين يحبون أن

* the epigraph to this chapter is drawn from Renato Ruggiero, *Remarks at the United Nations Congference on Trade and Development*, October 8, 1996.

يرفقوا حرية التجارة بأقل ذكر ممكن من الحكومة، على الأقل في العلن. ولم يكن أكثر من إشارة إلى الجنس على طاولة عشاء في العصر الفيكتوري من قبل رجل محترم. وتم تجاهل ملاحظات روغييرو عمداً من قبل وسائل الإعلام التي يقوم تعليقها العام بدور الكورس الإغريقي لأصوليي حرية السوق.

ومع هذا كان روغييرو يعترف بما هو واضح. إن خلق اقتصاد عالمي متكامل هو قفزة هائلة وأكثر من مجرد تنظيم للتجارة بين الأمم. فالأسواق المتكاملة تتطلب قوانين مشتركة وسياسات تصل إلى عمق الاقتصادات المحلية. ويجب وضع معايير للمحاسبة والمالية والضمان والمنصات التكنولوجية وترجمة لغة العقود وآلاف القطاعات الأخرى لكي تندمج الأسواق بكفاءة. ويجب تأسيس أنظمة مالية ونقدية ماكرو اقتصادية بمنظور دولي لكي تمنع انكماش الأسواق المالية المحتم من التحول إلى رعب وكساد. من المحتم أن تحد القوانين العالمية والسياسات من سيادة الحكومات المنفردة على اقتصادها الداخلي ومنه على حياة مواطنيها. ولكي تعطى الشرعية للقوانين والقواعد والسياسات الضرورية، يحتاج الاقتصاد العالمي المتكامل دستوراً عالمياً.

لا تخلو الدساتير من المصلحة. يعكس دستور الولايات المتحدة، مثلاً، مصالح اقتصادية قوية لمالكي العبيد - الوقت. لذلك يجب ألا نتوقع من الناس المكلفين بكتابة الدستور العالمي أن يتجاهلوا مصالحهم الخاصة في ترسيخ القوانين المخصصة للقاعدة "من يحصل على ماذا؟".

نحن العالم... طبقة المستثمرين الكبيرة

إن النمو في ظل الرأسمالية كما يعرفه عالم الاقتصاد الكبير جوزيف شومبيتر "هدم خلاق"، إذ تتغذى الشركات المتوسعة على جثث الشركات المنكمشة. ويشترط وجود رابحين وجود خاسرين أيضاً. لهذا، عندما تطالعنا الطبقة الحاكمة وتدعي بأن اتفاقيات التجارة الحرة رابحة دائماً، هي لا تقصد

أن كل شركة أو شخص سيربح وإنما كل دولة. هذه هي طبعاً النظرية الشهيرة للمنفعة النسبيّة. فعندما تتخصص كل دولة في ما تجيد فعله، تستفيد كل الدول من الكفاءة الكبرى الشاملة.

إن الدرس المستقى من NAFTA، الذي يعكس الإحساس الاقتصادي المشترك، هو أن العولمة تجعل الاقتصاد القومي غير كافٍ كمقياس وحيد أو حتى أولي للتوزيع العالمي للكلفة والربح. ربح كل من الأميركي روبرت روبين والمكسيكي روبرتو فيرنانديز نتيجة لـNAFTA، أما أرون كامب، الأميركي الذي فقد وظيفته في "مايتاغ" وسلفادور تشافيز، المكسيكي الذي فقد حياته وهو يعبر الحدود، فكلاهما خاسران[1].

وفيما تحقق العولمة التكامل بين المستثمرين والمديرين والمختصين عبر الحدود، تدمج مصالحهم الطبقية عبر الحدود ذاتها. لقد كشفت مفاوضات NAFTA المصالح المشتركة لأعضاء الطبقة التجارية في البلدان الثلاثة الذين يتنافسون فيما بينهم أيضاً. وهذا ليس مدهشاً. ففي اقتصاد الولايات المتحدة، يتنافس المصرفيون في نيويورك وشيكاغو ولوس أنجلوس بالتأكيد، لكنهم يعملون مع بعضهم بعضاً أيضاً، فيدمجون بعضاً من شركات بعضهم ويشترون أخرى ويبيعون ثالثة، ولديهم خطط لحياتهم المهنية تشمل وظائف في مصارف بعضهم البعض. وعندما يذهبون إلى المؤتمرات أو أماكن الخلوة أو حلقات البحث في "جمعية المصرفيين الأميركيين"، يناقشون الاستراتيجيات لتبديل القانون كي يُبقوا العمال في وضع دفاعي، ويعينوا رجالهم ونساءهم في الوظائف الرئيسية للخزانة الأميركية. فكلهم يدعم مصلحة المصرفيين وطبقة الشركات الواسعة التي ينتمون إليها. وينطبق هذا على الصناعات الأخرى

1. Bernie Sanders, «The Big Lie abgout Free Trade; Turns Out It's American Workers Who Are Waving Goodbye to Their Jobs,» *Chicago Tribune*, December 31, 2002, p. 25C; Tim Golden, «North of the Border,» *New york Times*, Book Review, March 10, 2002, p. 23.

والجمعيات الحرفية والنقابات العمالية وبعض جماعات المصالح المشتركة وذلك أمر طبيعي.

يشترط وجود طبقة من شركات الاستثمار العابرة للحدود وجود طبقة عمالية ومجتمع مدني عالميين أيضاً. لكن طبقة المستثمرين منظّمة، والطبقة العاملة غير منظمة، لذلك فإن طبقة المستثمرين محمية في السوق العالمية على عكس الطبقة العاملة وبيئتها.

أثناء النقاش حول NAFTA بأن التجارة غير المقيدة مع المكسيك تختلف عن التجارة غير المقيدة بين الولايات الأميركية. تتاجر ميتشيغن بحرية مع ميسيسيبي وكلاهما يستفيد. لكن الذي جعل هذا ممكناً هي تلك السنوات المريرة من الصراع في تفسير الدستور الأميركي كي يضمن حماية اتحادية للعمال ورأسمال المال ويشمل معايير للصحة والسلامة وحقوق أخرى للمواطنين العاملين في كل الولايات. أما دستور الاقتصاد العالمي، فلا يعترف أو يحمي غير مواطن واحد فقط هو المستثمر، مستثنياً حقوق الآخرين من القوانين المالية وتاركاً إياهم لحماية الدولة - الأمة التي تنتهي سيادتها عند حدودها.

لقد أربك الفشل في معرفة من هو محمي ومن هو غير محمي نقاشات كثيرة حول "التجارة الحرة" في مقابل "الحمائية" بين المواطنين والطبقة الحاكمة. ويعلن النقاد أن علم الاقتصاد الدولي ألغى الحدود وجعل الزعماء القوميين عاجزين عن رفض إملاءات المديرين التنفيذيين للشركات ومديري صناديق الاستثمار والمستثمرين الأغنياء الذين لا ينتمون إلى أي دولة. ويفسرون السياسة العالمية كعلاقة بين دول ذات سيادة، بحسب تعريف "معاهدة وستفاليا" للعام 1648 التي أسست الأمة - الدولة ممثلاً رئيسياً في مسرحية العلاقات الدولية. ونرى في الأخبار الليلية صوراً للقاءات دبلوماسية في الأمم المتحدة ولرؤساء يعقدون مؤتمرات صحافية ولممثلي البلدان وهم يتشاورون في الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وغيرهما، وهم يلاحقون ما يعرف بالمصلحة

القومية في تنافس بين بعضهم البعض، حتى فيما تفكك عملية العولمة المجتمعات القومية بشكل ممنهج بدافع المصلحة.

قلما يبدو عجز اللغة التي تعكس بدقة سياسة طبقة السوق المالية النامية عرضياً. ومثلما تسطح وسائل الإعلام الوطنية عمداً نقاش الطبقة الاقتصادية باعتباره من نظريات المؤامرة الغريبة، كذلك تُفنَّد فكرة الطبقة الاقتصادية الحاكمة العالمية من قبل النقاد الدوليين في وسائل الإعلام التي تردد الأصداء. وكما تبين تجربة NAFTA، من الواضح أن مصالح الأغنياء والأقوياء تتعزز عبر المحافظة على الانطباع بأن مديري الأمة-الدولة ومديري الشركات العابرة للأمم يمثلون عوالم مختلفة ومتنافرة أيضاً يعملون فيها ككابحين ومراقبين لبعضهم البعض. ويصر عالم الأغنياء وأصحاب النفوذ على عدم وجود أي مؤامرة ويقولون إنهم مجرد جزء من قطيع إلكتروني لا سلطة فيه سوى للسوق.

لكن وجود بنية طبقية عالمية ينكشف، كأي حقيقة مكممة، في لحظات الغفلة. ففي "مجلس العلاقات الخارجية" قبل سنوات، صرخ مسؤول متقاعد من وزارة الخارجية في وجه متحدث: "ما لا تفهمونه أنه عندما نفاوض بشأن اتفاقيات تجارية مع بلدان فقيرة، إنما نفاوض أناساً من الطبقة ذاتها، أناس مصالحهم مثل مصالحنا".

"من يعتقد أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية
توسّع التجارة الحرة، لم يقرأها"

بعد سنة من تمرير بيل كلينتون اتفاقية NAFTA على أجساد حلفائه السياسيين، وبعد أسابيع فقط من فقدان الحزب الديمقراطي السيطرة على مجلس النواب للمرة الأولى في أربعة عقود، أقنع تحالف الجمهوريين وكلينتون الكونغرس بالموافقة على نسخة عالمية موسعة من NAFTA هي منظمة التجارة العالمية.

خلال 12 سنة، بقيت الطبقات الحاكمة للاقتصادات الرئيسية في العالم

تناقش تحويل "الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة" (GATT) من منتدى لمناقشات التعرفة الجمركية إلى منظمة لاقتصاد عالمي متكامل. واعتمد تمريرها أو رفضها كلياً على رغبة الكونغرس الأميركي في الموافقة على إنقاص السيادة الأميركية.

تحركت شبكات الشركات العابرة للأمم المنتشية بانتصارها بـNAFTA لتدفع منظمة التجارة العالمية عبر الكونغرس. اتحدت "الطاولة المستديرة لقطاع الأعمال" و"الجمعية الوطنية للمصنعين" وغرفة التجارة تحت راية "التحالف من أجل الغات الآن" برئاسة العضو الأبرز في مجموعة الضغط لصالح شركة "تكساس إنسترومنتس". وكان أعضاء التحالف أكبر شركات المال والأدوية والكومبيوتر والتقنية العالية والسيارات والكيماويات والفضاء والتجزئة والسوائل والأثاث والأفلام ومعالجة الأطعمة.

وأيد أعضاء في قطاع النشر، مثل "غانيت" و"تايمز ميرور" و"كابيتال سيتيز/إيه بي سي" و"ماكغرو - هيل" و"تايم وارنر" منظمة التجارة العالمية، في صحفهم ومجلاتهم. وأستأجر التحالف عضوي الكونغرس السابقين توم داوني (ديمقراطي من ولاية نيويورك) وفين ويبر (جمهوري من ولاية منيسوتا) كعضوي شرف. وعلى غرار النقاش حول NAFTA، قُدم داوني وويبر في برنامج أسبوعي على "ناشيونال ببلك راديو" كممثلين لآراء الليبراليين والمحافظين المتعارضة.

وداخل البيت الأبيض قاد روبين وماكلارتي اللاعبين. وأدارت الديمقراطية آن ويكسلر حملة "الطاولة المستديرة لقطاع الأعمال" ونظمت 220 من المديرين التنفيذيين ليقنعوا المشرعين في الولايات والمقاطعات حيث تقوم شركاتهم. ومثّلت "بوينغ" صناعة الفضاء وولاية واشنطن، و"مونسانتو" قطاع الكيماويات وولاية ميسوري، و"وارنر لامبرت" عن قطاع الأدوية وولاية نيوجرسي. وكما مع NAFTA، حملت الإدارة الديمقراطية العبء الأكبر. قال أحد موظفي الإدارة المحبطين لـالنيويورك تايمز: "يجب أن تشبّهوا الأمر بأليس

في بلاد العجائب. ها نحن هنا نحاول أن نجد قادة تجاريين يضغطون على الجمهوريين ليصوتوا لأمر قاتل من أجله ريغان وكاد بوش أن يطبقه"[2].

مرة أخرى، روجت الإدارة لمنظمة التجارة العالمية كوسيلة لتوليد الاستقرار السياسي في العالم والوظائف والازدهار. قال كلينتون: "ستكون هامة لقيادة الولايات المتحدة للعالم". وأضاف نائب الرئيس: "إن فشل الكونغرس سيستهجننا التاريخ"[3]. وأفشلوا المعارضة ثانية.

كانت اتفاقية منظمة التجارة العالمية تتألف من 25 ألف صفحة لضمان أن أحداً لن يقرأ أو يفهم كل الوثائق التي رُهنت لها سيادة الأمة ومستقبلها الاقتصادي. واعترف أحد اقتصاديي الحكومة لـالنيويورك تايمز: "في الواقع، كنا نطلق النار في الظلام"[4].

كانت بعض المصالح الخاصة التي شجعتها التشريعات سيئة وعلنية، فمثلاً، احتوت وثيقة منظمة التجارة العالمية على فقرة تمنح تراخيص عمل بمبلغ 6.1 مليار دولار لشركة هواتف منقولة تملك 70 بالمائة منها الواشنطن بوست المؤيدة للمنظمة. وقبل أيام من الكشف عن الإعانة المالية المخفية، أعلن أحد محرري الواشنطن بوست الذين كانوا يحضون على تمرير الوثيقة بسرعة أنها تخلو من المفاجآت أو الفقرات التي لم تُناقش جيداً"[5].

في الأسابيع التي سبقت التصويت على اتفاقية منظمة التجارة العالمية، تحدى رالف نادر أي عضو من أعضاء الكونغرس أن يقرأ الاتفاقية ويجيب على عشرة أسئلة يطرحها أي صحافي مستقل. وعرض أن يعطي 10 آلاف دولار لأي

2. David Sanger, «The New Congress: Trade; Clinton Pledges to Push for vote onj Trade Accord,» *New York Times*, November 17, 1994, p. 1A.

3. Ibid.

4. Ibid.

5. Mike Mills, «Post Criticized on GATT Editorial; 2 Firms Say Newspaper Failed to Disclose Monetary Interest in Bill,» *Washington Post*, October 4, 1994, p. 3C.

جمعية خيرية يفضلها هذا العضو إن أجاب على الأسئلة بشكل صحيح. وقبل السيناتور الجمهوري هانك براون من ولاية كولورادو الذي كان مستعداً للتصويت لصالح المنظمة، التحدي، وأحرز العلامة التامة في الاختبار. لكنه بعد قراءة الاتفاقية صوت ضدها، وقال: "إن مَنْ يعتقد أن هذه الاتفاقية توسع التجارة الحرة لم يقرأها"[6].

وعلى غرار NAFTA، لم توجد أي مشكلة ضاغطة تحتاج إلى حل يقتضي بإنشاء منظمة التجارة العالمية. فالعالم كان يملك نظاماً للتفاوض حول تجارة أكثر حرية. وفي ظل GATT، ازدادت التجارة بين دولها الأعضاء غير الشيوعيين بثبات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فعلى غرار NAFTA، كان الهدف الرئيس لمنظمة التجارة العالمية تعزيز الحرية والقوة التفاوضية لشركات الاستثمار العابرة للأمم.

تقيد منظمة التجارة العالمية قدرة الحكومات على ضبط سلوك الشركات المتعددة الجنسية وتضعف قدرة القطاع العام على تقديم الحمائية والخدمات لمواطنيه. وليس المبدأ الجوهري للمنظمة حرية التجارة بين الدول ذات السيادة، ففي كل دولة، كما قال بيتر ساذرلاند، الرئيس السابق لـGATT، في العام 1994، "يجب أن يكون تدخل الحكومة في إدارة الاقتصاد أقل ما يمكن"[7].

حظّرت منظمة التجارة العالمية على كل الحكومات أن تفرض على الاستثمارات الأجنبية أن تشتري مؤناً من شركات السوق المحلية أو تقيد دخول منتجات محددة يقدّر علماؤها أنها غير آمنة أو يعتقد شعبها أنها غير أخلاقية (كأن تكون منتجة بعمل الأطفال، مثلاً). وتحمي المنظمة البراءات المحتكرة من

---

6. Michael Kranish, «Kantor Sees a Comfortable Win for GATT,» *Boston Globe*, December 1, 1994, p. 47.

7. Lori Wallach and Michelle Sforza, *Whose Trade Organization?: A Comprehensive Guide to the World Trade Organization*, 2nd ed. (Washington, D.c.: Public Citizen Inc/. 1999), p. x./

قبل الشركات المتعددة الجنسية وتحظر القوانين التي تحمي العمال والبيئة والصحة العامة التي تتداخل مع حرية الشركات في الاستثمار والبيع والشراء. وتُسوّى الخلافات، كما في NAFTA، في مجالس قضائية مختارة بشكل رئيسي من الأخوة العالمية للمحامين والمستشارين الدوليين غير المطالبين بالكشف عن أي تضارب للمصالح.

مثلاً، عُيِّن الرئيس السابق لـGATT الذي كان عضواً في مجلس إدارة "نستله"، في محكمة تابعة لمنظمة التجارة العامية للدفاع في قضية كانت للشركة فيها مصلحة مباشرة. وعندما كشفت تضارب المصالح منظمة "المواطن العام" غير الحكومية، قال مكتب الممثل التجاري الأميركي إنه لم يكن يعرف خلفية الرجل[8].

وتتميز لغة منظمة التجارة العالمية بأنها "دستورية"، مثل لغة NAFTA. فهي أسست حكومة فوق قومية بسلطات تهيمن على اختصاص الدول السيدة. ويلاحظ الأستاذ ستيفان كلاركسن أن NAFTA ومنظمة التجارة العالمية تقومان بالدور التقليدي للدساتير. هما تثبتان مبادئ أو قواعد لا يستطيع أي مجلس تشريعي وطني أن يغيرها، وتضعان حدوداً على سلوك الحكومات، وتعرّفان حقوق المواطنة وتؤسسان نظاماً قضائياً يفسر نصوصهما في حال الخلافات، وتؤمّنان الظروف الضرورية لتطبيق قرارات محاكمهما. ويسمح قسم "الإبطال والتعطيل" في منظمة التجارة العالمية للشركات أن تتحدى قوانين أي دولة ثبت أنها تعطل المنافع التي تتوقعها الشركة في ظل المنظمة. واستناداً إلى هذه الفقرة، رفعت حكومة كندا باسم صناعة الأسبستوس الكندية قضية ضد فرنسا لتحريمها استخدام الأسبستوس[9].

وفي حين لم تنجح مجموعات الضغط لصالح الشركات في الحصول على

8. Ibid., p. 205.
9. Iibd.

كل الامتيازات الواردة في NAFTA خلال التفاوض مع 147 دولة في منظمة التجارة العالمية، نجحت في استثناء ورقة التين المتمثلة في الاتفاقيات الجانبية لـNAFTA من اتفاقية منظمة التجارة العالمية. في العام 1996، عندما كان بيل كلينتون يخوض معركته الانتخابية واحتاج إلى مساعدة النقابات العمالية، اقترحت إداراته في اجتماع لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة أن تؤسس المنظمة لجنة لدراسة العلاقة بين حقوق العمال وقطاع الأعمال[10]. وفهم المندوبون إلى المنظمة أن الجهود كانت مجرد غطاء سياسي. لن يحصل أي لي للأذرع. وهكذا، وعلى الرغم من أن لمنظمة التجارة العالمية 18 "لجنة" وأربعة "أطراف عمل" وخمس "مجموعات عمل" و"كيان" واحد مخصص لقضايا اقتصادية متنوعة، رفض وزراء التجارة إن يفسحوا مجالاً للجنة واحدة تناقش العمل، وأعلنوا رسمياً، بدلاً عن ذلك، أن حقوق العمل ليست مشكلتهم وإنما تتبع تشريعات منظمة العمل الدولية، وهي منظمة ثلاثية الأطراف يحكمها ممثلون عن الحكومات وقطاع الأعمال والعمال، لكنها في طبيعتها ليست مدافعاً شرساً عن حقوق العمال وليست مخولة فرض العقوبات ولا تملك سلطة لتنفيذ قراراتها. وبعد انحناءة روتينية من إدارة كلينتون أمام ناخبيها، وقّعت القرار ووأدت حقوق العمال.

في ظل منظمة التجارة العالمية تخضع السياسات الاقتصادية لكل الحكومات القومية، بغض النظر عن مدى شرعية ديمقراطيتها، لموافقة المنظمة فوق القومية المبنية على فرض القيم التجارية على كل الاعتبارات المحلية الأخرى، بما في ذلك الصحة والتعليم والقضاء وحماية البيئة. واستثني الجيش فقط.

ويبدو أن لاستثناء الجيش منطقاً جوهرياً يتمثل في حرية الأمم في الدفاع عن أنفسها. لكن صحيح أيضاً أن الأمة يجب أن تكون حرة في معالجة مرضاها

10. Ibid., p. 174.

وتعليم أطفالها وتقديم المجرمين إلى العدالة وحماية الصحة العامة. زيادة على ذلك، كان السبب وراء استثناء الجيش ببساطة رفض المؤسسات العسكرية وضع أي حدود على حرية عملها. تشكّل المؤسسة العسكرية قسماً مهماً جداً في تركيبة أغلبية الحكومات يصعب تجاوزه. إضافة إلى ذلك، تملك الجيوش شبكاتها العالمية المماثلة لشبكات الشركات العابرة للأمم، وعلى غرار هذه الشركات، تستطيع الجيوش أن تتعاون لتحفظ امتيازاتها الطبقية.

انكشفت الصفة الجوهرية المعادية للديمقراطية في منظمة التجارة العالمية في ملاحظة أدلى بها موظف في المنظمة إلى الفايننشال تايمز في العام 1998. قال إن منظمة التجارة العالمية هي "المكان الذي تتواطأ فيه الحكومات سراً ضد مجموعات الضغط المحلية"[11].

ومع هذا تبقى الملاحظة غير صريحة. فالناس الذين يمثّلون الحكومات هم الناس الذين يمثلون أقوى جماعات الضغط. وتؤمّن منظمة التجارة العالمية وNAFTA لتلك الجماعات ملاذاً دائماً للهروب من المنافسة السياسية للجماعات الأقل مصلحةً ونفوذاً.

مولت الشركات الأميركية المتعددة الجنسية اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل في العام 1999، ووعد المساهمون بأنهم سيتشاركون في "عملية لتطوير مدخلات مهمة لقطاع الأعمال في المنظمة". وفي مقابل تبرع مقداره 250 ألف دولار، أرسلت شركة خمسة أشخاص إلى حفلات الافتتاح والختام، وخمسة إلى العشاء الوزاري، وأربعة إلى مؤتمر تجاري خاص. وأكد الناطق باسم اللجنة المضيفة لـالفايننشال تايمز: "لا يمكن لأي شركة بمفردها القول إنها اشترت هذا الاجتماع. لكن إن كنت ستعطي أكثر من مائتي ألف دولار، فإنك تريد أكثر من كوب من الورق مقوى يحمل اسمك"[12].

---

11. Ibid., p. 215.

12. Nancy Dunne, «WTO Hosts Are 'Selling Access,'» *Financial Times*, April 7, 1999, p. 8.

حزب دافوس

يولّد كل دستور سياسة، هي الصراع حول تفسير كلماته وعباراته من أجل السلطة والمنفعة. وفي غياب حكومة عالمية تلغي المؤسسات السياسية للأمة – الدولة الديمقراطية، ستظل سياسة دستور السوق العالمية مخفية إلى حد كبير عن مواطني العالم.

وتعكس حالياً سياسة السوق العالمية نظام الحزب الواحد الفعلي. ولعدم وجود اسم آخر، سنسميه حزب دافوس، على اسم المنتجع العالي في جبال الألب السويسرية حيث يلتقي فيه مديرون ووكلاء لأهم شركات العالم سنوياً مع بعضهم البعض ومع القادة السياسيين ليناقشوا أحوال العالم.

وعلى غرار نظيرتها في الولايات المتحدة، فإن الطبقة العالمية الحاكمة أوسع من التعريف الماركسي للرأسماليين كمالكين مباشرين لوسائل الإنتاج. فحزب دافوس يشمل أيضاً البيروقراطيين والصحافيين والأكاديميين والمحامين والمستشارين الذين لم يكونوا قط ملاكين أو مديرين لشركات خاصة. وعلى هوامشه، يشمل الحزب قادة عماليين ورجال دين مهمين وقادة بعض من رجال المنظمات غير الحكومية.

كُرّس دافوس أصلاً كملتقى لمديري أكبر الشركات يتحدثون فيه عن المشاكل السياسية التي تهم طبقتهم. لكن مع ازدياد المد السياسي للشركات العابرة للأمم، اتسعت قائمة الدعوات. وكما هي التقاليد في الأحزاب السياسية ذات الطراز الغربي، يأتي الناس الذين يتربعون على القمة لإلقاء الخطابات والمغادرة. يرسل رؤساء الولايات المتحدة وزراءهم. ويذهب رؤساء المكسيك بأنفسهم. ويرسل معظم المديرين التنفيذيين للشركات العابرة للأمم معاونيهم أيضاً، على الرغم من أن محبي الظهور، مثل بيل غايتس وجورج سوروس، يذهبون غالباً بأنفسهم.

يجتمعون في منتجع هادئ وجميل للتزلج تحميهم أسلاك شائكة ورجال

شرطة تساندهم دبابات وصواريخ. لكنها ليست عصبة سرية، إذ تغطيها وسائل الإعلام. وهناك خطابات علنية يلقيها مشاهير وورش عمل حول مواضيع تكنولوجية ونقاشات واستقبالات وحفلات عشاء لا حصر لها. ويذهب أكثر الناس من أجل الغرض ذاته الذي يجعلهم يشاركون في الاجتماعات السياسية والتجارية: كي يجددوا علاقات ويقيموا أخرى، ويستمتعوا بوقتهم ويتبادلوا الأحاديث الخاصة، ويعرفوا ما يفكر فيه بقية إفراد الحزب. كان كارلوس ساليناس في دافوس في العام 1989 عندما علم أن الممولين الأوروبيين لا يهتمون بالمكسيك.

كتبت صحافية حائزة على جائزة بوليتزر عن انطباعها حول اجتماع العام 2003 في رسالة إلكترونية خاصة إلى أصدقائها:

"وأخيراً علمت من هم هؤلاء الناس. لقد استمتعت فعلاً بكثير من أحاديثي، ووجدت أن كثراً من هؤلاء الزعماء والأغنياء ساحرين تماماً ومنفتحين بشكل ملحوظ. بعضهم تأنق في ثيابه من دون مبالاة بالبرد القارس والمثلج. وبدت الأغلبية سعيدة جداً في ملابس التزلج والثياب غير الرسمية. وكان مقبولاً تماماً ارتداء النساء للسراويل. إن هذه النخبة متعددة الثقافات حتى أن البذلة وربطة العنق كان ينقصها حس السيطرة.

"وبمشاهدة بيل كلينتون يخاطب المؤتمر بينما كنت أجلس في غرفة الرئيس الموزمبيقي في الفندق على شاشة تلفزيون مغلق الدارة للفندق، حصلت على تحليل ممتع للسياسة الخارجية الأميركية من رأس الدولة الصريح. وكشف اليوم الذي أمضيته مع بيل غايتس أنه كان فاتناً وممتعاً. ووجدت المدير التنفيذي لشركة هاينكن مرحاً جداً. أما جورج سوروس فقد بدا جدياً تماماً في مواجهته للإيدز، واثبت فيسنتي فوكس الذي تناولت الإفطار معه أنه جذاب وذكي كالثعلب أيضاً. وركض دافيد ستيرن (رئيس الاتحاد الوطني الأميركي لكرة السلة) نحوي وعانقني.

"ليس من يقود العالم عصابة سرية بل نحو خمسة آلاف شخص من المتحاورين الآمنين، الساحرين أحياناً والمتغطرسين عادة. أغلبيتهم من الذكور الذين اعتادوا العيش إما في أجواء الثروة أو السلطة الشخصية العظيمة، وقلة منهم عاشت أجواء الاثنتين معاً. يعملون بشكل مريح عبر اللغات والثقافات والجنس على الرغم من التفوق العددي للذكور القوقازيين على كل التصنيفات الأخرى. هم يعبدون الآلات الصغيرة ذات التكنولوجيا العالية ويبقون ملتصقين بهواتفهم المحمولة.

"أهلاً بكم في كوكب الأرض: قابلوا القادة"[13].

من المؤكد أن دافوس ليس المكان الوحيد الذي يلتقي فيه حزب دافوس. إذ يتقابل أعضاؤه في "مجلس العلاقات الخارجية" في نيويورك وفي مؤتمرات متنوعة لـ"اللجنة الثلاثية الطرف" وفي "مؤسسات ديتشلي" واجتماعات المديرين التنفيذيين لأكبر خمسمائة شركة ترعاها مجلة فورتشن وهلم جرا. لاحظت ليسلي سكلير من "جامعة لندن للعلوم الاقتصادية": "لا توجد سوى قلة من المدن الرئيسية في أي بلد من بلدان العالم الأول أو الثالث أو الثاني لا يوجد فيها أعضاء في واحدة أو أكثر من هذه المنظمات أو اتصالات معها"[14].

ويُعد المؤتمر السنوي لـ"مجموعة بيلدربيرغ"، المسماة على اسم فندق في هولندا حيث عقد المؤتمر الأول، واحداً من الأماكن الاستثنائية. أطلق المؤتمر في العام 1954 عضو كاثوليكي من يساريي الوسط من الطبقة الحاكمة الأوروبية كمكان للقادة الأوروبيين والأميركيين يناقشون فيه مواقفهم المختلفة من الحرب

13. Laurie Garrett, e-mail message, «A Candid 'State of the Ruling Class,'» March 28, 2003.

14. Leslie Sklair, *The Transnational Capitalist Class* (Malden, Mass.: Blackwell, 2000), p. 99.

الباردة. وكانت اللقاءات وسيلة للتواصل بين شركة النفط الأميركية العملاقة "ستاندارد أويل" و"رويال داتش - شل". وكان عدد المدعوين إلى المؤتمر السنوي 115 قائداً فقط، 80 من أوروبا و35 من الولايات المتحدة. ولا يسمح للصحافة بالحضور وليست هناك علنية.

ومن بين الرواد المنتظمين هنري كيسنجر وريتشارد بيرل. وفي العام عام 2004، كان من بين المشاركين السناتور الديمقراطي جون إدواردز، والناشط الجمهوري المحافظ رالف ريد، وريتشارد هولبروك، سفير بيل كلينتون إلى الأمم المتحدة، وحتى بيل كلينتون نفسه كان مرة في بيلدربيرغ.

بيلدربيرغ هي الهدف المفضل عند المتعصّبين لنظرية المؤامرة المثيرة والباحثين عن مصدر المكائد الصهيونية والمخططات البابوية ومكائد الشيطان. يُقال إن تيموثي ماكفاي المسؤول عن تفجير أوكلاهوما سيتي، وأسامة بن لادن، والمؤيّدين الصرب لسلوبودان ميلوسيفيتش يعرفون أن بيلدربيرغ كانت مصدر ويلاتهم السياسية. لكن بسبب شهرتهما، لا يمكن لدافوس أو بيلدربيرغ أن تكونا موقعاً لحبك مؤامرة محكمة للسيطرة على العالم.

ومع هذا هناك شك قليل في أن دافوس وبيلدربيرغ والتجمعات المماثلة الأخرى هي مواقع يناقش فيها الأغنياء وذوي النفوذ استراتيجيات "القضايا الكبيرة" ليخططوا ويزيدوا ثرواتهم وسلطاتهم. تمثل دافوس مؤامرة بمفهوم آدم سميث، فهي البديل العالمي لما يفعله التجار عندما يلتقون. هم يقصدونها قبل كل شيء للعمل. وليس من الضروري الوصول إلى اتفاق محدد، إذ يكفي أن يكتشفوا مصالحهم المشتركة، ويفترقوا واثقين بأن اتصالاتهم عبر هواتفهم المحمولة ستجد من يرد عليها وليعرفوا أي سياسي يناسبهم ليؤيدوه.

يرفض آلاسدير سبارك، رئيس الدراسات الأميركية في "جامعة الملك ألفريد" في مدينة ونشستر البريطانية والدارس لنظريات المؤامرة، إضفاء صفة شيطانية على بيلدربيرغ ويعتبر ذلك تفسيراً شريراً غير ضروري للسلوك العادي

للنخبة. ويسأل: "ألا يجب أن نتوقع بأنهم ينظمون الأمور لمصالحهم الخاصة؟ إنها الرأسمالية"[15].

صحيح. لكن في الماضي، ارتبط مصير الرأسمالية بمصير اقتصاداتها القومية. فهي منظمة بشكل يخدم مصالحها ضمن إطار "ما هو مفيد لجنرال موتورز مفيد للأميركيين". لكن تلك الملاحظة لم تكن عن الوطنية (لاحظ جيفرسون أن"التجار لا وطن لهم")، بل عن الحقيقة البسيطة التي تقول إن رأس المال والعمال يحتاجان إلى بعضهما البعض ومرتبطان معاً في الاقتصاد ذاته.

كانت الشركات الأميركية تتاجر دائماً وتصدّر، لكن الاقتصاد العالمي بقي نشيطاً تجارياً بين اقتصادات منفصلة. وسمح اندماج العولمة والسياسة الليبرالية الجديدة للشركات العابرة للأمم أن تخطو بسرعة فوق العقد الاجتماعي وتنشئ نخبة عالمية لا تهتم عند أخذ قراراتها المهمة بمكان الإنتاج أو الشراء أو البيع.

أميركيون وعالميون وأكثر

عند التفكير بظاهرة طبقة النخبة الممثلة بدافوس، من المفيد تمييز تطور الطبقة الحاكمة العابرة للأمم عن الظاهرة المتداخلة للإمبريالية الأميركية. يمثل انتشار "ماكدونالدز" و"كوكاكولا" و"ديزني" في العالم كله للبعض إثباتاً على جاذبية طريقة الحياة الأميركية وللبعض الآخر دليلاً على أن الأميركيين يهدفون إلى حكم العالم. لكن الشركة المتعولمة مرتبطة شكلياً فقط بمكان نشأتها أو أماكن مقراتها الرئيسية، لهذا بينما يبدو القسم الأكبر من الاقتصاد العالمي متأمركاً، فإن الشركات التي تسبب هذه العملية هي شركات معولمة. كذلك فإن

15. Jonathan Duffy, «Bilderberg: The ultimate conspiracy theory,» *BBC News Online Magazine*, June 3, 2004, http://news.bbc.co.uk/1/hi/magazine/3773019.stm.

كثيراً من الثقافة التجارية للعالم مستوحى من الثقافة الأميركية، لكن للنزعة الاستهلاكية كنمط حياة وإيديولوجيا سياسية كيانها المستقل.

لا يحتكر الأميركيون بأي شكل من الأشكال الشركات العابرة للأمم. فمن بين أكبر 500 شركة في العام 2004، كانت المكاتب الرئيسية لـ199 منها في أميركا و210 في أوروبا الغربية و47 في العالم النامي و80 في اليابان و13 في كندا[16].

خلال ثمانينات القرن العشرين، قيل الكثير في الصحف الأميركية عن مشتريات يابانية لأصول تجارية في الولايات المتحدة. وعندما تباطأ الاقتصاد الياباني في أوائل التسعينيات وفقد الين بريقه، اعتُبر ذلك دليلاً على تفوق الاقتصاد الأميركي الحاسم. لكن بيع الأصول التجارية استمر. وفي العام 2004 تملكت الشركات الأوروبية عدداً ضخماً من "العلامات التجارية" الأميركية، منها "إيه أند دبليو" للبيرة الخالية من الكحول و"بن اند جيريز" و"بروكس براذرز" و"موتاون" و"كويكر ستيت" ولوس أنجلس دوجرز".

معروفة هذه المكتسبات جيداً في أوروبا، حيث يُستشهد بها على أنها دليل على "أوروبا الفائزة"[17]. لكن الأوروبي العادي لم يكسب، مثله مثل الياباني عندما اشترت "شركة ميتسوبيشي العقارية" "روكفلر سنتر" أو الأميركي عندما اشترت "سيتيغروب" "باناميكس"[18].

ويقوم لزلي سكلير بتمييز مفيد بين نماذج اقتصادية ثلاثة تخدمها الشركات، الأول قومي يحدث فيه الإنتاج والتسويق والبيع داخل الحدود القومية، والثاني دولي تتاجر فيه الأمة بالاستيراد والتصدير، والثالث عالمي تتم فيه العمليات

16. «Fortune Global 5 Hundred Index,» *Fortune*, July 26, 2004.

17. T.R. Reid, *The United States of Europe: The New Superpower and the End of American Supremacy* (New York: Penguin, 2004), p. 115.

18. Joan Lebow, «Japanese to Buy a Rockefeller Group Stake-Mitsubishi Estate Is Offering &846 Million to Get 51% of New Concern,» *Wall Street Journal*, October 31, 1989.

المتنوعة من تمويل وإنتاج وتسويق بحرية عبر حدود نفيذة. في النوعين الأولين يمكن للشركات الادعاء أنها تمثل المصلحة القومية لبلدانها أما في الاقتصاد العالمي فتختفي المصالح القومية.

وأجرى سكلير مسحاً لمديري عيّنة من الشركات الخمسمائة الأولى بحسب تصنيف فورتشن في نهاية تسعينيات القرن العشرين. وسئل كل من شملهم المسح أن يرد على الجملة التالية: "ليست الشركات المتعددة الجنسية متعددة الجنسية فعلاً بل شركات لها أقسام في خارج البلاد". وتخبرنا سكلير في تقريرها أن العبارة رفضت بقوة لأنها طراز قديم وليست منسجمة مع متطلبات الاقتصاد العالمي المعاصر. واعتبر أكثر المديرين الخمسمائة أن شركاتهم في حال انتقالية بين الشركات المتعددة الجنسية والشركات العالمية أي أن شركاتهم تتعولم إلى هذا الحد أو ذاك"[19]. وأشار كثر منهم إلى "لحظة التعولم" عندما "يوقفون التفكير والعمل أساساً بشروط تطوير الأسواق الأجنبية ويجارون التنافس الخارجي 'ويبدأون التفكير والعمل أكثر بشروط الإستراتيجية التنافسية من أجل التسويق العالمي'".

ومن الجانب الأخر للحظة التعولم هذه، تصبح الشركة بلا دولة قصداً، وتتنصل من ثقافتها القومية. ويصبح سلّما التشغيل والحياة المهنية عالمياً. "توقفت بي بي منذ زمن عن اعتبار الجنسية معياراً للترقية"، وفقاً لأحد المديرين التنفيذيين للشركة. حتى الشركات المعتمدة على ثقافة عرقية واحدة مثل الشركات اليابانية تميل إلى التعدد الثقافي عندما تصل إلى حجم معين. في آذار 2005، عُيّن هاوارد سترينغر، المولود في ويلز والحائز على لقب فارس من الملكة إليزابيث الثانية والجنسية الأميركية، رئيساً لمجلس إدارة "سوني" ومديراً تنفيذياً لها.

قال أليكس تروتمان، المدير التنفيذي الأخير لشركة "فورد موتورز"،

19. Sklair, *The Transnational Capitalist Class*, p. 73.

لروبرت رايتش في العام 1995: "ليست فورد شركة أميركية. يعيش 40 بالمائة من موظفينا ويعملون خارج الولايات المتحدة، وهم في تزايد، ومديرونا متعددو الجنسيات، ونعلمهم أن يفكروا ويعملوا بشكل عالمي"[20].

ويُقال لأقسام الشركة في بلدان أخرى ألا تعتبر نفسها فروعاً في سلسلة عمودية للمكتب الرئيسي للشركة، وأن تعمل بدلاً عن ذلك كمراكز أرباح في شبكة أكثر أفقية. السوق هو العالم كله. أخبرت "كولغايت - بالموليف" مستطلعي الآراء أن "نقطة الانفجار" بالنسبة إلى تسويقها هي عندما يتجاوز الاستهلاك عتبة خمسة آلاف دولار للدخل الشخصي. لهذا ينهي مايكل أيزنر شرحه للإستراتيجية الإعلامية العالمية لـ"ديزني" في تقريره السنوي في العام 1995 بالقول: "إنها تدعم بعضها البعض في كل قسم. نحن فعلناها في الولايات المتحدة وفعلناها ونفعلها في أوروبا وآسيا. وسنبدأ بفعلها في أميركا اللاتينية". وفي ضوء هذه الشركة الأميركية المتطورة التي أخذناها مثالاً، تبدو الولايات المتحدة مكاناً للتجارة والعمل مثل أي مكان آخر. ويُصنع 50 بالمائة من إنتاج البضائع الأميركية و45 بالمائة من اليابانية في بلدان أخرى"[21].

إن تبديل الاسم هو قسم من عملية التخلص من الهوية الأم. أصبحت "إديسون كاليفورنيا الجنوبية" "إديسون العالمية" وأصبحت "بريتيش تيليكوم" "بي تي" وأصبحت "سويس بنك كوربوريشن" "إس بي سي". وفي العام 2004، نشر أستاذان في الاقتصاد من "جامعة هارفارد" مسحاً يبين كيف ينظر المستهلكون في 11 دولة في الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا وأفريقيا أن سبع علامات أميركية - "نايكي" و"موبيل" و"كرافت" و"كوكاكولا" و"بيبسي كولا" و"موتورولا" و"فورد". أصبحوا يعتبرونها عالمية، لا أميركية[22].

20. Robert B. Reich, *Locked in the Cabinet* (New York: Alfred A. Knopf, 1997), p. 275.

21. Ian Rowley, «So Much for Hallowing Out,» *Business Week*, October 11, 2004, p. 64.

22. Jonathan Duffy, «Bilderberg: The ultimate conspiracy theory,» *BBC News Online Magazine*, June 3, 2004, http://news.bbc.co.uk/1/hi/magazine/3773019.stm.

تحولت العلامات التجارية المرتبطة بجنسية محددة فعلاً إلى علامات مميزة عالمية. ثم أخذت الخطوة الأخيرة للتكامل والانسجام مع كل حضارة على أنها حضارتها. أصبحت "كوكاكولا"، مثلاً، تُعبأ وتُوزّع محلياً في كل أنحاء العالم.

ربط الشبكات حول "لغز - 22" الكانتي

لا يُنجز العمل الفعلي لحزب دافوس في دافوس أو بيلدربيرغ وإنما عبر شبكة مكثفة من المديرين والبيروقراطيين من الدرجة الثانية والثالثة في الشركات الذين تطبق قراراتهم واتفاقياتهم مبادئ دستور دافوس الذي يطور العلاقات العالمية بقوة.

وتُعد الشبكة ضرورية لإنقاذ حزب دافوس من اختلاط حلمه بالعولمة بالتناقض الظاهري الذي وضعه الفيلسوف إيمانويل كانت الذي جادل بأن الحكومة العالمية هي الوحيدة التي يمكن أن تخلصنا من سوط الحروب لكنها ستكون استبدادية جداً إلى درجة تفقدها جدواها. وبإيجاد طريق للهروب من العقد الاجتماعي للمجتمع القومي عبر إنشاء اقتصاد عالمي، واجه حزب دافوس "لغز - 22" المتعلق بالطريقة التي يمكن لهذا الاقتصاد أن يحكم بها في غياب حكومة شرعية عالمية:

يحتاج دافوس إلى قوانين عالمية لدعم حرية الرأسمال.

يتطلب فرض القوانين حكومة عالمية.

ستقيد الحكومة العالمية حرية رأس المال.

يستلزم حل هذا اللغز تركيبة إدارية أكثر تطوراً وتعقيداً من أن يُعالج في اجتماعات دافوس. لهذا فإن الفراغ الذي شكله غياب الحكومة العالمية ملأته شبكات بيروقراطية متنقلة هدفت إلى توجيه السوق العالمية بطريقة تزيد حرية شركات الاستثمار إلى أقصى حد. وتحاكي هذه الشبكات "لجنة إنقاذ العالم" الخاصة بروبين وسومرز وغرينسبان. إن الطريقة عاطفية وغير رسمية وسرية. وتُستبعَد الديمقراطية.

وكما في الولايات المتحدة، تتغذى الطبقة العالمية على التجارب التعليمية الشائعة. يقول موظف كبير في صندوق النقد الدولي عن الروابط بين الناس في الصندوق والبنك الدولي والأشخاص الذين يديرون وزارتي المال والاقتصاد في أميركا اللاتينية: "كلنا متشابهون درسنا في الجامعات ذاتها، وحضرنا حلقات البحث والمؤتمرات ذاتها... كلنا نعرف بعضنا البعض معرفة جيدة. ونتواصل مع بعضنا يومياً. لكن يوجد بعض الاختلافات كتلك التي بين من درسوا في هارفارد ومن درسوا في جامعة شيكاغو. لكنها تبقى أشياء ثانوية"[23].

فرّخت الطبقة السياسية العالمية المنبثقة صناعة عالمية من المستشارين والوسطاء وعناصر الارتباط الذين يقودون المصالح الخاصة التي تحتاج إلى الدعم والتأييد من هذا العالم مثل المحامين في كي ستريت الذين يقومون بهذا الدور في واشنطن. وفي أغلبية المواقع في عالم مجموعات الضغط أشخاص واسعو العلاقات، مثل الجمهوري هنري كيسنجر والديمقراطي جورج ميتشل اللذين رفضا العمل رئيسي مشاركين للجنة 9/ 11 عندما طُلب منهما الكشف عن قائمة زبائنهما.

تتطلب الطريق المفضية إلى التقدم المهني جيئة وذهاباً عبر الحدود وذلك بشكل متزايد. وللمبتدئين الذين يحلمون في الدخول إلى نعيم الشركات العالمية يوما ما، ثمة أدلة مثل المجلة الفصلية إنترناشيونال إيكونومي التي تضم هيئة مستشاريها حكاماً سابقين للمصارف المركزية في ألمانيا وفرنسا والمكسيك، ووزراء سابقين للمال في كوريا وايطاليا وبريطانيا العظمى، ونائبي رئيسين سابقين لمجلس الاحتياط الاتحادي الأميركي، وتشكيلة من شركات الاستثمار والاقتصاديين الأكاديميين والصحافيين المميزين. وتقدم المجلة دورياً "شجره

23. Judith A. Teichman, *The Politics of Freeing Markets in Latin America: Chile, Argentina, and Mexico* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2001), p. 60.

السلطة" المؤلفة من متولي أهم 173 منصب من مناصب صنع السياسة في العالم.

حددت ماري سلوتر، عميدة "كلية وودرو ويلسون للعلاقات الدولية" في "جامعة برينستون" أكثر من 60 ارتباطا من هذه الارتباطات الأفقية غير الرسمية التي تتجاوز الارتباطات العالمية العمودية التقليدية بين الحكومات، وتقوم على الرغم من ذلك بوظائف حكومية. وتسميها "الدولة المفككة" التي تملك سرعة ومرونة في "انجاز وظائف كثيرة من وظائف حكومة العالم - التشريع والإدارة والقضاء وإصدار الأحكام - من دون أن تتخذ شكل الحكومة"[24].

يستطيع الإداريون المتعولمون المتحررون من قيود الحكومات المسؤولة أن يأتوا بآخرين إلى الشبكة بوسائل قد تبدو غير لائقة أو غير شرعية في الوطن. تكتب سلوتر أن "للشبكات الحكومية منافع كثيرة. فهي سريعة ورخيصة ومسؤولة وشاملة وأكثر تأثيراً من المؤسسات العالمية الموجودة، وتستطيع أن تظهر فجأة وبسرعة وتتعامل مع قضايا كثيرة وتشكل شبكات عملاقة تربط الشبكات الموجودة. وكما عرف مسبقاً الممثلون العالميون لمنظمات غير حكومية وشركات كبرى، جعلت العولمة وثورة تقنية المعلومات الربط الشبكي الاختيار المنظم لتغيير سريع وبيئة متنوعة، مقارنة بالمنظمات الرسمية العالمية التي تشبه بشكل متزايد الديناصورات البطيئة الحركة"[25].

من الطبيعي أن يكون القطاع المالي هو الأكثر تقدماً في ربط الشبكات، كما أوضح روبين وسومرز وغرينسبان. إن لمسؤولي المصارف المركزية ووكلاء السندات ومراقبي التأمين منظماتهم العالمية الخاصة، وعندهم هيئات ومؤتمرات لكنها ليست منظمات داخل الدولة، وليس لها مكان في النظام القانوني الدولي.

---

24. Anne-Marie Slaughter, *A New World Order* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2004), p. 4.

25. Ibid., p. 179.

لهذا فهم في عالم لا تستطيع أغلبية المشرعين - ناهيك عن المواطنين – التنبه إلى سلوك أعضائها.

تعتقد سلوتر أن هذه الشبكات المتداخلة من الخبراء هي الحل للغز "كاتش - 22" الكانتي. تقول: " نحتاج إلى حكومة أكثر، لكننا لا نريد صنعاً مركزياً للقرار وسلطة قسرية بعيداً عن الناس المطلوب حكمهم فعلاً".

لكن أين المواطن في هذه الشبكات النخبوية غير الرسمية؟ كما تؤمّن العولمة مفراً للشركات من القيود على رأس المال فهي تؤمّن أيضاً فرصة للإداريين للهروب من القيود الديمقراطية المفروضة على حرياتهم. يمكن لمسؤولين يعملون مع مسؤولين في بلدان مختلفة أن يخفوا ماذا يعملون في سرية تقليدية تحمي السياسة الخارجية عن أعين العامة. من الصعب على المشرعين والمواطنين أن يكتشفوا ما يحدث وراء أبواب الحكومة المغلقة عندما يكون هناك مسؤولون من بلدان أخرى. فمجرد الحصول على ملخص للمشهد السطحي لمفاوضات التجارة يستلزم موافقة أمنية في الولايات المتحدة. وحتى السجلات التاريخية التي تتعامل مع عقود المسؤولين الأجانب تكون أبعد من متناول المواطن الذي يحاول أن يكشف عن السرية الرسمية في ظل قانون حرية المعلومات.

أهملت في رؤية سلوتر للربط الشبكي السلطة الهائلة لمصالح الشركات في الهيمنة على الإدارات العالمية على غرار هيمنتها على المكاتب القومية بفضل أموالها. وتُعتبر الجهود للتوفيق بين القانون الدولي للغذاء والأمن الصحي مثالاً صارخاً على ذلك. فبحسب NAFTA ومنظمة التجارة الدولية، سلمت وظيفة وضع مقاييس لتجارة الغذاء إلى "كودكس ألمنتاريوس"، وهي لجنة تديرها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومقرها في روما. تضع "كودكس" معايير للتغذية والصحة والوقاية وسلامة المستهلك يجب أن تلتزم بها كل الدول كي تتمكن من المتاجرة بصادراتها بحرية.

من الواضح أن وجود قوانين مشتركة للتجارة الغذاء فكرة جيدة. لكن كما

يشير لزلي سكلير، تهيمن على المنظمة شركات الغذاء العالمية. ففي دورة العامين 1989 - 1991 لـ"كوديكس"، تمثلت 105 حكومات و140 شركة عابرة للأمم متخصصة في الغذاء والتجارة الزراعية في لجان العمل الـ12. ومن الممثلين غير الحكوميين في كل جلسات الدورة، مثّل 660 شركات عابرة للأمم و26 مجموعة مدافعة عن الحق العام. وضم وفد الولايات المتحدة 112 ممثلاً من الحكومة و119 من الصناعة. لم تكن ظاهرة أميركية فقط، فـ60 بالمائة من أعضاء الوفد السويسري كانوا من الصناعة، وكذلك 40 بالمائة من اليابانيين، و40 بالمائة من الفرنسيين، و31 بالمائة من البريطانيين وهلم جرا. وكان لـ"نستله" 38 مندوباً وهم أكثر من مندوبي أغلبية البلدان(26).

وبعد عقد، تضيف سكلير: "على الرغم من حالات الفشل المكلف والمعلن للنظام الغذائي العالمي (على صعيد الصحة الإنسانية والحيوانية والأرباح الصناعية)، لم يتغير الكثير"(27).

حزب بورتو أليغري

ازداد الاحتجاج ضد دافوس. وسد الفلاحون الطرقات في بوليفيا ليوقفوا عملية خصخصة المياه. وقام العمال في الصين بأعمال شغب ضد المعاملة السيئة من القوميساريين الرأسماليين بعد أن أصبحوا أغنياء ويصدّرون الجوارب لأميركا. وأضرب المعلمون في غواتيمالا ضد تقشف الموازنات التي فرضها البنك الدولي. وعملياً، في كل يوم في مكان ما في العالم، تُرمى الحجارة وتُفرّق التظاهرات بالغازات المسيلة للدموع والعصي ويقتل شخص ما.

لكن معارضة دافوس، على الرغم من حماستها، ظلت مبعثرة وغير منظمة

26. Sklair, Leslie, «Democracy and the Transnational Capitalist Class,» *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, May 2002, http://www.lexisnexis.com/

27. Ibid.

وينقصها التنسيق الداخلي. يمكنها أن تضايق سيطرة دافوس على حكومة الاقتصاد العالمي وليس أن تتحداها.

قد يكون حزب بورتو أليغري هو أخطر شبكة معارضة وأبرزها. وبورتو أليغري هي مدينة نشطة في جنوب شرقي البرازيل أسس فيها "المنتدى الدولي الاجتماعي" في العام 2000 اتفاقية مضادة لمؤتمر دافوس الذي ينعقد في كانون الثاني من كل عام. بدأ المنتدى بنحو أربعة آلاف "مندوب" من منظمات البيئة والنقابات العمالية والجامعات وحقوق المرأة ومجموعات دينية ومجموعات قبلية ولفيف من الناشطين الاجتماعيين المحليين واليساريين. وفي كانون الثاني 2005 حضر المؤتمر نحو 150 ألف شخص.

يتميز مؤتمر حزب أليغري بأنه متنوع وتشاركي وتعبيري، على العكس من دافوس الحصري المحمي بالأسلاك الشائكة. تجد هناك الرقص في الشوارع والغناء الشعبي والتآلف العفوي لحشود أصغر عمراً وأقل اطلاعاً بالتأكيد من المتواجدين في منحدرات دافوس.

يعيش حزب بورتو أليغري في الإنترنت. يستطيع المرء أن يتخيل وجود دافوس من دون الشبكة العالمية، لأن النخب الحكومية والتجارية تملك ثمن تذاكر السفر الجوي والنفقات الأخرى والحوافز المتمثلة بمكافآت مالية جراء صفقات تجارية في ما بينهم. وعلى النقيض من ذلك فإن مؤسسات بورتو أليغري قريبة الأجل وفقيرة الموارد ومعتمدة إلى حد كبير على الشبان الذين يكرسون طاقة هائلة للتحرك إلى درجة الإنهاك.

كانت تظاهرات سياتل ضد منظمة التجارة العالمية في كانون الأول 1999 التي دفعت بأربعين ألف شخص إلى الشوارع حدثاً محفزاً لحزب بورتو أليغري الذي استغل فرصة انقسام الشرطة المحلية المندهشة وغير المدربة. لقد دق المتظاهرون إسفيناً في آلة الطبقة الحاكمة الرسمية وغير الرسمية التي تعمل عادة بشكل جيد وسلس. لقد سدت الحشود الصارخة الشوارع وملأت أبواق سيارات الشرطة قاعات الاجتماعات بالضجيج الذي عكر مزاج المسؤولين في الداخل

وشجع بعض النخب في العالم الثالث الذين كانوا يكرهون المتظاهرين بأن يطالبوا ببعض الأشياء لصالحهم. وبعد أربعة أيام شهدت قيادة منظمة التجارة العالمية انتهاء اجتماعاتها من دون الوصول إلى اتفاق.

وعلى مدى السنوات القليلة التالية، تعقب المتظاهرون اجتماعات المؤسسات الليبرالية الجديدة في كل العالم - في كيبك وبراغ وجنوى وميامي والأهم في واشنطن خلال الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

لكن دافوس انتعش. فقد دُرِّبت الشرطة للتعامل مع الحشود بفاعلية أكثر، وبدأت منظمة التجارة العالمية تجتمع في أماكن يصعب الوصول إليها ويسهل الدفاع عنها مثل قطر في الخليج أو كانكون في خليج المكسيك. وتلاشت التظاهرات من الشوارع، وصرفت نواة حزب بورتو أليغري وقتاً أقل في محاولة تنظيمها.

إن حزب بورتو أليغري رد فعل على فشل العولمة الليبرالية الجديدة في ترشيح مكاسب كافية من الأعلى إلى الأسفل للتعويض عن الآلام الناتجة عن تدميرها الخلاق. لقد أوحى الحزب بسيل من الاقتراحات لإصلاح الاقتصاد العالمي تضمنت حقوقاً عالمية قابلة للتطبيق للعامل العالمي والبيئة، ولامركزية للبنك الدولي، وتعزيز حساسية صندوق النقد الدولي، وفرض ضرائب على تدفق الأموال، ومكافحة الاحتكارات العالمية، وتعزيز الشفافية، وغيرها أفكار كثيرة تستحق التأمل[28]. لكن حراس الليبرالية الجديدة المثقفين لم يهتموا أو يشغلوا بالهم لأنهم لم يكونوا تحت الضغط.

---

28. See for example, John Cavanagh and Jerry Mander, eds., *Alternatives to Economic Globalization: A Better World Is Possible*, report of the International Forum of Globalization, Benett-Koehler, 2002, also Lori Wallach and Michelle Sforza, *Whose Trade Organization?: A Comprehensive Guide to the World Trade Organization* (New York: New Press, 2004).

ثمة قلة من المنتصرين. فقد ساعد "اليوبيل 2000" في بريطانيا في تشكيل ضغط شعبي كاف على دول العالم الدائنة الرئيسية لإلغاء بعض من ديون أفقر الأمم الإفريقية التي كان أكثرها من الديون غير القابلة التحصيل. ولم تُنفذ الوعود بعد، لكنها أمّنت بعض الإغاثة الاقتصادية الهامشية.

في العام 1998 تحركت مجموعة من المنظمات غير الحكومية لتدحر اقتراحاً داخل "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" لحماية المستثمر الخاص على غرار الحماية المؤمّنة في NAFTA. فمن خلال فضح الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن الاستثمار قبل الموافقة عليها، نجحت المنظمات في إثارة شكوك كافية لدى الشركات القومية التجارية في فرنسا وكندا وبعض البلدان الأخرى دفعتها إلى إجبار حكوماتها لمنع ذلك في الوقت الراهن.

لكن حزب بورتو أليغري لا يستطيع تولي تحدٍ جدي ومتواصل لدافوس. إنه متنوع جداً ومعزول عن جوهر ثقافة الطبقات العاملة العالمية، وليس له محرك سياسي لينافس على السلطة السياسية العالمية. ونتيجة ذلك فإن أكثر الأجنحة الطموحة سياسياً في الحزب رهينة لعروض الحوار من دافوس حول قضايا تهم أعضاءها. وهكذا جامل المدير التنفيذي لعملاق الأدوية "ميرك" بلطف المنظمات غير الحكومية في دافوس التي توقفت عن مضايقته بشأن احتكار شركته للأدوية واختارت التركيز على "ما هو مطلوب كي يصل الدواء إلى الناس وبناء البنية التحتية"، أي إيصال منتجات "ميرك" إلى البلدان الفقيرة التي تضم بضعة مخازن للأدوية[29].

عمال العالم

في أكثر المجتمعات المتقدمة يكون العمل المنظم العدو الأساسي لرأس المال المنظم. كان العمل العمود الفقري لتطور الديمقراطية الاشتراكية في

29. «Davos Bite (The Davos Report),» *Foreign Policy*, March-April 2004, p. 20.

أوروبا الغربية وأميركا الشمالية وأوقيانيا ومناطق متقدمة أخرى من الرأسمالية الحديثة. وفي الولايات المتحدة، تظل النقابات العمالية جوهر الدعم الانتخابي للحزب الديمقراطي.

لذلك تبدو النقابات العمالية العالمية الرد المنطقي على الشركات العالمية في السوق العالمية. لكن نقابات العمال، وهي دائماً الشريك الصغير لرأس المال في مجتمعات السوق القومية، تُركت في الخلف منشغلة في الصراع الطبقي على أدوار الاقتصاد العالمي.

وتمثل الموارد جزءاً من المشكلة. فقلّما تملك النقابات الأموال لتصارع الشركات داخل اقتصادها المحلي وهي أقل بكثير مما يتطلبه تمويل جهد عالمي منظم. وحتى عندما كان العمال في ذروة نفوذهم في الأمم المتقدمة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، لم تتأمّن لهم قط القوة لأن يوجدوا مؤسسة مستقلة عالمية لهم. ويملك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي تعكس موقف رأس المال العابر للأمم سلطة المال والعقوبات التجارية لفرض قوانين، بعكس "منظمة العمل الدولية"، حيث تحتل كل من النقابات العمالية والشركات والحكومات ثلث المقاعد بالتساوي، التي ليست لها قوة الإلزام.

بحكم طبيعتها الذاتية، تتجذر النقابات في المجتمعات المحلية وهي مفوضة بأن تحمي مجموعة محددة من الناس بحركية مقيدة، ويصعّب ذلك عليها أن تصبح متحدياً فاعلاً لرأس المال العالمي. لدى الشركات العابرة للأمم المرونة لترك العمال والمديرين المتوسطي الرتب والمجتمعات عندما لا يخدمون أهداف الإدارة العليا. أما نقابات العمال فلا يمكنها اللحاق بذلك. وليست لديها المرونة التي تتحلى بها المنظمات غير الحكومية التي إما لا تملك قواعد انتخابية أو تنتظم قواعدها الانتخابية وفقاً للتبرعات الخيرية. قد يتبرع العضو لـ"نادي سييرا" أو "قرى الأطفال" لكي يحمي نفسه أو يدعم مستوى معيشته، لكن أعضاء النقابات يدفعون مستحقات ليتحدوا من أجل بقاء اقتصادي مشترك.

لهذا على الرغم من الربط التاريخي بين فكرة عالم متحد ومتضامن وبين الاستخدام الواسع الانتشار لكلمة عالمي في أسماء النقابات العمالية، ظل تركيز طاقات زعمائها على القضايا المحلية الصغيرة ضرورة.

وليس الكثير من نقابات العمال في العالم أدوات مستقلة بيد أعضائها إنما أذرع للحكومة والشركات أو امتداد لأقسام شؤون الموظفين في الشركات.

لكن على الرغم من كل الصعوبات الكثيرة التي تواجه الاتحادات العمالية العالمية، ليست لديها خيار سوى أن تتعهد باستجابة جماعية ضد الليبرالية العالمية. ويُعد "الاتحاد العالمي لنقابات العمال الحرة" أكبر شبكة ويشمل أكثر النقابات العالمية المستقلة عن حكوماتها والشركات والكثير من غير المستقلة. وبوجود 150 مليون عامل في العالم، تمثل النقابات عاملاً من 18.

وعلى مدى العقد الأخير، رعى "الاتحاد العالمي لنقابات العمال الحرة" وشبكاته من النقابات في القطاعات ذاتها التعاون بين منظمات العمال في مختلف القارات. فتقاسمت المنظمات المعلومات عن الشركات العابرة للأمم وتبادلت النصائح حول كيفية التعامل مع المديرين وعملت على تشجيع النزعة إلى تأسيس نقابات في البلدان النامية. وفي العام 1997 هددت نقابات النقل في بلجيكا وفرنسا وهولندا وألمانيا بالإضراب ضد "يونايتد بارسل سيرفس" تأييداً لإضراب نقابة "أميريكان تيمسترز" ضد الشركة في الولايات المتحدة. وفي مثال آخر استقدم عمال الإسمنت الأميركيون إذ تعرقلت مفاوضاتهم مع شركة فرنسية المفاوض الأول للنقابات الفرنسية ليقود مفاوضاتها. وأوقف عمال المطاط الأتراك العمل لنصف يوم دعماً لإضراب أميركي ضد "بريدجستون - فايرستون".

بدأت نقابات عمال الخدمات أيضاً التي لا يتعلق عملها بالتجارة الدولية بالتنظيم عبر الحدود ضد أصحاب العمل العابرين للأمم المشتركين. وفي آب 2005 اجتمعت النقابات التي تمثل عمال النظافة والحراس الأمنيين في كثير من الدول لتخطيط حملة ضد شركتين عالميتين تستخدمان أكثر من ستمائة ألف

شخص في مائة شركة. وكانت الخطوة الأولى مطالبة اللجنة الاولمبية العالمية بحجب عقود الصيانة والأمن عن الشركات التي تسيء معاملة عمالها.

كانت النقابات الأميركية والأوروبية حاسمة في دعم صراع العمال السود المنظّم ضد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا. وأنشأت أيضاً شبكة تساعد في إخراج العمال من السجون في إفريقيا وإندونيسيا والمكسيك وكولومبيا وكوريا الجنوبية ونيجيريا والبرازيل وأماكن أخرى. وحمت إحدى تلك الحملات لويز لولا دا سليفا، وهو عامل تعدين سجنه الجيش البرازيلي[30] لكنه استمر في تشكيل حزب العمال في البرازيل وأصبح رئيس البلاد.

لكن العنف والإرهاب ضد النقابات اللذين ترعاهما الدول يستمران في بلدان كثيرة. إن المسح السنوي عن انتهاك حقوق العمال هو صورة كئيبة من الاغتيالات والضرب والتهديد الرسمي. وكانت حكومة كولومبيا العسكرية - التجارية التي تدعمها الولايات المتحدة هي الرائدة في اغتيالات زعماء نقابات العمال. ففي العام 2000 وحده تضمنت الحالات الموثقة 184 حالة قتل و189 حالة تهديد بالقتل وتسع حالات اختفاء و27 حالة اختطاف، بالإضافة إلى نفي 80 عضواً من نقابات العمال و139 كانوا ضحايا الاعتقال الاحتياطي. وحدث 90 بالمائة من الاغتيالات والتهديد بالقتل وسط نزاع بين العمال والإدارة. وتشير أكثر الأدلة إلى أن القتلة كانوا من مجموعات منظمة غير شرعية مرتبطة بالجيش ومدعومة من حكومة الولايات المتحدة وتسيطر عليهم النخبة الاقتصادية الكولومبية[31].

وفي آسيا في العام 2003، سُجن ثلاثمائة ألف عامل من الناشطين النقابيين. لقد منعت السعودية التنظيمات النقابية منعاً باتاً. وفي الصين وزيمبابوي

---

30. See www.laborrightsnow.org.

31. International Confederation of Free Trade Unions, *Annual Survey of Violations of Trade Union Rights*, http://www.icftu.org/displaydocument.asp? Index-991219347&Language-En.

وباكستان والأرجنتين وكوستاريكا وغواتيمالا وبورما وإندونيسيا وأماكن كثيرة في العالم تُعتبر فيها أي محاولة لتشكيل نقابة عملاً يعرض للخطر أو الانتهاء في خندق بعظام مهشمة أو حتى إلى طلقة في الرأس.

لكن ليست معارضة الطبقات العالمية الحاكمة فقط هي التي أفشلت جهود تنظيم النقابات العالمية بل استمرار الاعتقاد بأن المصالح الاقتصادية للنقابات العمالية مرتبطة تماماً بنجاح دولتهم في المنافسة العالمية على رأس المال.

إن الصراع بين جاذبية التضامن الطبقي وجاذبية القومية على الإخلاص السياسي للطبقة العاملة قصة قديمة طبعاً على الرغم من الحض الشهير لماركس وإنغلز للعمال بأن يتحدوا، فإن القومية هي المنتصر الدائم في الصراع. ويكون ذلك منطقياً لو أن مصالح عمال أمة ومصالح رأسمالييها مهما تقاتلوا بسبب توزيع الأجور والأرباح تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي للأمة. وكلما بحث كبار المستثمرين الأقوياء سياسياً عن أرباحهم في الأسواق العالمية، يتركون مواطنيهم يقاومون التنافس العالمي حول الأجور لوحدهم.

القسم التاسع

أميركا متروكة

"لو أن شيئاً ما لا يستمر إلى الأبد... فمن الأرجح ألا يفعل".

هربرت ستاين،
"رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين"، 1972 - 1974

في صراع الطبقة العالمية حول من يحصل على ماذا، قد لا يبدو من قبيل الذكاء الرهان ضد دافوس. ويبدو أن انتقال الشركات عبر المراحل التي تحدثت عنها سكلير من شركات قومية إلى شركات كبيرة عالمية متحررة من القيود الديمقراطية غير قابل للإيقاف.

لكن على الرغم من أن العالم يتحوّل إلى العولمة، فهو ليس عالمياً تماماً بعد. فالشبكات المطلعة المشغولة في دافوس بعيدة جداً عن تشكيل حكومة عالمية. لهذا تعتمد أجندة دافوس على دعم الطبقات الحاكمة في أقوى الدول - الأمم. بالنسبة إلى دافوس، كانت مادلين أولبرايت مصيبة بأنه لا يمكن الاستغناء عن القوة العظمى، الولايات المتحدة، وأن نخبتها هي التي أمّنت الرؤية والموارد الضرورية لتنظيم الدفاع العسكري عن الحكومات الليبرالية الجديدة، وأمّنت المحرك للنمو الاقتصادي بأسواقها المتسعة لبضائع الأمم الأخرى. ليس المقصود بأن العالم لا يمكنه النمو من دون المحرك الأميركي،

لكن رافعة السوق الأميركية والمساعدات العسكرية الأميركية والنفوذ الأميركي في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية أصبحت ضرورية لإضفاء الشكل الليبرالي الجديد الحالي على الاقتصاد العالمي.

إن قدرة النخب الأميركية على دعم أجندة دافوس يعتمد بدوره على مشيئة المواطنين الأميركيين في قبولهم لتآكل ضمانهم الاقتصادي وعلى مشيئة بقية العالم في الاستمرار بإقراض الولايات المتحدة بالمال في مواجهة ديونها المتصاعدة. لقد خلق دعم الشعب الأميركي ودعم الداتنين الأجانب معاً الوهم بالازدهار الذي يخفي الثمن الحقيقي الذي يدفعه الأميركيون ليحافظوا على طبقتهم الحاكمة في نهجها العالمي الذي اعتادت عليه. لكن إلى متى سيستمر هذا؟

الثمن الصيني

يشكل بزوغ الصين بمخزونها غير المحدود عملياً من العمل الرخيص وحكومتها الاستبدادية التي كرست المحافظة عليه بهذا الشكل تهديداً يقلق الجميع ما عدا أصوليي حرية السوق الذين أعمتهم إيديولوجيتها. بين العامين 1980 و2004 ارتفعت حصة الفرد الصيني من إجمالي الناتج المحلي إلى 8.2 بالمائة. أما الرقم ذاته في الولايات المتحدة خلال صعودها إلى قوة اقتصادية عالمية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فكان 1.5 بالمائة. وفي ظل هذا المعدل من النمو، ستحل الصين محل منافستها الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد قومي في العالم بعد عقد من الزمن تقريباً[1]. وإذا اعتبرنا أن الاتحاد الأوروبي اقتصاد واحد ستهبط الولايات المتحدة إلى المركز الثالث.

1. Michael J. Mandel, «Does It Marter If China Catches Up to the U.S.? History says it won't-if political stability allows trade to flow freely,» *Business Week*, December 6, 2004, p. 122.

ليست الرأسمالية الصينية على النموذج الأميركي. هي مثل اليابان تعمل سوقها في سياق تخطيط الدولة، ونمو مدفوع بالصادرات، وادعاء بسيط بالفصل بين الشركات الكبيرة والحكومة الكبيرة. لكن حجم العمل في الصين وإمكانية السوق الاستهلاكية وقدرة النظام القمعي على كبح أكلاف العمل تعطي النخبة الصينية سلاحاً أكثر قوة بكثير من سلاح النخبة الحاكمة في اليابان.

والصين أيضاً واسعة جداً إذ يمكنها أن تنمو في مجال واسع من الصناعات، من الملابس والأحذية في أسفل السلم التكنولوجي إلى القوالب البلاستيكية والآلات الكهربائية وصناعة الكمبيوتر في أعلاه. وتنتقل الآن إلى إنتاج أكثر تطوراً وتعقيداً إذ تبني مصانع جديدة لصنع رقائق السليكون وأنظمة الاتصالات المعلوماتية. وتخرّج الصين 350 ألف مهندس سنوياً من الراغبين في العمل 12 ساعة في اليوم وفي العطلة الأسبوعية في مقابل جزء مما قد يكلفون في الولايات المتحدة. وفتحت "مايكروسوفت" و"هيوليت باكارد" و"فيريزون" و"إنتل" وشركات أخرى مختبرات بحوث هناك.

قيل منذ سنوات قليلة إن مسافة الشحن حرمت الصين من المنافسة في أي منتج "أكبر من سلة الخبز". لكن السلة تتسع. فالموزّدون الأميركيون الذين يصنعون البضائع الأكثر تطوراً وتعقيداً مُطالبون بأسعار توازي "السعر الصيني". عرض مدير لشركة أثاث أميركية أمام صحافي خزانة صحون كان الصينيون يبيعونها بالجملة في الولايات المتحدة بـ105 دولارات، وكان السعر أدنى من السعر العالمي للخشب المصنوعة منه. كان أثاث كهذا يُصنع في مصانع ضخمة يقزّم إنتاجها أي إنتاج في شمال أميركا. ارتفعت إنتاجية الشركة الأميركية المذكورة إلى 600 بالمائة بين العامين 1995 و2004، ومع ذلك لا يمكنها المنافسة. قال رئيس الشركة: " كانت الموجة الأولى صدمة ورعب. لم تواجه الولايات المتحدة مثل هذا الإنتاج أبداً"(2).

2. Pete Engardio and Dexter Roberts, «The China Price,» *Business Week*, December 6, 2004, p. 102.

عندما شجع كلينتون والجمهوريون الصين للدخول في منظمة التجارة العالمية في العام 1999، أكدوا للأمة بأن زبائنهم العابرين للأمم كانوا مهتمين بمستهلكي الصين وليس بعمالها. وعلى غرار NAFTA، لم تكن النتيجة كذلك. ففي العام 2004، باعت الولايات المتحدة ما قيمته 35 مليار دولار من البضائع إلى الصين واشترت ما قيمته 197 مليار دولار[3]. وقال احد محامي الشركات: "في هذا العصر، تكتسح الصين السوق بسرعة لا يمكنك أن تتوقعها"[4].

وفي كانون الثاني 2005، عندما انتهت الاتفاقية العالمية التي كانت تحد واردات الولايات المتحدة من الأقمشة والمعدات، ارتفع الشحن من الصين بنسبة 60 بالمائة، مقارنة بكانون الثاني السابق. ففي كانون الثاني 2004 أرسلت الصين 941 ألف قميص قطني إلى الولايات المتحدة، وفي كانون الثاني 2005، أرسلت 18.2 مليون. وفي الشهر ذاته، أوقفت صناعة الألبسة الأميركية 10 آلاف عامل عن العمل[5].

وكالعادة اللغة مضللة: ليست "الصين" الجهة التي تغرق أسواق العالم؛ إنه العمل الصيني متحداً مع رأس مال الشركات العابرة للأمم "الأميركية" وغيرها في العالم الأول التي أقنعت رئيساً ديمقراطياً وكونغرساً جمهورياً ليوافقا على دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، ومن ثم إلى السوق الأميركية التي لا تضع حماية ضد العرض اللامحدود للعمل الصيني المستغل. في الوقت الحاضر، تشحن شركات أجنبية 60 بالمائة من الصادرات الصينية. وفي العام 2004، كان القطاع الذي جنت منه الصين أكبر فائض مع الولايات المتحدة

---

3. Trade Stats Express, Office of Trade Analysis, http://tse.export.gov/, National Trade Data, Global Patterns of U.S. Merchandise Trade (accessed March 29, 2005).
4. Engardio and Roberts, «The China Price,» p. 102.
5. David Barboza and Elizabeth Becker, «Free of Quotas, China Textiels Flood the U.S. Market,» «*New York Times*, March 10, 2005, p. 1A.

قطاع الكمبيوترات والآلات الكهربائية، وكانت أكبر الصادرات الأميركية إلى الصين من القطاعات المدعومة لبذور الزيوت والحبوب. وجنت الولايات المتحدة فائضاً صغيراً من الطائرات، لكن الصين تطلب من "بوينغ"، أكبر المصدرين في الولايات المتحدة، أن تعطيها عقوداً محلية لتبني صناعاتها الخاصة بها. ويُعتبر النموذج الاستراتيجي الصيني هو السيارات إذ كانت الصين تستورد السيارات لتبني قدرتها، لكنها بدأت الآن بتصدير السيارات. وفي الطرف الآخر من السوق، تؤمّن "وال مارت" وجي سي بيني" و"تارغت" وبائعي التجزئة المنافذ التي عجزت الشركات الصينية أن تؤمّنها لنفسها.

وبمحاذاة الصين، هناك الهند الواسعة مثل الصين، لكن قوة العمل فيها أكثر تعليماً وثقافةً، وحققت مكانة مناسبة في صناعة الأدوية وبرمجة الكمبيوترات وتصميمها، وخدمات الأشعة وكثير من عوامل البحث والتطوير. ثم هناك روسيا التي ما تزال تتعافى من انهيارها في الحرب الباردة، لكن بعدد هائل من المهندسين المستعدين للعمل في مقابل جزء مما قد يحصلون عليه في الولايات المتحدة. وتنتشر في أرجاء العالم عشرات آلاف الشركات التي تنتج فيها الشركات العابرة للأمم البضائع بفضل الدساتير الكونية لعدم تدخل الحمائيات الحكومية المزعجة للناس والبيئة.

مرة أخرى، يلاحظ جيفري غارتن، وهو أحد المصممين الرئيسين للسياسة التي فتحت العالم للدكتاتورية الرأسمالية الصينية أن الصين تبزغ "دولة تكنولوجية عملاقة". يجب على واشنطن أن "تحسب كيف ستعمق أساسيات البحث والتطوير في أميركا عندما يُشتت كثير خارج البلاد. ويجب أن تتكيف مع الحقيقة القائلة إن أهداف شركات الولايات المتحدة المتعددة القومية لم تعد تتلاءم مع المصالح القومية" (الخط المائل من عندي)[6]. وفجأة يبزغ النور.

6. Jeffrey Garten, «The High-Tech Threat from China; America Inc. is rushing Beijing ahead by sharing R&D Treasures,» *Business Week*, January 31, 2005, p. 22.

كناري التعهيد

لا نعرف إلى متى سيظل الشعب الأميركي راغبا في دفع كلفة الأجندة العالمية لنخبتنا. كل ما نعرفه أن هذه الكلفة ترتفع لكن لا يمكنها الاستمرار في ذلك إلى الأبد.

خلال تسعينيات القرن العشرين، أصغى الملايين إلى دعوة كليتون للترحيب بالاقتصاد العالمي. وشُجّعوا على أن يستثمروا دولاراتهم ووقتهم بالذهاب للدراسة للتأهل من أجل مهن المستقبل الخاصة العالية التقنية. واخذ الشبان القروض. وضّحت العائلات كي يستطيع كاسب رزقها العامل الأكبر في السن العودة إلى المدرسة. واقترضت المناطق الريفية الفقيرة المال لتأمين التسهيلات لمراكز معالجة بطاقات الائتمان ومراكز الاستعلامات للتعويض عن شركات الألبسة والأحذية التي لملمت أغراضها ورحلت إلى خارج البلاد.

كانت الفكرة هي الخروج والحصول على "وظائف جيدة " قال لهم النقاد بأنها ستكون هناك في انتظارهم إن حصلوا على المهارات الصحيحة وخلقوا جوا وديا للتجارة في تجمعاتهم. سيعمل الأشخاص الذين لا يحملون مؤهلات جامعية في وظائف خدمية في الاقتصاد الجديد، مثل المراكز الهاتفية للخدمات ومسك الدفاتر ورسم المسودات وصيانة الكمبيوتر. وتقدم آخرون بطلبات للعمل مبرمجين ومحاسبين وباحثين ماليين وفنيين طبيين وأخصائيين في الكيمياء الحيوية وكتاباً تقنيين وغير ذلك كثير من المهن البراقة التي ستمهد طريق الاقتصاد العالمي إلى مستقبل أفضل وأكثر أماناً. وكما ثبت، فإن نقل الإنتاج إلى الخارج لم يقتصر على العمال أصحاب الياقات الزرق. لقد سمح إضفاء سمة الليبرالية الجديدة على الاستثمار والتجارة، بالترافق مع تكنولوجيا الانترنت، للشركات بأن تنقل أي مهنة كلياً أو جزئياً إلى أماكن العمل الرخيص في العالم كله.

في كانون الأول 1992، في فقرة لاستقبال الاتصالات في مؤتمر اقتصادي

نظمه بيل كلينتون المنتخب حديثاً، اتصلت امرأة من برايتون في ولاية ماساتشوستس وقالت: "احمل شهادة ماجستير في الاتصالات، وأنا أبحث عن وظيفة منذ أكثر من ثلاث سنوات، منذ أيار 1990. عملت في ثلاثة أعمال حرة. وعملت في زمالة من دون أجر ومن دون قسط مدرسي". شعر كلينتون بألمها. أما وزير عمله روبرت رايتش، فكان متفائلاً. قال: "إن الناس الذين يحملون إجازات جامعية سيكون لهم دور كبير في هذا الاقتصاد العالمي الجديد في الأجل البعيد"[7].

وبعد سنوات قليلة ظهر الرئيس بيل كلينتون في هازارد في ولاية كنتاكي حيث تبرعت حكومة الولاية بـ6.7 مليون دولار لشركة تجلب مركز اتصالات إلى البلدة. قال: "استمعوا إلي. أتيت إلى هنا لأقول لأميركا من تكون سايكس إنتربرايزس التي تقوم بالتزام كبير - استمعوا – تبني مركزين لتكنولوجيا المعلومات في شرق كنتاكي سيؤمّنان مئات الوظائف الجديدة في مقاطعتي بايك وبيري. شكرا لك سيد سايكس".

وبعد بضعة سنوات، رحلت الشركة إلى الهند والفيليبين، تاركة هازارد غارقة في الديون وناسها من دون عمل. "لقد غُدر بنا"، قال جوني تايير، أحد العمال الذين فقدوا وظائفهم[8].

وجد الذين وظفوا سنوات من حياتهم وتحملوا الديون ليحصلوا على الأوراق الرسمية ليدخلوا إلى الاقتصاد الجديد، مثل خبراء الطب الشعاعي ومدققي الحسابات ورسامي الصور المتحركة، أنفسهم عرضة للذل القاسي الذي

7. *President Clinton's New Beginning: The Complete Text, with Illustrations, of the Historic Clinton-Gore Economic Conference* (Little Rock, Ark.: Economic Conference, 1992), pp. 4-5.

8. Dan Morse, «Kentucky Answered Call of the Future-But Got Bad News-Outsourcer Set Up in Hazard, Then Headed Overseas; 'We Were Blindsided,'» *Wall Street Journal*, March 9, 2004.

ظنوا انه لن يصيب سوى أصحاب الياقات الزرقاء. وقيل لمبرمجي الكومبيوتر ومهندسي البرمجيات ومحترفين آخرين بأن يدربوا بدائلهم في آسيا.

وبعد 12 سنة من مؤتمر ليتل روك في العام 1992، ظهر رايتش على برنامج في "سي إن إن" مع عاطلة عن العمل كانت أخصائية في برمجة كمبيوتر تحمل شهادة جامعية في الفيزياء وشهادة في الهندسة. كان أخوها أيضاً مهندساً فيزيائياً يبحث عن وظيفة. قالت: "لقد ذهبنا إلى الجامعة ودفعنا مستحقاتنا. ماذا نفعل الآن؟»[9]

في الحقيقة ارتفع المعدل الكلي لمهارة العمال الأميركيين بسرعة منذ أن بدأت البلاد تعاني عجزاً تجارياً في منتصف سبعينيات القرن العشرين. لقد تضاعفت نسبة القوة العاملة الحائزة على مؤهلات جامعية من 15 بالمائة في العام 1973 إلى 29 بالمائة في العام 2003. وتقلص التسرب من المدارس الثانوية من 29 بالمائة إلى 11 بالمائة. ومع ذلك لم تتسارع الوظائف التي تستلزم شهادة جامعية كما وعد مؤيدو التجارة الحرة. تبيّن إحصائيات "مكتب العمل" أن من بين 30 وظيفة سيزداد نموها في العقد المقبل، تشترط ثمان فقط شهادة جامعية[10].

وازداد تدرّجاً نقل البحث والتطوير الذي اعتقد الأميركيون إلى سنوات قريبة أنه سيظل لهم دائماً. لقد نقلتها الشركات الأميركية العابرة للأمم إلى الهند وتايوان والصين حيث المهارات عالية والأجور رخيصة. وليست "بوينغ" و"موتورولا" و"بروكتر أند غامبل" و"غلاكسو سميث كلاين" سوى بضع

9. Robert Reich and Sona Shah, «Unemployment Cop-Out? Blaming Lack of Skilled Workers,» *«The Flipside,»* CNNfn, February 24, 2004.

10. Jared Bernstein, «The Changing Nature of the Economy, The Critical Roles of Education and Innovation in Creating,» testimony before the Committe on Education and the Workforce of the U.S. House of Representatives, March 11, 2004, http://www.epinet.org/content.cfm/webfeatures-viewpoints-changing-economy-testimony.

شركات نقلت البحث والتطوير إلى آسيا. ووفقاً لأحد التقديرات، يمكن نقل 80 بالمائة من الأعمال الهندسية المتعلقة بتطوير الإنتاج "بسهولة"[11].

ورداً على المخاوف بخصوص نقل الشركات لمصانعها، أو ما يعرف بالتعهيد، انبرى مدافعون محترفون من المؤمنين بالليبرالية الجديدة للتقليل من المشكلة. صحيح قولهم إن أكثرية الوظائف لم تكن تُنقل. لكن القول ذاته قيل عندما بدأت صناعات الألبسة والأحذية بالخروج من الولايات المتحدة، ثم تلتها صناعة الأجهزة الكهربائية المنزلية والالكترونية، ثم لحقت بها أعمال المكاتب الخلفية، وذلك إلى أماكن حيث العمل ارخص. إن نقل وظائف أصحاب الياقات البيضاء والوظائف الاختصاصية - التي كان مفترضاً أن ينالها أصحاب الياقات الزرقاء المفصولون وأولادهم - مثل طائر الكناري الذي يموت في نفق للتهوية في منجم محذراً من كارثة مقبلة. إن انتظرت حتى ينفجر الغاز، تكون قد تأخرت جداً.

تتوقع الشركة الاستشارية الاقتصادية "فوريستر ريسيرش" أنه في العام 2015 سيُنقل ستة بالمائة من وظائف أصحاب الياقات البيضاء التي كانت موجودة في العام 2004 إلى الخارج، وتشمل 20 بالمائة من وظائف الكمبيوتر. ويُرجح أن أرقام "فورستر" مخفضة. فثلث الشركات الأميركية الكبيرة فقط نقل في العام 2002 وظائف لأصحاب الياقات البيضاء لأن البنية التحتية الضرورية المتاحة لنقل الوظائف كانت قيد الإنشاء. يعتمد النقل الناجح للوظائف على قطاع من المسهلين - المحامين والخبراء الماليين والوسطاء - القادرين على قيادة الشركة في مجاهل قوانين البلدان الأخرى وثقافاتها. ومثل كل القطاعات الأخرى، يحتاج قطاع المسهلين إلى الوقت لينشئ اتصالاته وبنيته التحتية وإجراءاته. لقد بدأت الشركات الكبيرة مثل "أي بي إم" دخول هذه السوق أخيراً لتقديم خدمات النقل، وبدأت كليات إدارة الأعمال في تعليمها. ومع توافر البنية التحتية، تتسع إمكانية تصدير الشركات لتشمل الوظائف القابلة

11. Pete Engardio and Bruce Einhorn, «Outsourcing,» *Business Week*, March 21, 2005, p.87.

للرقمنة (التحول إلى رقمية)، حيث التواصل المباشر يصبح غير ضروري إطلاقاً، ويشمل ذلك كل الوظائف باستثناء الحلاق أو النادل أو مساعدة الممرضة.

قال غريغوري مانكي، رئيس "مجلس المستشارين الاقتصاديين" في عهد جورج دبليو بوش، في شباط 2004: "إن نقل الشركات ووظائفها هو طريقة جديدة لعمل التجارة الدولية. تتم الآن المتاجرة بأشياء أكثر من الماضي وهذا شيء جيد"[12]. وبسبب هذه الملاحظة، تعرض مانكي لهجوم من الديمقراطيين وتبرأ منه الجمهوريّون. لكن مساواته بين التجارة ونقل الوظائف كانت صحيحة. لا يمكنك الاعتقاد بشكل منطقي أن أحد الأمرين خير والآخر شر. فعلى غرار التجارة الحرة، ليس التأثير الرئيسي لنقل الأعمال والوظائف إلى دول أخرى في عدد الوظائف بقدر ما هو في الأجور المدفوعة. لهذا تتضمن الأرقام المتواضعة لـ"فوريست" تخفيضاً في أجور أصحاب الياقات البيضاء خلال العقد المقبل. حتى جيفري غارتن من "جامعة يال"، وهو من أكبر المناصرين المتحمسين للعولمة وأحد معاوني وزير التجارة، عرف أن أرقام "فوريست" تقلل التقديرات. وكتب غارتنر في عمود في مجلة بزنس ويك: "بما أن أصحاب العمل الأميركيين يحسبون كلفة إضافة أميركي، أو، مثلاً، هندي، إلى جدول الرواتب، فإن البديل لنقل الوظائف سيشكل ضغطاً على أجور الطبقة الوسطى في كل الولايات المتحدة. وفي عالم النطاق العريض (وسيلة للاتصالات السريعة) الذي يسمح بمراقبة فورية للعمل من بلاد أخرى، ستخلق السرعة التي يتم فيها نقل أقسام واسعة من قطاع الخدمات إلى دول أخرى اضطرابات للعمال والمجتمعات أكثر مما رأيناه إلى الآن جراء النقل البطيء لقطاع التصنيع"[13].

---

12. Warren Vieth and Edwin Chen, «The Nation: Bush Supports Shift of Jobs Overseas,» *Los Angeles Times*, February 10, 2004, p. 14A.
13. Jeffrey Garten, «Offshoring: You Ain't Seen Nothin' Yet,» *Business Week*, June 21, 2004.

لهذا أدرك أكثر أعضاء الطبقة الحاكمة الأميركية دهاء أن الصين تصعد بسرعة سلّم المنتجات المعقدة والإنتاج المتطور إلى مجالات كان من المفترض أن تظل حكراً على الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى. إن دولاً مثل الصين والهند كبيرة لدرجة تستطيع طبقاتها الحاكمة إن تؤمّن موارد ضخمة من العمال المستعدين للعمل في مقابل مجرد سد الأود، فيما تخرج العلماء والمهندسين والفنيين بأعداد أكبر من الولايات المتحدة. ومع ظهور الاقتصادات العالية التقنية والضعيفة الأجور، فقدت النماذج الاقتصادية التقليدية التي تشترط أجوراً عالية في الدول التي تحقق ازدهارها بفضل تفوقها التكنولوجي.

يشم غارتن، مثل رفيقيه الديمقراطيين كلينتون ورايتش، ويعكس غينغريتش وجورج دبليو بوش، رائحة الغاز ويود أن يعمل شيئاً لتداركه. لكن التزامه بالعولمة التي تقودها الشركات يمنعهم من التعامل مع هذه الحقيقة. هم بدلاً عن إخراج العمال من المنجم، يقترحون إسعافهم بعد الانفجار. لهذا اقترحوا قبل عقدين أن يحصل "الخاسرون" على مزيد من إعادة التدريب، ومزيد من برامج "تعديل"، وتعويضات مرنة عن البطالة، وخطط للتأمين على العمل، وهلم جراً.

يشكو الديمقراطيون ويشكل منطقي بأن الجمهوريين غير راغبين في صرف أموال على برامج كافية. صحيح، لكن عندما واتت الفرصة قادة الحزب الديمقراطي ليجبروا الجمهوريين على قبول برامج تعديل مقبولة كثمن لاتفاقية التجارة التي أرادتها الشركات، رفضوا القيام بذلك. ولم يمارس البيت الأبيض في عهد كلينتون ضغطاً قوياً أو يبذل حتى جهوداً متواضعة لتقوية شبكة الأمان. لم تتوافر غرفة عمليات حربية لمساعدة الخاسرين من العولمة أكثر مما توافرت في NAFTA ومنظمة التجارة العالمية وأجندة الرابحين من العولمة.

وعلى مدى السنوات الـ25 الأخيرة، نقصت الأموال المخصصة للبرامج التدريبية الاتحادية من 27 مليار دولار إلى أربعة مليارات. وتؤمّن برامج "التدريب الخاص" القليلة للعمال المفصولين بسبب اتفاقيات التجارة 250

دولاراً كل أسبوع وهي لا تكفي العائلة للعيش فيما يتدرب معيلها ليكون مبرمج كمبيوتر ليرى وظيفته الجديدة تنتقل إلى ما وراء البحار.

وباستثناء المظلات الذهبية في القمة، لا يعوض الرابحون في العالم الجديد من المنافسة العالمية الخاسرين. هذا هو معنى الربح.

ترك أميركا تواجه المنافسة

تعتمد التنافسية في الاقتصاد الحديث على الاستثمار. ولأن مستويات المعيشة في الولايات المتحدة أعلى منها في أغلبية البلدان، يجب أن يكون الاستثمار فيها أوسع ومستمرا كي يبيع المنتجات ويحسنها في الاقتصاد العالمي. ستقوم الطبقة الحاكمة التي راهنت على مقدرة الأميركيين، كما صاغها كلينتون، لينافسوا ويربحوا، بهذه الاستثمارات لتسريع النوعية ونشر مهارات القوة العاملة بتأمين منافذ مميزة لها إلى التكنولوجيا الحديثة المتطورة جدا. لكن لم يحدث من هذا إلا القليل. في الواقع وعلى مدى السنوات الـ20 الأخيرة، ترأس القادة الأميركيين على تآكل هائل لقدرة مواطنيهم على المحافظة على مستويات معيشتهم في عالم من التنافس الوحشي الذي أنشأه قادتهم.

لقد فقدت الولايات المتحدة دورها القيادي المرموق السابق في المنافسة. يصنع اليابانيون حالياً روبوتات تقوم بعمل عمال الاستقبال والحراس الليليين وعمال المستشفيات. وتقدر الحكومة اليابانية أنه في العام 2015 سيكون هناك روبوت واحد على الأقل في كل منزل، وهي تضع تعليمات لسلامة المستخدم والمسؤولية القانونية(14).

والأوروبيون متقدمون الآن جداً في مجال السيارات التي توفر في الوقود والتلفزيونات التفاعلية والتكنولوجية اللاسلكية. وتوجد هواتف محمولة للشخص الواحد في أوروبا أكثر من الولايات المتحدة. وفي العام 2007، ستمتلك

---

14. Anthony Faiola, «Humanoids with Attitude,» *Washington Post*, March 11, 2005, p. 5A.

أوروبا اكبر محطم للذرات في العالم، وفي العام 2008 ستحتل المرتبة الأولى في وضع الأقمار في المدار. وكشفت مجسات أوروبية فضائية الميثان، وهو علامة على الحياة، على المريخ.

وبينما تستخدم حكومات اليابان وكندا وكوريا وأمم أخرى طاقتها في التنظيم والإعانة لنشر البنية التحتية للنطاق العريض، تبقى الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة مشلولة في صراع بين أنظمة "بل" التي تملك خطوط الهاتف و"إيه تي تي" و"إم سي أي" التي تريد استخدامها لتنافس في خدمات النطاق العريض. ومن نتائج ذلك، يكلف اتصال بسرعة 1.5 ميغابايت في الثانية 35 دولاراً أو أكثر في الشهر في الولايات المتحدة، بينما يدفع اليابانيون 25 دولاراً في مقابل 26 ميغابايت[15]. وفي العام 2003، هبطت الولايات المتحدة إلى المركز العاشر بين الدول المتقدمة في نسبة اقتصادها المستخدم للنطاق العريض.

ولم تعد الولايات المتحدة الرائدة في حصتها من القوة العاملة الحائزة على تعليم جامعي مدته سنتين. وتحتل المرتبة العاشرة في نسبة الشهادات الجامعية في الهندسة والعلوم الطبيعية بين أبناء الرابعة والعشرين. ويتخلف طلابنا عن تسع دول صناعية أخرى على الأقل في تحصيلهم في الرياضيات والعلوم، فيما سُجل 44 بالمائة من طلاب المدارس الثانوية فقط لتعلم لغة أجنبية في العام 2000[16].

إن مشاكل التعليم في الولايات المتحدة غير خفية وأصبحت الكتابات عنها قطاع صغير في حد ذاته. لكن الحوارات تعلق في سجالات إيديولوجية غير واعية، يثيرها المحافظون الدينيون والاجتماعيّون حول التربية الجنسية ونظرية

15. Catherine Yang, «Behind in Broadband,» *Business Week*, September 6, 2004, p. 88.
16. National Center on Education Statistics, *Digest of Education Statistics*, http://nces.ed.gov/programs/digest/d02/dt057.asp (Table 57, 2002, accessed March 10, 2005).

الخلق والادعاء بان الآباء يمكنهم تعليم أولادهم بشكل أفضل من المعلمين المحترفين.

إن كانت المنافسة العالمية مهمة للطبقة الحاكمة الأميركية وزبائنها في قطاع الأعمال، فإن هذه الهجمات لا يمكن أن تغتفر. سيتطلب القطاع إنجازات أعلى ويفرض طبقة متقدمة من المعلمين والتسهيلات للحصول عليها. "لكن نقابات المعلمين لن تدعنا"، يقول الوكلاء السياسيون لطبقة الأعمال. لكن التهمة غير صحيحة إلى حد كبير مع بعض الاستثناءات. فأغلبية نقابات المعلمين دعمت الخطط الجادة من أجل نوعية أفضل في مهنتهم. وحتى لو كانت التهمة صحيحة، فإن فكرة أن النقابات تستطيع أن تحبط إي شيء يصمم عليه مجتمع الشركات على فعله غير قابلة للتصديق.

ولم تكن نخبة الشركات التي أدركت أن مصيرها متصل بمستقبل أميركا في المنافسة لتقف جانباً وتتفرج بينما يقود حزبها هجوماً على بحوث الخلايا الجذعية. كان المتعصبون الدينيون سيُعدون مثلما حصل عندما حُذفت القوانين المقدسة التي تجل الأحد يوم عبادة لوقوفها عقبة أمام الربحية. لكن بدلاً عن ذلك، شجّعت طبقة الشركات الهجوم على التعليم العام كجزء من تحالفها السياسي مع اليمين المتطرف.

ولم تكن الشركات الكبيرة لتقف غير مبالية بانحدار الاستثمار القومي في البحث والتطوير. لقد انحدرت نفقات البحث والتطوير كحصة من إجمالي الناتج المحلي في الدورات الثلاث الماضية للأعمال لأن دعم الحكومة الاتحادية للبحث الأساسي تقلص. وهبطت نسبة البحوث العلمية الموضوعة من قبل أميركيين من 61 بالمائة في العام 1983 إلى 29 بالمائة في العام 2003 مع هبوط في العدد الإجمالي للبحوث بنسبة 10 بالمائة منذ العام 1992. يصدر الباحثون الأوروبيون والصينيون الآن بحوثاً علمية أكثر من الأميركيين.

إن الاستثمار العام هو من عمل المجتمع لتشكيل مستقبله الذاتي الذي كان دائماً مولداً لفرص الاستثمار الخاص. والتاريخ الأميركي مرصع بقطاعات

اقتصادية عظيمة فتحتها الحكومة لمصلحة الأعمال. ففي مرحلة سابقة من حياة الجمهورية، بنينا قنوات وطرقاً عامة وقدمنا الأرض للمدارس والمساكن في المناطق. ومولت الحكومة أول خطوط التجميع وقدمت الإعانات للسكك الحديد لتهدئة الغرب وطورت تقنية الراديو البعيد المدى وأنشأت ضواحي مع برامج تتعلق بالإسكان والطرق السريعة. وقامت بمشروع مغامر أفضى إلى تطوير المحرك النفاث والكمبيوتر والانترنت، وأمّنت البحث الأساسي أنتجت على أساسه آلاف الأدوية.

واليوم بدلاً عن أن تطالب النخب التجارية التي تهتم بمستقبل أميركا باستثمارات حكومية جديدة في تقنية الطاقة المتجددة والعلاج الحيوي وتقنية النانو (علم استغلال الجزيئات لإنتاج مواد تدوم مدى الحياة وكمبيوترات بحجم حبة الرمل) هي ترسل مجموعات الضغط للمطالبة بتخفيضات أكثر على الضرائب.

حتى المؤيد العنيد للسياسة العالمية لعدم التدخل في الحريات الخاصة، ولاسيما الاقتصادية، توماس فريدمان، وهو احد مثقفي النيويورك تايمز، أبدى قلقه من نقص اهتمام المديرين التنفيذيين في أميركا بالكارثة المخيمة على البلاد في استثمارات الصحة والطاقة والتكنولوجيا. وقال: "عندما أنظر حولي بحثاً عن المجموعة التي تملك القوة والمصلحة ببقاء أميركا مركزاً ومنافساً على الصعيد العالمي، يبدو لي أن زعماء الأعمال الأميركيين يخسرون الحرب".

يقدم فريدمان ثلاثة أسباب لخسارة المديرين التنفيذيين المعارك السياسية. السبب الأول لأنهم "جمهوريون ثقافياً" ما يجعلهم وبشكل واضح خائفين من تحدي جورج دبليو بوش. السبب الثاني، وهو تفسير أكثر غرابة، أن فضيحة "إنرون" وفضائح أخرى جعلتهم يحنون رؤوسهم من الخوف الذي لم يمنعهم من حشد مجموعات الضغط لتخفيض الضرائب وإلغاء القوانين وخصخصة الأصول العامة والخدمات. ويصل فريدمان إلى أوضح سبب فيقول: "في هذا العالم المعاصر الأكثر تسطيحاً، تجني شركات أميركية أساسية أرباحها من

خارج البلاد وتستطيع وبشكل متزايد أن توظف أفضل المواهب في العالم المعاصر من دون استئجار أميركي آخر»[17].

لكن فريدمان، مثل غارتن، يبدو غير مهتم لاكتشاف المضامين المرعبة والمدهشة لهذا الاعتراف. ويفضل أن يستمر في توبيخنا كي نوحد جهودنا، متناسياً مسؤوليته في تأييد السياسات التي دمرت حوافز المستثمرين الأميركيون للاهتمام بأميركا.

ساعة الحساب

يكون المواطن الذي يتجول في السنوات القليلة الأولى من القرن الحادي والعشرين انطباعا بأن الأميركيين كانوا يقومون بعمل ناجح. المخازن مليئة والطرقات مزدحمة والمنازل الجديدة تُبنى والأميركيون يسافرون إلى خارج البلاد. وعلى الرغم من أن العامل يمضي ساعات أطول في العمل وأصبح أقل ضماناً مما كان عليه أبوه، ما تزال البلاد تبدو مزدهرة والاقتصاد الأميركي مستمر في النمو ويجر اقتصاد العالم معه.

لو كانت الأشياء سيئة جداً لماذا تبدو جدية إذاً؟ الإجابة أن الاقتصاد الأميركي كان يعيش على ائتمان سائر العالم. وعلى مدى السنوات الـ25 الأخيرة، اشترت الولايات من العالم أكثر مما باعته، وهذا مقياس أساسي لنقص التنافسية الاقتصادية.

قد تكون الشركات العابرة للأمم ذات الأسماء الأميركية تنافسية، لكن الاقتصاد الأميركي، أي مجموع العمال والشركات والبنية التحتية التي تُنتج في أميركا، ليس كذلك. لا يمكن القول عن شركة تشتري أكثر مما تبيع منذ 25 سنة ومجبرة على الاقتراض أكثر فأكثر كي تغطي ديونها إنها تنافسية.

بسبب ثقافتنا الاستهلاكية (تسوق حتى آخر رمق)، لا ندخر ما يكفي من مداخيلنا المحلية لنغطي الخسائر المتزايدة لتجارتنا الخارجية. ولكي نجمع المال

17. Thomas Friedman, «C.E.O.'s, M.I.A.» *New York Times*, May 25, 2005, p. 25.

الإضافي الضروري لنستورد من الخارج، استدنا أكثر من الأجانب وبعناهم أصولنا (سندات الولايات المتحدة وملكيات أخرى). وكانت النتيجة عجزاً تجارياً سنوياً متزايداً انعكس في المقياس الرئيسي للعلاقة المالية للبلاد مع بقية العالم، وهو "الحساب الجاري"(18).

ليس هناك خطأ جوهري في استدانة المال. يعتمد ذلك على كيفية استخدامه. هل ستستخدمه في شراء منزل أو فتح شركة أو تحصيل تعليمي تأمل بأن تجد لنفسك بفضله دخلاً أفضل أو مهارة تساعدك في تسديد القرض؟ أم هل تقترض المال لتذهب في إجازة أو تشتري منزلاً مليء بالأجهزة الكهربائية من دون توافر المال الكافي عندك فتراكم الديون من دون زيادة في الدخل لتسديدها؟ في الأزمنة التي سبقت السنوات الـ20 الماضية، اقترض الأميركيون المال ليستثمروه. لكن على الأغلب، استدنا، وهذا ما يغذي الاقتصاد المحلي ويؤمّن سوقاً متوسعة لصادرات البلدان الأخرى.

وكانت إحدى النتائج ارتفاعاً غير عادي في الدين الاستهلاكي، الذي صعد خلال تسعينيات القرن العشرين إلى 53 بالمائة ووصل الآن إلى 80 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من الدخل الفائض لكل العائلات. وارتفع دين بطاقات الائتمان للعائلات المتوسطة الدخل بنسبة 75 بالمائة والعائلات المنخفضة الدخل بنسبة 174 بالمائة. وقفز الإفلاس الشخصي إلى 1.6 مليار دولار في العام 2001 وهو ضعف الرقم قبل عشر سنوات. وكما يلاحظ أحد التقارير: "سيرى أطفال اليوم حالات إفلاس عند أهاليهم أكثر ما سيرون من حالات الطلاق"(19).

18. In 2004 the $618 billion trade deficit made up roughly 90 percent of the current account deficit. The rest consisted of net remittances abroad and foreign aid minus a small surplus of investment income in excess of payouts to foreign holders of U.S. assets.

19. Tamara Draut and Adria Scharf, «House of Cards,» *Dollars and Sense*, January-February 2005, p. 9.

لا يوافق علماء الاقتصاد جميعهم على الأسباب الماكرو - اقتصادية للعجز التجاري. يرى بعضهم أن السبب هو عدم رغبة الأميركيين في الادخار، ويراه البعض الآخر في تضخم قيمة الدولار. ويلوم قسم آخر العالم على نموه البطيء جداً، وبأنه لا يستهلك ما يكفي من صادراتنا. ثمة بعض من الحقيقة في كل هذه التفسيرات، لكن الواقع القاسي يقول إن الاقتصاد الأميركي يعيش بأكثر مما يملك.

وفي ظروف العجز التجاري المزمن أيا كانت أسبابه، كان الانفتاح المصمم للاقتصاد الأميركي على تجارة أكبر من خلال NAFTA ومنظمة التجارة العالمية، تهوراً غريباً. كل اتفاقية تجارية جديدة تشجع على صادرات أكثر وتحض على تصدير أكثر للشركات والوظائف وتحتاج إلى دين أكبر. استنتجت دراسة أُجريت في العام 2000 "أن زيادة بنسبة 10 بالمائة في الاستثمار الأميركي المباشر في قطاع ما في الصين، ترافقها زيادة بنسبة 7.3 بالمائة في حجم الواردات الأميركية من الصين وهبوط بنسبة 1.2 بالمائة في صادرات الولايات المتحدة إلى الصين في القطاع ذاته"[20]. لقد مثّل مشجعو التجارة الموسعة القصة القديمة للبائع المتجول الذي اشترى التفاح بـ10 سنتات وباعه بخمسة مدعياً التعويض بالكم.

صعد عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة إلى أربعة بالمائة من إجمالي الدخل المحلي في العام 2002 وإلى خمسة بالمائة في العام 2003 وأكثر من ستة بالمائة بحلول نهاية العام 2004. وكحصة من إجمالي الناتج المحلي، لم يرتفع إلى أربعة بالمائة منذ العام 1816. وبمعدل نموه الحالي

20. James Burke, «U.S. Investment in China Worsens Trade Deficit: U.S. firms build export-oriented production base in China's low-wage, low labor-protection economy,» Economic Policy Institute, Briefing Paper No. 93, May 2000, http://www.epinet.org/content.cfm/briefingpapers-fdi-fdi.

سيصل إلى ثمانية بالمائة في العام 2007، علماً أن البنك الدولي يعتبر الأمة في خطر حين يبلغ العجز في حسابها الجاري خمسة بالمائة.

وفي غضون عقدين من الزمن، تحولت الولايات المتحدة من أكبر دائن في العالم إلى اكبر مدين. وبحلول نهاية العام 2004، ساوى ديننا ربع إجمالي ناتجنا المحلي. وبهذا المسار المنحني، سيبلغ دين الولايات المتحدة 40 بالمائة من إجمالي ناتجها المحلي بحلول العام 2008. وكان هذا تقريباً عبء الدين الأرجنتيني قبيل الخراب المالي للبلاد في العام 2001.

إن بلداً يعاني مثل الأرجنتين عجزاً تجارياً سيرى قيمة عملته تنهار أمام العملات الأخرى. ولأن الأجانب باعوا الأرجنتين أكثر مما اشتروا منها، صار لديهم فائض من عملة البلاد، البيزو. وعندما تهبط قيمة العملة تصبح الواردات الأجنبية أغلى فيشتري المواطنون أقل، وتصبح الصادرات أرخص فيشتري الأجانب أكثر. وعندما تسقط العملة كفاية تصير تجارة البلد متوازنة.

لكن الولايات المتحدة ليست الأرجنتين ولا الدولار مثل البيزو. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لعب الدولار دور المخزن الأساسي للقيمة في العالم. وهو الاحتياطي لأغلب المصارف المركزية في بلدان العالم. فمخزونها من الدولار يدعم النقود التي تصدرها[21]. ويُستخدم أيضا لتسوية أغلبية الصفقات العالمية. فعندما تشتري البرازيل نفطاً من السعودية تدفع بالدولار. إن قيمة الدولار العامة المتفق عليها جعلته الملاذ الآمن للمستثمرين القلقين من عدم الاستقرار في أجزاء أخرى من العالم. لهذا كانوا راغبين بإعادة دولاراتهم الزائدة التي ربحوها من تصديرهم للولايات المتحدة بشراء الأسهم والسندات. وسمح الطلب العالمي على الدولار للولايات المتحدة بأن تستدين لتمويل العجز التجاري من دون أن يكون الثمن انحدار عملتها.

21. Actually, countries use U.S. Treasury bills, denominated in dollars, which pay the country interest.

من بين الخاسرين من هذه اللعبة الأعمال والعمال في قطاع الصادرات والمنافسة من الواردات. ومن بين الرابحين السياح الأميركيين والمستهلكين الذين لهم منافذ إلى السلع الأجنبية الرخيصة، والتوأمان المحوريان للطبقة الحاكمة - الشركات العابرة للأمم والجيش. سمحت قيمة الدولار العالية للشركات العابرة للأمم أن تستخدم أرباحها في شراء مصانع أجنبية ومصارف وأصول أخرى بأسعار رخيصة، كما ساعدت قيمة الدولار العالية الجيش الأميركي أن ينشر ويبني قواعده حول العالم بكلفة ارخص وان يدفع ثمن الأسلحة والتدريب للأجانب.

لكن لا يمكن حتى للولايات المتحدة وبمكانة الدولار الفريدة الاستمرار إلى الأبد بدينها المرتفع أكثر من دخلها. ففي العام 2002، بدأ المستثمرون الأجانب والمصارف بالتحول عن سندات الحكومة الأميركية وسندات أخرى مدعومة بالدولار. ولكي يمنعوا ارتفاع عملاتهم في مقابل الدولار، اشترت الحكومات الأجنبية، ولاسيما الصين واليابان، سندات أكثر. وبحلول العام 2004، امتلك الأجانب 50 بالمائة من سندات الخزانة الأميركية. وبدأ ألان غرينسبان الحاذق، الذي بارك الإفراطات الاقتصادية، التي أدت إلى الأزمة وشجعها يبعد نفسه عما صنعت يداه، محذرا من أن الأجانب كانوا "يبدون شهية قليلة" للسندات الأميركية.

وفي الوقت ذاته، تآكل احتكار الدولار العملي كمقياس عالمي للنقد إذ بدأ اليورو يحل محل الدولار في الصفقات التجارية العالمية واحتياطات المصارف المركزية. وكانت على قائمة شكاوي واشنطن من صدام حسين أنه بدأ يقبل باليورو ثمناً للنفط. وبدأ السعوديون يفعلون الأمر ذاته بعد ذلك. وفي نهاية العام 2004، نزلت حصة الدولار من احتياطات النقد العالمية إلى 65 بالمائة[22]. وفي شباط 2005 هوى الدولار عندما اقترح رئيس الوزراء الياباني أن حكومته

22. «The Passing of the Buck?» *Economist*, December 2, 2004, p. 71.

قد تفكر في إعادة توزيع احتياطاتها الضخمة بعيدا عن الدولار. وتراجع بسرعة بالقول إنه أسيء فهمه كي يهدئ الأسواق لفترة.

وأدى إخفاق الأوروبيين في الاتفاق على الدستور في العام 2005 إلى إضعاف اليورو وإلى تخمينات سارة وسط كثير من المحررين الأميركيين بأن الدولار الأميركي سيستعيد احتكاره كالعملة العالمية للاحتياطات. لكن الاتحاد الأوروبي واجه مصاعب أكبر من ذلك على طريق التكامل، وهناك فرصة قليلة لإخراجه عن خطه. فمع توسعه الحالي إلى 10 بلدان أخرى والدخول النهائي لبريطانيا العظمى، ستساوي منطقة اليورو في مرحلة ما ضعف حجم الاقتصاد الأميركي. وستساعد تجارته المتوازنة اليورو على أن يحقق الاستقرار على المدى الطويل وهو في طريقه ليصبح مساوياً على الأقل للدولار كعملة جوهرية للعالم.

ومهما كانت الظروف، لا شك في أن الدولار سينحدر أكثر والسؤال الآن هو متى والى أي حد. في العام 2004 أشارت \الإيكونوميست: "إذا هبط الدولار 30 بالمائة أخرى كما تنبأ البعض، سيساوي ذلك اكبر حالة للتخلف عن دفع الديون في التاريخ. لن يكون تخلفاً تقليدياً في خدمة الدين بل تخلفاً بالخلسة، إذ ستُمحى تريليونات في قيمة الأصول الأجنبية بالدولار... بل إن هبوطاً في الدولار يكفي لإغلاق عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة قد يدمر وضع الدولار كملجأ آمن"[23].

سيهبط الدولار أكثر من ذلك بكثير. إن تقديرات \الإيكونوميست مبنية على قيمة الدولار في العام 1995 عندما كان عجز الحساب الجاري مئة مليار دولار، لكن العجز التجاري يقتات على نفسه، فكلما زاد نقل الإنتاج إلى الخارج، زاد اعتماد الاقتصاد على السلع المصنعة ما وراء البحار. ويضعنا هذا

23. «The disappearing dollar; World economy,» *Economist*, sec. leader, December 3, 2004.

الإدمان على الاستيراد ضمن حلقة نزولية مفرغة: مع المداخيل الأميركية، سيتسع العجز التجاري بشكل أسرع[24].

قال ستيفن روش، رئيس الاقتصاديين في "مورغان ستانلي" في اجتماع مغلق لمديري صندوق الاستثمار في بوسطن في أواخر العام 2004، إن فرصة الولايات المتحدة في تجنب "قيامة" اقتصادية هي واحد من عشرة[25]. وقبل ذلك بقليل، قال الرئيس السابق لمجلس الاحتياط الاتحادي بول فولكر أن هناك فرصة 75 بالمائة لحدوث أزمة اقتصادية في غضون السنوات الخمس المقبلة "يمكن أن تتغذى على قرار أمم أخرى بتقليل مشترياتها للسندات الأميركية"[26].

ليس الأمر أن الطبقة الحاكمة لم تستطع رؤية ما هو مقبل. فعلى مر السنين، ارتفع عدد الأصوات المنذرة بالعجز التجاري المزمن، وظلت الأكثرية من قادة واشنطن السياسيين تنسخ إملاءات سياسات الشبكات التي تمولها الشركات التي لم ترغب بتدخل أي شيء في أجندتها الليبرالية الجديدة.

وكلما تعامل روبين مع المشكلة، كان يصر أولاً أن تخفيض قيمة الدولار وأي تدخل في التجارة الحرة والاستثمار هو عمل غير ناجح. وكان رده تأمين فائض اتحادي لزيادة المدخرات لرفع الإنتاجية أكثر بطريقة ما. ومع ذلك أمّن

---

24. Studies from economists of different opinions on trade have concluded that the «income elasticities» of U.S. consumers for foreign goods is greater than the elaasticities of foreign economies for U.S. goods. See U.S. Trade Deficit Commission, *The US Trade Deficit, Causes, Consequences and REcommendations for Action: Hearing before the US Trade Deficit Review Commission*, Washington, D.C., February 18, 2000, p.48.

25. Brett Arends, «Economic 'Armageddon' predicted,» *Boston Herald.com*, November 24, 2004.

26. *U.S. Senator Kent Conrad (D-ND) Holds a News Conference on the Growth in Foreign-Held U.S. Debt*, Washington, D.C., October 20, 2004. FDCH Political Transcripts.

روبين وكلينتون فائض موازنة ورفعوا الإنتاجية لكن العجز التجاري استمر في الارتفاع.

كان روبين وكلينتون يعكسان الحكمة التقليدية لعصرهم. وعلى غرارهما صرف المتمول وارن بافيت النظر عن العجز التجاري كمشكلة في مؤتمر في كانون الأول 1998، إذ أصر على أن للولايات المتحدة أصولاً كثيرة تبيعها قبل أن تبدأ بالقلق. لكن في العام 2003، شعر بالقلق. أما في العام 2005، فأصيب بالرعب. وبدلاً عن مجتمع "الملكية" الذي وعد بوش به الناس، كتب بافيت لمستثمريه أن ديون أميركا الخارجية جعلتنا مجتمع "مزارعين بالمحاصصة". وبحلول العام 2015 توقع أن يدين الأميركيون للعالم بـ11 تريليون دولار ستكلف خدمتها فقط 550 مليار دولار سنوياً. إنه مستوى من العبء المالي اعتقد بافيت أنه "سيولّد من دون شك اضطراباً سياسياً كبيراً في الولايات المتحدة"[27].

كان رد الجمهوريين تجاهل المشكلة برمتها. لقد رفض وزير خزانة بوش الأول بول أونيل العجز في الحساب الجاري باعتباره "فكرة عامة لا معنى لها". وردت الإيكونوميست بأن عواقب انحدار الدولار ستسبب الأرق "لوزير خزانة يعي ما يقوله"[28]. ولم ترسم تلك المخاوف الأخاديد على جبين الممثل التجاري للولايات المتحدة روبرت زوليك، كبير الجهلة في الإدارة، الذي أصر على أن التصدير فقط هو ما يجب أن يؤخذ في الحسبان بالمقياس التجاري.

لم تعرف أكثرية أعضاء الكونغرس ما كان يحصل. عندما سأل السناتور بايرون دورغان (ديمقراطي من ولاية داكوتا الشمالية) زملاءه في قاعة مجلس

---

27. Exchange with the author, panel chaired by Senator Robert Kerrey, Omaha, Nebraska, December 4, 1998.

28. Jeff Faux, «Falling Dollar, Rising Debt; The market is crumbling, accounting's mess- and we owe the rest of the world about a quarter of our GDP,» *American Prospect*, August 12, 2002.

الشيوخ ما الحصة من إجمالي الناتج المحلي التي يجب أن يصل إليها العجز التجاري. قبل أن يبدأوا بالقلق كان الرد هو الصمت المطبق.

في واشنطن طغى الحق المقدس للشركات المتعددة الجنسية في الحصول على منافذ إلى سوق العمل العالمية الرخيصة على أي اهتمام بالتنبيهات. إن اللامبالاة تجاه الدين الخارج عن السيطرة في تناقض صارخ مع القلق حول المشاريع التي بدأها نظام الضمان الاجتماعي باقتراض المال قبل 40 سنة من الآن. في المسار الحالي سيسبب تراكم العجز التجاري أزمة اقتصادية خطيرة قبل فترة طويلة من احتياج الضمان الاجتماعي لضريبة معتدلة ليغطي بها التزاماته.

اعتقدت شبكات سياسية كثيرة في واشنطن بأن الولايات المتحدة كانت مهمة جداً للطبقات الحاكمة في الأمم الأخرى بحيث أنها لن تسمح بهبوط الدولار. وفي النهاية يناقشون بأن اليابان والصين وكوريا الجنوبية التي تملك حصة كبيرة من سندات الخزانة الأميركية أسست استراتيجياتها الحالية للنمو على الاستمرار في البيع لأسواق الولايات المتحدة، وأن لها مصلحة في إبقاء "توازن الرعب" أطول ما يمكن قبل أن تجبر أسواق الواردات الأميركية على الانكماش.

وفعلاً فعلت الطبقات الحاكمة في أوروبا واليابان ذلك في العام 1985 في "معاهدة بلازا" التي ساعدت الدولار المتضخم في تلك الفترة من دون أي إقلال رئيسي في مستويات المعيشة الأميركية أو سلطة نخبها في العالم. لكن جورج دبليو بوش أو خلفه لن يكونا محظوظين جداً على ما يبدو. لم تعد أوروبا وآسيا بحاجة إلى الحماية العسكرية الأميركية من الاتحاد السوفياتي، ولا يريد زعماؤها أن يشاركوا في هوس الأميركيين بحروبهم على مستوى العالم. وحتى لو أرادوا أن يدفعوا فاتورة شركائهم الأميركيين، فسيكونون تحت ضغط محلي هائل كي يحققوا نمواً اقتصادياً في أوطانهم من الجماهير التي تبدي احتراماً ومودة قليلين لحكومة الولايات المتحدة.

وحتى لو وافقت الطبقات الحاكمة لشركاء أميركا التجاريين بأن تمتص شعوبها الألم لتحويل عجز الولايات المتحدة التجاري الهائل إلى فائض، فإن أي نمو في الصادرات سيأخذ وقتا ليزيد الوظائف في أميركا. لا يمكن بسهولة عكس قاعدة صناعية منكمشة عمرها 30 سنة. فكثير من المنتجات لم يعد يُنتج في الولايات المتحدة، وتشمل هذه الهواتف والتلفزيونات الملونة وعدداً كبيراً من الأجهزة الكهربائية المنزلية. ويجب إقناع المستثمرين بأن التصنيع في الولايات المتحدة رهان جيد قبل أن يقوموا بالتزامات بعيدة الأجل للاستثمار في مصانع جديدة. ويجب إقناع العمال بأن يحصلوا على التعليم والتدريب في المهارات التقنية الضرورية للعمل في مصانع حديثة وأن يوافقوا على إبقاء أجورهم منخفضة طبعاً.

ومهما كانت الطريق إلى الدولار المنخفض ناعمة ومرتبة، فإن النتيجة ستكون هبوطاً جوهرياً في مستويات المعيشة للأميركيين العاديين. ومن خلال اختبار اقتصادي قام به واين غودلي وفريق من الاقتصاديين في "معهد ليفي" في "جامعة بارد"، استنتجوا أنه يجب على حكومة الولايات المتحدة أن تزيد بشكل أساسي الإنفاق في مقابل عجز بحلول العام 2008 لحماية التشغيل من الهبوط، زيادة على العجز الاتحادي المقدر بـ2.3 تريليون خلال عقد. ويستنتج غودلي أن "هذا سيدفع بقوة الدين الداخلي والخارجي إلى 100 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، والبقية تأتي"[31].

لا يستطيع غودلي ولا غيره التنبؤ بالمستقبل أو يعرف بالضبط متى ستبدأ الأزمة وكيف ستنتهي، لكننا نعرف أن القوانين الاقتصادية الأساسية تقضي بعكس الميزان التجاري الأميركي الأمر الذي سيسبب الكثير من الآلام

31. Wynne Godley, Alex Izurieta, and Gennaro Zezza, *Prospects and Policies for the U.S. Economy: Why Net Exports Must Now Be the Motor for U.S. Growth* (Hudson, N.Y.: Levy Economics Institute, August 2004).

الرئيسي المكلف لبرنامج "ميديكير" للعناية الصحية. وأكثر من ذلك ستحتاج الحكومة الاتحادية إلى أن تسدد الأموال التي اقترضتها في عهد ريغان والبوشين إلى صندوق الضمان الاجتماعي. وسيحتاج النظام التعليمي إلى جرعات كبيرة من الأموال لوضعه في المستويات العالمية الضرورية للتنافس، وسيحتاج البحث العلمي إلى استثمارات جديدة، فيما تزداد احتمالات ذوبان نظام المعاشات الشخصية. ولأن انبثاق الاقتصادين العملاقين الصيني والهندي يدفعان أسعار النفط إلى الارتفاع، يجب أن يمول برنامج قومي مكلف وجدي للطاقات البديلة والتوفير في الطاقة في مرحلة ما.

ارتفعت الواردات الأميركية من بقية العالم إلى 780 مليار بين العامين 1991 و2003 لذلك يجب عدم إبطائها فقط بل خفضها بشدة[32]. وسواء انتقلت السياسة المحلية إلى اليمين أو اليسار، لن تكون الطبقة الحاكمة قادرة على استخدام المنافذ إلى الأسواق الأميركية لتحرض النخب في بقية العالم لتنضم إلى "حزب دافوس". ومع انخفاض الواردات الأميركية من الأسواق العالمية الأخرى والتي قد تنحدر، ستتوتر الروابط الاقتصادية التي تربط النخب العالمية بالقيادة الأميركية.

من دون سوق الولايات المتحدة ستقل مكاسب رأس المال العابر للأمم في البلدان النامية بالتأكيد، وطالما أن الشركات العابرة للأمم يمكنها إعطاء الوعود لنخب العالم الثالث بحصة في الأرباح المتزايدة من استغلال سوق الولايات المتحدة، فإن إخلاصها لدافوس سيظل مؤكداً. لكن مع النظام الليبرالي الجديد الضعيف نتيجة تقلص انكماش أهم سوق في العالم، ستبدأ النخب المحلية بإعادة حساب أوضاعها الخاصة. بالتأكيد سيقاوم كثر الاتفاقيات التجارية التي تسمح للولايات المتحدة بالاستمرار في حماية قطاعها الزراعي.

---

32. See Dean Baker and Mark Weisbrot, «Fool's Glod: Projections of the US Import Market,» Center for Economic and Policy Research, January 8, 2004.

وفي الوقت ذاته، ولأن الزراعة إحدى المجالات القليلة التي تحقق فيها الولايات المتحدة فائضاً تجارياً، لن تقل الضغوط للحفاظ على ذلك الدعم.

من دون سوق أميركي قوية وصحيحة للواردات، قد يغص محرك الليبرالية الجديدة إن لم يتوقف فجأة. وسيضطر الاتحاد الأوروبي إلى أن يعطي الأولوية لتحقيق مطلب داخلي كاف ليدمج أوروبا الشرقية ولن يرغب في أن يتحمل عجزاً تجارياً كبيراً مع دول العالم الأخرى. وأسست الاقتصادات العملاقة في آسيا، الصين واليابان والهند، اقتصاداتها على الصادرات وليس على الواردات، ونتيجة لذلك الكابوس الليبرالي الجديد قد تصبح الحمائية سياسة الضرورة. بالفعل يؤدي المنطق بالاقتصادي غودلي إلى أن يقترح، حتى على أساس حواره المتواضع، أن تفرض الولايات المتحدة نوعاً من الضريبة الإضافية على الواردات (تعرفة جمركية) كي تحمي نفسها ضد الهروب الهائل للدولار. لقد فعلها ريتشارد نيكسون في العام 1971 وجمد العالم بسببها. لكن كان ذلك أثناء الحرب الباردة عندما كانت الولايات المتحدة حامية الغرب الرأسمالي ضد الشيوعية. لكن اليوم لا ترى آراء عالمية كثيرة أميركا حامية من الإرهاب بقدر ما هي مثيرة له.

بالتأكيد لن توفر الأزمة الاقتصادية الجانب العسكري من أجندة الطبقة الحاكمة. سيزيد الدولار الضعيف كلفة الحفاظ على القواعد العسكرية الخارجية، ولاسيما في أوروبا وآسيا، وسيقلل عصر الموازنة الاتحادية بشكل جوهري حماسة الأميركيين للعب دور الشرطي العالمي. وستكون الالتزامات بإعادة بناء العراق أقل شعبية لدى عامة الأميركيين المتقشفين بسبب إعادة بناء نيو أورليانز. وستُثار قضايا مثل استمرار عضوية الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي التي تدعمها نخب واشنطن بالإجماع من قبل الجيل الأصغر من السياسيين الجدد. وسيطرح السؤال التالي في أميركا: "لماذا ندفع لحماية ناس أغنى منا؟" أما في أوروبا فسيكون السؤال: "إذا لم يدفع الأميركيون معظم الفاتورة فما حاجتنا إليهم؟".

في الخطابة الإمبراطورية، يقارن جناح المحافظين الجدد في الطبقة الحاكمة دائماً نفسه بزعماء الامبريالية البريطانية الأبطال الذين حافظوا على إمبراطوريتهم لقرن تقريباً. لقد تم التغاضي عن الحقيقة البسيطة القائلة إن الإمبراطورية البريطانية التي لم تكن الشمس تغيب عنها كان يدعمها اقتصاد قومي متوازن في حسابه الجاري وكانت بريطانيا أكبر أمة دائنة وليست أكبر مدينة في العالم، ولهذا لم تواجه أي أزمة مالية. لكن المرء يشعر بحاجة للمقارنة بين سيسيل رودس ودونالد رامسفيلد، فعند الخروج للسيطرة على العالم، يجب أن يكون الحساب المصرفي ممتلئاً.

سيتعرض "حزب دافوس" ومعه الأميركيون إلى صدمة.

القسم العاشر

بعد السقوط

"لا تهتم الأمم الديمقراطية إلا قليلاً بما كان لكنها، دائماً مسكونة برؤاها لما سيكون؛ ويمتد خيالها اللامحدود متجاوزاً كل الحدود في هذا الاتجاه... نحو ديمقراطية تغلق الماضي في وجه الشاعر لتفتح المستقبل أمامه".

ألكسيس دي توكوفيل، (الديمقراطية في أميركا)

ليس سراً عظيماً ما يجب على الأميركيين فعله لينجوا من الحائط المسدود للدّين وتراجع التنافس الذي زجّتهم به الطبقة الحاكمة. وبمنطق صريح: سيدخر الأميركيون أكثر ويصرفون أقل، وسيصدرون أكثر مما يستوردون.

لكن الخروج من الدين صعب حتى في أفضل الأحوال. لعقود تحدى الذين أداروا الاقتصاد الأميركي القواعد الأساسية للمسؤولية المالية، وأصروا بقوة على قبول بقية العالم إملاءات سياسة عدم التدخل في الحريات الاقتصادية. وعندما ستحين اللحظة المحتومة ستكون الأسواق ذاتاً لا يرحم.

يعني التوفير الأكبر صرفاً أقل للدخل. ولكن الصرف الكثير من دخلنا دعم الاقتصاد الأميركي على مدى ربع القرن الأخير. لهذا سيعني الصرف القليل نمواً

بطيئاً للاقتصاد وكذلك المداخيل، هذا إذا زادت. المشكلة هي طبعاً أن معدل المداخيل يجب أن يزداد بشكل أسرع كي تستطيع العائلات دفع ديونها وتلبية أكلاف الرعاية الصحية المتصاعدة بشكل حلزوني وتعليم أطفالها كي ينافسوا في سوق عالمية يأكل فيها الكبير الصغير. ويجب أن يزداد معدل المداخيل بشكل أسرع كي يولّد عائدات ضريبية لتمويل الفواتير المطلوبة للنظام الصحي ونظام المعاشات والقيام باستثمارات عامة في التعليم والبنية التحتية والتكنولوجيا الضرورية لاسترجاع التنافسية القومية اللازمة لإعادة التوازن إلى تجارتنا الأجنبية.

لهذا، إن حدث ذلك عاجلاً أم آجلاً، سيكون الركود الطويل، إن لم يكن الهبوط، في مستويات المعيشة الأميركية، حتمياً. لقد وُزعت الأوراق. وكلما أبقت الطبقة الحاكمة اللعبة لفترة أطول بالغش ورفع الرهان، زادت الخسارة النهائية.

وستنتقم السوق بالتأكيد، على الرغم من أنها قد لا تصيب بقوة الأغنياء وأصحاب النفوذ في ظل الظروف الحالية. يقدم لنا التاريخ الحديث كثيراً من صور الديكتاتوريين السابقين والسياسيين المدنيين المستمتعين في قصورهم في جنوب فرنسا بعدما تركوا المواطنين الأقل حركية في الوطن تحت رحمة المصارف التي تعصر منهم ديون قادتهم السابقين. لهذا نستطيع أن نتوقع أن النخبة ستتمكن من الوقوف على قدميها، تحميها محافظ متنوعة ومجموعات مغلقة في أميركا أو أي مكان آخر.

إذا استمر مسارنا الحالي، ستتوقف الغالبية العظمى من الأميركيين ممن عليهم أن يعملوا ليكسبوا رزقهم عن التنافس مع بقية العالم على أساس السعر، أي سعر عملهم، أقله جزئياً. وستنخفض المداخيل الحقيقية عندما تنخفض الأجور وترتفع أسعار البضائع المستوردة التي لا تُستبدل بضائع أخرى بها بسهولة. ومثلما اكتشف المكسيكيون، ثمة أناس في العالم يرغبون في العمل في مقابل أجر اقل. وستتسع الفجوة بين الإنتاجية والأجور.

سيتطلب وضع حد للضرر ومراجعة الهبوط الحلزوني بحراً من التغيير في

الطريقة التي أدير بها الاقتصاد الأميركي في العقود الثلاثة الأخيرة. ويجب لبناء مناخ سياسي لذلك التغيير أن يبدأ بنقاش عام يميز بين مصالح الشركات العابرة للأمم غير المنتمية لدولة من جهة والشعب المرتبط مصيره بالأمة من جهة أخرى.

ولأن هذه المصالح متنوعة، تتطلب إدارة الاقتصاد القومي حكومة قادرة وعدوانية ومسؤولة. إن القارئ مخول للشك لكن لا يوجد خيار أخر. إن درس الماضي القريب واضح. إن القيادة الحكومية ضرورية للبلاد لتشارك بنجاح في السوق العالمية بشكل يختلف عن الشركات. وقد يقال بالفعل إن قرار قبول التجارة الحرة يتطلب تدخلاً حكومياً أكبر وليس أقل في السوق لأن الحكومة الديمقراطية فقط هي التي تملك القوة والسلطة الأخلاقية لتنظيم الموارد والأنظمة التي تسمح لشعبها بالتنافس على أساس شيء غير السعر العالمي لعملهم الفردي. وينبغي نصح الذين يبحثون عن الازدهار الاقتصادي من خلال عدم التدخل في الحريات الاقتصادية وحكومة ضعيفة في الوطن باللجوء إلى الحمائية. لم تكن سلة كلينتون/غينغريتش متناسقة، ففي ظل الأسواق العالمية المفتوحة، لا يمكن لزمن الحكومات الكبيرة أن ينتهي.

إن التعريف المنطقي للأمة التي تنافس بقوة في العالم هي الأمة التي تكون تجارتها متوازنة ويسمح مستوى الإنتاجية فيها بارتفاع مستويات المعيشة من دون تمديد ساعات العمل. وبسبب هذا التعريف، لا يستطيع الناس في الولايات المتحدة التنافس مع بقية العالم بشكل فاعل إذا لم تستثمر حكومتهم بشكل كبير في التعليم والبنية التحتية والتكنولوجيا. ولن يستطيعوا التنافس بفاعلية حتى تدرك حكومتهم بأن نظامنا الصحي العاجز جداً، الذي يستهلك 15 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بـ10 بالمائة في فرنسا وثمانية بالمائة في اليابان، ويؤمّن حياة مديدة أقل، ووفيات أكثر في صفوف الأطفال وعموماً صحة أقل من أي بلد متطور آخر. ولن يستطيعوا التنافس بفاعلية إذا لم ترغب حكومتهم في إدارة التجارة كي توازن حسابات الأمة مع بقية العالم.

لكن أي مجهود جدي لجعل نظام الرعاية الصحية أكثر كفاءة، أو لإعادة توزيع الثروة والفرص، أو لوضع تعريف عام للمصالح الأميركية الاقتصادية بشروط من ينتجون في أميركا، سيطلق مقاومة سياسية وإيديولوجية وسط الشركات الزبونة للطبقة الحاكمة في واشنطن. ليس لدى المديرين التنفيذيين والملاكين الرئيسيين للشركات الذين فصلوا أو يفصلون مصيرهم عن أميركا أي مصلحة في دفع ضرائب أكثر ليجعلوا المجتمع الذي هجروه أكثر مقدرة على التنافس.

لهذا وفيما ترفع قوى السوق القناع عن الازدهار الذي تحدثه الديون المتضخمة التي تخفي ازدياد سعة الخلافات الطبقية وصعوبتها، يُرجح أن تلي صراعات ظاهرة ذات أساس سياسي. مثلاً، سيتجاوز الجدل حول الضرائب بكثير مسألة توسيع التخفيضات الضريبية لجورج دبليو بوش. سيتطلب الأمر جمع عائدات ضريبية كبيرة، وخفض البرامج الحكومية القديمة لإفساح المجال لغيرها. لقد نُفذ الجزء السهل سياسياً وهو التقليل من برامج الفقراء. ولا يمكن لسياسة العقدين الأخيرين التي وضعت الفقراء في مواجهة الطبقة الوسطى والأغنياء من الاستمرار بسبب نفاذ المال. لهذا ستضطر الطبقة الحاكمة إلى مواجهة الانقسام الظاهر بين مصالح الطبقة الوسطى والأغنياء. وستنتقل أخبار النفقات الحكومية الهائلة مثل الإعانات المالية للشركات الزراعية والموازنات العسكرية المخفية والإعفاءات الضريبية للأميركيين ذوي المداخيل العالية من الرسائل الإخبارية للمنظمات غير الحكومية الشعبوية الهامشية وستُقحم في الصفحات الأولى من صحف المدن على الرغم من ملكياتها المحافظة.

وستدور معركة رئيسة وهامة حول التعليم. إن الهجوم المتناقض على المدارس العامة الذي طالب في العقدين الماضيين بسيطرة محلية قصوى على المحتوى وفي الوقت ذاته بمعايير قومية قصوى لم يعد بالإمكان التسامح معه إذا أرادت البلاد أن تستعيد التنافسية العالمية وتحافظ عليها. وستكون هناك حاجة إلى معايير قومية واستثمار اتحادي ضخم يجذب المدرسين الممتازين ويدربهم

ويحتفظ بهم. وعند حد ما يجب، أن يُتخذ قرار قومي لتبديل أولويات الاقتصاد التي تدفع للمعلم العادي 45 ألف دولار بينما تدفع رواتب من سبعة أرقام للذين يعملون في التجارة لمصلحة مضاربي وول ستريت.

لكن المعركة الكبرى ستدور حول السياسة التجارية. بما أن الاقتصاد يُعتصر على المستوى القومي، فإن قضايا، مثل التعهيد والواردات المستندة إلى أجور منخفضة، ستنخر بشكل أعمق الحدود الطبقية التي انبثقت من NAFTA. يدرك الأميركيون الآن الكلفة التي يدفعونها ثمنا لـ"التجارة الحرة" وشركات الاستثمار أكثر من المنافع التي يجنونها. وتبدو الطبقة الحاكمة أكثر حساسية لخسارة قوتها في عالم يجب على الولايات المتحدة أن تتوقف عن تأمين أسواق له.

وبما أن الطبقة الحاكمة في واشنطن هي شبكة من الجمهوريين والديمقراطيين، فإن الجانب الشعبوي من الصراع الطبقي حول توزيع المعاناة الاقتصادية قد يتجاوز الحدود الحزبية. في العام 2005 وعلى الرغم من انتصار جورج دبليو بوش الانتخابي وسيطرة الجمهوريين على مجلسي الكونغرس، تراجع عدد مهم من الجمهوريين عن محاولة تفكيك الضمان الاجتماعي لأن الشعب رد على تهديد أهم شبكة أمان للطبقة العاملة.

من الواضح أننا لا نستطيع القول كيف ستحدث هذه الصراعات أو ستُحل، لكن بما أن أيام الدين السهل في زوال، لن يقدر الاقتصاد الأميركي على دعم الحد الأدنى من مستويات المعيشة المطلوبة للعامة من دون تغييرات كبيرة في سياسات الضريبة والرعاية الصحية والتعليم والموازنة.

جعل النقاش ديمقراطياً

للخروج بقرار بناء من الأزمة الاقتصادية، يجب على السياسات الأميركية أن تعود إلى موضوع مستقبلنا المشترك الذي أُقصي من الحياة السياسية بعد انتخابات العام 1980.

تتناول السياسة في الديمقراطية المستقبل كل الوقت تقريباً. وقد أدرك بيل كلينتون هذا عندما سوّق NAFTA بأنها "مركز للجهود التي نبذلها في أميركا لتحديد ما سيكون عليه المستقبل". لكنه لم يحدد ذلك المستقبل أبداً.

استخدم كلينتون كلمة تغيير 11 مرة في ثلاث فقرات من مقطع واحد في خطابه. لكن التغيير إلى ماذا؟ لا يمكن لكلينتون وبوش ومولروني وكريتيان وساليناس وزيديللو أن يكونوا واضحين ومحددين. والسبب أن NAFTA من وجهة نظر الريغانية - التاتشرية التي زعمت بأنه لا وجود للمجتمع إطلاقاً بل مجرد أفراد يتنافسون مع بعضهم البعض في السوق واعتبار الشركات الرابحة المؤسسة الجماعية الشرعية المحمية بالدستور.

مرة أخرى أدرك الأفراد في انتخابات البيت الأبيض في العام 1993 ومن يمثلوهم أن NAFTA تعني بالنسبة لمستقبلهم مهنة ركوب المد المتزايد للاستثمار العالمي. زبائن وصفقات وأصدقاء وشركاء أكثر وسط النخبة التجارية؛ أجنحة في فنادق "فور سيزنز" ولقاءات في أفضل مطاعم العالم مع أناس ممتعين وساحرين، وإجازات في أماكن لم تسمع بها الطبقة الوسطى أبداً.

ليست NAFTA مثل ما أوحى بها الاقتصاديون الريغانيون محاولة لخصخصة تشكيل المستقبل من قبل الطبقة الحاكمة وزبائنها من الشركات تحت غطاء إيمان عدمي بتدمير خلاق للسوق لا تقع مسؤوليته على احد. كلنا لوحدنا ما عدا من يملكون "المنافذ".

لكن الحال لم تكن هكذا دائماً. كانت أميركا بالفعل قبل ريغان تطوّر ببطء بنية تحتية لجعل النقاش ديمقراطياً حول مسألة أين نحن ذاهبون. وانتشر تخطيط المدن والنقل في أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته. وعندما أصبح أيزنهاور رئيساً، أنشأ "لجنة الأهداف القومية". وفي ستينيات القرن العشرين، فُتحت العملية أمام الرأي العام، وتأسس حق المواطن في المشاركة في القرارات التي كانت تُتخذ سابقاً خلف أبواب المكاتب البيروقراطية. وعلى المسؤولين أن يردوا على أسئلة المواطنين بصراحة. وفي عهد ريتشارد نيكسون، أصبح الإجراء

روتينياً وقامت الحكومة الاتحادية ببرامج كثيرة تعتمد على خطة مستقبلية متفق عليها لإنفاق المال.

ونُقلت العملية إلى أشواط أبعد في منتصف سبعينيات القرن العشرين في عهد جيري فورد وجيمي كارتر. وعند الاحتفال بالذكرى المائتين للثورة الأميركية، انشغل المواطنون والمسؤولون في حوارات عامة عن مستقبلهم المشترك عبر الاجتماعات ومجموعات النقاش، وجاء كثر منهم بخطط محددة مثل رؤية لكاليفورنيا أو أتلانتا أو ماين في العام 2000. وركز البعض على تخطيط أنظمة استخدام الأرض والنقل وانشغل البعض الآخر في قضية حماية البيئة والتوفير في الطاقة. وانتقل غيرهم إلى أسئلة أصعب عن العلاقة بين الأعراق والأجناس والطبقات. وكانت بعض الجهود من نوعية ممتازة وكان البعض الآخر مجرد دعم مدني. لكن الأكثرية أيدت الحوار الشعبي الذي يعني نوعية المواطنة المحلية.

وتوقفت أغلبية هذه النشاطات نهائياً بعد انتخاب رونالد ريغان في العام 1980 عندما أصبح التحول من الهدف الشعبي إلى المنفعة الخاصة هو التعريف المهيمن للتقدم.

يمكن أن تزودنا الأزمة المالية المقبلة، سواء أكانت انهياراً اقتصادياً أم فترة طويلة من الأزمنة الصعبة، بفرصة تاريخية لأن نعيد التمحيص ونبذ إيديولوجيات ريغان وتاتشر التي ما تزال تسيطر على السياسة الأميركية. ويمكنها، إن كنا محظوظين، أن تعيدنا إلى مهمة جعل المستقبل ديمقراطياً وبناء اقتصاد سياسي مزدهر وعادل ومستمر ومتوازن يعكس مصالح المواطنين الأميركيين وليس مجرد الشركات الزبونة للطبقة الحاكمة فقط.

"نحن" القاريّة

نستطيع أن نستأنف العمل مرة أخرى، لكننا لا نستطيع أن نبدأ من جديد.

لقد تغيّر العالم بشكل هائل منذ انتخاب ريغان وتغير أيضاً تعريف "نحن". لقد دُمجت NAFTA الجغرافيا الاقتصادية للولايات المتحدة وكندا والمكسيك. لهذا لم يعد اقتصادنا يمتد من الأطلسي إلى الهادئ فقط بل من القطب الشمالي إلى تشياباس. وعلى الرغم من السياسات الأمنية الداخلية والعاطفة المضادة للهجرة في الولايات الحدودية والانفجارات القومية في المكسيك وكندا، ليس ممكناً إعادة معجون أسنان NAFTA إلى أنبوبه. فالمصرفيون والوسطاء يعقدون الصفقات مع بعضهم مع البعض الآخر بشبكة متصلة من التمويل. ويعتمد صانعو السيارات ومعلبو الغذاء على موارد الدول الثلاث وأسواقها. ولا يمكن إيقاف التنقل ذهاباً وإياباً عبر الحدود. واختلطت الثقافات بعضها مع البعض الآخر، وستكون هناك حاجة إلى قوانين جديدة، شئنا أم أبينا، فنحن نبني مجتمعا قارياً.

تحتوي سوق أميركا الشمالية الآن على أكثر من 430 مليون شخص بناتج محلي إجمالي قارب 20 تريليون دولار في العام 2003. وكانت كندا الاقتصاد الحادي عشر الأكبر في العالم والمكسيك الثاني عشر[1].

عندما تجبر الطبقة الحاكمة الأميركية أخيراً لتجد إستراتيجية للبلاد للخروج من شرك الدين، ستجد نفسها ضحية ما جنته يدها. يعتمد 25 بالمائة إلى 30 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في كندا والمكسيك الآن على المبيعات في أسواق الولايات المتحدة. وسيسبب استئصال العجز التجاري للولايات المتحدة أو تقليله ضرراً كبيراً. هو سيمزق الشركات الأميركية التي تنتج وتسوق عبر الحدود. ويمكن أن يدخل المكسيك في أزمة اجتماعية متفجرة قد تصبح كابوساً سياسياً بسبب المستوى القائم للتكامل الاجتماعي والاقتصادي.

فُطمت كندا والمكسيك كلاهما عن السياسات التقليدية للاستقلال الاقتصادي وأصبحتا تعتمدان الآن في نموهما على السوق الأميركية، فما بين

1. The World Bank, World Development Indicators, 2004 (series code NY.GDP.MKTP.PP.CD).

85 إلى 90 بالمائة من صادرات كندا والمكسيك تذهب الآن إلى الولايات المتحدة. وبين العامين 1994 و2001، أمّن المستثمرون الأميركيون 58 بالمائة و46 بالمائة على التوالي من الاستثمار الأجنبي المباشر في كندا والمكسيك.

وتجاوزت العملية علاقات التجارة والاستثمار إذ تتم كل يوم اتصالات أكثر قارية في التمويل والتسويق والإنتاج وانضمام شبكات تجارية أخرى إلى السوق الأميركية الشمالية المتصلة. لم تعد الاقتصادات القومية تبيع فقط بعضها البعض البضائع والخدمات بل تنتجها معاً أيضاً. تحدث الحصة الأكبر من تجارة الولايات المتحدة مع كندا والمكسيك داخل الشركة ذاتها أو داخل شركة تابعة لها. وأهم مثال على ذلك تجارة السيارات التي تشكل 25 بالمائة من التجارة الكندية. تُجمع الآن شاحنات "فورد" في كواوتيتلان في المكسيك، وقد جاء مهندسوها من ويندسور وأونتاريو في كندا، ويُصنع ناقل الحركة في ليفونيا في ولاية ميتشغان، وقد تعبر السيارة المصنوعة في أميركا الشمالية وهي ما تزال قاطعة الحدود عشرات المرات قبل أن تُباع.

وكما أستنتج في العام 2003 تقرير لمؤتمر ترعاه المدارس التجارية الأميركية والكندية والمكسيكية، "لا يشتري الأميركيون السيارات من كندا ولا يبيعون السيارات إلى كندا، وإنما يصنع الأميركيون والكنديون والمكسيكيون سيارات أميركية شمالية معاً في الشركات ذاتها في شبكات إنتاج عابرة للقارة. ونتقاسم أيضاً أسواق متكاملة للطاقة، ونخدم الزبائن أنفسهم بمجموعة من الخدمات المالية، ونستخدم الطرق والسكك الحديد ذاتها لنقل المنتجات ذات الصنع المشترك إلى الأسواق، ونطير على شبكات الخطوط الجوية ذاتها، ونرتقي إلى المعايير ذاتها من الممارسة الاحترافية"[2].

تستغرق عملية الدمج الاقتصادي وقتاً. لقد تعلمت الشركات في بلادنا كيف

2. Stephen Blank, Stephanie R. Golob, and Guy Stanley, *Mapping the New North American Reality*, Institute for Research on Public Policy, September 2004.

تصدر لبعضها. لا يستطيع مصنع الثلاجات ببساطة إغلاق أبوابه في ولاية أيوا ليفتح في المكسيك بعد أسبوع. فباستثناء أكبرها، لا تستطيع الشركات الانتقال لوحدها. لهذا يجب أن يتطور قطاع من المحامين، ومحددي مواقع المعمل، والمحاسبين، والوسطاء. يستغرق نقل تجربة الرواد الأوائل وتقديم النصح إلى الموجة الثانية من الشركات الصناعية الراغبة في تغيير مكانها وقتاً، حيث تملك الشركات المصنع والأرض ولا تستطيع بسهولة أن تتوقف وتنتقل. نموذجياً تترك الشركات التسهيلات القديمة البالية وتسرّح أعداداً صغيرة من العمال حين تجبر ذاتها على إعادة التموضع. وغالباً ما يؤخذ القرار لحظة التوسع أو الانتقال إلى خط إنتاج جديد.

ومع ذلك فالأمر يجري على قدم وساق. فلاستيعاب التجارة، تنثني روابط النقل من الشمال إلى الجنوب. فسياسة النقل للحكومة الاتحادية الكندية التي تعود إلى مائتي سنة خلت، وعملت على ربط شرق كندا بغربها وفيما بعد شمالها إلى أقصى الشمال غير المتطور، فتتحول الآن إلى توسيع الطرقات إلى أسواق الولايات المتحدة. ليست الحكومة الاتحادية في أوتاوا هي التي تقود هذا التحول إذ تبدّل المقاطعات خططها المتعلقة بالطرق استجابة للطلب المتزايد من المصدّرين والمستوردين. لقد رسمت الشركات المكسيكية والكندية والأميركية خطاً لنظام السكك الحديد متّصلاً عبر القارة. وتسمي شركة "كنساس سيتي ساذرن" والشركة المكسيكية التابعة لها خدمتهما "سكة نافتا"[3]. وبحلول العام 1997، امتلكت كندا والولايات المتحدة أكثر وصلات جوية تربط بين دولتين في العالم. وسافر أكثر من 15 مليون جواً بين الولايات المتحدة والمكسيك في العام 2003 بزيادة 40 بالمائة منذ العام 1994.

---

3. Victor Cardoso, «Crean gigante ferroviario que unira México, EU y Canadá,» *La Jornada*, April 22, 2003, http://www.jornada.unam.mx/2003/abr03/030422/020nleco.php?origen-index.html; and NAFTA Railway Web page, http://www.kcsi.com/

ربما تكون الأسواق المالية هي الأكثر اندماجاً، إذ تعمل المصارف وشركات التأمين وشركات التكافل تحت حماية NAFTA. تبيع الشركات المكسيكية والكندية الأسهم في بورصة نيويورك للأسهم ويستطيع المستثمرون المكسيكيون شراء أسهم أميركة بالبيزو في البورصة المكسيكية.

وبتضاعف العلاقات الاقتصادية نمت العلاقات السياسية العابرة للحدود بين الولايات والمناطق خارج الجهاز السياسي الرسمي للحكومات الثلاث. ولاحظ إيرل فراي، أستاذ الدراسات الكندية في "جامعة بريغهام" أن "قلة صغيرة فقط من الأمم البالغ عددها 200 أمة في العالم تملك أنظمة اتحادية وتتركز ثلاث منها في أميركا الشمالية"[4].

تحتفظ نحو ثماني عشرة ولاية أميركية الآن بمكاتب في المكسيك وأثنتا عشرة ولاية أخرى لها مكاتب في كندا. وللمناطق الكندية الكبيرة تمثيل تجاري مستمر في الولايات المتحدة والمكسيك. فأونتاريو وكيبيك عضوان مشاركان في مجلس حكومات الولايات في الولايات المتحدة. ولحكومات ولايات نيو إنغلاند والمناطق الكندية الشرقية رابطة رسمية، مثلما فعلت كولومبيا البريطانية وألبرتا ويوكون وواشنطن وأوريغون وإيداهو ومونتانا وألاسكا. ويجتمع حكام ولايات البحيرات الكبرى وشركاؤهم الإقليميون لمناقشة مشاكل محلية على الحدود الجنوبية. ويعقد مؤتمر لحكام الحدود اجتماعات سنوية بين قادة كاليفورنيا وأريزونا ونيومكسيكو وتكساس وباجا كاليفورنيا وتشيواوا وكوهيلوا

---

4. Earl Fry, «North American Economist Integration; Policy Options,» *Policy Papers on the Americas* XIV, Study 8, Center for Strategic and International Studies, July 2003, p. 9. Of the three, Canada is the more decentralized. In Mexico, the formal federal system is somewhat misleading given the historic control of the country's politics by the PRI. Nevertheless, the process of economic integration has itself given more independence to the various Mexican states, particularly those along the northern border.

ونيفو ليون وسونورا وتامولیباس. وتوجد لجان رسمية بين سومورا وأريزونا وبين تشيواوا ونيومكسيكو وبين باجا كاليفورنيا وكاليفورنيا[5].

وعلى طول الحدود وعلى الرغم من قيود الأمن المحلي والاستياء من كلفة دعم المهاجرين في أريزونا وولايات أخرى، يتجاهل كثير من الناس الحدود الشرعية لبلدهم ويعتقدون أنهم يعيشون في مجتمع بيئي واقتصادي واحد. وكل عام تقوم أكثر من نصف مليار رحلة عبر الحدود الشمالية والجنوبية للولايات المتحدة. وتُعتبر كندا والمكسيك هما وجهة السفر الأولى للمسافرين الأميركيين و90 بالمائة و85 بالمائة على التوالي من زوار تينك الدولتين من الولايات المتحدة. وبالنسبة إلى المحترفين من الولايات المتحدة وكندا، وبشكل متزايد من المكسيك، تُعتبر سلالم المهن قارية. وفي الجانب الأخر من سوق العمل، انتشر العمال المهاجرون من المكسيك شمالاً إلى كل المناطق تقريباً في الولايات المتحدة وكندا أيضا. ويُقدَّر أن ربع سكان المكسيك الذين هم في سن العمل أصبحوا الآن في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من الإجراءات الأمنية المشددة بعد 11 أيلول 2001، تتحمل السلطات الأميركية الحدود النافذة. يشكل المهاجرون غير الشرعيين جزءاً كبيراً من القوى العاملة الهامة في القطاع الاقتصادي الأميركي، من تعليب اللحوم إلى الفنادق والكازينوهات إلى البناء والزراعة. ولاحظ أحد أبناء كاليفورنيا "عدم وجود خدمة لتجميع المهاجرين في موسم الحصاد". وأدى توسع حصة المهاجرين غير الشرعيين في الصناعات ذات الأجور المنخفضة إلى تأييد الشركات الأميركية العفو العام عنهم، معتقدة أنه من الأسهل تنظيمهم في نقابات في حال لم يستطع أرباب العمل أن يبعدوهم من البلاد. وأصبح تأمين خدمات للمهاجرين غير الموثقين ورخص قيادة وحتى أيضا حق التصويت في الانتخابات المحلية قضية سياسية رئيسة في ولايات ومناطق كثيرة.

5. Ibid., pp. 11-12.

خلقت 20 سنة من الهجرة اندماجا سياسيا رسميا أو غير رسمي بين المكسيكيين في الولايات المتحدة والمكسيكيين في المكسيك. تمول حكومة المكسيك منظمة تدعى "معهد المكسيكيين المهاجرين" في عدد من المدن الأميركية وهدفها أن تقدم المساعدة للمهاجرين من دروس تعلم الإنكليزية إلى المساعدة في إعادة الموتى لدفنهم في بلادهم. وتنتخب الآن لجان استشارية ويجتمع الأعضاء من الأجزاء المختلفة من البلاد دوريا في الولايات المتحدة أو المكسيك بتأمين المجال للسياسة المكسيكية في الولايات المتحدة.

وبسبب تحويلاتهم المالية، أنجز المكسيكيون الذين يعيشون في الولايات المتحدة وبالتدريج كياناً مؤثراً في مجتمعاتهم ووطنهم. ويزور السياسيون المكسيكيون لوس أنجلوس وشيكاغو ونيويورك ليجمعوا الأموال ويحصلوا على تواقيع زعماء المهاجرين. ويقال في شيكاغو إنه لا يمكنك أن ترمي حصاة من دون أن تصيب حاكماً مكسيكياً.

في مدن وبلدات كثيرة، شكل المهاجرون من عدد من الولايات المكسيكية، مثل ميكوكاين وغوريرو وزاكاتيكاس، نوادي يتبرع أعضاؤها لمشاريع في مساقط رؤوسهم كالمدارس والملاعب والعيادات الصحية. وينال قادة هذه المنظمات قوة متزايدة عند عودتهم إلى وطنهم. وفاز بعضهم في انتخاب السلطات التشريعية في ولايات مكسيكية كثيرة، حيث يسمح النظام المعقد للتصويت للمكسيكيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة أن يترشحوا لمناصب رسمية. وسيزيد التوسع المتوقع لتصويت المكسيكيين الذين يعيشون في الخارج تأثيرهم. وبالفعل سيصوت الأشخاص أنفسهم بسبب المواطنة المزدوجة بين البلدين في الانتخابات الرئاسية المكسيكية في العام 2006 وفي الانتخابات الرئاسية الأميركية في العام 2008 من دون تبديل إقامتهم أو مواطنتهم.

وأصبحت الموسيقى والفن ووسائل التسلية الشعبية وعادات الطعام والأعمال الروتينية متشابهة في أميركا الشمالية. ويعود كثير منها وليس كلها إلى

الجاذبية الضخمة لوسائل التسلية الأميركية. وأسرت انتباه الكنديين المحتشدين على طول الحدود الأميركية رزم الصور والأصوات العالية في الجنوب. وتحارب المؤسسات الثقافية الكندية، الإنكليزية والفرنسية على السواء، في معركة مستمرة لتحمي فنانيها الأصليين وكتابها وصانعي الأفلام فيها. لكن على الرغم من هذا، يصعب تمييز كثير من إنتاج هؤلاء في المحتوى والأسلوب عن شركائهم في الولايات المتحدة. وأفادت النيويورك تايمز في أوائل العام 2005 أن مونتريال مدينة متحمسة لموسيقى البوب والروك الأنكلوفونية.

وتمر القومية الثقافية الشعبية الكندية بأوقات صعبة. ظلت لفترة شركة البيرة الكندية "مولسن" تعرض أعلاناً يظهر مواطناً كندياً أسموه جو يكره كل شيء أميركي. وأصبح الممثل الذي مثّل دور جو نجماً كندياً محبوباً. ونتيجة لنجاحه غادر إلى هوليود. وفي كانون الثاني 2005، اندمجت "مولسن" بـ"كورز" في دنفر، وكورز اسم إحدى أكثر العائلات التجارية اليمينية المسلحة تطرفاً.

ولدى المكسيكيين ذوي الثقافة المميزة ثقة أكبر في بقاء ثقافتهم. لكن الديناميكية الثقافية سلاح ذو حدين. لقد أبدل المكسيكيون المهاجرون، بلغتهم الإسبانية المضخمة باللاتينيين الآتين من الكاريبي وأميركا الجنوبية، طعامهم وموسيقاهم وأسلوبهم الحياتي في الولايات المتحدة. وجلبوا الثقافة الأميركية معهم إلى الوطن، وتشمل الوجبات السريعة وكرة السلة والأفلام الأميركية. ويبدو التغلغل الأكبر للأمركة في المدن الحدودية مثل تيخوانا وسيوداد خواريز والمراكز التجارية لمونتيري ومكسيكو سيتي. لكن في كل المكسيك ما تزال إيقاعات الحياة المكسيكية تتبدل باستمرار لتناسب نماذج العالم الأول الأميركي. ويشمل هذا التبدل الإحساس التقليدي بالوقت أكثر من الإحساس العرضي. لقد اختفت القيلولة في المدن. وفي العام 1996، تبنت المكسيك الوقت الذي يؤمّنه ضوء النهار، بما يتناسب مع يوم العمل في الولايات المتحدة.

السياسة القارية بعد 11 أيلول 2001

عندما يصبح اثنان من المديرين السابقين للشركات، أي جورج دبليو بوش وفيستي فوكس رئيسين للولايات المتحدة والمكسيك، يكونان مستعدين للإكثار من التجارة. جاء فوكس إلى واشنطن وأوتاوا في أيلول 2000 بعد انتخابه رئيساً للمكسيك يطفح بالثقة. واقترح على بيل كلينتون الذي أوشكت فترته على الانتهاء NAFTA موسعة تشبه الاتحاد الأوروبي، بحيث تنال المكسيك ما يعادل صناديق "التماسك" الأوروبية التي حولت الأموال من الدول الغنية إلى الفقيرة لتطوير بنيتها التحتية. وأقترح أن تفتح دول NAFTA حدودها مثل أوروبا أمام حركة العمل غير المقيدة لمواطني الدول الثلاث.

لم يهتم كليتنون الذي سوّق NAFTA على أساس أن التجارة الحرة ستُبقي المكسيكيين في وطنهم ورأى الاحتجاجات في شوارع سياتل في الشتاء السابق. لذلك ذهب فوكس بعدها إلى أوتاوا ليقترح عملة واحدة للقارة. ورفض جان كريتيان بيرود فبلاده كانت مستفيدة من عملة ضعيفة نسبة إلى الدولار.

وعندما أصبح بوش رئيساً، خفض فوكس آماله بعقد صفقة عن الهجرة. كان بوش، الذي شمل ناخبوه كثيرا من المزارعين في المناطق الريفية الذين طالبوا بمورد عمل يعتمد على المكسيك، جاهزا للتحدث.

ووصف مسؤولو العلاقات العامة التابعين لهم الرجلين بـ"الصديقين"، فقد تجولا في مزارع بعضهما البعض في تكساس وغواناخاتو، فجمعهما منظر ريفي مشترك وإيمان مشترك بالأسواق غير الخاضعة للقوانين. وبدأ البيروقراطيون في كلا البلدين مفاوضات حول صفقات جديدة تشمل برنامج العامل الضيف ومنافذ أكثر للشركات الأميركية إلى النفط المكسيكي المؤمم.

لكن بعيد الهجمات الإرهابية في 11 أيلول 2001، أصبح تشجيع الهجرة من أي مكان عملاً فاشلاً في سياسة الولايات المتحدة. ووضع البيت الأبيض المكسيك على نار هادئة لفترة. وبدا الاندماج الاقتصادي القاري نفسه متراخياً

بسبب الأمن الحدودي المشدد ووقوف الشاحنات أميالاً داخل المكسيك وكندا، وأفسدت التعقيدات الجديدة والمفاجئة للهجرة الآلاف من رحلات العمل عبر الحدود التي كانت روتينية لرجال الأعمال الكنديين والمكسيكيين.

لكن التجارة تسود. أرسل كثير من عملاء الجمارك إلى الحدود ليكسروا عنق الزجاجة. وأطلِقت أنظمة جديدة ذكية للحدود تسمح بدخول البضائع المكسيكية والكندية المتجهة إلى الولايات المتحدة بعد تفتيشها من قبل موظفي الجمارك الأميركيين الموجودين في المصانع وتُختم إلكترونياً وترسل من دون تدخل إلى الولايات المتحدة. وطُورت خطط "نافتا إكسبريس" لخطوط الهجرة في المطارات لمواطني دول أميركا الشمالية الثلاث. وأخيراً حدّت الحرب على الإرهاب من حريات الأميركيين تحت وثيقة الحقوق أكثر من حرية المال والبضائع العابرة للحدود في ظل NAFTA.

رهن فوكس رئاسته بعلاقته ببوش فرأى أن شعبيته تنهار مع انهيار الاقتصاد المكسيكي المربوط بالاقتصاد الأميركي الراكد. وفي ظل شعوره بالعزلة وفي مواجهة الأكثرية الساحقة من المكسيكيين المعارضين لغزو العراق، أوقف المكسيك إلى جانب فرنسا وروسيا في النزاع على تفسير قرار الأمم المتحدة بشأن العراق. وفي مؤتمر دولي في تشرين الأول 2003، قابل بوش، صديقه القديم، ببرود.

شق غزو العراق الطبقات التجارية عن الشعب في كندا والمكسيك. فرجال الأعمال الخائفين من التعرض لانتقام اقتصادي طالبوا حكوماتهم بتأييد حرب الولايات المتحدة، لكن الرأي العام كان ضد الحرب بقوة وحماسة. لكن في النهاية تراجع فوكس وكريتيان. واستطاعوا ذلك لأن الاندماج الاقتصادي في البلدين مع اقتصاد الولايات المتحدة ذهب بعيداً جداً، لذلك لم يكن للمحافظين الجدد في إدارة بوش تأثير كبير لإبقائهم تحت السيطرة وإجبارهم على الموافقة. كانت كندا والمكسيك تعتمدان إجمالاً على الولايات المتحدة أكثر مما تعتمد الولايات المتحدة عليهما. لكن إلحاق الضرر بشركات مكسيكية

أو كندية يضر بشركات أميركية مهمة أيضاً. وهي كانت الشركات ذاتها في أغلبية الأحيان. وكانت الشركات التي تعتمد الآن على أجور العمل المكسيكية المنخفضة من بين أقوى مؤيدي جورج بوش.

تذكر الراحل أدولفو أغويلار زنسر، الذي كان سفير المكسيك في الأمم المتحدة في ذلك الوقت، أنه سأل رجال الأعمال المكسيكيين الذين ضغطوا على حكومة فوكس لتؤيد الولايات المتحدة، كيف كانوا يتوقعون أن تنتقم منهم حكومة الولايات المتحدة التي توجهها التجارة. قال: "لم يستطيعوا إخباري"[6].

لكن على الرغم من عدم رغبتهما في التعرض لمجازفة سياسية بإرسال جنودهم للقتال في حرب مكروهة من أجل بوش غير المحبوب، قدمت كلتا الحكومتين دعمهما بطرق مخفية. زاد كريتيان مشاركة كندا في احتلال أفغانستان وحافظ على دوريات بحرية في الخليج الفارسي، ما أعطى حرية للقوات الأميركية في العراق. وكانت مشاركة كندا في برنامج إعادة بناء العراق مهمة، وعموما قدمت دعما أكبر للعمليات العسكرية الأميركية من الدعم الذي قدمه الكل، باستثناء بريطانيا العظمى واستراليا، في "تحالف الراغبين" الذي شكله بوش. وفي المكسيك أعاد فوكس نشر 30 ألف شرطي وعسكري على الحدود ليدافع عن الممتلكات الأميركية في المكسيك. وأعادت المكسيك وكندا تنظيم وكالاتهما الحكومية لتسهيل التعاون مع برنامج الأمن القومي الذي أطلقته إدارة بوش.

بقي بوش طبعا منزعجا من فوكس ومن بول مارتن الذي خلف كريتيان في رئاسة الوزراء. لكن على الرغم من بوش أو غيره، وعلى الرغم من الحرب على الإرهاب، فإن الدول الثلاث الآن في طريقها إلى اندماج اقتصادي أوسع غير قابل للرجوع.

---

6. Aguilar Zinser, personal conversation, Salamanca, Spain, June 25, 2004.

NAFTA الثانية: بالسر والتخويف

انقاد مواطنو الدول الثلاث إلى الاعتقاد بأن NAFTA كانت مجرد اتفاق للتجارة الحرة وليست دستوراً جديداً. لهذا كان الحكم الاقتصادي والسياسي لأميركا الشمالية يتطور عبر شبكات غير رسمية من الإداريين والمحامين والمدافعين، الذين وصفتهم آن ماريا سلوتر. كانوا يعقدون اتفاقيات غامضة إضافية ويتفاهمون حول البيئة والقضاء والنقل والطاقة والزراعة والضريبة والقوانين والخشب والماء ومئات القضايا الأخرى. هم موظفون رسميون يقومون بسوابق خارج شاشة الرادار السياسي، فيجبرون حكوماتهم ويحيكون المجتمعات الثلاث معا قطبة إثر أخرى.

لكن بما أن اقتصادات البلدان الثلاثة تشابكت، أصبح من الواضح أن كثيرا من الواجهات لا تتصل ولا يمكن ترقيعها عبر القنوات الخلفية للبيروقراطية. فالمحاكم تغص بالقضايا وتتدرج من الخلافات الأميركية مع الكنديين حول الخشب الطري إلى الصراعات مع المكسيكيين حول سائقي الشاحنات وعقوبة الإعدام للمواطنين المكسيكيين المدانين في محاكم الولايات المتحدة. وتوقع الحكومات في الولايات الأميركية عقوداً لتشتري الأدوية الكندية، بينما تحاول واشنطن إيقافها، ويشعر الكنديون بالقلق بألا يُترك ما يكفي لسد حاجاتهم. من جهة يريد المزارعون الأميركيون من خدمة الهجرة أن تغض النظر كي يتمكنوا من توظيف عمال مهاجرين بأسعار أرخص. ومن الجهة الأخرى، يطالب الشعبويون المحافظون باتخاذ إجراءات صارمة بحق العمال غير الموثقين. وفي الوقت ذاته كان المقترعون اللاتينيون يضغطون من أجل خدمات أكثر وحقوق للمهاجرين، من رخص القيادة إلى الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. وعند حد ما يجب أن تكون التدابير غير الرسمية شرعية كي تكون مفهومة وملزمة.

لهذا تستمر المفاوضات بين الطبقات الحاكمة لتوسيع NAFTA. تريد

النخب المكسيكية صفقة لتسهل الهجرة. وتريد النخب الأميركية عمالة أرخص ومنافذ إلى النفط المكسيكي والكندي لشركات النفط الأميركية. وتريد الطبقة الحاكمة في كندا أن تزيل القوانين الأميركية المتعلقة برمي النفايات. لكن النقاشات تدور في سرية عبر الشبكات الموسعة غير الرسمية، كما كتب أحد الصحافيين في آذار 2005، «وتفاوض المسؤولون على المبادرة سنة ونصف السنة بهدوء متجنّبين التعليقات العامة مثل الحملات الانتخابية التي كانت تُدار في كندا والولايات المتحدة»[7]. ولا يمكن المجازفة بإعلام جمهور المقترعين بأن بلدانهم ستندمج أكثر.

مصيدة NAFTA

سيُصعّب التكامل الاقتصادي الذي لا يمكن إيقافه بين دول أميركا الشمالية عملية الضبط المالي على الحكومة الأميركية كثيراً. وبالنتيجة ستُجبر تلك الحكومة على أن تعيد توازن العجز التجاري الهائل للبلاد من دون التسبب بضرر لأكبر شركائها التجاريين.

وما تزال شبكة الأمان الاجتماعية الكندية قوية نسبيا على الرغم من إنهاكها وستساعد على تخفيف الضربة الناتجة عن خسارة أسواق الولايات المتحدة. وستعطي الاقتصاد الوقت كي ينوع صادراته وستنمي طلباً محلياً أقوى. على الرغم من هذا فإنها ستواجه سوق عالمية أكثر تنافسية. كندا التي تصدر نصف إجمالي الناتج المحلي ستجمد إن لم تسقط مستويات المعيشة فيها. إن النزاعات المريرة بين المنتجين الأميركيين والكنديين حول الخشب الطري وصيد السمك في شمال الأطلسي ستتسع، وسيجب على الطبقة الحاكمة الكندية أن تعكس غضب المواطنين. أما الحكومة الأميركية فهي ليست قلقة بشأن حشود العاطلين

7. Gary Martin, «Stronger North America Links Set,» *San Antonio Express-News*, March 4, 2005, p. 1A.

عن العمل الكنديين العابرين لحدودها الشمالية. لكن الولايات المتحدة تعتمد الآن كثيرا على التعاون الكندي والنوايا الحسنة في الدفاع الجوي وأمن الوطن.

سيتضرر اقتصاد المكسيك الأقل مرونة أكثر بكثير، علماً أن نصف سكانها يعيشون مسبقاً في الحضيض. وستواجه منطقة الحدود التي تعتمد كلياً على السوق الأميركية بطالة ساحقة، وستعبر الحدود بشكل غير قانوني أعداد أكبر من المكسيكيين. تستطيع الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة وبنفقات عظيمة بناء جدار أعلى وأطول بين الولايات المتحدة والمكسيك، لكن الأثر سيكون إغلاق صمام أمان للهجرة التي حمت شركائها المكسيكيين من استيلاء الشعبويين اليساريين على السلطة من دون ذكر أسباب عزل المقترعين اللاتينيين.

وستعتبر كل الطبقات الاقتصادية في المكسيك الأزمة الاقتصادية المكسيكية الناتجة عن محاولة لقلب الميزان التجاري الأميركي على أنها خيانة كبيرة للثقة. وهذا سيهدد واشنطن في حال انتخاب حكومة معادية للولايات المتحدة على الحدود مباشرة. لقد جلب فشل الليبرالية الجديدة في جعل الحياة أحسن لغالبية الناس في أميركا اللاتينية حكومات يسارية بدرجات متفاوتة في فنزويلا والبرازيل والأرجنتين وأورغواي في العام 2005. ولا تريد النخبة في الولايات المتحدة أن يحدث ذلك في المكسيك. كان منع اليسار من الوصول إلى السلطة بعد انتخابات العام 1988 المتنازع عليها حافزاً أولياً لتعهد واشنطن بتطبيق NAFTA بالدرجة الأولى.

لذلك فان المشكلة ستكون كيف سيخفض العجز التجاري للولايات المتحدة مع بقية العالم من دون التسبب في أزمات سياسية في المكسيك وكندا. ومن غير المحتمل أن ينتظر العالم مرتاحا ويترك الأسواق كي يخرج الطبقة الأميركية من دائرة الخطر. فهذه مهمة صعبة.

تقلق مشاكل المنافسة المخيمة مسبقا المثقفين السياسيين والمفكرين

التجاريين في كل من الدول الثلاث. انشأ "مجلس العلاقات الخارجية" الأميركي و"مجلس القضايا الأجنبية" المكسيكي و"المجلس الكندي للمديرين التنفيذيين" مجموعة مستقلة لمستقبل أميركيا الشمالية مؤلفة من مديري الشركات ومحاميها وكبار المسؤولين الحكوميين السابقين وقلة من الباحثين الجامعين من ذوي التوجه التجاري في الدول الثلاث. وفي آذار 2005، أصدر المديرون الأساسيون - وزير المال نائب رئيس الوزراء الكندي السابق جون مانلي والحاكم الجمهوري السابق لماساتشوستس ويليام ويلد ووزير المال المكسيكي السابق بيدرو اسبي - بيانا يطالب بالمرحلة التالية من NAFTA التي تشمل تأسيس محيط امني مشترك للقارة وضريبة جمركية مشتركة مخفضة مع بقية العالم وسياسات مشتركة للطاقة والموارد الطبيعية وصندوقاً استثمارياً للمكسيك[8]. ويشرف على كل هذه الأمور مجلس استشاري أميركي شمالي غير منتخب كي "يعد ويضبط" القرارات التي ستؤخذ في اجتماعات القمة لرؤساء الدول الثلاث[9].

إن تقرير المجموعة دليل جيد على الرابط الذي تورطت فيه الطبقات الحاكمة في الدول الثلاث. وتشير المطالبة بضريبة جمركية مشتركة وتطوير المكسيك وسياسة قارية للطاقة إلى تدخل نشط للحكومة في الاقتصاد كان من المفترض أن تجعله NAFTA مستحيلا. هي تقر ضمناً أن التجارة الحرة في الخارج والحكومة المحدودة الصلاحيات في الداخل أمران متعارضان.

8. John P. Manley et al., «Creating a North American Community: Chairmen's Statement Independent Task Force on the Future of North America,» Council on Foreign Relations, March 14, 2005, http://www/cfr/org/pdf/North America-TF-eng.pdf.

9. Ibid., p. 10. This appears to be modeled after a suggestion of Robert Pastor, director of the Center for North American Studies at American University, for a «quasi-independent» body of «distinguished individuals» to plan the continent's future.

قبل سنوات قليلة فقط عرّفت ويندي دوبسون، وهي عضو بارز في المجموعة وأستاذة في كلية التجارة ورئيسة سابقة لشركة داعمة لـ"معهد هاو" في تورنتو قيود NAFTA حول تنظيم التجارة بأنها طريقة للتأكيد بأن الحكومة لن تتدخل في السياسة الصناعية و"أن الدول هي مهندسة ضوابطها". وكتبت باستحسان وباستخدام المنطق ذاته الذي يدافع عن حقوق الناس في بيع أنفسهم إلى العبودية. طبعاً لم تكن "الدول" هي التي تضبط نفسها طوعاً، فلماذا تتخلى أي مؤسسة طوعاً عن حريتها وسيادتها، ولاسيما إن كانت حكومة تتولى السلطة في ذلك الوقت؟ كانت النتيجة أن حرية الدول في الاستثمار وحتى في أكثر المشاريع العامة تقليدية، مثل خدمة البريد والتعليم والرعاية الصحية، تقلصت. وزيادة على ذلك، تؤكد المنافسة المتعمدة والمكثفة بين المناطق من أجل تجارة جديدة أن عائدات الضرائب الحكومية ستقيدها وتقلل كثيراً من قابليتها لتنظيم جديد.

لكن دور الحكومة الذي اقترحته المجموعة بلغة محرفة أبعد ما تكون عن الانضباط، إذ أشارت إلى أن الأعضاء يعرفون أنه سيلزم ما هو أكثر من التجارة الحرة لإنقاذ رأس مالهم المستثمر في ذلك النصف من الكرة الأرضية من المنافسة الصينية والضعف المالي الأميركي.

التعرفة الجمركية المشتركة هي تسمية ملطفة لاتحاد جمركي وهو سياسة تجارية موحدة ضد بقية العالم وإزالة للعوائق التجارية داخلياً. تستطيع هذه التدابير أن تحمي كندا والمكسيك من سياسات الولايات المتحدة الهادفة إلى تقليل عجزها التجاري. لكن مصالح الطبقات الحاكمة تتمثل في فتح أممها على العالم وليس فقط الولايات المتحدة. إن نوت الولايات المتحدة حل مشكلة عجزها التجاري، يجب أن تنصب عوائق تجارية أكثر ضد بقية العالم. وسينتج عن ذلك ارتفاع الأسعار على المكسيكيين والكنديين كي ينقذوا الولايات

المتحدة، وهو شيء لا يجعل السياسي شعبياً. وبما أن المكسيك وكندا تعتمدان على الولايات المتحدة، سيعطيهما الاتحاد الجمركي حماية نوعاً ما ضد "الثمن الصيني".

سئل أحد أعضاء المجموعة - مع التأكيد على عدم ذكر اسمه - ماذا يناقشون في جلساتهم؟

كان الرد: "الصين".

وماذا أيضاً؟

"الصين".

القسم الحادي عشر

تخيل أميركا الشمالية

"بعد أن فقدنا الراحة على حدودنا الجغرافية الجتوية، يجب علينا، في الواقع، أن نعيد اكتشاف ما الذي يخلق الرابط بين البشر ويشكل الجماعة المشتركة".

جان – ماري غيهينو(*)

طالما أن الناس في كندا والمكسيك والولايات المتحدة يرون مصالحهم السياسية منفصلة عن بعضها بعضاً، وترى نخب هذه المجتمعات بأن مصالحها مشتركة، ستستمر الفجوة في الثروة والفرص بين حزب دافوس وبيتنا في الاتساع في الأمم الثلاث.

لكن النخب في أميركا الشمالية وقعت في شر أعمالها، لكن التأكيدات المرتجلة للطبقة الحاكمة عن معجزات التجارة الحرة والاستثمار وحصانة أميركا ضد قوانين الائتمان والدين ستعود لتنتابها بشكل دائم. لقد ثبت أن زبائنهم من

* The epigraph to this chapter is drawn from Jean-Marie Guéhenno, *End of the Nation State*, trans. Victoria Elliott (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000), p.139.

الشركات العابرة للأمم كانوا يعنون ما يقولونه. وفي المقابل، وجد رجال الأعمال الكنديون والمكسيكيون أن العربة الأميركية التي أقحموا أنفسهم فيها هي عربة عشوائية سياسياً وغير مستقرة اقتصادياً.

وبما أن عملية العولمة غير كاملة، كان انتقال الشركات الكبيرة إلى العمل العابر للأمم غير كامل أيضاً. فبعضها لن يحققه، لكن في ثقافة الأعمال، تأخذ الشركات الأصغر والأكثر تعدداً تلقينات سياسية من الشركات الأكبر. وهكذا يحذو أعضاء غرفة التجارة الأميركية، والجمعية الوطنية للمصنّعين، واتحادات تجارية متنوعة أخرى حذو المديرين التنفيذيين العابرين للأمم بأجندتهم المتعلقة بالتجارة الحرة والاستثمار التي تقلص المصالح البعيدة الأجل للشركات المتوسطة الحجم العالقة في أميركا. ويعود السبب جزئياً إلى ضغط النظراء الذي يفرض التضامن الإيديولوجي وجزئياً إلى امتلاك الشركات الأكبر الموارد والقوة اللازمتين للتأكد من أن الاتحادات تتبع مصالحها.

ويصح الأمر في كندا والمكسيك حيث يدعم رجال الأعمال السياسة الخارجية للولايات المتحدة حتى عندما تكون ضد مصالحهم. وفي اجتماع لقادة الأعمال والسياسة في مكسيكو سيتي في أوائل العام 2003، سأل كاتب هذه السطور رجال الأعمال المكسيكيين عن سبب تفضيلهم للولايات المتحدة على أميركا الوسطى وأميركا اللاتينية في توسيع التجارة الحرة مع ما يعنيه ذلك من تقليل للمنافذ الخاصة للمكسيك إلى الأسواق الأميركية. وبعد أن طُلب منه عدم نسبة الإجابات "إلى احد"، قال رئيس الجلسة: "إنه لا يعتقد بأن ثمة من يشك في الضرر المترتب على الاقتصاد المكسيكي". وتحركت رؤوس المحيطين بالطاولة بالموافقة. وعن سؤال لماذا لا يعارضونها، كانت الإجابة بهز الأكتاف، أي أنهم لا يعرفون.

توحي حقيقة أن أغلبية أصول قطاع الأعمال في أميركا الشمالية لا يمكن نقلها إلى ما وراء البحار بأن بعضاً من رجال الأعمال، على الأقل، سيبدأون في لحظة ما باعتبار مصالحهم مميزة عن مصالح الشركات العابرة للأمم الأكبر.

وقد يعمد الذين رأوا بأنهم لا يستطيعون الطيران بسهولة عبر البحار إلى العودة باتجاه الأرض. وهناك أصلاً بذور خلاف حول التجارة الحرة في غرفة التجارة الأميركية والجمعية الوطنية للمصنّعين[1].

وخلال لقاء مكسيكو سيتي ذاته في العام 2003، تذمَّر بعض رجال الأعمال المكسيكيين من ملاقاتهم ما يشبه المعاملة السيئة من شركائهم الأميركيين. لقد جُعلوا يصدقون أن NAFTA تمثل شراكة بينهم وبين الشركات الأميركية الكبرى، وبأنهم سينافسون العالم معاً بحيث تقدم الشركات المكسيكية اليد العاملة ذات الأجر المنخفض، بينما تقدم الشركات الأميركية رأس المال. لقد حدث بعض من هذا طبعاً، لكن بعد فترة قصيرة، تبنت حكومة الولايات المتحدة منظمة التجارة العالمية، وشجعت بقوة دخول الصين إلى السوق العالمية مما قلص الإستراتيجية المكسيكية المتعلقة بالأجر المنخفض. وهذا الاقتراح بتوسيع NAFTA إلى أميركا الوسطى والجنوبية سيقوّض هذه الإستراتيجية أكثر فأكثر. عندما ذكرت هذا لمؤيدي NAFTA في واشنطن، قيل لي إن المكسيكيين كانوا مخطئين أو سذجاً. على أي حال، "تبدلت الأشياء".

لم ير المكسيكيون أن دافع NAFTA لم يكن تحسين قدرة الولايات المتحدة وشمال أميركا على التنافس، بل كان قطع تنافسية الشركات الخاصة عن تنافسية أي دولة أو قارة. وبعد أن وطدت NAFTA ذلك المبدأ، لم تعد هنالك حاجة لأن تقتصر على أميركا الشمالية.

لكن الأشياء تبدلت مرة أخرى. فبسبب اندماج أميركا الشمالية، سيستلزم الضبط القاري للاقتصاد الأميركي أن تعطي الطبقة الحاكمة الأولوية لمسألة الطريقة التي سينافس فيها شمال أميركا ككل ويزدهر في هذا العالم الجديد. وبينما ستضطر الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة إلى التراجع عن سعيها إلى العولمة الليبرالية الجديدة، لن يمكنها، بالتالي، انتزاع نفسها من NAFTA.

1. Alan Tonelson, «Fight the Outsourcing Focus,» *Apparel*, February 2, 2005, http://www/apparelmag.com/bobbin/headlines/viewpoints-display.jsp?vnu-content-id-1000787473.

ولن تستطيع ذلك أيضاً الطبقات الحاكمة في كندا والمكسيك. لقد أنشأت اقتصاداً قارياً يرتبط به الآن المصير الاقتصادي للطبقات العاملة في الأمم الثلاث، بعكس مستثمريهم المتنقلين في العالم.

وكما رأينا، يفكر مثقفو الطبقة الحاكمة في البلدان الثلاثة بالمرحلة الثانية من NAFTA، لكن المرحلة الثانية لا يمكن تسويقها مثل "التجارة الحرة". إنها ستتطلب مستوى من الاندماج بين الأمم الثلاث أكبر وأكثر كثافة مما تعترف به علناً حتى المجموعة المستقلة لمستقبل أميركا الشمالية. وهكذا، كي يقوم اتحاد جمركي فاعل، يجب التوفيق بطريقة ما بين عدد كبير من السياسات الاقتصادية: الضرائب، ومعايير التصدير، وفي نهاية المطاف، العملة. وباختصار سيثير هذا عدداً هائلاً من القضايا المعقدة والمثيرة للنزاع، تشمل السيادة ومصير ما يتبقى من العقد الاجتماعي لكل أمة، ولا يمكن تجنب هذه القضايا بمجرد التكرار لازمة "التجارة الحرة"، وهي قضايا لم يستعد لها جمهور الناخبين، ولاسيما في الولايات المتحدة.

من المؤكد أن أميركيين وكنديين ومكسيكيين كثراً سيرون الديمقراطية الاقتصادية والسياسية لأميركا الشمالية فكرة طوباوية مجنونة. إنها فرضية مشتركة في لغتنا الجيوسياسية باعتبار أن الأمم - الدول المستقلة هي النمو الطبيعي للحضارات المنفصلة، أي القوى الإثنية والاجتماعية العميقة التي تطورت عبر القرون، مستخدمة ونابذة لأشكال متنوعة من التنظيم حول القبيلة والطائفة الدينية والأنظمة الإقطاعية والأنظمة الملكية المطلقة للوصول أخيراً إلى الأمة - الدولة التي تعكس مجتمعها الفريد.

لكن الدليل يوحي بأن كل الدول - الأمم الحديثة ابتداع اعتباطي إلى حد ما. لقد بدأت أغلبيتها كمجتمعات متخيلة كما يسميها عالم الاجتماع المؤثر بندكت أندرسون[2]. وغالباً ما بدأت الأمم القائمة، الدائمة ظاهرياً، عن فكرة

2. Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (New York: Verso, 1991).

سياسية مجردة تمول بمصالح اقتصادية ضيقة وتساعدها مصادفات التاريخ. ولو لم يكن الأسطول الفرنسي في المكان المناسب والوقت المناسب خارج بوركتاون لما انتهت الثورة الأميركية إلى أمة منفصلة إطلاقاً.

وبالنسبة إلى الثقافة واللغة، يلاحظ عالم التاريخ إرنست جلنر وجود ثمانية آلاف لغة منفصلة في العالم، لكن أقل من مائتي دولة، يحتوي كثير منها على لغات وثقافات منفصلة. إن الاختلافات داخل الأمم - الدول هي غالباً أكبر بكثير من الاختلافات الثقافية بينها، لهذا، "إن الاختلافات الجدلية والثقافية داخل ألمانيا أو ايطاليا كبيرة كالخلافات بين اللغات التيوتونية والرومانسية المعترف بها. ويختلف الروس الجنوبيون ثقافياً عن الروس الشماليين، خلافاً للأوكرانيين الذين لا يترجمون هذا إلى مسألة قومية"(3).

ليس هذا تقليلاً من أهمية القومية التي هي أخيراً أهم قوة سياسية علمانية في العالم، ولا هو للقول بأمة أميركية شمالية واحدة. إنه يذكّرنا ببساطة بأن للبشر القدرة على أن يعيدوا خلق مؤسساتهم السياسية، بما فيها تعريف المواطن. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن الحدود السياسية الحالية للأمم الأميركية الشمالية الثلاث، والتقطيع الداخلي لولاياتها ومقاطعاتها، تعود هي نفسها إلى أقل من مائتي سنة خلت.

النموذج الأوروبي

لدى تأمل مستقبل اندماج أميركا الشمالية، فإن أكثر ما يتبادر إلى الذهن تجربة الاتحاد الأوروبي الذي نظر مؤسسوه - لقد دعوه أولاً الولايات المتحدة الأوروبية - إلى الولايات المتحدة لتساعدهم في تصور نموذجهم في الاتحادية.

لقد نشأ الاتحاد الأوروبي على رماد دمار هائل لنصف قرن من التاريخ

3. Ernest Gellner, *Nations and Nationalism (New Perspectives on the Past)* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1983), p. 43.

الأوروبي، عاكساً الإدراك بأن مجرد توسيع التجارة بين الأمم لم يكن كافياً لمنع الحروب. ولقد كانت الحربان العالميتان الأولى والثانية في الواقع معركتين في حرب واحدة. فقبل عقدين من الحرب العالمية الأولى، ازدادت التجارة بين بريطانيا وألمانيا كثيراً، ما دفع بكثير من رجال الأعمال من الجانبين للتصريح بأن الحرب بين الأمتين مستحيلة، لأن كل أمة كانت أفضل زبون للأخرى.

لكن توسيع التجارة عزز فعلياً المنافسة القومية. حيث كان التنافس الاقتصادي "التربة التي نمت في داخلها القضايا الكبرى موضوع النزاع، وفقاً لأحد المؤرخين الذي أضاف: "كان مصدر خوف، مثلما عزز الشكوك والكره والغيرة"[4].

وفي ظل هذه التجربة، لم يرتكب مزارعو أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية خطأ الاعتقاد بأن التجارة الحرة هي الرد على الحرب؛ فقط الاتكال الاقتصادي المتبادل والوثيق جداً قد يخفف التطرف القومي الزائد التي ابتليت به القارة الأوروبية لفترة طويلة. ولم يرتكبوا خطأ الاعتقاد بأن الأسواق المفيدة اجتماعياً ستحول المجتمع إلى سوق واحدة كبيرة على الرغم من التزامهم باقتصاد السوق. لقد أسس الاتحاد الأوروبي على نموذج اجتماعي مشترك عام يشعر فيه المواطنون بأنهم ليسوا وحيدين. ولقد اعتادوا على مستوى عالٍ من التضامن الاجتماعي، وعلى استثمار عام في الناس، وكانوا راغبين في دفع الضرائب الضرورية لدعمه.

لا يوجد نموذج واحد لعقد اجتماعي أوروبي، فلكل تنوعه. فالاسكندينافيون لهم شبكات أمن قوية ومؤسسات حكومية أقل. وللأمم المتوسطية ذات التقليد الكاثوليكي مؤسسات حكومية أكثر، وهي تبني أنظمتها الاجتماعية حول العائلة. بينما يقوم "نموذج الراين" في ألمانيا والنمسا ودول

4. Ross J.S. Hoffman, *Great Britain and the German Trade Rivalry* (New York: Russel & Russell, 1964), pp. 278-279.

البينلوكس بوضوح أكثر على شراكات العمل والإدارة، لكن المواطنين ونخبهم يتقاسمون الاعتقاد الواعي بأن السوق هي أداة لخدمة القيم الاجتماعية. وفي الحقيقة، لا يحمل مصطلح "المصلحة العامة" المعنى الضمني المهين كما في الولايات المتحدة. إنه يُستخدم في أوروبا كما تُستخدم مقدمة دستور الولايات المتحدة التي تبين أن غرضها "تعزيز المصلحة العامة".

ولأن الاتحاد الأوروبي كان اندماجاً لأمم في مستويات مختلفة من التطور، برزت بداية خوف واسع من أن يعني السماح للعمال بالانتقال عبر الحدود إلى إغراق الدول الغنية، مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا وهولندا، بالمهاجرين من إسبانيا والبرتغال واليونان وأيرلندا. لذلك بُني الاتحاد الأوروبي على سياسة "تماسك" واعية، تقدم فيها الدول الأغنى القروض والمنح للاستثمار إلى الدول الأفقر بتصميم على إغلاق الفجوة الاقتصادية بينها. وكانت رؤوس الأموال مهمة نظراً لقيمتها الاستثمارية، ولأنها تشكل حافزاً لتحديث السياسات الاقتصادية القديمة في الدول الفقيرة.

لكن لتحقيق التأييد السياسي في أحد الاقتصادات المتقدمة، صُممت صناديق كثيرة للمناطق الفقيرة وليس للبلدان الفقيرة. لهذا كانت القطاعات الفقيرة في الدول الغنية مؤهلة للمساعدة أيضاً. لكن أكثر الأموال ذهبت إلى الاقتصادات الأربعة المتقاعسة في إسبانيا والبرتغال واليونان وأيرلندا.

لقد حقق النظام نجاحاً مدوياً. فعلى خلاف الحال مع **NAFTA**، نمت الأمم الأكثر فقراً بشكل أسرع من الأمم الأكثر غنى، وضاقت الفجوة فيما بينها. وفي الحالة الأيرلندية، اختفت نهائياً. ففي مطلع القرن الحادي والعشرين، كانت حصة الفرد من إجمالي الإنتاج المحلي فوق متوسطها في الاتحاد الأوروبي، وأصبحت البلاد، التي ظل سكانها يغادرونها بحثاً عن حياة أفضل لقرون عدة، مستوردة للمهاجرين. والمدهش أكثر هو ما لم يحدث، أي الهجرة المتوقعة الهائلة للبطالة. ولقد ثبت أن تأمين فرص محترمة في الوطن، حتى لو لم تكن وظائفه جذابة كمثيلاتها في الدول الغنية، يبقي الناس في أوطانهم. وفي

العام 2001، كان اثنان بالمائة فقط من الأوروبيين يبحثون عن عمل في بلدان أخرى في الاتحاد[5].

لم تكن صناديق التماسك هي السبب الوحيد لنجاح الاتحاد الأوروبي في إغلاق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. فقد قللت الحكومات أسعار الفائدة وشجعت التعاون بين العمال والإدارات وحدّثت التعليم. لكن ثمة شك صغير في إن كان تحويل الأموال للبنية التحتية العامة لعب دوراً حاسماً.

كانت عملية التكامل الأوروبي ولا تزال مؤلمة وصعبة. كانت كل خطوة رئيسية إلى الأمام موضوع نقاش شعبي حاد حول القوانين، ولاسيما التوازن بين الحقوق الفردية الديمقراطية والسيادة الوطنية وكفاءة السوق. وبقيت بريطانيا طويلاً من بين دول أخرى ترفض اتخاذ خطوة الانضمام إلى منطقة اليورو. كانت المقاومة القومية لحكم البيروقراطيين في "بروكسيل" شرسة أحياناً، وسببت شكاوى مزمنة من "عجز ديمقراطي". فالبرلمان الأوروبي المنتخب ضعيف، وعلى العمال والبيئيين والحركات الاجتماعية الأخرى غير المنظمة مثل قطاع الأعمال أن تعمل بجد لمنع الأوربة من أن تصبح طريقاً أخرى لنخبة الشركات للهروب من العقد الاجتماعي.

وبعد نصف قرن، لم يكن مدهشاً أن التكامل في أوروبا لم يصل إلى مستواه في الولايات المتحدة. لقد كانت صعوبة التغلب على الاختلافات في اللغة والثقافة والهوية القومية أكبر بما لا يقاس من مشكلة جمع 13 مستعمرة ومناطقها الغربية في العام 1789. ومع ذلك لم تستقر قضية الاتحاد في الولايات المتحدة نهائياً إلى أن انتهت الحرب الأهلية في العام 1865.

وسيكشف المستقبل إن كان قرار التوسع إلى الاقتصادات الأفقر في أوروبا الشرقية أكبر من قدرة الاتحاد الأوروبي على النجاح في هذه المرحلة من

5. Suzanne Daley, «Despite European Unity Efforts, to Most Workers There's No Country Like Home,» *New York Times*, May 12, 2001, p.6A.

تطوره. ويبين رفض دستور الاتحاد الأوروبي المقترح من قبل الناخبين الفرنسيين والهولنديين في ربيع 2005 كم ابتعدت النخب الأوروبية عن اهتمامات المواطنين العاديين ومخاوفهم - ولاسيما التهديد بتراجع الوظائف والأجور بسبب العمال ذوي الأجر الأقل الآتين من الشرق.

كان المقترعون في أوروبا الغربية راغبين في المخاطرة بتأسيس الاتحاد الأصلي المؤلف من 15 أمة لسببين. كان الأول تجنب إغراق القارة في حرب أخرى بين فرنسا وألمانيا. ففي العام 2005، لم يقلق أي شخص من حرب بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية. وكان السبب الأخر الحماية من منافسة الأجر المنخفض التي أمّنتها إستراتيجية صناديق التماسك. لكن التمدد الشرقي الجديد للاتحاد الأوروبي سيؤمّن قليلاً من الأموال التعويضية للأمم الأفقر، وقد انعكست أولويات الطبقة الحاكمة في ذلك الصدد في الدستور المهزوم في 174 إشارة إلى المنافسة الاقتصادية و78 إلى الأسواق وثلاث إلى الحماية الاجتماعية.

لقد أخرت المقاومة الشعبية عملية الاندماج الأوروبية كما فعلت في المناسبات الماضية. لذلك يجب على النخب الأوروبية الآن أن تأخذ وقتها لتعديل برامجها بتجميل ليبرالي جديد للاتحاد الأوروبي. لكن من غير المحتمل أن يخرج المشروع الأوروبي عن مساره. وعلى مدى السنين، ازداد الشعور بالمواطنة الأوروبية بالتأكيد، ولاسيما وسط الصغار الذين هم أكبر المؤيدين لأوروبا الموحدة. فعملياً، في كل استفتاء شعبي حول أوروبا يجري في كل دولة، يمثل المقترعون الشبان الجيل الأوروبي الذي يصوت لاندماج أسرع وأكبر. وهم الدليل على أنها مسألة وقت قبل أن يقبل البريطانيون والسويديون والدنمركيون اليورو[6].

---

6. T.R. Reid, *The United States of Europe: The New Superpower and the End of American Supremacy* (New York: Penguin 2004), p. 200.

وعلى الرغم من عدم مثاليتها، ومعاناتها التشويش المرافق للاضطرار للتواصل بأكثر من لغة، بالإضافة إلى كل الصعوبات الأخرى للاندماج، تمثل أوروبا الجهد الأكثر تقدماً في العالم لحل مسألة الجمع غير المتناسق بين الديمقراطية السياسية وعولمة الحدود الاقتصادية؛ وتتهمك شعوبها في التعامل مع المسألة الهائلة المتمثلة في مصالحة المسؤولية والتنوع الثقافي مع ضرورة تطوير مؤسسات أكبر.

إنَّ ضخامة مشروع بناء أوروبا جديدة تمتصّ وقت النخب وطاقاتها بحيث يتركز انتباهها على مشاريع كفيلة بالتوحيد: "إيرباص"، ورحلات الفضاء، و"القنال". ومقارنة بنظيرتها الأميركية، تتطلع الطبقة الحاكمة الأوروبية أكثر إلى الداخل، وهي أقل عدوانية في تطلعها إلى الساحة الدولية، وهي أقل قدرة على التدخل في شؤون العالم. إنها مجبرة على نقاش سياسي شفاف وواعٍ مستمر ومفتوح للجميع عبر الحدود القومية حول مستقبل القارة. وهكذا تعتبر النخب الأميركية هذه العزلة والانهماك في الشؤون الداخلية للطبقة الحاكمة الأوروبية ضعفاً، بينما هي نعمة من وجهة نظر العمال الأميركيين العاديين.

مستوطنون جدد؟

ليست أميركا الشمالية هي أوروبا. وليست NAFTA هي الاتحاد الأوروبي، لكن التجربة الأوروبية تذكار مفيد بالقدرات الكامنة للشعب وليس للنخب فقط، على صعيد التخلص من المشاعر القومية المتأصلة ببناء مستقبل على ضوء المصالح المشتركة.

فأحد الاختلافات الواضحة بين التكامل في أوروبا والتكامل في أميركا الشمالية أن الأخير لم يحفزه الخوف من الحرب طبعاً. والاختلاف الأخر هو عدم توازن القوة بين الولايات المتحدة وجيرانها. إن إجمالي الناتج المحلي لكاليفورنيا لوحده يساوي حجم الاقتصادين الكندي والمكسيكي مجتمعين،

ويعني وضع الولايات المتحدة مثل الحشوة الضخمة في "ساندويتش" أن التكامل الاقتصادي في أميركا الشمالية ليس ثلاثي الأطراف بقدر ما هو عبارة عن مجموعتين من العلاقات الثنائية. أما العلاقات التجارية والمالية بين كندا والمكسيك فإنها آخذة في التوسع لكنها لا تزال قليلة نسبياً. وتتقارب النخب في كندا والمكسيك، وتتزايد الهجرة المكسيكية إلى كندا، وتزداد رحلات الكنديين خلال الإجازات إلى المكسيك. لكن الطريقة التي يتداخل بها الناس في الدولتين يتم أكثره من خلال الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من الوسائل الكثيرة، فإنَّ العقبات أمام التكامل السياسي لأميركا الشمالية أقل من تلك التي تواجه التكامل الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي يشمل خمساً وعشرين أمة منفصلة مع خمس وعشرين لغة رسمية مختلفة، وهناك أكثر من عشر أمم في القارة الأوروبية يمكن امتصاصها منطقياً قبل الوصول إلى القضية التركية الضخمة.

أما NAFTA فهي ثلاث أمم فقط، وباحتساب الفرنسية الكيبيكية، تشمل ثلاث لغات. وعلى الرغم من أن الاستيطان في أميركا الشمالية له تاريخه العنيف، إلا أنه لا يذكر بماضي أوروبا المليء بالكره العميق والنزاعات الدموية.

ومع هذا يظل شعور الناس بأنهم أميركيون شماليون قليل في الدول الثلاث. فما أن تنتهي كتب التاريخ من قصة المستكشفين الأوروبيين الأوائل، تنتقل بسرعة إلى قصص منفصلة عن كندا والمكسيك والولايات المتحدة. ولم يتوقف طرح سؤال عما إن كانت المكسيك في الحقيقة في أميركا الشمالية – لا يزال المكسيكيون يسمون الذين يعيشون في الولايات المتحدة أميركيين شماليين - إلا حديثاً بواسطة NAFTA. لكن وعلى الرغم من الصراع المشترك في مجالات التصنيع والتمييز، لا يوجد سوى تاريخ قليل لحركة العمال في أميركا الشمالية، أو العلاقة العرقية في أميركا الشمالية، أو الحركة النسائية في شمال أميركا.

ولا يوجد في مكتبة الكونغرس في الولايات المتحدة تاريخ مكتوب لأميركا الشمالية. ومع كل ذلك، توجد أشياء مشتركة في التجربة الجمعية للمجتمعات الثلاث: الاستيطان البشري الأصلي للبدو الآسيويين، والفتح الأوروبي، والتخلص من النير الاستعماري، وقمع السكان الأصليين. والأهم ربما حالاتها المشتركة كأمم في العالم الجديد. ويقترح أنتوني دي بالما، وهو صحافي أميركي كتب مسحاً للسياسة والثقافة المكسيكية والكندية، اقترح إطلاق اسم "المستوطنين الجدد" على المواطنين في أميركا الشمالية[7].

من المؤكد أنها كلها دول شابة، وبطرق مختلفة كالهجرة، تبقى شابة. إنَّ حركة المهاجرين ذهاباً وإياباً إلى الولايات المتحدة كانت الطريق لكثير من المكسيكيين للاتصال الحقيقي بالعالم الخارجي الواسع. لقد كبرت الولايات المتحدة وكندا بواسطة الهجرة، ففي العام 2000 كانت نسبة السكان المولودين في الخارج 19 بالمائة و12 بالمائة من السكان على التوالي. وكانت في المكسيك أقل من واحد بالمائة على الرغم من أن البلاد كانت في القرن العشرين ملاذاً للاجئين من الحرب الأهلية الإسبانية والهولوكست والاضطرابات في أميركا الوسطى والجنوبية.

إن تاريخ كل أمة مختلف، لكن الإطر التاريخية الواسعة التي تطورت فيها متشابهة. فالأنظمة السياسية في البلدان الثلاثة هي منتجات ثقافة "الكريول"؛ إنهم الناس ذوو الأصول الأوروبية والمولودون في المستعمرات الذين حرروا أنفسهم من السلطات الامبريالية في لندن ومدريد. لقد أوجد السكان الأصليون في المكسيك حضارات عديدة دمرها الإسبان. لكن الثقافة بقيت، وتحتفل المكسيك الحديثة بتراثها المختلط "مستيزو"، ولها شخصية مميزة لا توجد عند جيرانها الشماليين الذين أفنوا معظم السكان الأصليين.

7. Anthony F. DePalma, *Here: A Biography of the New American Continent* (New York: Public Affairs, 2004), p. 353.

كانت الحرب الأميركية – المكسيكية منذ قرن ونصف القرن أكبر صراع في علاقتنا التاريخية الجمعية. في حين أن معظم الأميركيين وفي أفضل الأحوال لديهم فكرة غامضة بأن بلادهم استولت على 40 بالمائة من الأراضي المكسيكية في العام 1848، فهذا الحدث مجسد في الذاكرة الجمعية المكسيكية[8]. فكل تلميذ يعرف قصة الطالب الجندي الباسل في قلعة تشابولتيبيك في قلب مكسيكو سيتي الذي تحدى الجيش الأميركي حتى الموت. كذلك يدرك المكسيكيون جيداً التدخلات الأميركية الأخرى، بما فيها احتلال فنزويلا في العام 1914 الذي قلما يظهر على شاشة رادار ما يعتبره الأميركيون تاريخاً. لكن قليلاً من المكسيكيين تسكنهم أوهام إعادة تلك الأراضي. ولا توجد أي سياسة في الحلم بغزو مضاد في المكسيك.

في الأيام الأولى للجمهورية الأميركية، اعتُبرت كندا متاحة. وبعد الغزو البريطاني لفرنسا الجديدة في العام 1760، قام الثوار الأميركيون بعدة محاولات لإقناع المستوطنين الفرنسيين في كيبيك بأن ينضموا إليهم في تمردهم ضد بريطانيا العظمى. لكن البريطانيين وعدوا القيادة الفرنسية الكاثوليكية بحكم ذاتي ثقافي. ووثق الكيبيكيون بالكنيسة العليا الأسقفية الانكليزية أكثر مما وثقوا بالأصوليين البروتستانت الذين هيمنوا على نيو إنغلاند المجاورة للحدود. لهذا ظلوا يتفرجون.

وفي أعقاب الثورة الأميركية فر نحو 40 ألف توري (أميركي مؤيد لبريطانيا) من المستعمرات الثلاث عشرة إلى كندا، فعززوا مقاومة توسع الولايات المتحدة شمالاً. ولا يزال كثر في الولايات المتحدة يزعمون بأن كل أميركا الشمالية البريطانية ستصبح عاجلاً أم آجلاً أمة واحدة. ووافق الدستور الأميركي الأول – مواد الكونفدرالية في العام 1781 – مسبقاً على أي طلب

8. Mexico ceded land to the United States that is now Arizona, California, Colorado, Nevada, New Mexico, Utah, and Wyoming with the Treaty of Guadalupe Hidalgo in 1848.

من كندا لتكون ولاية أميركية. وأخر صراع مسلح بين الولايات المتحدة وكندا (أو بين البريطانيين في كندا) كان حرب العام 1812.

بعد الحرب الأهلية الأميركية، أصبح تعداد جيش حكومة الولايات المتحدة مليون جندي. ولقد أرادت الأصوات القوية في الكونغرس المنزعجة من الدعم البريطاني للقضية الجنوبية إرساله إلى الشمال. أما البريطانيون، الذين وصلوا إلى حالة لا غالب ولا مغلوب في حرب العام 1812 حين كانت الولايات المتحدة اضعف بكثير فقد تجنبوا التحدي. وقد اعترفت بريطانيا بكندا دولة مستقلة في مرسوم في العام 1867 حمل اسم "القانون البريطاني لأميركا الشمالية" وقام على اتفاق سياسي دقيق بين قيادات السكان الناطقين بالانكليزية والناطقين بالفرنسية.

كانت الحرب الأهلية الأميركية نقطة انعطاف في التاريخ المكسيكي. فلأربعة عقود بعد الاستقلال ظلت الحروب الداخلية والانحدار الاقتصادي والفوضى الاجتماعية تدمر المكسيك. وفي العام 1864 دعت مجموعة من المكسيكيين المحافظين الأرشيدوق النمساوي مكسيمليان ليؤسس نظاماً ملكياً جديداً في المكسيك ودعمه جيش أرسله نابليون الثالث الفرنسي الذي أقنعه مستشاروه بأن الشعب المكسيكي سيرحب بعودة الحكام الأوروبيين بأذرع مفتوحة. لكن كثيراً من المكسيكيين تمردوا. وبعد سنتين من انتهاء الحرب الأهلية في الولايات المتحدة، هدد جيش أميركي عملاق باجتياح الجنوب لطرد الفرنسيين فسحب نابليون قواته. وذهب مكسيمليان إلى فرقة الإعدام منهياً آخر وصاية أوروبية على البلاد. ومع شراء الولايات المتحدة ألاسكا من روسيا في العام 1867 أصبحت قارة أميركا الشمالية كلها تحت سيطرة ساكنيها أو على الأقل سيادة نخبها.

وشهد القسم الأخير من القرن التاسع عشر التصنيع في الأمم الثلاث. كانت المصانع والسكك الحديدية والتلغراف والهاتف مصدر إرباح هائلة ووظائف وتمدين. وانتقلت الطبقة العاملة في الولايات المتحدة وكندا من

المزارع إلى المصانع واتسع الانقسام بين العمال ورأس المال. وعلى مستوى القارة كلها أعلنت الطبقة الحاكمة الحرب على كل الجهود التي تتحدى امتيازاتها الاقتصادية. إن تاريخ الأمم الأميركية الثلاث يغص بالأمثلة حين تعرض العمال للضرب والاعتقالات الجماعية ووأد الحق بالمطالبة بأجور وظروف عمل أفضل. وحدثت مواجهات تاريخية في مناجم كوبالت (أونتاريو) ولودلو (كولورادو) وكانيا (سونورا). وحدثت في معامل النسيج في ريوبلانكو (فيراكروز) وفاليفيلد (كيبيك) ولورانس (ماساتشوستس)، وفي "السكك الحديد الوطنية" المكسيكية و"باسفيك" الكندية و"شركة بولمان".

كان تصنيع المكسيك بالتحديد وحشياً يديره الدكتاتور بورفيريو دياز، وهو جنرال من جنرالات الحرب ضد الفرنسيين حكم المكسيكيين بعدها لمدة 35 سنة. وفي العام 1910 ثار المكسيكيون ضد دياز واشتعلت حرب أهلية استمرت في التأجج تارة والخمود تارة أخرى لعقدين، وانتهت بتسوية أقرت عقداً اجتماعياً واسعاً يحميه "الحزب الثوري الدستوري". وفي ثلاثينيات القرن العشرين أممت صناعة النفط وأعطيت الأرض للفلاحين وانطلقت الخدمات العامة.

شهدت ثلاثينيات القرن العشرين توسعاً في سياسات يسار الوسط في الولايات المتحدة وكندا مع انتصار "الصفقة الجديدة" للحزب الديمقراطي في العام 1932 والليبراليين الكنديين في عام 1935. وعلى مدى السنوات الأربعين التالية، كان الديمقراطيون في الولايات المتحدة وكندا محرك التغيرات السياسية في بلديهما. فقد قدموا الاقتصاد الكينزي والتكافل الاجتماعي وتعويض البطالة وبرامج الرعاية الصحية والتعليم العام النوعي. والتفتت نخب الدولتين إلى رسم مستقبليهما باستثمارات طموحة، فبنى القادة السياسيون الأميركيون "سلطة وادي تينيسي" والسدود الغربية العظيمة ونظام الطرق السريعة على نطاق الأمة. وبنى الكنديون القدرة الكهرمائية الضخمة لبلدهم، وخط سانت لورانس البحري، وشبكة قوية من الطرق العامة والسكك الحديدية التي تربط الشرق بالغرب.

وفي كندا خصوصاً كانت الحكومة الكفوءة والعطوفة مصدراً للفخر ولتماسك قومي كان في خطر متزايد. كان المهاجرون من كل العالم قد ضاعفوا السكان الكنديين ما أضعف مكانة الأقلية الخاصة في كيبيك. وأصبحت تسويات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قديمة بالنسبة إلى المستوطنين الجدد. وفي الوقت ذاته، برزت مطالبة باستقلال ذاتي اكبر إن لم يكن استقلال ناجز في كيبيك التي كانت تتقدم بسرعة في مجالي الحداثة والعلمنة. وخسرت الاستفتاءات المحلية التي تقترح امة مستقلة عدة مرات بصعوبة وبفارق قليل.

وكما رأينا، نظمت النخب التجارية في الأمم الثلاث ثورة مضادة في سبعينيات القرن العشرين. ولقد استثمر المحافظون في مؤسسات البحث والأقسام الاقتصادية في الجامعات ووسائل الإعلام كي يغيروا الحوار الشعبي. وأنتجت الموجة الأولى من انتصارات المحافظين ريغان ومولروني ودي لا مدريد، الذين بدأوا بتمزيق العقد الاجتماعي. وانعكس الانتقال الإيديولوجي في كندا والولايات المتحدة تعميقاً للشرخ بين الأحزاب السياسية الرئيسية، أما في المكسيك فحدث انتصار المحافظين بحكم الحزب الواحد، "الحزب الثوري الدستوري".

بعد عقد من ذلك جاءت الموجة الثانية من الليبراليين الجدد للسلطة: الديمقراطي الجديد كلينتون في واشنطن والليبرالي الجديد كريتيان في أوتاوا وزعيم "الحزب الثوري الدستوري الجديد" في المكسيك ساليناس.

من نكون؟

هل يعقل التفكير بأن الأكثرية غير النخبوية من الكنديين والمكسيكيين والأميركيين سيلبون النداء من اجل أجندة اجتماعية مشتركة تناسب السوق القارية المندمجة؟

تبين استطلاعات الرأي بأن لهم مواقف سياسية مختلفة لكن ليست بالقدر

الذي توحي به الكثير من الأفكار الزائفة. يرجو الكنديون والمكسيكيون من الحكومة أكثر مما يرجوه الأميركيون. ففي استطلاع للرأي في العام 2003 سئل الناس ما هو أهم بالنسبة إليهم: حكومة تكفل لهم عدم وجود أي محتاج أم شعب متحرر أكثر من الحكومة يحقق أهدافه؟ فضّل 58 بالمائة من الأميركيين و43 بالمائة من الكنديين و46 بالمائة من المكسيكيين تدخلاً اقل من الحكومة كأولوية لهم. وفي المقابل بين الاستطلاع ذاته أن 71 بالمائة من الكنديين في مقابل 55 بالمائة من الأميركيين و51 بالمائة من المكسيكيين يؤمنون بانفصال الكنيسة عن الدولة. واعتقد 69 بالمائة من الكنديين و51 بالمائة من الأميركيين و54 بالمائة من المكسيكيين أن المثلية الجنسية يجب أن يقبلها المجتمع[9].

يستمد الكنديون كثيراً من هويتهم القومية من قيمهم الديمقراطية الاشتراكية. فبالإضافة إلى شبكات الضمان الاجتماعية القوية، فإن قوانين المخدرات عندهم أكثر تقدماً والزواج المثلي مقبول، بينما ملكية السلاح صعبة. ويراقب الكنديون كثيراً من العروض العنيفة التي يصنعها الأميركيون، فمعدل جرائم العنف عندهم نحو عشر معدله في الولايات المتحدة. أما المكسيك ففيها أسلحة أكثر للشخص الواحد وجرائم عنف أكثر من الولايات المتحدة، لكنها حرمت مثل كندا عقوبة الإعدام.

ويحدث الكثير بخصوص هذه الاختلافات، ولاسيما في الصحافة الكندية التي تعكس هواجس الكنديين من علاقتهم بالولايات المتحدة. يكدس أحد الكتب الأكثر رواجاً في كندا، «النار والثلج» لمستطلع الآراء الكندي مايكل آدامز، الإحصائيات ليثبت أن القيم الكندية والأميركية تتباعد[10]. فعلى مدى

9. «Views of a Changing World 2003; War With Iraq Further Divides,» The Pew Research Center for the People and the Press, June 3, 2003, http://people-press.org/reports/display.php3? Report ID-185.

10. Micheal Adams, Amy Langstaff, and David Jamieson, *Fire and Ice* (New York: Penguin, 2004), p. 52.

عقد من الزمن، أصبحت الصفات التي ارتبطت بالأميركيين كالصراحة والتسامح صفات للكنديين. وعلى الأغلب فإنَّ الأميركيين هم الذين تغيروا. وهكذا وبمقياس رئيسي آخر للمجتمع حول تحدث الشخص عن المشاكل المحلية مع الآخرين، هبطت نسبة الأميركيين من 66 بالمائة إلى 34 بالمائة، وهبطت نسبة الكنديين من 52 بالمائة إلى 47 بالمائة. لهذا إن كان وصف أدامز صحيحاً، يجب أن نتعجب كم تبدي هذه القيم من اختلافات مستمرة وكم احتمال رجوعها في ظل ظروف مختلفة.

يقدم محلل الآراء الأميركي روي تيكسيرا ومساعده المؤلف الصحافي جون جوديس دليلاً مقنعاً على أن ديمقراطية الدوائر الانتخابية الأميركية تشير إلى مستقبل قليل للمحافظين[11]. لقد أوحيا بأن القيم السياسية الأميركية ستصبح أكثر ليبرالية تليق بـ"دولة زرقاء"، أي كندا، نتيجة لانتقال الخصائص السكانية التي تشمل عدداً كبيراً متزايداً من السكان الآتين من أميركا الوسطى والجنوبية. ومن الواضح سلفا بأن أكثرية السكان الأميركيين أكثر ليبرالية من نخبهم في قضايا مسؤولية الحكومة. وتعتقد أغلبيات مستدامة أن الحكومة يجب أن تكون مسؤولة عن التأكيد على حصول كل مواطن على الرعاية الصحية غير المكلفة وتأمين عمل لكل شخص راغب يريد في العمل. وكما يعلله الشعار القديم للسياسة الأميركية، يميل الأميركيون إلى البقاء محافظين إيديولوجياً وليبراليين عملياً، فلا يختلفون في كثير من القضايا الأساسية عن الكنديين.

بالتأكيد انَّ الكنديين والمكسيكيين لا يريدون أن تمتصهم الولايات المتحدة. لكن عندما سئلوا في استطلاع للآراء أجري في العام 2000 إن كانوا يرغبون بتشكيل دولة واحدة جديدة تقدم لهم مستوى أعلى للحياة، وافقت الأغلبية في البلدان الثلاثة على ذلك.

---

11. John Judis and Ruy Teixeira, *The Emerging Democratic Majority* (New York: Scribner, 2002).

لقد كان للأحداث التي تلت 11 أيلول 2001 تأثير هائل على مواقف الأميركيين والكنديين والمكسيكيين وآرائهم اتجاه بعضهم بعضاً. وفي نهاية القرن الماضي كانت نظرة 70 إلى 80 بالمائة من المكسيكيين والكنديين للولايات المتحدة ايجابية ومؤيدة، ونسبة مماثلة من الأميركيين شعرت كذلك نحو جيرانهم على الحدود الشمالية والجنوبية. وكنتيجة فورية لهجمات 11 أيلول كان هنالك سيل ضخم من التعاطف مع الولايات المتحدة والمكسيك. لكن كما في بقية العالم بدأ التعاطف يتبدد بعد غزو أفغانستان، وسقط بشكل هائل بالهجوم على العراق واحتلاله. وبحلول العام 2004، هبطت نسبة المؤيدين للولايات المتحدة من الكنديين والمكسيكيين بشكل ملحوظ.

عارضت الأغلبية في كلا البلدين انتخاب جورج دبليو بوش في العام 2004. ومع هذا، وعندما سئل الكنديون عن رأيهم بالأميركيين وليس بأميركا، بقيت النسبة إيجابية - 77 بالمائة[12].

ومن الجانب الأخر وبسبب القومية العدوانية التي ضخها جورج دبليو بوش والإعلام، هبطت وجهات نظر الأميركيين لدى كلا الجارين بعد رفضهما تأييد الحرب على العراق. فمن يفضلون كندا سقطت نسبتهم من 83 إلى 65 بالمائة ومن يحترمون المكسيك هبطت نسبتهم إلى 54 بالمائة[13].

لقد كانت حرب العراق هي القضية الأساسية التي عزلت الأكثرية الأميركية عن جيرانها. ومع ذلك وفي آذار 2005، بعد الغزو بسنتين انضمت غالبية الأميركيين إلى الكنديين والمكسيكيين في الاعتقاد بأن الحرب كانت خطأ.

وعلى الرغم من الانقسامات حول 11 أيلول 2001، ظل الانفتاح نحو

---

12. «Americans and Canadians; The North American Not-so-odd couple,» Pew Research Center, January 14, 2004, http://people-press.org/commentary/display.php3? Analysis ID-80.

13. «Support for U.S. at new low because of Iraq war: survey,» *Toronto Star*, June 4, 2003, p. 11A.

تكامل أكثر كبيراً حتى وسط أكثر الكنديين الأكثر حذراً. ففي العام 2002 عندما سئلوا إن كانوا يفضلون تكاملاً أكثر في البلدان الثلاثة أم أقل أم ذاته، رغبت غالبية الكنديين روابط أوثق، فيما رغبت غالبية الأميركيين في أن يظل التكامل الاقتصادي على ما هو عليه، أما المكسيكيون فانقسموا بين من يريد مزيداً ومن يريد القليل[14].

وعندما سئل الكنديون في العام 2001 إن كانت كندا ستصبح جزءاً من اتحاد أميركا الشمالية في عشر سنوات، قال 75 بالمائة إن الاحتمال معتدل (فرصة بـ30 بالمائة) أو عال (فرصة بـ45 بالمائة). وحول إن كانت كندا ستصبح جزءاً من الولايات المتحدة، كانت النسب 40 بالمائة للاحتمال المعتدل (فرصة بـ23 بالمائة) و17 بالمائة للأعلى (فرصة بـ30 بالمائة)[15].

إن استطلاعات الرأي مضللة. فكلنا يعرف أن بإمكان المستطلع الماهر تشكيل السؤال بطريقة يستنبط فيها الإجابة المنشودة. بالإضافة إلى ذلك تستحضر قضايا زيادة الاندماج مباشرة المخاوف الكندية والمكسيكية من الانجرار بعيداً في الأجندة الامبريالية للطبقة الحاكمة في واشنطن. وبالتأكيد فإن النموذج الوحيد الذي عرفه الناس هو NAFTA التي لا تتمتع بشعبية ولا تشجع على التضامن بين مواطني القارة بل تقلص عقودهم الاجتماعية.

بسبب كل ذلك، توحي النتائج الغامضة لأكثر استطلاعات الرأي العام بوجود قسم مهم من الشعب على الأقل في كل بلد قد يكون منفتحاً على رؤية بديلة من أجل اتحاد قاري. وتعكس تلك الرؤية التزاماً بجعل الحياة أفضل وأكثر أماناً لهم. وقد يملك بعض القوة السياسية العابرة للحدود.

---

14. «Public Opinion on International Affairs,» Program on International and Public Attitudes, February 15, 2002, http://www.americans-world.org/digest/global-issues/intertrade/data-nafta.cfm.

15. Ekos Research/*Toronto Star* Poll, «Political Landscape, Economic Outlook and Globalization,» June 1, 2001, Ekos Research, Toronto, www.ekos.com.

وسيظل الناس في بلدان NAFTA الثلاثة يعتبرون أنفسهم أميركيين ومكسيكيين وكنديين مدة طويلة، لكن لا يوجد سبب للافتراض انه في ظل ظروف التوتر الاقتصادي المشترك المتزايد يمكنهم في الوقت ذاته أن يعتبروا أنفسهم أميركيين شماليين ويتصرفون سياسياً على أساس ذلك.

القسم الثاني عشر

نحو ديمقراطية قارية وأبعد منها

"يجب علينا أن نتعاون معاً وإلا سنشنق فرادى".

بنجامين فرانكلين

قدم فرانكلين النصح لمجموعة من الثوار الهاربين من النظام الاستعماري البريطاني الذي هو نسخة سابقة عن العولمة تسيطر عليها نخبة مصالحها المنفصلة عن مصالح المواطن النموذجي. وعبر السنين أثبتت التجربة الديمقراطية التي تلت أنها ملهمة لآخرين في أوروبا وأميركا الجنوبية والهند والمكسيك وكندا وأماكن أخرى.

إن النظام السياسي الذي يدير الاقتصاد العالمي أكثر تعقيداً من اقتصادات الإمبراطوريات السابقة؛ فهو ليس مؤسساً على السيطرة على الأراضي بمقدار ما هو مؤسس على استغلال الرموز الالكترونية للثروة التي تسخر من الديمقراطية الانتخابية التي خاطر فرانكلين وآخرون بحياتهم ليؤسسوها.

إن مشكلة جعل الاقتصاد في أميركا الشمالية ديمقراطيا هي نسخة إقليمية من "كاتش - 22" الخاصة بالعولمة، أي كيفية تنظيم سوق تمتد أبعد من سلطة المؤسسات السياسية القومية. بالإضافة إلى المستوى الأصغر للمشكلة وهي كيفية

تحقيق التكامل لاقتصادات البلدان الغنية والفقيرة بطرق توسّع توزيع الثروة والسلطة السياسية والحرية الشخصية.

في هذه المرحلة من التاريخ، من الواضح أننا لا نملك نموذجاً معقولاً لتنظيم سياسي للاقتصاد العالمي بطريقة تنهض بأعباء تلك النتائج، إنما توجد أفكار كثيرة بالتأكيد، كتأسيس مصارف مركزية عالمية، أو أن تضع الأمم المتحدة سياسة مالية، وأن تجري انتخابات مباشرة لمناصب صندوق النقد الدولي وهلم جرا. لكن خلق سياسة تصنع اقتصاداً عالمياً ناجحاً لمائتي أمة وأكثر من ستة مليارات شخص في هذا العالم هي أبعد من قدرتنا في الوقت الحاضر. ويبدو أن تخفيض الجهد إلى مستوى المناطق في العلم له فرص أكبر للنجاح.

هل هو نموذج أميركي شمالي؟

يحدث التكامل الاقتصادي من خلال دمج الأسواق المتجاورة. ولقد نشأت أغلبية الاقتصادات المتقدمة من تضامن مناطق محددة أصغر حجماً. فقد تاجرت قرية مع قرية أخرى، ومدينة مع المناطق الريفية المحيطة، ومدن مع مدن، فتشكلت شبكات أسواق أصبحت أمماً أحياناً ولم تصبح كذلك أحياناً أخرى.

وعلى عكس النخبة التي تملك منفذاً أوسع إلى العالم، يميل المواطنون العاديون في بلدان متجاورة إلى التشارك مع بعضهم في أشياء تفوق تلك التي يتشاركون فيها مع أناس في بلدان بعيدة. وهكذا تكون الثقافة واللغة أقرب والعلاقات التجارية أقوى. ومن منظور تطوير التجمعات الإقليمية للأمم، قد تفسح الاقتصادات الكبيرة المجال للصغيرة للاستفادة من التكنولوجيا الجديدة. ومن المنظور السياسي، يمكن للطريق إلى التكامل العالمي المبني على توسيع الأسواق الإقليمية أن تؤمّن مساراً سياسياً أكثر ملائمة لعقد اجتماعي عالمي.

تبددت الجهود الفاشلة للدمج الإقليمي في مقبرة التاريخ. ويميل الضغط

العسكري إلى تحقيق نجاح أكثر من المناقشات الديمقراطية. لكن لا تزال هناك فرصة لسلسلة التدابير السياسية الإقليمية المهتمة بمشاكل التوتر الطبقي الناشئ عن توسع اقتصاد السوق تفوق فرصة النظام الذي تفرضه الطبقة الحاكمة لقوة عظمى لا يرغب شعبها بالتضحية بنفسه من أجل الإمبراطورية.

تلاحظ عالمة الاجتماع أميتاي إتزيوني أن ثمة منطقاً في تشييد النظام العالمي من كتل إقليمية. "من الصعب تخيل أن المجتمع العالمي يمكن أن ينشأ من 200 أمة... لكن إذا شكلت هذه الأمم في البدء عدداً من الكيانات الإقليمية، مثل الولايات المتحدة الأوروبية واتحاد ولايات أميركا اللاتينية واتحاد جنوب شرق آسيا وهكذا، سيكون من الأسهل على المجتمعات الإقليمية أن تطور سياسات مشتركة، ويصبح من الممكن تشكيل مجتمع عالمي أكثر شمولاً"[1].

يوضح هذا الرأي عموماً أنه ليس من الصعب أن تتخيل بناء عقد اجتماعي عالمي على أسس إقليمية. الجزء الصعب هو تخيل سياسة تدعم هذا المشروع في أميركا الشمالية حيث الطبقات الحاكمة في الولايات المتحدة لا تزال منتشية بمهمتها الوهمية في حكم العالم ولا يزال زبائنها من النخب في كندا والمكسيك ملزمين بأجندة دافوس.

لكن وكما رأينا، فإن الدعم الاقتصادي لنظام ما بعد الحرب الباردة سيضعف بالتأكيد هكذا إذا لم يتبدد. لقد وصلنا إلى أقصى حدود التحمل السياسي بسبب أكلاف كل من الأسطول السادس ووول ستريت، ركيزتي الإمبراطورية. وكلما اشتد الكبح الاقتصادي للرؤية العالمية لرامسفيلد وروبين، يمكننا توقع بزوغ سياسة مهتمة بالداخل تعطي لنيو أورليانز أولوية أكبر مما

1. Amitai Etzioni, *From Empire to Community* (New York: Palgrave MacMillan, 2004), pp. 192-193.

تعطي لبغداد. ليست معرفة توجه هذه السياسة - إلى اليمين أو إلى اليسار أو إلى اتجاه جديد - ممكنة، لكنها قد تؤمّن الفرصة لزبائن أحزابها من الشركات لأن يبدوا اهتماماً أكبر بمستويات المعيشة المتآكلة لناخبي هذه الأحزاب في الوطن.

إن طريقة جعل هؤلاء الذين يعيشون ويعملون في أميركا ينافسون في السوق العالمية ويحافظون على مستوياتهم المعيشية ستصبح بالتأكيد موضوعاً أكثر أهمية بكثير للنقاشات السياسية الشعبية في الولايات المتحدة مما هي عليه الآن. وبسبب التكامل في أسواق أميركا الشمالية يصبح من المنطقي الرهان على أن النقاش السياسي سيتجاوز الحدود الشمالية والجنوبية للبلاد. وسترى بعض شرائح الناخبين في الأمم الثلاث على الأقل مسألة المنافسة غير منفصلة عن مسائل الديمقراطية والمساواة ضمن شروط قارية بالإضافة إلى الشروط القومية. ووفقاً لهذه الشروط، من المعقول تخيل تطور سياسة واعية وعابرة للحدود، سياسة يرى فيها المواطنون في الأمم الثلاث أنفسهم معاً ليس في تنافس مع الأمم الأخرى والكتل الإقليمية فقط بل ومع حزب دافوس الذي يهيمن حالياً على مؤسساتهم السياسية.

لا يتطلب جعل مستقبل أميركا الشمالية ديمقراطياً قفزة إلى أمة قارية واحدة جديدة أكثر مما أدى خلق الاتحاد الأوروبي إلى اختفاء بريطانيا وألمانيا وفرنسا. ليس الاتحاد الأوروبي النموذج للتكامل مثلما لم تكن الولايات المتحدة النموذج للتكامل الأوروبي. سيكون مشروع أميركا الشمالية بالتأكيد شيئاً مختلفاً، فهو سيكون ناتجاً، غير معروف إلى الآن، عن التجربة والخطأ في الجهود المستمرة لتوطيد عقد اجتماعي قاري من ثلاثة أقسام. وسيكون أساسه السياسي الاعتراف الشعبي الواسع بأن اقتصادات الأمم الثلاث تتكامل بشكل غير قابل للعكس وأن لمواطنيها الحق والمسؤولية بأن يشكلوا مستقبلهم الاقتصادي المشترك.

يجب أن تهدف سياسة عابرة للحدود، تحفزها هذه الفرضيات، إلى عقد اتفاقية قارية بين شعوب هذه الأمم الثلاث من جهة، وبين طبقاتها الحاكمة من جهة ثانية. ويجب أن تبادل الصفقة الثلاثية الرابحة بين دولتين من العالم الأول، أي الولايات المتحدة وكندا، وبين الدولة الأفقر، أي المكسيك، بين المساعدة الجوهرية في الاستثمار العام الضروري والإصلاحات السياسية والاجتماعية في المكسيك. ويجب أن تؤمّن الصفقة بين الطبقات شركات تنتج في أميركا الشمالية ببنية تحتية تعليمية ممتازة وبحوث تكنولوجية وحماية من الواردات المنتجة بعمل مرهق وظروف ضاغطة أخرى. وفي المقابل، يجب أن توضع في كل القارة حمايات قابلة للتطبيق تتعلق بالعمل والبيئة ضمن مواصفات عالية (معدلة لتناسب مستوى التطور في المكسيك).

لهذا يمكن لـ"منصة" أولية للانتقال إلى أميركا الشمالية الديمقراطية أن تشتمل على التالي:

1- وثيقة قارية للحقوق الاقتصادية.

2- صناديق "تماسك" للمكسيك.

3- جدول أعمال مشترك للتنافسية.

4- كونغرس قاري للمواطنين.

1 - وثيقة قارية للحقوق الاقتصادية

إن تأسيس حماية مشتركة للمواطنين والبيئة موازية لحماية مستثمري رأس المال مبرر بشكل واضح وفقاً لشروطه الأخلاقية والسياسية. وإذا كانت الحماية القابلة للتطبيق مفهومة وواضحة في الاقتصادات المحلية في الأمم الثلاث، فيجب أن تكون مفهومة وواضحة في الاقتصاد القاري الواحد؛ فهذه الحماية ضرورية لإنتاج نمو أسرع وتوزيع أفضل للدخل.

ولن تنمو المكسيك إلى درجة تمكنها من إغلاق فجوة الدخل مع الولايات

المتحدة إذا لم يُستأصل الفساد المتفشي ورأسمالية المحسوبية. فعلى الرغم من الجهود الباسلة للأفراد الشجعان والقادرين، لم تتمكن الحكومة المكسيكية من التغلب على جرائم الشوارع وتهريب المخدرات والرشوة، ولا أن تجبر الأغنياء ليدفعوا حصتهم من الضرائب؛ والنتيجة قطاع عام جائع ومتخم في الوقت ذاته.

تتصل رأسمالية المحسوبية بتوزيع الثروة والفرص بوضوح. فالحكومة التي لا تمنع، أو لا تستطيع أن تمنع موظفيها من الارتشاء بواسطة مهربي المخدرات لن تقدر على منعهم من أخذ الرشوة من أصحاب العمل في نزاعهم مع العمال. وفي الواقع، اعترف موظف بارز في وزارة العمل في المكسيك في شباط 2005 بغياب طاعة قوانين العمل المكسيكية واحترامها[2].

ولا تقتصر هذه المشاكل على المكسيك فقط، لأن الأنظمة الطبقية في الولايات المتحدة وكندا تخلق اللامساواة. كذلك تزداد الفجوة أكثر بين الإنتاجية وأجور العمال في الدول الثلاث. لقد استنتج تقرير لمنظمة "مراقبة حقوق الإنسان" في العام 2000 أن "الحرية النقابية للعمال تتعرض لهجوم مكثف في الولايات المتحدة، وغالباً ما تفشل الحكومة في القيام بمسؤولياتها ضمن معايير الحقوق الإنسانية العالمية لمنع هذه الهجمات وحماية حقوق العمال"[3]. لهذا يجب أن تُطبق سياسات تضبط رأسمالية المحسوبية وانتهاكات حقوق الإنسان في القارة كلها.

لكن في المكسيك، فإن حجم هذه المشاكل والنتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنها لها حجم أكبر، كما تبيّن شهادات الناس أنفسهم. وفي استطلاع للرأي في العام 2002، سُئل أناس من البلدان الثلاث عن أكبر

2. Patricia Munoz Rios, «En México No se Cumple ni se Respeta la Ley Laboral, Afirma Funcionario de STPS,» *La Jornada*, February 21, 2005.

3. Human Rights Watch, *Unfair Advantage: Workers' Freedom of Association in the United States under International Human Rights Standards* (Washington, D.C.: Human Rights Watch, 2000), p. 8, http://hrw.org/reports.pdfs/u/us/uslbr008.pdf.

المشاكل في بلادهم في رأيهم، فسجلت الجريمة 26 بالمائة عند الكنديين و48 بالمائة عند الأميركيين و78 بالمائة عند المكسيكيين[4].

وبسبب هذه الظروف، فإن مجرد تأمين أموال أكثر لتطوير المكسيك قد لا يضعها في الطريق إلى نمو اقتصادي واسع ومشترك وموثوق. وليس متوقعاً من العمال ودافعي الضرائب في الولايات المتحدة والمكسيك أن يدعموا استثمارات تجعل المكسيك أكثر إنتاجية إن كانت النتيجة مجرد جعل قلة من الناس عند الحدود الجنوبية أغنى.

لقد دبجت كل أمة من الأمم الثلاث قائمة بالحقوق الأساسية لمواطنيها في دساتيرها. وتقر وثيقة الحقوق الكندية والفصل الأول من الدستور المكسيكي ووثيقة الحقوق الأميركية الحريات الأساسية للتعبير، والصحافة، والتجمع السلمي، ونيل محاكمة أمام محلفين، ومواجهة إجراءات قضائية عادلة، والحمايات الأساسية للمواطنة الحرة. وهذه الحقوق إجبارية في كل جزء من القارة. وتكفل حصول الكنديين أو المكسيكيين أو الأميركيين على هذه الحقوق الأنظمة التشريعية في كل من الحكومات الثلاث. التي يجب أن تضع في قوانينها المواد الكثيرة لمنظمة العمل الدولية التي تغطي أربعة حقوق عمالية جوهرية تتمثل بـ: (1) ضمان الحق في التنظيم والمساومة الجماعية المتحررة من تدخل الحكومة وأصحاب العمل، (2) منع العمل قسراً، (3) ومنع عمالة الأطفال، (4) ومنع التمييز على أساس العرق والجنس والدين أو الرأي السياسي أو الطبقة الاجتماعية.

إن قضية حقوق العمل مهمة جداً. فالنقابات العمالية الحرة ضرورية لإحداث بعض التوازن باتجاه الأفضليات الطبيعية للتجارة في ظل الرأسمالية

4. «What the World Thinks in 2002, How Global Publics View: Their Lives, Their Countries, The World, America,» The Pew Research Center for teh People and the Press, December 4, 2002, http://peope-press.org/reports/display.php3? Report ID-165.

لان لديها القوة لإيقاف تحقيق الربح. وعلى خلاف مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، يجب أن لا تعتمد النقابات على الدوافع الخيرية للمواطنين أو المؤسسات المبنية على تنازلات ضريبية للأغنياء، لذلك كانت النقابات في الأمم الصناعية أقوى قوة في بناء الحماية الجماعية، ليس لأعضائها فقط بل للمجتمع كله.

فلكل عامل في أميركا الشمالية الآن دور مهم في معاملة العمال في أي مكان في القارة لأنّ قمع العمال في مكان ما يضرّ بهم وبحقوقهم بالعمال في كل مكان. لأنّ لم تملك الطبقة العاملة في المكسيك قوة تفاوضية أكبر، ستنحدر القدرة التفاوضية للعمال في الولايات المتحدة وكندا. لذلك يجب أن يكون تشجيع نقابات العمال التي تستطيع أن تعمل بحرية وبمعزل عن الشركات العابرة للحدود هدفًا سريعاً لوثيقة الحقوق.

إنَّ أكثرية النقابات المكسيكية لا تزال تحاول أن تتعلم كيف تكون مؤسسات مستقلة. ولا تزال نقابات كثيرة تحت نير PRI والمشرفين الفاسدين على العقود الودية مع أصحاب العمل. وفي أي رؤية منطقية لمستقبل الاقتصاد القاري، يجب أن تكون حقوق العمال بترقية حقوقهم من خلال التفاوض الجماعي قوية بمقدار قوة حقوق المستثمرين لترقية مصالحهم من خلال ملكية الشركات حيث تمتد بعض نقابات العمال في كندا والولايات المتحدة معاً، مثل "اتحاد عمال الحديد" و"اتحاد عمال الغذاء" و"الاتحاد العالمي لموظفي الخدمات". وهناك فصول من التعاون بين النقابات العمالية في الولايات المتحدة والنقابات الكندية وانبثاق للنقابات المكسيكية المستقلة. ففي العام 1999، مثلاً، رفض عمال أميركيون إفراغ حمولة "فولكسفاغن" في مرفأ نيو آرك في ولاية نيوجيرسي دعماً لإضراب في مصنع "فولكسفاغن" في بويبلا في المكسيك. ولقد رفعت النقابات الكندية والمكسيكية والأميركية معاً دعوى قانونية تتهم حكومة فوكس بتغيير قانون العمل المكسيكي في انتهاك للاتفاقيات الجانبية في NAFTA على الرغم من ضعفها.

إنَّ إعادة التوازن بين العمال والمستثمرين في أميركا الشمالية تتطلب أيضاً توسيعاً لحقوق المواطنين في المستويات الدنيا للصحة، والسلامة، وظروف العمل، والشفافية الحكومية، والحدود الدنيا من التعليم، والطعام الخالي من التلوث، والحدود الدنيا من الهواء النظيف والماء، بالإضافة إلى الشروط البيئية الأساسية الأخرى.

وبسبب عدم المساواة في الدخل بين الأمم الثلاث، فقد تميز هذه الحمايات بين الحقوق والمعايير لأنَّ الحقوق أساسية وهي تخص العمال كلهم. أما المستويات فتختلف بحسب مستوى التطور. لهذا يجب عدم تحديد الأجر الأدنى لعمال كل أمة، بل يجب أن يكون لعمال كل أمة الحق في حد أدنى للأجور تضعه السلطة التشريعية ويُعدل بارتفاع الأسعار.

ويجب أن يُكفل تنفيذ هذه الحقوق. فمثلما نُفذت حقوق المستثمر على مستوى القارة، كذلك يجب تنفيذ الحقوق الاقتصادية للمواطنين. وإن فشلت أي حكومة بتنفيذ هذه الحقوق، يجب أن يكون في مقدور مواطني أي دولة من دول NAFTA جر تلك الحكومة إلى المحكمة للمطالبة بالعلاجات والعقوبات.

وأخيراً يجب التأكيد على حق مواطني كل أمة في السماح للحكومة بتنظيم الأسواق وتأسيس المشاريع العامة. ويجب نبذ فكرة "أن الدول هي مهندسة قيودها". لهذا يجب إلغاء الفصل الثاني من NAFTA الذي يعطي الشركات حقوقاً أكثر من عادية لا توجد في النظام القانوني المحلي للدول منفردة.

2 - صناديق "تماسك" للمكسيك

إن تسريع النمو الاقتصادي في المكسيك التي فشلت NAFTA في القيام به ضروري بالتأكيد لأي برنامج للتنمية القارية. وثمة عقبتان أساسيتان أمام تأمين وظائف ودخل كافيين لجلب الازدهار للشعب المكسيكي. فالعقبة الأولى اقتصادية وتتمثل في نقص الاستثمار في البنية التحتية والتعليم الضروري لدعم

الاقتصاد المتوسع. وتتلخص الثانية في قطاع عام فاسد غير فاعل تهيمن عليه الشركات الخاصة عبر الأقلية الحاكمة.

إنَّ إحدى نتائج النقص في البنية التحتية هي نمو المناطق الحدودية في المكسيك على أساس التصدير إلى الولايات المتحدة بينما لا تستطيع المناطق الأخرى في البلاد المشاركة بسبب الطرق والاتصالات والطاقة وأنظمة أخرى غير كافية. وفي الحقيقة، ومنذ تطبيق NAFTA، انحدرت الحصة المخصصة للاستثمار العام من إجمالي الناتج المحلي المكسيكي لأسباب، منها، كما رأينا، الطلبات المتنافسة على التمويل، مثل إنقاذ المصارف التجارية الكبيرة.

لذلك يتطلب تسريع نمو المكسيك نظيراً لصناديق "التماسك" الاستثمارية التي قدمتها البلدان الأوروبية الغنية للبلدان الفقيرة خلال التشكيل الأساسي للاتحاد الأوروبي. ففي أوروبا، مُولت الصناديق بشكل أساسي من عائدات الضرائب في البلدان الغنية. لكن حصة كبيرة لصالح صناديق الاستثمار في أميركا الشمالية يمكن جمعها من خلال كفالة الحكومات للقروض التجارية الخاصة. ويجب أن تتوافق المشاريع مع معايير البيئة والعمل والقوانين لتزيد شراء الآلات والموارد والهيئة التقنية من أميركا الشمالية(5). وكجزء من الصفقة، يجب أن توافق الطبقة الحاكمة المكسيكية على تمويل كثير من إنفاقها على البنية التحتية بزيادة الضرائب على الأغنياء الذين لا يدفعون ضرائب كافية.

لقدّر عالم الاقتصاد راؤول هينوخوسا بأن تزويد المكسيك بأموال بمعدل مساوٍ لمعدل برنامج الاتحاد الأوروبي سيكلف الولايات المتحدة 100 مليار دولار في السنة، أي نحو ألف دولار للشخص الواحد في المكسيك لعشر سنوات. وبسبب أهمية المكسيك المتعافية والنامية للشعب الأميركي، ستكون الخطة صفقة رابحة. وستمثّل في أحد أوجهها تسديداً لبعض الاستثمارات التي

---

5. Walter Russell Mead, Jeff Faux, and Angelo Falcon, «NAFTA: A Forum,» *Nation*, May 28, 2001, p. 19.

قامت بها المكسيك في الرعاية والدعم والتعليم للمكسيكيين الذين ما لبثوا أن هاجروا إلى الولايات المتحدة كعمال بالغين(6).

إن النمو المتسارع والمشترك والموثوق للمكسيك هو الطريقة الوحيدة لتفادي الهجرة الإجبارية من المكسيك إلى الولايات المتحدة حيث سيستغرق الأمر فترة من الزمن. لكن توسيع الفرص الاقتصادية في المكسيك سيسهل كثيراً حل النزاعات القائمة حول الهجرة المكسيكية. مثلاً، ستسهل مناقشة العفو عن المكسيكيين الذين لا يحملون وثائق ويعيشون ويعملون في الولايات المتحدة منذ وقت لو اعتُبرت تعديلاً لمرة واحدة أكثر منها - كما يقول معارضوها - محفزاً للهجرة غير الشرعية.

3 - جدول أعمال مشترك للتنافسية

بسبب NAFTA، تخلت الطبقات الحاكمة في كل أمة عن قدراتها لإدارة تجارتها الخارجية حيث يجب على الشعب استرجاع ذلك الدور. لكن بسبب التكامل، لا يمكن العودة إلى ظروف ما قبل NAFTA حين سادت ثلاثة أنظمة قومية منفصلة، بل يجب الانتقال إلى اتحاد لأميركا الشمالية مماثل للاتحاد الأوروبي الذي استطاع تقديم سياسة تجارية موحدة للعالم. وليست مهمة إنشاء اتحاد جمركي قاري في خدمة التنمية الاقتصادية القارية من إيديولوجية "التجارة الحرة" التي تغطي مصالح الشركات العابرة للأمم.

يجب على الأميركيين، بطريقة أو بأخرى، أن يوازنوا تجارتهم مع العالم وذلك بالبيع أكثر من الشراء، وهذا يتطلب أكثر من ترتيب. لقد أصبحت أيام

6. Raul Hinojosa Ojeda et al., «Comprehensive Migration Policy Reform in North America: The Key to Sustainable and Equitable Economic Integration,» North American Integration and Development Center, November 5-6, 2001, p. 13, http://www.iadb.org/INT/Trade/1-english/4-Special Info/Conference/2002/a-Nov601-Impacts Trade Liberalization/IDBFINAL.pdf.

تسامح العالم مع التبذير المالي معدودة، فالعالم لن يقبل تلك الغطرسة الأميركية المنعكسة في إشارة جيمي كارتر إلى "الأسواق التي هي لنا شرعاً".

إنَّ فكرة أن أكثر الأميركيين والكنديين يستطيعون المنافسة في سوق حرة، حيث يمكن استئجار مهندسي كمبيوتر وخبراء في التصوير الشعاعي من الهند أو الصين بعُشر الكلفة هي خاطئة تماماً. وذلك صحيح أيضاً بالنسبة إلى المكسيك حيث قضت آسيا والبلدان الواقعة إلى الجنوب منها على ميزة العمل الرخيص فيها.

سيعارض كثير من الكنديين والمكسيكيين مساعدة الأميركيين في إيجاد حل لعدم توازنهم المالي. فالعبارة "نحن لا نثق بالأميركيين" شائعة في الأوساط السياسية الكندية والمكسيكية، حيث يشكو الكنديون من نقص النية الحسنة في النزاعات حول التجارة وحقوق صيد السمك. ويشكو المكسيكيون مما يعتبرونه غدراً أميركياً في التعامل مع الهجرة وخدمات الشاحنات في ظل NAFTA. وتتلخص التهمة في أن "الأميركيين" يستخدمون حجمهم وقوتهم للحصول على ما يريدونه "هم". لكن إن فهم القارئ شيئاً من هذا الكتاب، يجب أن يكون، بغض النظر عن أهمية الشكاوى المحددة، أنَّ العلاقات الاقتصادية بين الدول الثلاث هي نتاج التآمر في القمة.

لقد خدع ساليناس وزيديللو ومولروني وكريتيان شعوبهم، لكن من السخف التفكير بأنهم لم يعقدوا صفقاتهم مع بوش وكلينتون وعيونهم مفتوحة. لقد كان فصلهم لناخبيهم من الشركات عن العقد الاجتماعي خدمة لمصالح هذه الشركات. وكان قولهم أمام ناخبين قوميين أقوياء سياسياً إنهم أُصيبوا بـ"صدمة" من محاولة الحكومة الأميركية لاحقاً لاحقاً الحصول الحصول على أفضلية هي عبارة عن تمثيلية سياسية.

ولسوء الحظ، وبسبب الاعتماد الزائد على سوق الولايات المتحدة الذي رسمته النخب الحاكمة، لا يملك المواطنون الكنديون والمكسيكيون خيارات

كثيرة. فهم إما أن يتورطوا في حرب تجارية يائسة مع الولايات المتحدة أو أن يصبحوا شركاء في التنافس الأميركي مع بقية العالم. وبالتأكيد، لو أن التعديلات العتيدة خُططت بشكل يقلل الأثر على اقتصاديهما، سيكون تضرر المواطنين العاديين في الأمم الثلاث أقل منه فيما لو تركوا تحت رحمة السوق "الحرة" التي يهيمن عليها جارهم الكبير.

لكن السياسات التجارية لا تقتصر على التعامل مع مشاكل مدفوعات الموازنة الأميركية، بل يجب أن تدفعها إستراتيجيات التطوير الاقتصادي وأولويات المجتمعات الثلاثة. وللبدء بتطوير هذه الاستراتيجيات والأولويات، يجب أن تؤسس الأمم الثلاث لجاناً مشتركة من التجار والعمال والحكومة والمجتمع المدني تعقد اجتماعات مفتوحة في كل أمة لمناقشة مستقبل القطاعات الاقتصادية المهمة للأطراف كلها.

يمكن أن تبدأ لجنة للصناعة بقضية حماية صناعة الحديد والسيارات في أميركا الشمالية وتحقيق تكاملها وتحسين تنافسيتها. ويجب أن تهتم لجنة لتطوير التكنولوجيا بمستقبل الاتصالات وهي من العلوم المتقدمة، وتسريع البحث والتطوير بطرق توجه كل المنتجات المحققة إلى الإنتاج في أميركا الشمالية. وعلى لجنة للصحة والتعليم أن تهتم بمسألة مستويات شبكات الأمن الاجتماعي والحد الأدنى من التعليم والصحة والتدريب في الدول الثلاث. ومن أجل النقل والطاقة والموارد الأولية ومجالات أخرى، يجب عقد اجتماعات شبيهة باجتماعات لجان الاستماع في كل القارة لتطوير استراتيجيات للمستقبل.

وستكون الوظيفة الأولية لتلك اللجان جعل الناس يفكرون على أسس قارية. وفي سياق خطة مشتركة من أجل نمو اقتصادي متواصل، سيرضى الكنديون والمكسيكيون بأن يقتسموا طاقتهم ومياههم ومواردهم الأخرى مع الأميركيين. ولو كان للشعب في كندا والمكسيك بعض الرأي في شكل استهلاك الأميركيين للطاقة، لطمأنهم ذلك كثيراً. لذلك في غياب تخطيط شفاف للطاقة

والموارد القارية، تجعل الضغوط المستمرة لخصخصة الموارد الطبيعية لتلك البلدان من شبه المؤكد أن هذه الموارد ستُباع وينتهي بها المطاف لخدمة التطوير المبذر وغير المنضبط في الولايات المتحدة أو أي مكان آخر.

4 - الكونغرس القاريّ للمواطنين

ما من دليل أوضح على احتقار NAFTA للمزارعين من استبعاد المواطنين من الاطلاع والمشاركة في إدارة الاقتصاد الذي خلقته. وفي الحقيقة لا يوجد، أي مكتب يمكن أن يذهب إليه مواطن أو مشرع أو صحافي في أميركا الشمالية للتكلم مع المكلف بالأمر أياً كان. لذلك فإنّ حكومة هذه القارة ليست مختفية وغائبة عن السمع فقط، بل غائبة عن النظر أيضاً.

إن النظام المغلق محمي أكثر بفكرة أن العلاقات بين البلدان الثلاثة هي مسائل تتعلق بالسياسة الخارجية. فالمواطنون الذين هم ليسوا من النخبة الحاكمة ولا من الشبكات التجارية يجب أن يحصلوا على معلوماتهم من جهاز السياسة الخارجية لبلدهم، وهو في طبيعته سري. وإن الغرض من إبقاء هذه المعلومات سريّة ليس الأمن القومي بل منع المواطن من معرفة ما يجري.

فالطبقة الحاكمة لا تملك دافعاً كبيراً لفتح نشاطاتها أمام التفتيش، ولا تملك بالتالي مصلحة في ذلك. ولن يأتي الانفتاح إلا عندما يُفرض طلب المعلومات من قبل رأي عام يعتبر العلاقات الاقتصادية بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة من القضايا المحلية، وليس من المسائل الخاصة بالسياسة الخارجية.

لهذه الغاية يجب أن يعقد اجتماع أو كونغرس سنوي للمجتمع المدني في أميركا الشمالية يحضره موظفون حكوميون ومحليون وممثلون عن العمال والشركات الصغيرة. وستكون إحدى وظائفه أن يقوم بمراجعة علنية لحال التكامل القاري والبحث في مقترحات مستقبلية يقوم بمناقشتها والتقدم بها.

ويجب على كونغرس لأميركا الشمالية عدم انتظار اتفاقية جديدة. يمكن تنظيم نسخة غير رسمية فوراً بتمويل من النقابات والمؤسسات والمجموعات التجارية المستنيرة، على أن تليها نسخة أكثر تفصيلاً، تخصص دوراً رسمياً للأنظمة السياسية القارية المنبثقة في الأمم الثلاث، مدعومة بتمويل مشترك من الحكومات الثلاث وتديرها منظمة مستقلة لديها الخبرة في عقد المؤتمرات.

وباعتباره هذه الجمعية الحية والنامية للناس في البلدان الثلاث، سيساعد الكونغرس في جعل العوام يدركون أنهم مواطنون أميركيون شماليون. ومع تسرب هذا الوعي إلى وسائل الإعلام ومدونات الإنترنت والحوار داخل المجتمع المدني وقطاع الأعمال والعمال والأحزاب السياسية، يمكننا أن نتوقع نشاطات مشتركة أكثر، مثل تنفيذ حملات تتناول القضايا البيئية وقيام النقابات والصحة العامة. وفي نهاية المطاف يجب أن يبدأ أعضاء من الهيئات التشريعية القومية في الدول الثلاث بتقديم مشاريع مماثلة لحل كل المشاكل المشابهة.

جغرافياً، لن يمثل الناس دولاً بل مناطق في أميركا الشمالية، تُحدد بمعايير اقتصادية وسياسية وغيرها. مثلاً، يمكن أن تشمل منطقة ما كاليفورنيا الجنوبية وشمال شرقي المكسيك، وثانية ساسكاتشوان ومانيتوبا ومنيسوتا وداكوتا، أو أونتاريو والغرب الأوسط الأعلى في الولايات المتحدة[7]. يُذكر أنَّ الحدود السياسية في كثير من أرجاء أميركا الشمالية لم تعد تعكس، كثيراً، الطريقة التي يعيش بها الناس ويعملون ويتبادلون ويفكرون. لهذا يمكن لخريطة بديلة لأميركا الشمالية أن تكون أداة نافعة تساعد الناس في النظر إلى القارة بشكل مختلف.

ويمكن أن يؤسس الكونغرس الحق لكل المواطنين في كل بلد أن يحاولوا التأثير في السياسات المهمة في الدول الأخرى في أميركا الشمالية. ويجب على الأقل تمكين الكنديين والمكسيكيين، الذين طُلب منهم أن يلتزموا نظاماً أمنياً

---

7. One early effort to reconfigure the continental map was a 1981 book by journalist Joel Garreau, *The Nine Nations of North America* (New York: Houghton Mifflin, 1981).

قارياً فرضته السياسة الخارجية للولايات المتحدة والذين يخاطرون بأنفسهم في سبيله، أن يكونوا قادرين على المشاركة في النقاش القاري حول السياسة الخارجية الأميركية. ويحق للأميركيين والكنديين، الذين تتأثر مستويات معيشتهم بسبب إهمال المكسيك تطبيق قوانينها الحامية لعمالها، أن يكون لهم رأي في ذلك.

لن يكون هدف الكونغرس القاري الحكم من خلال انتخابات عامة بل موازنة القوة الكبيرة للمال التي يجب أن تختفي بالتأكيد مع ظهور الاتحاد القاري. ويجب أن يكون الكونغرس مكاناً يجري فيه المواطنون مداولات تشاركية مستمرة حول القيم التي يجب إعلام الحكومة بها.

إن الكونغرس القاري في أحد أوجهه هو عبارة عن مجهود لتحقيق فكرة جوزيف ناي بأن المصلحة العامة هي ببساطة "ما يقره" المواطنون "بعد مداولات مناسبة". وهذه الجملة، كما ناقشنا في الفصل الثالث، إما ساذجة أو مخادعة لأنه لا يوجد منتدى للعوام في أي من الدول الثلاث لإجراء تداول مناسب حول المستقبل. إن المجالس التشريعية مفككة إلى لجان تطغى على عملها المصالح الخاصة، والسلطات التنفيذية مقسمة كذلك إلى قطاعات أصبحت فراغات تمتص المال والنفوذ. وفي القمة، يبرز الرؤساء من الحملات الانتخابية بشخصياتهم غير المنسجمة والمشوشة وكلامهم المزدوج، وبعد انتخابهم، يواصلون فعل عكس ما وعدوا به تحميهم الحصانة.

ليست الديمقراطية مثالية، طبعاً، فمن يملكون المال لهم دائماً تأثير أكبر ممن لا يملكونه. ولكن اليوم، خنقت مصالحهم الاقتصادية الأنظمة، ولم تترك أي مجال بسيط لأي تداول شعبي. لهذا قررت حكومة الولايات المتحدة أن تدير الاقتصاد بطريقة يقضي فيها العامل وقتاً من عشرة أو تسعة أو ثلاثة أسابيع في العمل سنوياً أكثر من العامل في هولندا وألمانيا وبريطانيا العظمى على التوالي. وبرأي النقاد، هذا ما يريده الأميركيون - إنها المصلحة القومية. لكن متى وأين توصل العمال الأميركيون إلى ذلك الاستنتاج، فهم الذين يشكون

دائماً من قلة وقت فراغهم؟ وفي أي منتدى دولي استطاع المواطنون العاديون أن يناقشوا ويتأملوا كم من هذه الارباح الإنتاجية العالية يجب أن يأخذوا على شكل بضائع إضافية، وكم منها يجب أن يأخذوه على شكل أوقات فراغ أكثر أو عناية صحية أكبر أو تقاعد مبكر؟

لا يوجد أي منتدى. لقد اتُخذ قرار عدم تقليل وقت العمل من دون مناقشة من قبل طبقة سياسية تمثل مصالح أصحاب العمل، وبعدها لُف بالعلم الأميركي ويُرر بأنه من عاداتنا القومية الاستثنائية في العمل.

ستبقى القرارات حول ساعات العمل بيد الحكومات القومية، وسيكون هدف الكونغرس القاري فرض نقل قضية السياسات التي تؤثر في التوازن العكسي بين وقت الفراغ والعمل إلى العلن.

إن نمو تجارة المخدرات غير القانونية قضية أخرى يمكن أن تستفيد من منتدى المواطنين خارج قيود المؤسسات الرسمية. فكل دارس جدي للجريمة في المكسيك يعرف أنها ازدادت إلى نسب هائلة منذ أن أصبحت البلاد مركزاً لتجارة المخدرات. ويعرف كل دارس جدي لتجارة المخدرات أيضاً أن نموها لا يعتمد فقط على الفساد السياسي في المكسيك بل على الطلب القوي للمواد غير القانونية في السوق الاستهلاكية الأميركية. لقد فشلت "الحرب على المخدرات" في الولايات المتحدة والمكسيك، وكانت الكلفة في الأرواح والأموال باهظة. والطريقة الوحيدة المنطقية للتعامل مع الطلب هي الجمع بين تعديل قوانين المخدرات وفرض الضرائب وإعادة التأهيل الجدي.

لا تستطيع النخب في الولايات المتحدة لوحدها التعامل مع الطلب: لقد علق المحافظون في هستريا التحريم في قاعدتهم الأصولية، في الوقت الذي يشلّ فيه الخوف الليبراليين من تهمة الفساد الأخلاقي. والنخب المكسيكية لوحدها أيضاً غير قادرة على التعامل مع الطلب، فالسياسيون يخشون سلطة كارتيلات المخدرات. والنتيجة تدبير سياسي مناسب يلوم فيه السياسيون الأميركيون المكسيكيين لبيعهم المخدرات، ويلوم سياسيو المكسيك الأميركيين

على شرائها، وتجري طمأنة دافعي الضرائب باعتقال عرضي لأحد "ملوك المخدرات" الذي لا يشكل سجنه أي ضربة قوية لتدفق المخدرات.

قد يكون النقاش المفتوح والصادق الذي يولده المجتمع المدني على جانبي الحدود، وربما بوساطة الكنديين الذين لهم آراء منطقية في هذا القضية، الأسلوب الوحيد للخروج من هذه الطريق المسدودة.

وثمة قضية أخرى هي النظام الضريبي حيث تتطلب الوضعية التنافسية للعمال في أميركا الشمالية، بالإضافة إلى رفاههم، قاعدة ضريبية تستطيع أن تدعم استثمارات عامة أكثر في التعليم والصحة والسلالم الوظيفية. ولكي يمثل الكونغرس القاري مصالح الأكثرية من طبقة العمال العابرة للحدود، يجب أن يكون مكاناً للضغط من اجل اتفاقيات ضريبية تكفل حصة دنيا من إجمالي الناتج المحلي في كل دولة للاستثمارات العامة الحيوية.

السياسة الطبقية القارية

تمثل الأفكار المستعرضة هنا طريقة تفكير واحدة في التطوير الديمقراطي لاقتصادنا القاري وهي تهدف إلى بدء النقاش وليس إلى إنهائه. وعلى الرغم من أن كثيراً من الطبقات الحاكمة في أميركا الشمالية وزبائنها من الشركات العابرة للأمم لا يريدون ذلك، قامت وجهة نظر **NAFTA** على تفادي القيود الديمقراطية وليس إنعاشها على الصعيد القاري. إنهم يريدون أن تظل الخصخصة وتحرير الأسواق وحرية السعي وراء الربح في أي مكان في العالم تتفوق على بناء مجتمع عادل في الوطن، وستقاوم النخب الأميركية، خصوصاً، أي تهديد لقدراتها على الاختيال في المؤتمرات الدولية حيث تتباهى وتحظى بالاحترام والإذعان لكونها تمثل القوة العظمى الراهنة مثل البريطانيين والفرنسيين والإسبان والصينيين والهنود والرومان والإغريق والمصريين من قبلها.

وستعارض كذلك وبقوة أكثرية النخب الحاكمة في كندا والمكسيك. لقد

شكّل دور أعضائها كمفسرين ومبعوثين من الولايات المتحدة إلى شعوبهم رصيداً ثميناً لتقوية سلطتهم السياسية والاقتصادية، لهذا ستهدد دمقرطة تلك العلاقة التركّز الراهن للثروة والسلطة الذي يناسبهم تماماً. وفي المكسيك خصوصاً، حيث العنف وسيلة سياسية، ترفض أغلبية الأقلية الحاكمة دمقرطة NAFTA رفضاً قاطعاً.

وسيقاوم بعض اليساريين في الدول الثلاث التشويش السياسي للحدود. كذلك أصبحت القومية في الأمم الثلاث ورقة مهمة بيد من يحاول إيقاف تولي تجار دافوس المتنقلين أمور مجتمعاتهم. ومثلما شكا جون كيري [المرشح الرئاسي الديمقراطي في العام 2004 – المدقق] من شركات "بنيديكت أرنولد" [جنرال أميركي قاتل إلى جانب الثورة الأميركية قبل أن يلتحق بالبريطانيين؛ المقصود الشركات التي تنقل أعمالها إلى الخارج – المدقق] محاولة خرقاء لتأجيج الغضب القومي لأن القسم الأكبر كان يدعم حجة المحافظين، استغل اليسار في كندا والمكسيك الاستياء العام من الولايات المتحدة كسلاح أساسي ضد NAFTA وأمركة اقتصادهما وثقافتهما. لكن القومية لا تكفي لنسف جسور التكامل القاري، ولا يبدو أنها ستقدر على ذلك في المستقبل. ومن دون العمل مع شركاء في أميركا الشمالية ضمن مجتمع مدني ونقابات عمالية وحكومات محلية ومؤسسات أخرى، سينتهي الأمر بالقوميين إلى مجرد الدفاع عن الحق السيادي للناس بتخفيض مستويات معيشتهم في سبيل التنافسية القومية.

إن التكامل في أميركا الشمالية مسألة حتمية. وسيستمر في مساره الحالي امتداداً للأجندة الدستورية لحزب دافوس القاضية بقصر الحمايات على الشركات المستثمرة. إنَّ هذا المسار قد يستمر لكن قدرة الطبقة الأميركية الحاكمة على تشكيل العالم ستتبدل، وبذلك يصبح منطقياً الرهان بأن السياسة الأميركية، وبالتالي سياسة أميركا الشمالية، ستتبدلان أيضاً.

وفيما تهبط الأجور الحقيقية، وترتفع كلفة الطاقة وغيرها من المنتجات

الأساسية، وتزيد أسعار الفائدة، ويكبر عبء الرعاية الصحية غير المناسبة والحماية التقاعدية، سيضعف التسامح الشعبي بخصوص تصدير الوظائف والنفقات الإمبراطورية. من جهتها ستُجبر الطبقة الحاكمة الأميركي، شاءت أم أبت، على التراجع عن أحلامها في الهيمنة العالمية بعد الحرب الباردة، وتركز على الدفاع عن المستويات المعيشية للطبقة الوسطى. وسيكون من بين المنغصات الأخرى توتر علاقتها الودية مع الشركات العابرة للأمم.

من المنطقي الرهان بأن هذا سيتسبب بهزات قوية في البنية المتخلخلة مسبقاً للسياسة الأميركية. وفي هذا السياق يعتقد الصحافي المحافظ ديفيد بروكس أن النتائج السيئة للأكلاف المتزايدة لبرامج المنافع وحدها كفيلة بتهديد الاستقرار السياسي. ويتكهن بأن تقليص المنافع وزيادة الضرائب الضروريين سيذيبان الصمغ الذي يجمع الحزبين معاً - البرامج للديمقراطيين وتخفيض الضرائب للجمهوريين. "سيفقد كلا الحزبين سبب بقائهما، ما يعني نهاية الولايات المتحدة كقوة اقتصادية عظمى"، كتب بروكس[8].

لكن هذا الأخير يخطئ في وصف أزمة المنافع. صحيح أنها، في حالة الضمان الاجتماعي على الأقل، ليست نتيجة للأكلاف المرتفعة بل لاقتراض إدارتي ريغان وبوش من صندوق الضمان لتمويل تخفيض الضرائب والإنفاق العسكري. لكن، بتغاضيه عن عجز الحساب الجاري وتهديد المنافسة مع الصين وغيرها، هو يستخف بالتعديلات الاقتصادية المؤلمة المقبلة.

ويبحث آخرون من الذين توقعوا ورطة الليبرالية الجديدة عن سياسة واضحة ذات أساس طبقي. يريد جون كلين من مجلة تايمز "حزب عقلاء" جديد تقوده نخب من التجار والمحترفين. ويرى توماس فريدمان من النيويورك تايمز تحالفاً مستقبلياً بين جناح التجار في الحزب الجمهوري والليبراليين الاجتماعيين

---

8. David Brooks, «The Do-Nothing Conspiracy,» *New York Times*, March 19, 2005, p. 27a.

الديمقراطيين في هوليود ضد الخاسرين من العولمة، أي نقابات العمال وجمهور آلام المسيح[9].

إن تصوير المشهد على أنه أكثرية من "الأغنياء" ضد أقلية من "الفقراء" هو تفكير نخبوي ملؤه التمنيات. هو يقلل تقدير المنسوب الذي ستبلغه سيول الأزمة التنافسية الأميركية على سفح هرم الامتيازات. لكن بروكس بدأ يدرك أن توزيع الدخل والفرص قد يهيمن على المرحلة المقبلة للسياسة الأميركية. ومثلما عكست NAFTA التنظيم الجديد للطبقات في نهاية الحرب الباردة، لهذا قد يعكس نقل التكامل الاقتصادي لأميركا الشمالية إلى مرحلة ثانية التحول السياسي المصحوب بتراجع القوة الاقتصادية لأميركا. وبعدما أخفى الازدهار الذي أحدثته الديون الصدوع بين المصالح المتنقلة لوول ستريت والمصالح المتجذرة محلياً لماين ستريت، ستبرز هذه الخطوط أكثر فأكثر. وباتساع هذه الصدوع، قد نرى انشقاقاً متزايداً للذين رست مصالحهم التجارية في الاقتصاد الأميركي المترنح عن الليبرالية الجديدة. وسيسخر نقاد "نيويورك تايمز" وسي إن إن ويزنس ويك من التراجع عن أصولية السوق الحرة باعتبارها "حمائية"، لكن لازمتهم اللبقة عن التجارة الحرة ستبدو من دون أهمية عندما يستحق دفع الفواتير المتراكمة لعلاقة النخب الأميركية مع العولمة.

لن تسدد الفواتير الحمائية البسيطة، بمعنى عزل الولايات المتحدة عن العالم. وإن كان الشعب الأميركي لا يريد أن يتخلف عن سداد ديونه، يجب أن يبيع للعالم أكثر مما يشتري، وأن ينفق أقل ويدخر أكثر، وأن يركز أقل على كيفية إنجاز الديمقراطية والازدهار في بلدان أخرى ويركز أكثر فأكثر على المحافظة على كليهما في الوطن.

وإذا لم يكونوا حاضرين للمخاطرة بنتائج القطع الجزئي للشرايين المالية

---

9. Thomas Friedman, *The World is Flat* (New York: Farrar, Straus and Girous, 2005), p.221.

التي تصب الآن في كندا والمكسيك، فيجب أن تشمل استراتيجية جارتيه اللتين ربطتا قدريهما، بفضل المصادفة الجغرافية وإهمال نخبهما الاقتصادية، بالولايات المتحدة بشكل لا رجعة عنه.

وفي ظل هذه الظروف، وبحرب على الإرهاب أو من دونها، ليس من المحتمل أن تقاتل أكثرية المقترعين الأميركيين ضد التخلي عن دور الشرطي العالمي.

فالتاريخ يوحي لنا في الحقيقة أن الناس العاديين ليست لهم علاقة كبيرة بالطموحات الامبريالية لقادتهم. فمثلاً هناك قلة من الأميركيين يبكون على قناة باناما أو خسارة الفيليبين. ويلاحظ بنيديكت أندرسون أن الناس العاديين في القوى الامبريالية الأوروبية "لم يعودوا مبالين في نهاية المطاف بـ"خسارة" المستعمرات... في النهاية هي دائماً الطبقات الحاكمة... التي تبكي طويلاً على الإمبراطوريات، ويكون في حزنها تكلف"[10]. يمكننا توقع حزن مصطنع من الجمهوريين اليمينيين و"معهد المشروع الأميركي" و"مجلس العلاقات الخارجية".

لكن ماذا عن بقية العالم؟ ألم تهجر أميركا المهتمة بشؤون قارتها الآخرين وتتركهم للفقر والفوضى؟ ومن سيهتم بعدم المساواة في أفريقيا وأميركا الجنوبية؟ وبعدم الاستقرار السياسي في آسيا والشرق الأوسط؟

استبدل بعبارة "الطبقة الحاكمة الأميركية" كلمة "أميركا" فيصبح السؤال تهكمياً. من الواضح الآن أن لقوتهم الخاصة وثروات زبائنهم من الشركات الاستثمارية العابرة للأمم الأولوية القصوى في المهمة العالمية لنخب أميركا الثنائية الحزب. لكن هذا لا يعني أن الحكومة الأميركية كانت مخطئة دائماً، ولم تتصرف بطرق تفيد العالم، بمن فيهم الفقراء حتى. لكن ليس من الواضح

---

10. Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (New York: Verso, 1991), p. 111.

أن تدخلاتها كانت مفيدة، ولاسيما في العقدين الأخيرين. وللمبتدئين يمكن أن تكون الحرب على العراق مثالاً جيداً على ذلك، فقد زعزعت استقرار الشرق الأوسط، كما أضاف دعم الشركات النفطية العابرة للأمم والتعدين وشركات الأدوية الكثير لأوجاع أفريقيا وأعاق فرض أصولية السوق الحرة أولويات أميركا اللاتينية وقلل من نموها.

لا تكمن المشكلة الأساسية للناس في أغلبية مجتمعات العالم الفقيرة في غياب المساعدة والنصيحة الجيدة من المجتمعات الغنية بل في الفساد والعجز والقمع العنيف الذي تمارسه عليهم طبقاتهم الحاكمة. وفي أكثر الحالات وليس أقلها، تنال هذه الطبقات - الأعضاء السعداء في حزب دافوس - دعم الولايات المتحدة وحكومات غربية أخرى. لكن ليس من المؤكد طبعاً أن يمكّن سحب الدعم الناس في كل مكان أو أي مكان من خلع نيرهم. وسينقص احتمال مساعدة حكومة الولايات المتحدة، سواء قادها الديمقراطيون أم الجمهوريون، للثورات الضرورية في العالم النامي وقدرتها على هذه المساعدة واستعدادها لها، وسيكون المصير السياسي لأفريقيا بيد الأفارقة وهم أفضل من بقي للاهتمام بها. ستبقى الطبقة الحاكمة الأميركية مهمة في العالم لكنها لن تكون بالضرورة "لا غنى عنها". ولا يزال أعضاؤها مواطنين عالميين خيرين يدفعون مستحقاتهم للأمم المتحدة، ويقدمون مساعدات إنسانية، ويزيدون التبرعات الشحيحة التي تخصصها بلادهم للمساعدات التنموية. ويجب عليهم خلال ذلك، شاؤوا أم أبوا، أن يحولوا جهودهم لبناء اقتصادهم المحلي، ومعالجة كل نزاعاتهم الداخلية في السياسة المحلية، ومشكلة الفقر في المكسيك، وسياسة الطاقة في كندا، والناخبين المزعجين المطالبين بحصص أكبر من منافع النمو. وبالمثل يمكن إدانة النخب في كندا والمكسيك بعد أن لعبت كل أوراقها في NAFTA مع شركائها الأميركيين والتي تهتم أكثر بشعبها.

لهذا قد يكون أعظم إسهام يمكن أن تقدمه شعوب الأمم الثلاث وقياداتها للعالم الإثبات بأن تجاورها الإقليمي هو نموذج للتكامل الاقتصادي الذي يحل

اللغز الصعب بتأمين النمو والديمقراطية معاً. ويمكن لهذه المحاولة أن تشجع الأوروبيين الساعين لحل المشكلة ذاتها، ولسكان أميركا الجنوبية وأفريقيا وآسيا الذين يحملون الرؤية الإقليمية ذاتها أيضاً.

سيكون هذا المسار بالتأكيد أبطأ نحو العولمة مما تخيله حالياً الناطقون باسم حزب دافوس، لكنه قد يكون الأسلم لحلم الإنسانية القديم بعالم واحد يلبي حاجات كل فرد فيه.

العولمة، كما تصورها المعرفة التقليدية، هي تنافس بين الدول: أميركا ضد تشيلي أو الصين أو أوروبا. لكنها، في عصرنا، تربط الأغنياء وأصحاب النفوذ المصالح والاهتمامات المشتركة بنظرائهم في أمم أخرى أكثر مما تشدهم روابط الوطنية إلى أبناء جلدتهم الذين يكسبون رزقهم بعملهم. ولم يعد ما ينفع «جنرال موتورز» أو «مايكروسوفت» أو «إكسون» أو «وال – مارت» ينفع أميركا.

في كتابه الحرب الطبقية العالمية، يبرهن جيف فو أن سياسة السوق العالمية الجديدة يحكمها حزب سري يسميه «حزب دافوس» وهو شبكة عالمية من مسؤولي شركات الاستثمار والمديرين التنفيذيين والسياسيين والصحافيين المدافعين عن مصالحهم الخاصة.

وعلى الرغم من أن كلينتون ووزير خزانته روبرت روبين وبوش ووزير دفاعه دونالد رامسفيلد نهجوا إستراتيجيات مختلفة، فقد أيدوا أجندة واحدة تدر الفوائد على شركات الاستثمار، بينما لم يُصب الأميركيين العاديين سوى دفع الأكلاف في وظائف صُدرت إلى الخارج وخسائر عسكرية وديون أجنبية لا يمكن الاستمرار فيها.

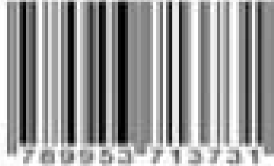
ويبيّن فو كيف تتواطأ «اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية»، ومنظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة مع النخبة العالمية في تمزيق العقد الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم واسع النطاق للفوائد الرأسمالية. لقد اعترف الأمين العام الأول لمنظمة التجارة العالمية بأنها تبتدع «دستورا لاقتصاد عالمي موحد» لا تحمي وثيقة الحقوق الخاصة به إلا مواطنا واحدا هو الشركة الكبيرة العابرة للأمم.

تدر الشركات العالمية العابرة للأمم والحاملة لأسماء أميركية ربحاً كبيراً، لكن القدرة التنافسية للأفراد والأعمال والمجموعات المتجذرة في الاقتصاد الأميركي تتدهور باستمرار. لقد غرق الأميركيون، من العمال غير المؤهلين إلى مهندسي التصميم وعلماء البحوث ذوي التحصيل التعليمي العالي، في بحر من المنافسة الشرسة ستسبب بالتأكيد هبوطا كبيرا في مستويات المعيشة لهؤلاء. وقد عَم وهم الازدهار بواسطة أكبر حزب في التاريخ، لكننا نسارع إلى يوم حساب مؤلم. لماذا لم تعد النخبة الأميركية تشعر بالقلق؟ لأن قدرتها التنافسية لم تعد مرتبطة بأميركا.

ولتجنب هذا الفخ، يقدم جيف فو إطارا لسياسة جديدة عابرة للحدود لدعم «إعادة التصميم الديمقراطي للعولمة»، بدءاً بالاقتصادات المتكاملة في كندا والمكسيك والولايات المتحدة.

وسيلقي كتاب الحرب الطبقية العالمية بظلاله على الجدل السياسي في أميركا والعالم على مدى السنوات المقبلة، ليس فقط لطريقته التي يحدد فيها مشاكل العولمة بل كذلك لرؤيته لحلها.

أسس جيف فو «معهد السياسة الاقتصادية»، وهو محرر مساهم في أميريكان بروسبكتس وعضو في هيئة تحرير مجلة ديسنت، وله مقالات وتعليقات ظهرت على صفحات الواشنطن بوست والنيويورك تايمز ويو إس إيه توداي وهاربر.


ISBN 978-9953-71-373-1